معجم الحروب

د. فردريك معتوق



جروس برس



مُعْجَمُ الحُرُوبْ

د. فردريك معتوق

مُعْجَمُ الحُرُوبْ



جروس برس

الطبعة الأولى
١٩٩٦م



جروس پرس

فاكس: ٧٨٢٢٧٩٠ - ٤ - ٢١٢ - ٠٠١
ص.ب. ١٨٩ طرابلس - لبنان

إهداء

إلى العمّ الطيّب الذكر

الخوري يوحنّا ابي مارون معتوق

الذي لُقِّبَ في زمانه بـ «القاموس»

مقدمة

تاريخ البشرية تاريخ مضطرب، تحتلّ فيه الحروب حيّزاً واسعاً.

أما السلام فمجرّد فترات زمنية، تطول أو تقصر، تقع بين حربين، على حدّ ما لاحظه أحد الفلاسفة.

غير أن السؤال المطروح علينا في هذا المعجم ليس لماذا تقع الحروب بين البشر، بل كيف حدثت الحروب على أرض الواقع، على مدى الأزمنة والأيام. والدلالة واحدة، في هذا المضمار، بين الحروب التي نشبت في الماضي وبين تلك التي تقع اليوم. فالحرب وسيلة عسكرية لتقويم مسار سياسي أو لفرض مسار سياسي جديد على بلد معيّن أو على شعب معيّن.

الحرب الوطنيّة تحمل هذه التسمية لأنها، في منطلقاتها الأولى، تسعى إلى الدفاع عن حدود الوطن أو إلى توسيعها. وهذه الحروب الوطنية قد راجت بشكل أساسي بعد قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ثم إنها كانت دائماً تشدّد على مفهوم الوطن الذي سرعان ما ارتبط بمفهوم القوميّة. فأصبح الوطن القومي إطار الحروب الجديد والحديث.

ذلك أن الحروب الأولى التي كانت تنشب قبل الثورة الفرنسية غالباً ما كانت حروب الداخل يعمل الفرقاء في إطارها (قبائل، طوائف، أديان) على فرض سيطرتهم على الآخرين.

وفي هذا السياق فإن أفضل منظّر لهذا النوع من الحروب كان إبن خلدون الذي ربطها بمبدأ العصبيّة ثم بصراع العصبيّات وصولًا إلى نظرية «أطوار المُلك» التي اشتهر بها.

فميزة العصبيّة البدويّة، حسب إبن خلدون، أنها تمرّ، عندما تعلو سدّة السلطة، بأطوار خمسة، أطوار المُلك المتعاقبة. حيث تستوعب ايديولوجيا الحضر تدريجياً ايديولوجياً البدو، على مدى خمسة أجيال. فتضعف الايديولوجيا البدوية جيلاً بعد جيل وتفرغ بطارياتها. تأتي بعدها قبيلة أخرى من الصحراء، بعصبيّة جديدة وقويّة، فتطيح بالقبيلة الحاكمة وتحل مكانها.

ومن هذا المنطلق فإن الحرب ليست حرباً بكل معنى الكلمة في الذهنية البدوية، حيث إنها مجرّد إعادة تأهيل للبنية السياسية التقليدية. فأطوار الملك تتكرّر، إلى ما لا نهاية، دون تغيير أي شيء في منطقها. بل إن المُلك يبقى يدور ضمن دائرة واحدة هي دائرة العصبيّة البدوية. فالحرب كلها تنحصر في عصبيّة قبيلة صاعدة تصطدم بعصبيّة قبيلة هرمة تُجبر على مغادرة السلطة بقوّة السلاح.

حروب العرب، والتي عُرِفَتْ بأيام العرب (في الجاهلية وفي الإسلام) وحروب نبلاء الاقطاع الفيودالي في أوروبا تقع كلّها في المجال المفاهيمي الذي حدّده إبن خلدون. فهي كلها داخليّة ودائريّة وتكراريّة الطابع.

أما حروب الطوائف والأديان فتقع في الهامش الفاصل بين حرب العصبيّات والحرب الوطنيّة. فالحرب الدينيّة تهدف إلى تغليب كتلة دينيّة كبيرة على كتلة أخرى، وغالباً ما تتحدّد هذه الكتلة الدينيّة جيو - سياسياً، فتصبح «إثنيّة» بالمعنى الانتروبولوجي للكلمة. أي أن محدداتها تقع في المجال السياسي كما أنها تقع في المجال الجغرافي والثقافي أيضاً.

يبقى أن الحرب الدينية هي أيضاً من صنف الحروب الداخلية والمغلقة، دون أن تكون دائرية الطابع بالضرورة.

أما الحرب الوطنية فهي النموذج الجديد الذي كسر قالب الحرب

الداخلية والدائرية ليستبدلها بحرب القوميّات المختلفة. فالحرب الوطنية حرب مفتوحة على الخارج، لكونها تسعى إلى الدفاع عن حدود الوطن، وحرب غير مغلقة، لكونها قابلة للتحالفات وللتحوّل إلى حرب عالمية، كما حصل في ١٩١٤-١٩١٨ و١٩٣٩-١٩٤٥.

فالبشرية قد عرفت أشكالًا متعدّدة من الحرب، وكانت كل أشكال هذه الحروب مرتبطة بشكل البنية الاجتماعية القائمة في البلاد وبشكل الوعي المهيمن على معارف الجماعة.

فالحرب القبلية ترتبط ببنية الوعي القبلي والعشائري، والحرب الدينية ترتبط ببنية الوعي الديني، والحرب الوطنية ترتبط ببنية الوعي السياسي المحدودة، والحرب العالمية ترتبط ببنية الوعي السياسي المفتوحة.

تفهم كل جماعة الحرب قياساً مع وعيها ومعارفها، فتتعامل معها إنطلاقاً من منظومة الأفكار والتصوّرات التي تسودها. لذلك فإن العمليات العسكرية التي تجري على الأرض لا تشكّل الحرب بكلّيتها، بل إنها جزء هام وأساسي ينبغي أن نضيف إليه، كي تستقيم وحدة الحرب عبرَ أنماط التفكير والتصوّر التي ترافق المقاتلين وتحرك القيادات.

ليس صدفة، في هذا السياق، أن تأتي الحروب مختلفة عن بعضها، مثلما يستحيل وجود شعبين متشابهين تمام الشبه على وجه الأرض. فعدو اليوم هو حليف الغد، والعكس صحيح.

لذلك فإن الحروب القبليّة أو الفيوداليّة لا تشبه بعضها كلّها. حيث إن الحرب التي تقع في أفغانستان غير تلك التي تقع في اليمن أو الصومال أو الأردن أو الجزائر. وكذلك هو الحال بالنسبة إلى الحرب الوطنية أو الأهلية والعالمية.

فرغم أوجه التشابه العديدة، تتمفصل كل حرب على معادلة خاصة بالشعب الذي يخوضها. فتدخل في تشكيلها عاداته وتقاليده ومستوى وعيه وأشكال وأنواع معارفه كافة.

تتكرّر الحروب ولكن دون أن تخضع للسيناريو نفسه في كل مرّة. فحتّى البلدان التي خاضت حروباً داخلية متكرّرة (مثل اليمن ولبنان) تجد نفسها، كل مرّة، أمام تجلّيات مختلفة للحرب الأهلية.

لهذا السبب أيضاً فإن محتويات هذا المعجم مفتوحة على مزيد من الإضافات في المستقبل. فالحرب من ثوابت الحياة البشرية، كما يتضح. غير أنها دائمة التجدّد، وبالتالي مختلفة الصياغة والتعابير في كل مرّة.

أما السؤال الذي يطرح نفسه في النهاية فهو: هل ستعرف البشريّة يوماً حياةً بلا حروب؟ ومجتمعات بلا عنف؟ وسيادة دائمة للسلام؟

الجواب عند الله، سبحانه تعالى.

١ - الحروب

أفغانستان (الحرب الأهلية في) Afghanistan(Civil War)
Afghanistan(Guerre Civile d')

١) المعطيات الإجتماعية والسياسية:

من الحروب ما يقع في النسيان لكثرة ما يطول. ولا يذكّرنا بوجودها، من حين لآخر سوى حدث لافت يعيدها إلى واجهة الأحداث. من هذه الحروب حرب كمبوديا وحرب السودان وحرب أفغانستان.

فما الذي يجعل هذه الحروب تطول إلى هذا الحدّ فتتخطى عقداً من الزمن (السودان وأفغانستان) أو حتى عقدين (كمبوديا).

ما الذي يجعل أفغانستان، على سبيل المثال، تكرّر حروبها إلى ما لا نهاية وكأن بالحرب طبيعة ثانية عند أبنائها، لا مجرد لحظة استثنائية في حياة أهلها؟ فالمتتبّع لأخبار العالم يكاد يفقد فهمه لمنطق الأمور في هذه البلاد البعيدة التي لا يفقه سبب تجدّد الحرب فيها بعد خروج السوفيات منها عام ١٩٨٨.

ما من شك أن وجود أفغانستان الجغرافي على مقربة من الهند وباكستان قد منحها حجماً جيو - سياسياً بالغ الأهمية بالنسبة إلى هاتين القوتين الإقليميتين البارزتين. فباكستان التي تطمح إلى بسط هيمنتها السياسية على أفغانستان تهدف من خلال ذلك إلى الحدّ من الخطر الهندي المحدّق بها، بتطويقها سياسياً لبلاد الغانج بمساحات واسعة من المعادين لنهجها السياسي.

أما الهند فتسعى من جهتها، من خلال مساندتها للدولة الأفغانية، إلى إيقاف المدّ السياسي الباكستاني في بلاد قد تشكّل خطراً عسكرياً عليها في حال نشوب حرب إقليمية في المستقبل. لذلك وقفت الهند دوماً، قبل الغزو السوفياتي وبعده، مع السلطة الحاكمة في كابول، مادّة لها يد العون في

الحقل التمويني والمالي والديبلوماسي.

لكن هذه الحلقة الأولى تتداخل بدورها مع حلقة أوسع منها، آسيوية، تجعل من إيران ومن المملكة العربية السعودية لاعبين سياسيين كبيرين في إطار صراع بدأ إيديولوجياً ثم ما لبث أن تحوّل عقائدياً.

وتداخل هذه المستويات المختلفة جعل من الحرب الأفغانية حرباً داخلية الطابع بين ١٩٧٨ و١٩٧٩، ثم حرباً وطنية الهوية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ ثم حرباً أهلية الخيط والحياكة بين ١٩٨٨ و١٩٩٥. فما أن ينتهي شكل من أشكال الصراع بين الأفرقاء حتى ينشب شكل آخر. فيبقى العنصر الإقليمي، تحت أشكاله المتنوّعة، أبرز سبب لإطالة أمد الحرب هناك.

فهذه البلاد التي نشأت عام ١٧٤٧، غارقة منذ ١٩٧٨ في دوامة من الصراعات الإقليمية والدولية التي تغذيها مادياً (عبر المساعدات بالأسلحة التي قدّمتها لفترة طويلة الولايات المتحدة الأميركية والتي كان يتولى توزيعها جهاز الأمن العسكري في الجيش الباكستاني، وعبر المساعدات الغذائية التي كانت ولا تزال تقدّمها الأمم المتحدة وعبر المساعدات المالية التي كانت ولا تزال تقدّمها بعض الأطراف الإقليمية للأفرقاء الأفغانيين) وإيديولوجياً (من خلال تأسيس الخلاف بين الجماعة والحزب على معطيات الصراع السنّي - الشيعي القائم منذ الثمانينات على ساحة الشرق الأوسط وفي امتداداته الثقافية الآسيوية).

لا قدرة للصراع الأفغاني على الاستمرار دون التمفصل مادياً وإيديولوجياً على دينامية العنصر الإقليمي الواسع والمتضارب التيارات. فالدعم المادي الذي قدمته الإدارة الأميركية طوال عقد كامل من الزمن (منذ ١٩٧٨، عقب الانقلاب العسكري الشيوعي في البلاد وحتى خروج الجيش السوفياتي من أفغانستان عام ١٩٨٨، تماشياً مع سياسة البيريسترويكا) والذي يقدّر بمئات الملايين من الدولارات من الأسلحة والمساعدات الغذائية المختلفة والمستشفيات، ساهم في بناء اقتصاد قام على مراكمة هذه الخيرات واستثمار جزء كبير منها في ما بعد في إطار الحركة التجارية الداخلية (حيث

تحوّلت مستودعات الأسلحة والذخيرة - كما في الصومال - إلى أسواق تجارية بكل معنى الكلمة). كما ساهم هذا الدعم المادي الهائل في حث الأقوام الصغيرة والمستضعفة في أطراف البلاد للبحث عن مصادر خاصة بها تعمل انطلاقاً منها على رسملة اقتصادها التقليدي، سرعان ما وجدتها في إنتاج وتسويق المخدرات، انطلاقاً من مناطق جنوب البلاد (الهلمند) وشرقها (النانغراهار) وشمال - شرقها (بوخشان)، حيث تعمل منذ أكثر من عشر سنوات مختبرات إنتاج الهيروبين.

فالمساعدات بالقمح وبمعدات المستشفيات المختلفة التي كان يقدّمها صندوق التعاضد الأميركي، والأسلحة التي كانت تقدّمها الإدارة الأميركية، والأموال التي كان يقدّمها حلفاء الولايات المتحدة، والتي كانت تمرّ كلها عبر باكستان، ساهمت في تعزيز قيادات أفغانية غير القيادات التقليدية التي أعاد قسم منها تأهيل نفسه من خلال الاستقواء بأموال المخدرات التي سمحت لهم بشراء الأسلحة والقمح، مقوّمات البقاء الأساسية.

هذا ما يوصلنا إلى الدائرة الداخلية للصراع والتي تتمفصل عليها دينامية الصراعات الخارجية، الإقليمية والدولية على حدّ سواء. فالمجتمع الأفغاني تقليدي يتوزّع على أشكال من اللحمة الاجتماعية تبدأ بالقوم وتنتهي بالقبيلة، ويلعب في إطارها الخان دوراً بارزاً كونه محور العلاقة بين القوم أو القبيلة وبين الدولة.

هذا الخان، الوجيه التقليدي والملّاك الكبير عادة، لعب طوال القرون الماضية دوراً أساسياً في حياة المجتمع الأفغاني، دون أن يعطيه هذا الدور حق السلطة الوراثية. فوظيفة الخان لا تدوم بالضرورة في شخص واحد أو في أسرة واحدة، بل أنها، وعلى غرار ما هو رائج في المجتمعات الأوقيانية الأصلية، نوع من وظيفة «النافذ» والقبضاي اللبناني، إذ يتميّز بدوره السياسي في تسيير أمور قومه الاقتصادية والمعيشية.

والجدير بالذكر هنا أن الحكّام الشيوعيين الذين استولوا على السلطة إبّان الانقلاب العسكري في ١٩٧٨، واصلوا التعامل مع هذه الرموز التقليدية

للسلطة، فما كان من ذلك إلا أن أعاد ميدانياً آليات النظام الشيوعي آنذاك إلى دينامية السلطة التقليدية الموروثة عن الأزمنة الغابرة.

تعامل النظام الشيوعي في تلك الفترة مع الخان الأفغاني، كرمز للسلطة التقليدية، تماماً كما تعامل الأميركيون في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع رمز السلطة التقليدية في اليابان، الأمبراطور. حيث عمد الطرفان إلى استقطاب وإخضاع هذين الرمزين الثقافيين الأصيلين في حياة كل من الأفغان وأهل اليابان في آليات السلطة الجديدة. يبقى أن الأميركيين قد أدخلوا الأمبراطور، بعد تجريده من صفاته الإلهية، في الدستور الياباني الجديد، أما حكّام كابول الشيوعيون فاكتفوا بالتعامل مع الخان التقليدي ميدانياً، دون إدخاله إلى صلب الدستور.

والعبرة في ذلك بالغة الدلالة، وهي أن الخان يتمتّع بسلطة مفتوحة، ويخضع تقليدياً لصاحب الشوكة، شرط أن تحفظ هذه السلطة مصالحه ومصالح قومه. أي أن العنصر العقائدي ليس بالأهمية ذاتها في تصوّره للعالم وللآخرين، بل يأتي، خلدونياً، بعد العنصر السياسي الذي يؤمّن استمرارية سلطته على قومه وتضامن قومه معه.

أما التقسيم الإجتماعي الأفغاني فيقوم عضوياً على الأقوام. والقوم هنا يعني الجماعة الأثنية دون أن يقتصر عليها. فبعض الأقوام الأفغانية ينتمي إلى مذاهب مختلفة لكنها تقطن، على سبيل المثال في أودية مشتركة أو في مناطق واحدة من البلاد.

فالقوم في أفغانستان كناية عن شبكة علاقات سياسية واجتماعية يشرف عليها الخان. والانتماء القومي، داخل البلاد، هو على أساس جيو - سياسي في المقام الأول، مما سوف يسهّل استيعاب العنصر الجيو - سياسي الخارجي، كما سيتبيّن لاحقاً.

فأفغانستان تشكّل فسيفساء من الأثنيات المختلفة. ففي البلاد طاجيك وبشتون وبلوتش ونورستان وهزارة وأوزبك يتوزعون على ١٧ مليون نسمة في بلاد يبلغ فيها متوسط الدخل القومي للفرد الواحد سنوياً خمسمئة دولار أميركي.

وبعد شروع السوفيات بالانسحاب من البلاد عام ١٩٨٨، وزوال النظام الشيوعي الذي كان يترأسه محمد نجيب الله في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٢، في أعقاب انتصار المجاهدين العسكري، تفرّق المجاهدون سياسياً وأعادوا انتشار أنفسهم على الفصائل الأثنية الأساسية في البلاد. مما حوّل المجاهدين السابقين (وقد ولّى زمن الجهاد ضدّ السوفيات والنظام الشيوعي) إلى مقاتلين دون قضية، يلتحقون بكوكبة من الميليشيات تدعمها بشكل أو بآخر، أطراف إقليمية بارزة.

وخلاف المتقاتلين الأفغان الجدد والمتهافتين على السلطة، جعل من العاصمة كابول محطّ صراعهم العسكري الشرس، فأصبحت لؤلؤة أفغانستان بعدها مدينة شبه مهجورة، تفتقر إلى الماء والكهرباء، كما تحوّل النضال الوطني ضدّ العدو الخارجي إلى تخاصم نضالي داخلي أساسه العصبية القومية أو العصبية القومية والقبلية معاً.

وهذا ما يعيدنا إلى ما كان لاحظه هيغل في كتابه «دستور ألمانيا» حول ضرورة اعتماد الشعب الألماني الحروب الوطنية، الموجّهة نحو الخارج، لتلافي الوقوع في الحروب الأهلية، المحصورة في الداخل. فها هي نظرية هيغل تصحّ في بلاد الأفغان حيث تبيّن أن القتال الخارجي كان قد ساهم في توحيد صفوف أبناء الوطن الواحد وفي صهر وعيهم تحت شعار الجهاد ضدّ الشيوعية والشيوعيين. أما بعد هزيمة هؤلاء فقد عادت الصراعات الداخلية إلى الظهور مجدداً، مستندة إلى آلة حربية ضخمة خلّفتها في البلاد المرحلة السابقة، بدعم أميركي، لحركة المجاهدين التي نعتها الرئيس رونالد ريغان في منتصف الثمانينات (مثلها مثل الكونتراس في نيكاراغوا) بالمقاتلين في سبيل الحرية.

ولكنه يتبيّن اليوم أن امتثال الأفغان للحرية السياسية وفهمهم لها لم يتعدّ الالتزام التكتيكي، وأن الحرية السياسية، بالمعنى الوطني للكلمة، لم تتمكّن من منافسة الوعي التقليدي المتجذّر في وعي الأفغانيين الذين سرعان ما عادوا إلى عصبيّاتهم تحت شعارات إيديولوجية خادعة تقول بصراع الحزب

ضدّ الجماعة، ككيانات سياسية مستقلّة.

فتماماً كما يستخدم الصراع الأهلي الصومالي سواتر إيديولوجية (وطنية وتقدمية وديموقراطية) يلجأ اليوم المتقاتلون الأفغان إلى اعتماد خطاب عقائدي مشابه بنيوياً للخطاب الصومالي، يتخفّى وراء الشعارات الإسلامية والجهادية، في حين أن الصراع الحقيقي يدور بين قوميات وقبائل محلية تلهث كلها وراء السلطة.

فالجماعة، من جهة، تعني القوم، بخصوصيته المذهبية، لا الجماعة الدينية الإسلامية بالمعنى الفقهي للكلمة، والحزب، من جهة ثانية، يعني التحام عصبيّة قوم معيّن في إطار حركة عسكرية، ولا يعني تنظيماً سياسياً منفتحاً على كل الناس. وبذلك تفقد الجماعة جوهر تسميتها ويفقد الحزب معناه الحقيقي ليتحوّلا إلى أطر تقليدية، ما قبل سياسية، تقوم على عصبية الأقوام، لا على وعي سياسي وطني متبلور أو في طريقه إلى التبلور.

وبالتالي فإن الزعيم، في الفصائل المتقاتلة، بعد إلحاقه الهزيمة بالخان التقليدي، عاد ليتبنى، مع التمويه العقائدي المناسب، مسلك وممارسة هذا الأخير. حيث أن زعيم فصيل الحزب أو الجماعة الأفغانية الحاليين، لم يتمكّن من تخطي الوعي السياسي المسيطر في البلاد منذ القدم والذي كان يمثّل الخان عنوانه الأساسي، بوقوفه في الموقع الوسط بين الدولة وأهل قومه، بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. فزعيم الفصيل المقاتل حالياً في أفغانستان أراد أن يتجاوز الخان التقليدي لا لكي يأتي ببديل عنه، بل ليجلس مكانه.

ومما يساعد على تحقيق عملية تزييف الوعي السياسي هذه ارتفاع نسبة الأمية في البلاد إلى ٧١ في المئة من مجموع السكان. فالاستعدادات المعرفية عند الأفغاني العادي هي استعدادات التعلّم الشفوي، وثقافته العامة ثقافة شعبية تقليدية. لذلك فهو ميّال، في تكوينه الذهني، لتقبّل ما يتماشى مع الأطر والأنظمة التقليدية والسلفية أكثر مما هو مشدود نحو التغيير وتبنّي أطراً جديدة.

وهذا تحديداً ما كان قد استوعبه الحكّام الشيوعيون خلال تولّيهم زمام السلطة في أفغانستان حيث بادروا براغماتياً إلى ربط مشروعهم السياسي بدور الخان التقليدي، ورضخوا بذلك لمعادلة الوعي السياسي التقليدي المنتشرة في البلاد، مدركين أن تغيير واقع ساد طوال قرون طويلة، وفي ظل أمّية تطول أكثر من ثلثي الشعب الأفغاني، أمر مستحيل في الظرف الراهن. لذلك، وعلى علّات خيارهم السياسي السوفياتي فإن الحكّام السابقين، الشيوعيّي الطرح الإيديولوجي، تعاملوا مع الموضوع تعاملًا موضوعياً، فآثروا ممارسة سياستهم الداخلية على أساس براغماتي على الالتزام بحرفية العقيدة الشيوعية.

٢) المعطيات الإقليمية والدولية:

ما سبق يوصلنا إلى الكلام على الدولة في أفغانستان. فالدولة محور أساسي، منذ أكثر من قرنين، في حياة المجتمعات الأفغانية المتنوّعة، ذلك أنها تشكّل الرابط السياسي الوحيد بين الأقوام المختلفة والمتباعدة المنتشرة في هذه البلاد الواسعة التي تبلغ مساحتها ٦٤٧٤٩٧ كلم^{2}.

كما أن الدولة هي المصهر الاجتماعي الوحيد في البلاد وموزّع الخدمات العامة على المناطق كافة. وغيابها في أفغانستان اليوم - كما غيابها في الصومال - يعني اندثار الخدمات العامة (ولو بحدّها الأدنى) وتفكّك اللحمة الاجتماعية الوطنية واستبدالها بعصبيّة القبيلة أو القوم.

لذلك بقيت الدولة في أفغانستان، في الماضي كما في الأزمنة المعاصرة، قلب البلاد الحقيقي وموزّع ثرواتها وخدماتها. والخلاف السياسي الحالي في البلاد لا يجد تفسيراً موضوعياً له خارج هذه المعطيات. فالاقتتال السياسي والعسكري بين الأفرقاء المنتشرين على الساحة إنما يدور حول التهافت على احتلال السلطة.

فما من أحد في أفغانستان استطاع حتى اليوم تخطّي الدولة، كونها تمثّل السقف السياسي والاجتماعي في المقام الأول، والاقتصادي في المقام

الثاني، في حياة العباد والبلاد. لكن المشكلة تكمن في التعاطي مع هذه الدولة والتي تعاقب على تدميرها ونسفها من الداخل جميع الأفرقاء المحليين بسبب عدم إدراكهم أهميتها الاستراتيجية، وانغلاقهم ضمن تفكير حزبي - قبلي وجماعي - قومي.

ومشكلة هيئة الشورى في كابول هي في أن الدولة حاجة ماسة بالنسبة إلى الجميع ومصدر خلاف في آن. ذلك أن فهم كيانها على أساس جامع ومستقل، كهيئة عليا تهتم بأمور الأفغانيين كافة، لم تتبلور بعد. فالرئيس برهان الدين ربّاني الذي توافقت على انتخابه هيئة الشورى بشكل مؤقت في حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ثم مدّدت ولايته مدة سنتين إضافيتين في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢، يرى اليوم، وبالاتفاق مع الأطراف الداعمة له إقليمياً وعلى رأسها باكستان، أن عليه أن يبقى في السلطة، إرضاء لتحالفه مع إسلام أباد، حتى لو كلّف ذلك تفسخاً في اللحمة الوطنية الأفغانية.

لذا تتخوّف الأمم المتحدة من انهيار بنيان الدولة في أفغانستان، فتسعى، عبر مبعوثها الخاص، إلى تشكيل حكومة انتقالية تنزع فتيل التخاصم النضالي الحالي والذي بمقدوره أن يستمر عشرات السنوات مشتعلًا إذا لم يوضع حدّ له. حيث أن كل طرف يعتبر حالياً الدولة إما ملكاً خاصاً به (على طريقة الأحزاب القومية) ومن بعده فلا داعي لأن ينبت العشب، وإما عدواً له فيعمل على تقويض أسسها على الأرض.

إلا أن الزيغ السياسي والفكري الذي ينتاب المتقاتلين في أفغانستان كما في جميع بلدان الجنوب، أنهم لا يعودون يميّزون بين الدولة (وهي ملك عام) ومَن هم في الدولة. فيخلطون الأمور ويبدّدون الثروة الوطنية باسم القبيلة أو القوم أو الحزب أو الجماعة.

فعندما يبلغ المنتصر الآني السلطة، في أعقاب قتال عسكري مرير وطويل، يكتشف أن السلطة التي وضع يده عليها فارغة، وأن لا نخاع داخل عظام الهيكل الذي عمل المستحيل في سبيل الحصول عليه. ذلك أن الذي سبقه في السلطة يكون قد أفرغه من هذا النخاع الحيوي، بالتعاون معه،

خلال النزاع الطويل الذي من جرّائه يتفاقم العجز على أصعدة الدولة كافة. فتتماهى الفعالية عند الموظفين وتغيب تدريجياً المصلحة العامة ويتبخّر روح المسؤولية عند المسؤولين، فتغدو الدولة بعدها إطاراً للخلاف أكثر من ذي قبل كونها مصدر خيبات الأمل والمتاعب.

ومن هذا المنطلق فإن ما يميّز الحروب الأهلية في الغرب أنها سرعان ما كان يوضع حدّ لها في الداخل، من قِبَل الطرفين الإيديولوجيين المتصارعين (كما حصل خلال الحرب الأهلية الأميركية التي لم تدم سوى أربع سنوات) وفي الخارج، من قِبَل الأطراف الإقليمية المساندة لهذا الطرف أو ذاك (كما حصل خلال كومونة باريس التي لم تبلغ السنة، أو خلال الحرب الأهلية الإسبانية التي لم تتجاوز الأربع سنوات). فالكل، داخل البلاد وخارجها، في الغرب، مدرك لحيوية ديمومة الدولة ولأسبقية وجودها على وجود الخط السياسي لهذا الفريق أو ذاك. فالوعي الداخلي مدني الطينة والوعي الخارجي استراتيجي البناء، والمسؤولية السياسية الغربية في هذا الصدد موحّدة ومتماسكة الأطراف، وإن بشكل غير مُعلن.

أما في أفغانستان، كما في بلدان الجنوب كافة، فالأمور مختلفة والمعوقات عديدة. فلا الوعي الداخلي وعي مدني، يهدف إلى تأمين مكاسب للدولة كهيئة عليا تمثّل عقلانية المجتمع، ولا موقف الأطراف الخارجية داعم فعلياً للدولة.

فما حصل في لبنان، إبّان حربه الإقليمية والأهلية الطويلة، يتكرّر اليوم في أفغانستان حيث يشترك ضعف الوعي المدني، مع مؤآمرات الخارجي الإقليمية، في ضرب أسس الدولة. فالأفغانيون يتقاتلون على الدولة، كغنيمة للرابح، ولا يسعون إلى إعادة تأهيلها.

فالعنصر الخارجي، الإقليمي، الباكستاني والإيراني تحديداً، يقود لعبة حرب الفصائل الأفغانية لصالحه. إذ أن همّ باكستان السياسي الأول، هو إبقاء الأمور في أفغانستان في حالة فقدان توازن وإنقسام، بغية تجنّب عودة أفغانستان إلى تحالفها السياسي مع الهند والذي شكّل ركيزة من ركائز

السياسة الخارجية لكابول بين ١٩٤٧ و١٩٨٩.

فباكستان التي تملك أكثر من وسيلة ضغط على اللعبة السياسية الداخلية في أفغانستان لم تسعَ جدّياً، منذ انسحاب جيش الاتحاد السوفياتي، إلى تجميع الأطراف المجاهدة السابقة بغية بناء دولة أفغانستان المستقبل، بل أنها تلعب على التناقضات الداخلية وتدعم قوات الرئيس ربّاني ومؤخّرًا حركة «طالبان» على أساس تفعيل التخاصم الداخلي عسكرياً وليس على أساس استبداله بحوار سياسي ينهي حالة الحرب.

تسعى باكستان، في الصراع الأفغاني، إلى تحقيق مصلحتها الخاصة، طبقاً لمتطلباتها الجيو - سياسية في المنطقة. والأفغان هم، من هذا المنظار، ضحايا صراع يتجاوز حدود بلادهم وخلافاتهم الداخلية على الدولة. فالقرار السياسي الأعلى، الممسّك بزمام أمور اللعبة داخل البلاد، ممسوك مالياً واقتصادياً وتموينياً (بالأغذية والسلاح) في العاصمة الباكستانية.

والمساعدات المختلفة تشكّل قنوات تسويق المصالح الجيو - سياسية الباكستانية، كون إسلام آباد منسّق توزيعها ووكيل الولايات المتحدة السياسي في المنطقة. واستمرار الاقتتال الداخلي يؤمّن مصلحة السياسة الإقليمية لباكستان التي لا تثق بأفغانستان والتي تخشى جدّياً عودة التواصل السياسي والديبلوماسي بين كابول ونيودلهي فور إنجاز المصالحة العامة.

أما إيران فيهمّها أيضاً، ضمن منطق جيو - سياسي مشابه، تأمين نفوذها في أفغانستان عبر دعمها الجماعات والأقوام الشيعية المذهب في البلاد والقاطنة على حدودها الشرقية. ذلك أن، إضافة إلى القيمة العقائدية لدعمها لفريق من المجاهدين الأفغان السابقين، تسعى إيران إلى تأمين مصلحة لها في بلاد يتحقّق فيها الغلب لصالح التحالف الأميركي - الباكستاني.

لذلك فبقاء فتيل الحرب الداخلية مشتعلًا لا يزعج إيران، بل يؤمّن مصلحة استراتيجية لها، بانتظار تحقيق نصر سياسي لانصهارها داخل البلاد. أي أن الصراع الداخلي في أفغانستان، والذي يقوم على مزيج من قلّة الوعي المدني ومن طغيان الوعي القومي والقبلي، يدور في مدار صراع إقليمي أكبر،

مما يضع نقطة استفهام كبيرة حول مصداقية الدعم الخارجي للأفغانيين، إذ يتّضح اليوم أن ما كانت إيران وباكستان تدعمانه في أفغانستان لم يكن كيان هذه البلاد الوطني العتيد، بل مجموعة فصائل عسكرية متفرّقة سرعان ما عمّقت الإنقسام الداخلي. فالشفافية السياسية كانت غائبة عن عمليات الدعم التي أراد لها مسوّقوها الإقليميون أن تكون عسكرية بحتة، دون البُعد السياسي الذي يحقّق المصلحة الوطنية الأفغانية الحقّة.

ولهذه الاعتبارات المختلفة يتبيّن أن أفغانستان اليوم في مأزق، مطوّقة من الخارج ومكبّلة الأيدي في الداخل، تنسج الحرب القومية تلو الحرب القومية والحرب القبلية تلو الحرب القبلية، يرافقها عدد من عمليات التمويه السياسية (كحركة طالبان مثلًا) لا تعدو كونها حلقة من حلقات الصراع الإقليمي المستفحل في البلاد.

فبعد دعم أفغانستان بالمساعدات الإنسانية إثر اقتتال الفصائل الأفغانية الشرس في آب (أغسطس) ١٩٩٢ والذي أدّى إلى تدمير قسم لا يُستهان به من العاصمة كابول، رافقه تعطيل لتأمين الماء والكهرباء فيها، ها هي الأمم المتحدة اليوم تحاول أن تتدخل سياسياً في الصراع الأفغاني بغية إحياء الدولة في البلاد من جديد. وفي ظلّ غياب العقلانية السياسية المحلية واستفحال المشاريع التفتيتية الإقليمية، يظهر جلياً أن دور الأمم المتحدة الحالي هو الموقف العقلاني الوحيد الذي يؤمّن مصلحة أفغانستان الإستراتيجية، بعد قفزه فوق الحلقتين الملتهبتين، الداخلية والإقليمية.

فمبادرتها هي، قبل كل شيء، «وساطة»، أي أنها تختلف عن التدخّلات التي لم يعرف سواها الأفغانيون طوال أكثر من عقد من الزمن. ومبادرة الأمم المتحدة جامعة، تسعى إلى تأمين مصلحة كل الأطراف على أساس قاسم مشترك هو الدولة الأفغانية الواحدة التي طالما افتقد دورها الشعب الأفغاني. ولذلك فهي عادلة وغير منحازة.

من هنا يلعب المبعوث الدولي الحالي إلى أفغانستان محمود المستيري دوراً بالغ الأهمية. فإن تكلّلت مهمّته بالنجاح وتمكّن من بعث الحكومة

الانتقالية المحايدة التي أعدّتها المنظّمة الدولية، فهذا سوف يشكّل نقلة نوعية في مسار الحرب الأهلية الأفغانية.

وإعادة بناء الدولة هي المخرج الحقيقي للصراع الدائري القائم حالياً في البلاد (حيث تنشب المعارك بسرعة وتنطفئ بسرعة من دون تحقيق مكاسب سياسية حقيقية، بل تأميناً لهامش عسكري ووجودي على الساحة الداخلية، وحفاظاً على توازن تقليدي عام يمنع الانتصار الكامل أو الهزيمة الشاملة).

والدولة هي جسر عبور الأفغانيين إلى الوطن. وفي الأزمنة الحاضرة لا تقوم الأوطان إلا على دول قادرة وفاعلة. لذلك فالفرصة المطروحة أمام الأفغانيين ثمينة جداً، ويا ليتهم يستفيدون منها، ذلك أن الصراع الحالي ليس صراعهم. فبقدر ما يسرعون في إطفاء ناره، يربحون وقتاً ثميناً لإعادة إعمار ما تهدّم في بلادهم، في الحجر والبشر على حدّ سواء.

* أنظر: **الحرب الأهلية في الصومال، الحرب الأهلية في البوسنة، الحرب الأهلية في لبنان.**

الجزائر (الحرب الأهلية في) Algeria (Civil War)
Algérie (Guerre Civile d')

١) المعطيات العامة:

ورد على لسان أحد المسؤولين السياسيين الفرنسيين أخيراً أن الجزائر هي على طريق اللبننة، من حيث إن نزاعها الداخلي يكرر المعادلات العنفيّة التي كان لبنان قد شهدها خلال حربه الطويلة.

لا يفاجئنا هذا التصريح، القائم على تعميمات سطحية وإطلاقية مشابهة لتلك التي عاش عليها طويلًا الرأي العام الغربي (والسياسيون فيه أقل الناس معرفة بما يدور حقيقة في البلدان البعيدة والأجنبية) في مجرى التعليق على أحداث تخص بلدان جنوب كوكبنا المضطرب، وفي ظل غياب إعلام عربي ناطق باللغات الأوروبية، يضع الأمور في نصابها الموضوعي.

فالواقع أن النزاع الأهلي الجزائري الحالي مختلف تمام الاختلاف عن النزاع اللبناني الداخلي الطويل في نقاط أساسية ثلاث:

١ - فموقع الدولة مختلف تمام الاختلاف في المعادلة العنفية الداخلية في التجربتين اللبنانية والجزائرية.

٢ - كما أن نسيج المجتمع المدني مختلف هنا وهناك ويتعامل مع الانقسام الداخلي من منطلقات مختلفة.

٣ - ثم إن الإطار الجيو - سياسي للحرب الدائرة في الجزائر لا يتطابق مع ما كانت عليه محدّدات الصراع اللبناني في حينه.

فعلام استند إذاً السياسي الفرنسي؟ ربما استند إلى تفكيك المجتمع وانهيار مؤسسات الدولة كأوجه تشابه رئيسية بين الظاهرتين. لكنه، حتى في هذه المقاربة المبسّطة، لم يفهم تماماً ما يحصل في الجزائر ولا ما حصل سابقاً في لبنان. والحقيقة أنه، خارج إطار بعض المجلات المتخصصة

وبعض مراكز الأبحاث الأكاديمية الجادة، تبدو معرفة العالم العربي ضعيفة جداً في وعي المواطن العادي والسياسي في الغرب.

ذلك أن شكل المعرفة الذي يميّز الإنسان الغربي تجاهنا، بحسب تصنيفات جورج غورفيتش، هو المعرفة التصوّرية، أي المعرفة التي تقوم على الافتراضات والذكريات التاريخية العامة والايحاءات الخيالية والاستقراءات المتسرّعة والاستنسابية التي تتنافى تماماً مع المعرفة التجريبية، المشتقة عن تجارب الحياة اليومية والعملية، والمقروءة على ضوء العقل.

فلو عدنا إلى النقطة الأولى، نلاحظ ما يلي:

تُعرّف الحرب الأهلية بأنها اقتتال عسكري ينشب بين جماعتين أهليتين أو بين عدة جماعات أهلية تنتمي كلها إلى دولة واحدة.

يصحّ هذا التعريف في الحرب اللبنانية حيث تقاتلت الجماعات المختلفة، اللبنانية منها والملبننة، تحت مظلة الدولة اللبنانية الواحدة. فالذين قاتلوا في سبيل «لبنان اللبناني» والذين قاتلوا في سبيل «لبنان الوطني» إنما كان يحدّهم سقف سياسي واحد هو بلد الـ ١٠٤٥٢ كلم [٢] المنضوي تحت لواء الدولة اللبنانية الواحدة.

فهذا الطرف كان يسعى إلى إزاحة ذاك من السلطة، ولكن الاثنين كانا يمارسان نضالهما في إطار دولة كان يسلّم بوجودها الجميع. أي أن المشروع السياسي الذي كان يرفعه كل طرف والذي كان يتخاصم نضالياً مع الطرف الآخر على أساسه، إنما كان يندرج في منطق الخروج المؤقت عن سلطة الدولة من دون نقضها أو نفي شرعيتها بالمطلق.

فقد ترجمت ممارسة اللبنانيين حربَهم، إن على صعيد المواطنين المدنيين أو على صعيد المقاتلين الميليشياويين، هذه الفكرة في يوميات الحرب الأهلية. فالأطراف المتقاتلة كانت تتقاتل في ما بينها، متجاهلة الدولة تارة ومحاولة ابتلاع بعض مؤسساتها طوراً، لكنها لم تكن تنوي نقض الدولة. فالكل حافظ على العملة الوطنية وعلى وثيقة الهوية الرسمية وعلى

جواز السفر اللبناني. وسعت كل الأحزاب والميليشيات إلى تشريع ممتلكاتها ومقتنياتها (من السيارة التي كان يسرقها الميليشياوي فيهرع إلى تسجيلها في دوائر تسجيل الآليات الرسمية إلى العقارات المسلوبة التي كانت توضع في سياق معاملات رسمية تحميها في زمن ما بعد الحرب).

فقد عاش المتقاتلون في الحرب اللبنانية على هامش الدولة من دون المساس جوهرياً بأركانها. فالجيش بقي وكذلك مصرف لبنان والمجلس النيابي وإدارات الدولة كافة والمدارس وفروع الجامعة الرسمية، وكان الكل مقتنع، منذ البداية، أن الدولة عائدة لا محالة.

هذا الشعور الضمني، القوي جداً، سجن المتقاتلين في أكواريوم الدولة الشفّاف الذي سمح للجميع بالتحرك على هواه من دون أن تتنازل هذه الأخيرة عن حضورها الخفي والظاهر معاً.

وقد ساهم المجتمع الأهلي اللبناني في تبلور هذه الظاهرة، حيث كان يدافع باستمرار عن شرعية الشرطي والمعلم والمؤسسات الرسمية كافة، ويجاري مكرهاً الأحداث من دون التضامن الفعلي معها.

فالممانعة التي مارستها المجتمعات اللبنانية المفصولة بعضها عن بعض بقوة السلاح (مجتمع الشرقية، مجتمع الغربية، مجتمع الجبل، إلخ) هي التي وحّدت بين الجميع في إطار كيان شعبي لبناني واحد عاش الحرب وأحداثها بشكل واحد، ولو في ظل أكثر من خطاب سياسي.

انقضّت الجماعات المتقاتلة على بعضها البعض ولكنها لم تتمكن من الإجهاز على الدولة خلال الحرب اللبنانية، بل بقيت تحاول سلب دور هذه الدولة والاحتيال على الناس بطرح نفسها بديلًا عنها وبالإعلان عن انتهاء الدولة اللبنانية في كل مناسبة. لكن الآراء العامة المختلفة، والتي تبيّن في ما بعد أنها نحت منحى شعورياً واحداً، شكلت رأياً عاماً لبنانياً موحداً لم يجار، بل مانع بصمت ما كان يجري.

حصل كل ذلك في إطار وضعية خاصة تميزت بها الدولة اللبنانية خلال

الحرب، حيث إنها لم تدخل كطرف علني ونهائي في صراع مع أي قوة من القوى الحزبية الموجودة على الأرض. وبفضل لعبة التوازنات داخل السلطة والتي كانت تؤدي إلى أزمات وإلى ظاهرات لبنانية فريدة (كالمراسيم الجوّالة مثلًا) فإن الدولة بقيت بعيدة عن الانغماس الكلي والاستراتيجي في الاقتتال الدائر على الأرض اللبنانية.

وهكذا بقيت الدولة، في نظر الناس ووعيهم، الأب الحنون المغلوب على أمره والذي لا يقوى على ردع بعض الأشرار في بيته. وهذه الليونة في النهج السياسي هي التي سمحت للدولة اللبنانية بالبقاء عند حسن ظن الجميع، محافظة على رصيد معنوي كبير في نفوس الناس، قطف ثماره في مؤتمر الطائف نواب وبرلمانيون لم يحسنوا الإفادة منه على ما يرام في ما بعد، بالرغم من حسنات الاتفاقية المعقودة في ما بينهم وباسم الشعب اللبناني عام ١٩٨٩.

أما في الجزائر فالأمر مختلف، حيث إن الدولة طرف مباشر في الصراع، وهي لا تمارس دور الأب الحنون تجاه العاصي قرارَها السياسي، بل تلجأ إلى موقف الغريب الرافض للحوار والمتبنّي للقمع المادي والمعنوي المباشر.

فالحقيقة إن الحرب اللبنانية التي اندلعت تحت شعار الخلاف على السلطة مع اتفاق ضمني واسع على وجوب ديمومة الدولة لا تشبه الحرب الدائرة رحاها حالياً هناك حيث الدولة هي في صلب الخلاف. فمن جهة تدافع الدولة عن نفسها وعن كيان الدولة الوطنية التي تعتبر أنها تمثله في البنيان السياسي الجزائري، ومن جهة ثانية يقوم الأصوليون المتطرفون بطرح شعار الدولة الإسلامية على غرار النموذج الإيراني. وقد ورد في شعارات الحملة الانتخابية التي قادتها «جبهة الانقاذ» في حزيران (يونيو) ١٩٩٠: «لا لحكومة الكفّار، نعم للجمهورية الإسلامية»، و«القرآن دستورنا».

أي أن مشروع الطرف الأهلي الواقف في وجه الدولة هو مشروع كلي، يتأسس على قواعد مختلفة تماماً عن تلك التي تقوم عليها الدولة الجزائرية

الحالية، هذه الدولة الوطنية المنقولة عن النموذج الغربي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات الجزائرية كانت قد لعبت، منذ عهد الرئيس بومدين، دوراً بارزاً في تحويل الدولة الجزائرية من دولة وطنية على غرار النموذج الفرنسي إلى دولة وطنية حزبية، على غرار ما كان سياد بري قد أنجزه في الصومال وما كان أناستازو سوموزا قد كرّسه في نيكاراغوا. والجدير بالذكر أنه حيثما اعتُمِدَ نموذج الدولة الوطنية الحزبية، نشبت، في لحظة من اللحظات، حرب أهلية شرسة ودامية.

فالمشكلة ليست في الدولة الوطنية بحد ذاتها، والتي تقوم في بلدان أوروبا الغربية على الديموقراطية السياسية وعلى حقوق الإنسان، بل في عملية القلب التي تخضع لها هذه الدولة الوطنية في بلدان العالم الثالث السابق حيث يتم تحويلها إلى دولة وطنية حزبية، تهيمن عليها عشيرة أو طائفة أو قبيلة، فتفرغ الدولة الوطنية الآتية من أفق الثورة الفرنسية من معانيها ومضامينها، وتُبقيها مجرد ستارة لهيمنة سياسية تقليدية تعتمر قبعة حديثة ليس إلّا.

في لبنان لم تكن المشكلة في الدولة اللبنانية، بل في طبيعة وعي السياسيين الذين كانوا يمارسون الشأن العام في ظلها. ولذلك ارتدت الحرب الأهلية فيه طابع الخلاف السياسي على السلطة، لا الخلاف على الدولة أو على جوهر وظيفتها السياسية الاجتماعية.

أما في الجزائر فإن الخلاف هو على الدولة وليس على السلطة فقط. ذلك أن الطرف الإيديولوجي الذي يقف في وجه جبهة الانقاذ ليس طرفاً سياسياً آخر، بل الدولة نفسها التي انحسر دورها واستقالت من وظيفتها العليا كراعية لمصلحة الجميع، لتعود إلى عصبيتها الحزبية وتعلن، كما تفعل جميع الدول الوطنية الحزبية، «أنها ستُجري الدم حتى بلوغه الرُكَب».

وقد اختلف التوجّه السياسي للخلاف في الجزائر عمّا هو في لبنان، إذ أنه قام بين نموذجين إيديولوجيين لا يقبل أي منهما التسوية مع الآخر. فالجمهورية الإسلامية لا تقبل المشاركة، من حيث المبدأ، مع أحد سواها، والدولة الوطنية الحزبية لا تقبل هي بدورها التنازل عن نموذجها الذي تعتبره

نموذجاً متنوّراً في وجه نموذج الأصوليين الظلامي. ولذلك فالحرب هي بين دولة في السلطة وأخرى خارجها تطمح إلى إزالتها.

ثم إن للنسيج الاجتماعي دوراً بارزاً في توجيه الحرب في البلاد والتعامل مع مسألة الانقسام الوطني والداخلي.

فمثلًا كان انتماء أكثر من ٨٠ في المئة من الصوماليين إلى مجتمع الرعيان، الشديد الارتباط بالعصبيّات العشائرية المختلفة (والموزًّعة على قبائل الشمال والجنوب والوسط) قد أعطى «الصوملة»، في مطلع التسعينات، طابعها الفذ وسهّل تدمير الدولة عن بكرة أبيها، بحيث لم يعد يبقى اليوم من مؤسسات رسمية تذكر في البلاد بعدما التحق كل فرد بعشيرته الأم في منطقة أجداده.

لم يحصل هذا الأمر في لبنان الذي كان يمتاز في مطلع حربه الأهلية وخلال ثلثيْ مدتها بطبقات وسطى واسعة الانتشار تشمل، من خلال قطاع الخدمات، ٧٠ في المئة من مجموع القوى العاملة في البلاد، علماً أن الطبقات الوسطى هي طبقات شديدة التمسك بأخلاقيات الحسّ السليم، فهي التي كانت تتميز وتميّز لبنان بشخصيتها العامة، في أحلك أيام الحرب، باحترامها للسلطة والدولة من ناحية أولى، وبتقدير وإكبار العلم والشهادات من جهة ثانية.

أما في الجزائر فقد توزّع النسيج الاجتماعي عشية الحرب على القطاعات الاقتصادية الآتية: القطاع الزراعي ٢٥ في المئة، القطاع الصناعي ٣٠ في المئة، قطاع الخدمات ٤٥ في المئة، أما نسبة الأمية العامة في البلاد فكبيرة، ذلك أنها تبلغ ٤٢ في المئة من مجموع سكان البلاد.

وما من شك في أن نسبة الأمية المرتفعة قد ساهمت في إطالة أمد الحرب من خلال تعميم اللجوء إلى المعلومات المبسَّطة، غير المعقدة، والشعارات العامة واستغلال النعرة الدينية واعتماد المعرفة التقريبية بصفة عامة. فالأصوليون يعمدون إلى النقد، وحتى النقض دون استكمال العملية الذهنية التي ينتهجونها بطرح البدائل المناسبة والعملية للمعضلتين الاقتصادية

والسّكانية المطروحتين بحدّة على البلاد. فبالأخلاقيات وحدها لن تتحسن الأمور ولن تظهر المعالجات الناجعة.

وطالما أن نصف المجتمع الجزائري تقريباً أميّ (مع الإشارة إلى أن مسؤولية هذا التخلّف تقع على الحكومات «الوطنية» المختلفة التي توالت على الحكم خلال العقود المنصرمة)، يسهل على الملمّين بأمور الإعلام الشعبي (عبر الخطب والإذاعات مثلًا) أن يبهروا السامعين وأن يصدموا مخيلاتهم بصور مضخّمة تتعلق بسوء إدارة الحكم ولكن لا علاقة لها ببنيان الدولة كدولة.

٢) المعطيات الاقتصادية والسياسية:

فالمعرفة التقريبية التي يعممها الأصوليون معرفة عقلانية منقوصة، لا تبوح بالحقيقة كاملة ولا تسعى إلى تحريك الانتاج ولا إلى معالجة المسألة السكانية التي تحولت في الجزائر إلى مشكلة حقيقية، مع بلوغ هذه البلاد معدلًا يعتبر من أعلى معدلات الازدياد السكاني في العالم (٣,٠٦ سنوياً). والازدياد السكاني المطرد هذا في الجزائر يعني ارتفاعاً ضخماً في عدد العاطلين عن العمل الذين يتكاثرون دون هوادة.

فالنقمة الاجتماعية التي ولّدها ارتفاع عدد العاطلين عن العمل سنة بعد سنة وارتفاع التضخم الذي تعيشه العملة الوطنية (٣٦ في المئة سنوياً) بسبب الدّين الخارجي الذي يكلف الخزينة ثلثي وارداتها سنوياً (٨ بلايين دولار)، إلى جانب أساليب القمع المعتمدة من قبل الدولة الوطنية الحزبية، سمحت لجبهة الانقاذ الإسلامية الدخول إلى المطلب السياسي من باب المطلب الاجتماعي. كما سمحت بتعميق المطلب السياسي من خلال اعتماد المعرفة التقريبية للوصول إلى القطيعة الإيديولوجية الكاملة بين الدولة والمتطرفين، ما يسهّل القبول بالانقسام الداخلي على صعيد شعبي عام وتحويله إلى انقسام وطني يقوم على ضعف الوعي المدني في المقام الأول والأخير.

وفي ما يخص الإطار السياسي الذي يحدد جزءاً مهماً من مسار

الحرب، فإن الحرب اللبنانية حصلت في مرحلة أطلق عليها اختصاصيو السياسة الدولية تسمية مرحلة السلم البارد (Cold Peace) التي سادت العلاقة بين الجبارين بعد النصف الثاني من السبعينات، وتحديداً بعد خطاب بريجنيف الشهير عام ١٩٧٩ حول حق الشعوب في تحرير نفسها من سطيرة القوى الأمبريالية، أي الأميركية.

وكلّنا يذكر، في هذا الصدد، كيف قصفت عام ١٩٨٤ المدمرة «نيو جيرسي» منطقة الجبل في لبنان وكيف أطلّ المراقبون السوفيات عندها من أعالي جبل صنين بنظاراتهم البعيدة يتابعون تحرك الأسطول الأميركي في البحر تحتهم.

ولم تستغرق أحداث الحرب اللبنانية ١٧ سنة متواصلة إلا لأنها كانت قد اتخذت أبعاداً جيو - سياسية متعددة، منها الإقليمي ومنها الدولي. ولم يخطئ وضاح شرارة في هذا المضمار عندما نعت قسماً من الحروب التي دارت على أرض لبنان بالحروب الملبننة، أي أن استراتيجيتها وقرارها السياسي كان يندرج في سياق مصالح دول إقليمية محددة في الشرق الأوسط بالرغم من أن أدوات التنفيذ البشرية لهذه المصالح كانت لبنانية.

وفي هذا الإطار ذهب سمير قصير في كتابه الأخير حول الحروب اللبنانية إلى حد اعتبار أن هذه الحرب تشكل جزءاً مهماً من تاريخ لبنان (ثلث تاريخ لبنان الحديث، ما بعد مرحلة الاستقلال)، كما تشكّل قسماً مهمّاً من تاريخ فلسطين المعاصر ومن تاريخ سورية المعاصر. فأبعاد الحرب اللبنانية كثيرة ليس أقلها الصراع السوفياتي - الأميركي في الحلقة الدولية والصراعات الإسرائيلية - العربية والعربية - العربية في الحلقة الإقليمية، تضاف إليها الصراعات اللبنانية - اللبنانية في الحلقة الداخلية، الحلقة الأصغر.

أما الحرب الجزائرية فتأتي من أفق مختلف، حيث إنها من حروب النظام العالمي الجديد الذي أعقب محو الاتحاد السوفياتي من الخريطة السياسية الدولية. فلا يدخل الصراع الجزائري لا في إطار الحرب الباردة بين الجبارين ولا في إطار السلم البارد الذي أعقبها. فهي ليست من فصيلة

الحرب الأهلية القبرصية أو اللبنانية أو الكمبودية أو الأنغولية أو الناميبية أو الموزامبيقية أو النيكاراغوية، لأنها لا تخضع لمعادلة الصراع الإيديولوجي التي خضعت لها هذه الحروب.

فعلام تقوم تحديداً الحرب الأهلية الجزائرية؟

تدخل الحرب الجزائرية الحالية في باب الحروب المصادَرَة. فهي تقوم على صراع إقليمي داخلي، بين تيارين كبيرين هما التيار القومي المتراجع والتيار الأصولي المتصاعد. إلا أن عين الجبار الأكبر ساهرة وتستفيد من هذا الصراع لتمتين خططها الاستراتيجية في المنطقة. ألم يذكر أخيراً حسن الترابي أن الولايات المتحدة، في الصراع الدائر في الجزائر، هي مع جبهة الانقاذ؟ والأمر فعلًا كذلك، لا لجمال عيون هذه الجبهة ولا للرهان السياسي على الأصوليات، إنما إضعافاً لنفوذ فرنسا السياسي في شمال أفريقيا، كما حصل في لبنان، فاللعبة الداخلية في الجزائر حرة نسبياً، بمعنى أن سيرورتها متروكة موقتاً للأفرقاء المتصارعين داخل البلاد. ولكن بمجرد تبلور وجهة الانتصار وترجيح كفة الغلبة لأحد الطرفين ستتعامل الديبلوماسية الأميركية مع قوة الأمر الواقع، وذلك إلى حين ظهور أزمة جديدة في البلاد تبدّل سياستها من جديد، كما حصل تكراراً في دول أميركا اللاتينية.

ولذلك يتراءى للرأي العام العالمي أن الصراع الجزائري متروك لأصحابه، مع نفوذ غير مباشر وبعيد لإيران من خلال مناصرتها جبهة الانقاذ الإسلامية. إلا أن الحقيقة مختلفة، حيث إن أشراف القوى العظمى الأوروبية، المسلّمة بأحادية القرار الجيو - سياسي الأميركي في الجزائر كما في البوسنة، أصبح غير مباشر ومركزاً بشكل أساسي على النتائج لا على العوامل، وذلك لقدرة الجبار الأميركي على إعادة صياغة النتيجة النهائية للصراعات الداخلية (إن في الصومال أو في البوسنة أو في الجزائر) لمصلحته الجيو - سياسية والاستراتيجية العامة.

فالزمن الحالي هو زمن مصادرة الديناميات السياسية المحلية، عن بُعد، ودون أن تدرك هذه الأخيرة بالضرورة ما ستؤول إليه الأمور بعد ذهاب

السكرة ومجيء الفكرة، على حد تعبير المثل الشعبي.

لذلك سوف يخرج الطرفان في الجزائر مهزومين معاً، بعد انتهاء المعارك، تماماً كما حصل في كل الحروب الأهلية في بلدان الجنوب. وسوف يتم التدخل الخارجي لاحقاً، لا مسبقاً كما كان يحصل في الماضي، مع العلم أن الخطط الاقتصادية لهذا الدخيل الأعظم سوف لن ترحم لا هذا الطرف ولا ذاك، بل ستستعبدهما أكثر من ذي قبل. والندم عندها لن ينفع. فهزائم الدول الكبيرة، مهما كبرت، تبقى صغيرة. أما هزائم الدول الصغيرة، مهما صغرت، فتبقى كبيرة.

* أنظر: **الحرب الأهلية في أفغانستان، الحرب الأهلية في لبنان، إتفاقية الطائف، الحرب الباردة.**

الجزائر (حرب)

Algeria (War)
d'Algérie (Guerre d')

تُطلق تسمية حرب الجزائر على مجموعة الأعمال الحربية التي حصلت في الجزائر، إبّان الحكم الفرنسي لها (والذي كان قد ضمّها سنة ١٨٣٠). فقد امتدت هذه العمليات الحربية المتبادلة بين جبهة التحرير الجزائرية وقوات الحكم العسكري الفرنسي من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ حتى آذار (مارس) ١٩٦٢.

كان الثوار الجزائريون يناضلون خلال تلك الحقبة من أجل استقلال بلادهم كلياً عن فرنسا. أما الفرنسيون فكانوا يقاتلون من أجل بقاء «الجزائر فرنسية»، أو على الأقل مرتبطة بصيغة حكم ذاتي بالسلطة المركزية الفرنسية. لذلك فالقطيعة السياسية كانت كاملة بين المشروعين وغير قابلة للتسوية، الشأن الذي يفسّر ضراوة الحرب بين الطرفين.

خلال تلك الحرب خسرت فرنسا ٢٤ ٦١٤ قتيل من العسكريين يُضاف إليهم ٩٨٥ ٦٤ جريح. أما المفقودون الفرنسيون فيبلغ عددهم ١٠٠٠ عسكري.

أما المدنيون الذين قُتلوا خلال تلك الحرب، من الفرنسيين والجزائريين على حدّ سواء، فيبلغ عددهم، بحسب جريدة «لوموند» الفرنسية (أيلول ١٩٨٥) بين ٠٠٠ ٥٠٠ و٠٠٠ ٦٠٠ قتيل.

وقد اعتبر من جهتهم الثوار الجزائريون أن عدد الشهداء الجزائريين ناهز المليون نسمة، يُضاف إليهم ٠٠٠ ٣٠٠ يتيم و٠٠٠ ٣٠٠٠ مهجّر و٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ (إلى المغرب وتونس).

أما كلفة الحرب، بالنسبة إلى الدولة الفرنسية، فقد قُدِّرتْ بخمسين بليون فرنك فرنسي (أي ما يعادل ١٠ بلايين دولار أميركي).

كما تُعتبر الأعمال الإرهابية التي حصلت داخل الأراضي الفرنسية خلال تلك الفترة، وبمبادرة من الثوار الجزائريين، جزءاً من حرب الجزائر. وقد ذهب ضحيتها، بين ١٩٥٦ و١٩٦٢، ٤١٧٦ قتيل و٨٨١٣ جريح.

* أنظر: **الحرب الأهلية في الجزائر، حرب الهند الصينية.**

الأميركية (الحرب الأهلية) American (Civil War) Sécession (Guerre de)

تشكل الحرب مادة خصبة لعمليات التذكّر. وبقدر ما هي مزعجة ذكرياتها ومنفّرة فإن أحداثها بالغة الدلالة وعميقة العبر. ذلك أنها تجسّد لحظات تأسيسية - على حد تعبير المؤرخين - لمسارات جديدة في حياة مرحلة ما بعد الحرب السياسية والاجتماعية.

غير أن التعامل مع الحروب الأهلية يأتي مختلفاً بين بلد وآخر، ولا يندرج على الدوام في السياق الذي تندرج فيه مثلًا الحرب العالمية الأولى أو الثانية أو الحروب العربية - الإسرائيلية أو الحرب بين فيتنام وكمبوديا أو حرب الخليج.

فالملاحظ هنا أنه بقدر ما تحاول بعض الشعوب طمر حروبها الأهلية وتغييبها عن المراجعة النقدية (كما في النموذج اليمني والصومالي والسوداني) فإن شعوباً أخرى تمعن في درس حروبها الأهلية بغية أخذ العبرة منها وتحصين الذات بالوعي والمعرفة لمواجهة المستقبل.

وفي هذا السياق، ينتمي الشعب الأميركي إلى الفئة الثانية، حيث إنه أُحصي حتى الآن، في موضوع الحرب الأهلية التي فتكت بالولايات المتحدة بين ١٨٦١ و١٨٦٥، أكثر من ستين ألف دراسة وبحث ومقالة علمية، إضافة إلى المؤلفات الأدبية والسينمائية ومنها «ذهب مع الريح» وآخرها فيلم «غيتيسبورغ»، والتي تغذي مراجعة هذه الحرب التي ذهب ضحيتها، في حينه، ٦١٧٥٠٠ أميركي.

أي أنه، بالأرقام المطلقة، كان نصيب كل عشرة ضحايا لهذه الحرب دراسة أو مقاربة علمية واحدة، إشارة إلى دخول هذه الظاهرة في مجال المفكَّر فيه ومغادرتها أقبية النسيان وبالتالي الجهل والغباء السياسي.

١) الأسباب

ولو ساءلنا واقع الحياة اليومية والعملية في ولايات جنوب الولايات المتحدة الأميركية، عشية اندلاع الحرب الأهلية للاحظنا أن أصحاب المصلحة الفعليين ببقاء العبودية قائمة لم يكونوا كثراً. ذلك أن إحصاءً أُجري عام ١٨٥٠ بيّن أن ٣٤٧٥٢٥ جنوبياً من أصل ٦ ملايين نسمة كانوا يملكون عبيداً، أي أن أقل من ٦ في المئة من الجنوبيين كانوا يدافعون عن أمر لهم مصلحة موضوعية فيه.

لماذا إذاً تأصلت فكرة العبوديّة بين أبناء الجنوب وانتشرت على هذا الشكل الواسع الذي سمح بتجييش أبناء الجنوب كافة وخوضهم حرباً مع سكان ولايات الشمال؟

للأمر سببان: أولهما أن بين ملّاكي العبيد كانت تقع فئة الملّاكين الكبار، الأثرياء وأصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي في ولايات الجنوب كافة. وقد تصح هنا جزئياً فكرة ماركس القائلة إن الأفكار المسيطرة هي دوماً أفكار الطبقة المسيطرة. إلّا أن الأمر لا يكفي.

فالسبب الحقيقي الثاني هو ما كان يسمّى في حينه بفقراء البيض. أي الفئة الواسعة جداً من صغار المزارعين ومن العمال الزراعيين المياومين البيض المتعلقين بفكرة العبودية بسبب فقرهم تحديداً (والذين نجد لهم نماذج مماثلة في الحرب الأهلية الإسبانية واللبنانية والصومالية). وقد وجد فقراء البيض هؤلاء في أيديولوجية العبودية ملاذاً فكرياً ونفسياً لهم يسمح لهم بالمحافظة على الامتياز الرمزي الوحيد (امتياز اللون) الباقي لديهم. فحولوا عدوانيتهم بسهولة باتجاه معاداة كل مناصري فكرة الغاء العبودية الذين كانوا يتهددون مادياً أسيادهم الملّاكين الكبار والذين كانوا يتهددونهم هم أيضاً، على الصعيدين المعنوي والرمزي. في هذه الأرضية تحديداً إزدهرت أيديولوجية التخاصم النضالي بين كتلتي الجنوب والشمال.

أما الشمال فكان ينطلق من هموم أخرى تقوم على انتشار التيار الليبرالي

بين سكانه لارتباطهم الفكري بتقاليد الفكر التحرري الفرنسي والإيرلندي والألماني ولانتشار الأحزاب السياسية والصحف الليبرالية في أوساطهم.

فالمشكلة المطروحة بحدّة بالنسبة إليهم (إضافة إلى تباعدهم الاقتصادي عن الجنوبيين) تتعلق بالولايات الجديدة التي غنمتها الولايات المتحدة إبان حروبها المكسيكية بين ١٨٢٠ و١٨٥٠. فأي نظام يتم تشييده في هذه الولايات الجديدة الواقعة غرب البلاد؟ هل هو نظام يقوم على العبودية أم نظام يقوم على إلغاء الفكرة العبودية؟ وقد طرحت المشكلة نفسها بقوة عام ١٨٥٤ عند الإعلان عن ولادة ولايتي كانساس ونيبراسكا.

وكان الغليان الإيديولوجي يواكب غليان الخلاف الاقتصادي ولكنه كان، في الوقت نفسه، يتفوق عليه. فالتقاليد السياسية الجنوبية، الزراعية القالب، كانت تتمسك بالفكرة العبودية في حين أن التقاليد السياسية الشمالية، الصناعية البنيان، كانت تدعو إلى إلغاء العبودية. واحتدام الصراع الفكري حمل بعض الأحزاب في شمال البلاد على رفع شعار يقول باستحالة تعايش مبدأي الحرية والعبودية في إطار نظام سياسي واحد. من هنا ضرورة حسم المسألة بغية مواجهة مستجدات المستقبل على أسس واضحة في نظر كتلة برلمانية كان روادها من الشماليين الجمهوريين.

٢) الإنفصال

وفي حين أن الشماليين كانوا يرون في هذا المطلب مطلباً قانونياً ودستورياً كان نواب الجنوب يرون فيه، بالمقابل، تهديداً سياسياً واجتماعياً لمجمل بنيانهم الجنوبي. فارتدى، لذلك، الصراع حول العبودية طابعاً مصيرياً بالنسبة إلى الكتلتين المتصارعتين سياسياً وإيديولوجيا سرعان ما تحوّل إلى صراع عسكري بعد انتخاب أبراهام لينكولن رئيساً للولايات المتحدة (بـ ٣٨ في المئة من مجموع أصوات النواب) على أساس مشروع سياسي يحتل الغاء العبودية مركز الصدارة فيه.

على إثر انتخاب لينكولن في أواخر ١٨٦٠ للرئاسة، بدأت عملية الغليان

السياسي، إذ إن ولايات الشمال والغرب كانت أيدت برنامجه الداعي إلى إلغاء العبودية، أما ولايات الجنوب فأعلنت تباعاً، ومن طرف واحد، انفصالها. وكان عددها إحدى عشرة ولاية (من أصل ٣٤ ولاية تشمل الولايات المتحدة كافة).

وإمعاناً منها في عملية الانفصال، أعلنت ولايات الجنوب أن عاصمتها الجديدة سوف تكون ريشموند بدل واشنطن وأن رئيسها سيكون جيفرسون دايفيس. فانقسمت بعدها البلاد سياسياً وجغرافياً وإيديولوجيا إلى كتلتين متخاصمتين.

انسحب بعد ذلك مباشرة التقسيم الحاصل في النفوس والنصوص تقسيماً للجيش الأميركي. وكانت أول طلقة مدفع تلك التي أطلقها الانفصاليون الجنوبيون ضد ثكنة فورت سمتر، في كارولاينا الجنوبية، في ١٢ نيسان (ابريل) ١٨٦١، تلك التي كان ضباطها قد رفضوا الانضمام إلى حركة الانفصال.

ومنذ اللحظة الأولى تواجه في ساحات القتال المتطوّعون من الطرفين، مما يؤكد الطابع الأهلي لهذه الحرب التي تمكّن خلافها الإيديولوجي التأسيسي أن يقيمها ضمن المجتمع الأميركي الواحد سابقاً.

وكانت مجموعات الشباب تتوافد إلى ساحات المعارك، من الجهتين، كطرود النحل في الربيع، معبأة بنظرتين مختلفتين للآخر وللعالم. والكل يؤمن إيماناً راسخاً بصحة القضية التي كان يقدّم حياته في سبيلها، مما أعطى الحرب الأهلية الأميركية آنذاك طابع التخاصم النضالي الذي من دونه لا تستقيم الحروب الأهلية.

٣) العمليات العسكرية

لذلك لم تكن هذه الحرب مجرد نزهة، بل شهدت أكثر من ألفي معركة عسكرية، ١٤٩ منها من المعارك العسكرية الكبيرة في منظور الحروب الكلاسيكية. ولذلك أيضاً كانت الحرب الأميركية دامية جداً، إذ ذهب

ضحيتها، كما سبقت الإشارة، ٦١٧٥٠٠ قتيل فضلًا عن ٥٠٠٠٠٠ جريح. والملفت للانتباه أن عدد الجرحى قارب عدد القتلى فيها، مما يشير إلى شراسة المعارك وعمق الالتزام عند الطرفين.

فالحرب الأهلية الأميركية لم تكن مجرد حرب مناورات، كما كانت حرب لبنان وحرب الصومال في قسم كبير منهما، أو كما هي اليوم الحرب الافغانية (مع مناورتها الطالبانية الأخيرة)، بل حرب مصيرية بكل معنى الكلمة.

وتميّزت أيضاً الحرب الأهلية الأميركية على الصعيد العسكري بأنها شهدت معارك بين جيشين متكاملين، لا بين عصابات من هنا وعصابات من هناك أو بين منظمات حزبية من هنا وأخرى من هناك. فالجيش الجنوبي، لا الميليشيات، كان يواجه جيش الشمال. وقد ضم عام ١٨٦٢ جيش الشمال ٩١٨٠٠٠ جندياً في حين أن جيش الجنوب كان عديده ٦٩٠٠٠٠ مقاتلًا.

وفي المعادلة العامة كانت معطيات الشمال أفضل من تلك التي كان يتمتع بها الجنوب. فولايات الشمال كانت تشكل قلب الصناعة الأميركية (مما كان يفيد الشماليين في مجال العتاد الحربي على أوجهه المختلفة)، كما كانت تضم المصرف المركزي الفيديرالي (مما كان يسمح بتمويل نفقات الحرب مباشرة من الخزينة العامة)، كما أن ولايات الشمال (وعددها ٣٢) كانت تتفوق سكانياً على ولايات الجنوب (وعددها ١١ ولاية).

لهذه الأسباب مجتمعة، وبناءً على إدراك موضوعي لهذه المعطيات غير المؤاتية، عمدت قيادة الانفصاليين في الجنوب إلى اعتماد استراتيجية عسكرية تقوم على إرغام ولايات الشمال على التخلي عن سيطرتها على ولايات الجنوب نظراً لفداحة الخسائر البشرية والكلفة التي كانت تسببها هذه السيطرة. وتندرج في هذه السياق تحديداً عمليات الاختراق العسكري التي أوصلت الجنرال الانفصالي روبرت لي إلى مشارف واشنطن، عاصمة الشمال مرّتين، مما ألقى الذعر في نفوس الشماليين الذين هوجموا في عقر دارهم.

كانت تقضي الاستراتيجية العسكرية الجنوبية، خلال السنتين الأوليين

من الحرب إلى خوض المعارك على أرض الشمال، مع تكبيد العدو أكبر قدر ممكن من الخسائر. ولم يغيّر الجنرال لي استراتيجيته إلّا بعد هزيمة غيتسبورغ (بنسلفانيا) في حزيران (يونيو) ١٨٦٣، حيث اعتمد بعدها الجنوبيون استراتيجية محض دفاعية. قضت أيضاً الاستراتيجية العسكرية الجنوبية بإطالة أمد الحرب أطول وقت ممكن لكي يتسنّى للقوى الخارجية المساندة للجنوب (فرنسا وبريطانيا) أن تحقق نصراً ديبلوماسياً يرفع معنويات مقاتليها. غير أن التدابير التي اتخذها الرئيس أبراهام لينكولن لم تسمح لا لفرنسا ولا لبريطانيا ولا لبروسيا ولا لروسيا أن تتدخل في الشأن الأميركي الداخلي. فتميزت الحرب الأهلية الأميركية إذ ذاك بكونها إحدى الحروب الأهلية النادرة التي لم تشهد تدخلًا أجنبياً في شؤونها.

قامت استراتيجية الشمال العسكري بالمقابل على ضرب حصار اقتصادي وعسكري على مرافئ الجنوب التي كان ينطلق منها القطن والسكر والتبغ الجنوبي باتجاه أوروبا. مما اضطر بريطانيا، على سبيل المثال، اعتباراً من ١٨٦٣، إلى الاعتماد على القطن المصري بدل القطن الأميركي لتشغيل مصانع النسيج.

وبما أن شواطئ الجنوب كانت تنتشر على مسافات طويلة (٣٥٠٠ كلم) اضطر الشماليون إلى تطوير قدراتهم البحرية. في حين لم يكن السلاح البحري الشمالي يملك عشية الحرب عام ١٨٦١، سوى ٩٠ سفينة حربية، عمل تدريجياً إلى رفع هذا العدد بحيث بلغ، عام ١٨٦٥، ٦٢٦ سفينة، بينها ٦٥ مدرعة. وكانت الحرب بين الشمال والجنوب قد أسهمت في تطوير الفنون الحربية لدى الجيش الأميركي. فقد ظهرت أول سفينة مدرعة في العالم خلال هذه الحرب، كما إبتُدعَ أول رشاش في شيكاغو خلال تلك الفترة وإستُخدمتْ أول غواصة لأغراض حربية خلال تلك الحرب أيضاً.

أي أن غليان المواجهة اجتاح الحقول كافة وأدى إلى استخدام وسائل جديدة لتحقيق أسرع وأقوى نصر ممكن (ومنها نقل الجنود بالقطارات إلى ساحات القتال واستخدام التلغراف). فالقتال كان شرساً ولم يكن يهدف،

كما في الحروب الأهلية التقليدية الحالية، إلى تثبيت مواقع وبناء خطوط تماس تكرّس واقع الحال وميزان القوى التقليدية في البلاد. بل هدف العمل العسكري. من هذه الجهة وتلك، إلى القضاء على الخصم عسكرياً وسياسياً وإيديولوجياً. لذلك كان السعي دائماً لتحقيق النصر الكامل. ومعبّر جداً في هذا السياق أن قيادة الشمال كانت قد أصرّت في نيسان ١٨٦٥، على إخلاء ثم تدمير وحرق مدينة ريشموند (عاصمة الجنوب) بدل الحفاظ عليها.

وبالرغم من اعتماد كل فريق استراتيجية مختلفة، يبقى أن الطرفين، الجنوبي والشمالي، إتبعا منطقاً واحداً. فالمسلك العسكري كان واحداً هنا وهناك، إذ بعد نفاذ المتطوعين، اعتباراً من منتصف ١٨٦٢، لجأت القيادات وبشكل مكثف إلى التجنيد الالزامي في الشمال كما في الجنوب.

كما عانى الرئيسان لينكولن ودايفيس من محاولات العسكر الدائمة لانتزاع زمام الأمور السياسية. فالجنرال الشمالي ماك كليلان حاول الإطاحة سياسياً بالرئيس لينكولن، وكذلك فعل في الجنوب الجنرال الانفصالي روبرت لي في شباط (فبراير) ١٨٦٥.

٤) الكارثة الاقتصادية والاجتماعية

أما على الصعيد الاقتصادي فلجأ الطرفان إلى القروض الخارجية بدل تأسيس اقتصاد حربي. مما أدى بالعملة، هنا وهناك، إلى خوض غمار التضخم المطرد. وقد آلت الأمور، في الجنوب، في السنة الأخيرة من الحرب، إلى بلوغ سعر برميل واحد من دقيق القمح عتبة الألف دولار.

استباح عسكر الشمال أراضي الجنوبيين وأرزاقهم (وبخاصة الجنرال شيرمان) من دون تبكيت ضمير ومن دون عقوبات ولا حتى عملية نقد ذاتي عند انتهاء الحرب. وعبث عسكر الجنوب بأرزاق وأراضي الشماليين التي كان يحلّ فيها، كما عمد الجنود (على الطريقة الصومالية) إلى اقتلاع سكك الحديد في أراضي الخصم بغية بيعها في أسواقهم.

فمنطق واحد كان يسود الممارسات وبنية معرفية واحدة كانت تتحكّم

بالأذهان في الكتلتين المتخاصمتين نضالياً. إنهم أخوة وأعداء في الوقت نفسه. فالخلاف الأساسي كان يقع في منظومة الأفكار التي أعلن تبنّيها كل طرف. الشمالي والجنوبي كانا ينظران بشكل مختلف إلى النظام الاجتماعي، لا إلى النظام السياسي تحديداً. وفي هذا السياق يرى اليوم العديد من محللي الحرب الأهلية الأميركية أنه كان من الأفضل أن يجري التوصل، بالآليات الداخلية وبالسرعة المناسبة لهذه العملية في أذهان الجنوبيين، إلى إلغاء العبودية، بدل فرض هذا التغيير المعرفي فرضاً على أناس لم يكونوا مهيئين لفهم إيجابياته بسبب الأزمات التي كانوا يعيشونها سياسيّاً واقتصادياً وتربوياً.

وقد تبين من النماذج العالمية كافة في ما بعد، أن الانتصارات العسكرية لا تفيد كثيراً في عمليات تبديل البنى الذهنية، بل إنها تسبّب ردة فعل عكسية وتشنجاً معرفياً لافتاً كما لاحظ الجميع في النموذج الياباني والنموذج الألماني. فإلحاق الهزيمة العسكرية بجماعة من الناس أمر سهل نسبياً، أما إدخال فكرة جديدة في رؤوسهم، خاصة بعد الهزيمة وعلى يد القوة المنتصرة، فأمر بالغ الصعوبة. ولكانت النتيجة إياها لو أن المنتصر، في الحرب الأهلية الأميركية، كان الجنوب بدل الشمال. فهل كان هذا الواقع ليبدّل في نظرة الشماليين - لو حصل - في أمر العبودية؟

٥) أفاعيل الحرب

لذلك تظهر الحرب الأهلية الأميركية اليوم، في نظر المؤرخين والمحللين السياسيين، على أنها هزيمة كبرى للشماليين والجنوبيين على حد سواء. فما الذي حصل في أعقاب استسلام قيادة الجنوبيين الانفصاليين في نيسان ١٨٦٥؟

كان من المفترض أن يتكرّس نهائياً الغاء العبودية في ولايات الجنوب كتجسيد إيديولوجي وسياسي للنصر العسكري الذي أحرزته كتلة الشمال. إلا أن عكس ذلك هو ما حصل. فقد ازداد الجنوبيون البيض تعلقاً بنظام العبودية وعملوا على تكريسه بوسائل ملتوية في واقع الحياة اليومية والعملية.

ومما ساعدهم على ذلك، اغتيال الرئيس لينكولن في ١٤ نيسان ١٨٦٥ وانتخاب خلف له هو الرئيس أندرو جونسون، الجنوبي الأصل والديموقراطي الالتزام، علماً أن الديموقراطيين في الولايات المتحدة آنذاك كانوا يقولون بالدونية الطبيعية لأبناء العرق الأسود، وبالتالي بعدم أهليتهم للتمتع بحقوق قانونية مشابهة لحقوق البيض.

ففي ٢٩ أيار (مايو) ١٨٦٥ كشف الرئيس الجديد جونسون عن هويته السياسية بالإعلان عن عفو عام شمل جميع الضباط السابقين الذين خدموا في الجيش الانفصالي الجنوبي. كما أن ولايات الجنوب تُركت تطبّق مبدأ عتق العبيد من دون تحديد مهلة زمنية لإتمام العملية. كما أنه طُلب من هذه الولايات أن تدخل في قوانينها مبدأ إلغاء العبودية بالشكل الذي تراه مناسباً. وهنا أيضاً تمّ الاحتيال على النصوص فبقيت حقوق السود، في التشريعات الجديدة، شبيهة جداً بما كانت عليه قبل اندلاع الحرب.

فكان يُمنع على السود على سبيل المثال، وبموجب القوانين الجديدة، تملّك الأراضي في ولايات الجنوب. كما كان يُمنع السود، في ظل هذه التشريعات، من اقتناء السلاح، في حين أن البيض أنشأوا، في كل قرية من قرى الجنوب، نادياً للرماية لكي يتدرب فيه الشباب البيض دون سواهم... ثم يتابعون تمريناتهم في الريف المجاور مطاردة للسود وفتكاً بالعناصر المنادية بالحرية والمساواة من عرقها.

فالقيادة السياسية التي تسلمت مقاليد السياسة في ولايات الجنوب، ما بعد انتهاء الحرب، كانت مشابهة تماماً لتلك القيادات التي كانت تحكم هذه الولايات قبل الحرب. أي أن نتيجة الحرب العسكرية لم تفد الجنوب في اعتماد نظام سياسي جديد وبديل، بل تسببت بتشنج العلاقة بين البيض والسود إلى أقصى الحدود، كما أدت إلى تبطين وتعميق مفاعيلها العنفية. فإرهاب السود أصبح من التقاليدة الراسخة عند البيض في الجنوب في حين أن الأمر اقتصر في السابق على الاستغلال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العصابات العنصرية التي عُرفت في ما بعد

بالكوكلوكس كلان وباللجان البيضاء وبفرسان الكاميليا البيضاء، إنما نبتت خلال تلك الفترة وفي أعقاب هزيمة الجنوبيين.

ومما لا شك فيه أيضاً أن ميليشيا ميشيغان التي تسبّبت بتفجير أوكلاهوما الأخير إنما تدين في تكوينها المعنوي والسياسي إلى هذه الجماعات العنصرية التي ظهرت في أعقاب الحرب الأهلية الأميركية والتي بقيت مدفونة، مثل الجمر، في رماد المجتمع الأميركي.

أَلَم يشر الماهاتما غاندي ذات يوم إلى أن سياسة العين بالعين والسن بالسن إنما تؤدي بنا إلى أن نصبح جميعنا عمياناً؟

لقد تمكَّن الجنوب من تحقيق ثأره من الشمال. فبالرغم من أنه خرج مهزوماً على الصعيد العسكري، إلّا أنه حقق انتصاراً سياسياً أبطل وهج الانتصار العسكري الشمالي. إذ ازداد الجنوبي بعد الحرب تعصباً لجنوبيته وازداد حقده على الشمال والسود وازداد عنصريّة.

٦) تكريس القطيعة السياسية

حاول حكام الشمال أن يطوعوا إرادة الجنوبيين بعدها عن طريق عملية إعادة الإعمار، مشترطين عليهم انتخاب نواب جمهوريين، يقولون بإلغاء العبودية، كما كان يوصي، إبان الحرب، الرئيس لينكولن. إلّا أن مرشحي الحزب الجمهوري فشلوا جميعاً في الانتخابات التي نُظِّمَتْ في الجنوب عام ١٨٧٠. ولم يأبه الجنوبيون بإعادة الإعمار طالما أنها كانت مبادرة سياسية شمالية، بل بقيت الجسور مهدّمة والطرقات في حالة يرثى لها وظل قسم من المدارس مهدماً إلى أن حصلت انتخابات عام ١٨٧٦ التي فاز فيها مرشحو الجنوب الديموقراطيون، فطالبوا في البرلمان بانسحاب الجيش الفيديرالي الشمالي من الجنوب. وأُقرّ عندها الجمهوريون بفشل «إعادة إعمارهم» في الجنوب فصوتت الأكثرية على انسحاب القوات المسلحة الشمالية وبدأت إثر ذلك عملية الإعمار الثانية التي فصّلها نواب الجنوب على قياس رؤيتهم السياسية وبحسب المعطيات الذهنية المحلية، فنجحت.

وبذلك تحطم كلياً حلم لينكولن وتبيّن بما لا يقبل الشك أن نتائج الحروب الأهلية العسكرية قد تكون معكوسة على الصعيد السياسي، إذ تجري رياح المجتمع بما لا تشتهيه سفن الطرف المنتصر.

كما بيّنت الحرب الأهلية الأميركية أن عمليات إعادة الإعمار في البلدان التي فتكت بها الحرب إنما تنبع من إرادة الناس، لا من الخطط الفوقية التي تُرسَم لها بقلم ليس قلمهم وعلى ورق ليس ورقهم.

* أنظر: **الثورة الفرنسية، كومونة باريس، الحرب الأهلية الاسبانية، الحروب الأهلية الانكليزية.**

المُعدَمين (حرب)

Beggars (War)
Gueux (Guerre des)

حرب داخلية أوروبية شبّت سنة ١٥٦٥ واستمرّت حتى سنة ١٥٩٨.

بدأت هذه الحرب بانتفاضة بادر إليها المعدَمون البروتستانت في هولندا ضدّ الإسبان الذين كانوا يحتلّون البلاد ويحكمونها ولكونهم ينتمون إلى عائلة هابسبورغ الملكية التي كانت تحكم أيضاً الأمبراطورية الجرمانية اللاتينية في بوهيميا والنمسا وألمانيا وشمال فرنسا.

وتحت تأثير هذه الحرب الشعبية الطويلة إنقسمت هولندا إلى شطرين سنة ١٥٨١: هولندا الجنوبية، أو الإسبانية (والتي تحوّلت في ما بعد إلى مملكة بلجيكا) وهولندا الكالفينية (التي تحوّلت في ما بعد إلى مملكة هولندا).

ومن أبرز أحداث هذه الحرب حصار الهولنديين الكالفينيين لمرفأ أنفيرس (أنْتوِرب) الذي تدهور بعدها دوره الإقتصادي في مجال التجارة البحرية.

غير أن السلام الذي ساد بعد سنة ١٥٩٨ سمح بعودة مرفأ أنفيرس إلى سابق إزدهاره. كما تكرّس نهائياً بعد ذلك وضع المملكتين الهولندية والبلجيكية على أساس الولاء السياسي والديني لكل من المذهبين ومنذئذٍ أصبحت بلجيكا معقل الكاثوليك وهولندا معقل البروتستانت.

وعلى هذا الأساس كُتب على كل من المملكتين أن تُزَجّ في حرب الثلاثين السنة التي سوف تنشب بعد أقل من ربع قرن.

* أنظر: **حرب الثلاثين سنة، الحروب الدينية الفرنسية.**

البويرز (حرب)

Boers (War)
Boers (Guerre des)

كلمة بويرز تعني، باللغة الهولندية، الفلاحين. وقد أُلقيت هذه التسمية على جميع المستوطنين الهولنديين الذين بدأوا، منذ ١٦٥٢، يتوافدون إلى رأس الرجاء الصالح في أفريقيا الجنوبية والذين سرعان ما استعمروا البلاد كلها بعد الإنتشار في أرجائها كافة. كما أن هذه التسمية شملت أيضاً جميع المستوطنين البيض الذين قدموا إلى جنوب أفريقيا وتوالدوا في هذه البلاد (من فرنسيين وألمان وبريطانيين، الخ). ولغة البويرز هي الأفريكانس، وهي لهجة شعبية مشتقّة من اللغة الهولندية.

أما حرب البويرز أو حرب الترانزڤال فهي تلك الحرب التحريرية التي خاضها المستوطنون البيض في جنوب أفريقيا ضدّ السلطة الاستعمارية البريطانية بين ١٨٩٩ و١٩٠٢.

كان البويرز قد أنشأوا جمهورية البويرز في ناتال، شمال - شرق البلاد، سنة ١٨٣٩. ثم وسّعوا حدود هذه الجمهورية باتّجاه الجنوب فأعلنوا سنة ١٨٤٩ عن إنشاء جمهورية جنوب أفريقيا التي اعترف بها التاج البريطاني سنة ١٨٥٢.

إلا أن اكتشاف الألماس سنة ١٨٦٦ ثم الذهب سنة ١٨٧٣ في منطقة ترانزڤال دفع السلطات البريطانية إلى توسيع سيطرتها داخل البلاد وصولًا إلى منطقة ترانزڤال وبعدما احتلّها الجيش البريطاني أعلن التاج البريطاني عن ضمّ ثم استقلال (تحت وصاية بريطانية) لجمهورية ترانزڤال، سنة ١٨٧٧.

حاول بعدها البويرز، بقيادة رئيس جمهوريتهم پول كروجر، احتلال منطقتي أورانج وترانزڤال بغية ضمهما إلى جمهورية أفريقيا الجنوبية، من حيث كونهم سكانها ومستعمريها منذ أكثر من قرنين. هكذا بدأت، وبهذه الخلفية الإيديولوجية والسياسية، حرب البويرز ضدّ البريطانيين في ١١ تشرين

الأول (أكتوبر) ١٨٩٩.

أولى المعارك كانت لصالح البويرز الذين تمكّنوا من الفوز خلالها. إلا أن البريطانيين تمكّنوا من استعادة المبادرة العسكرية بعد فترة ومن احتلال مدينة بريتوريا بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٠١.

كانت ألمانيا تدعم البويرز وتمدّهم بالأسلحة، عبر ناميبيا. وهذا ما خلّف بينها وبين بريطانيا عداوة عميقة تركت بصماتها على الحرب العالمية الثانية في ما بعد.

وقد تمكّن الجيش البريطاني والذي دفع إلى المعركة ٤٤٨ ٠٠٠ جندي، من الإنتصار على البويرز بعد معارك ضارية كلّفت البريطانيين ٧٧٩٢ قتيلًا والبويرز ٦٠٠٠ قتيل.

في ٣١ أيار (مايو) ١٩٠٢ وقّع الطرفان على إتفاقية سلام في فيرينيجينغ.

أما حرب العصابات ضدّ الجيش البريطاني فقد استمرّت فترة معيّنة بعدها قبل أن تنطفئ نهائياً سنة ١٩٠٤ بعد وفاة قائد البويرز الرئيس كروجر في مدينة كلارينس في سويسرا.

*** أنظر: حرب الهند الصينية، الحرب العالمية الاولى والثانية.**

البوسنة (الحرب الأهلية في) Bosnia (Civil War in)
Bosnie (Guerre Civile en)

١ - الجذور البعيدة

حروب البلقان، في معظمها، أهلية. ولذلك كانت البلقنة دوماً مرادفاً لشرذمة دول هذه البقعة من العالم، على أساس اعتراض أحد أفرقائها سياسياً وعسكرياً على التركيبة القائمة. فالبلدان الصغيرة، في هذا الجزء من أوروبا الشرقية، لم تسعَ يوماً إلى تأسيس دول إلا على قاعدة إثنية.

أما عندما كانت تنشأ مناطق مختلطة، بفعل الغزوات والغزوات المضادّة، كما حصل في كرواتيا وسلوفيينيا وصربيا والبوسنة، فإن مصيرها كان يخضع على الدوام لميزان القوى العسكري والسياسي في المنطقة.

وتشير المستندات التاريخية والوثائق إلى أنه لم تتبلور، خارج منطقة البوسنة، أي تجربة جدّية للإنصهار بين الأثنيات المختلفة على مدى العصور.

فطبول الحرب كانت تُدق في البلقان باستمرار، منذ القرون الوسطى الأوروبية، إما علناً، في الهواء الطلق، وإما ضمناً، في قلوب البلقانيين المحصورين، جغرافياً وسياسياً، بين أوروبا وآسيا الصغرى، وبين الأمبراطورية النمساوية - المجرية والسلطنة العثمانية، وبين البابوية والبندقية من جهة وروسيا القيصرية من جهة أخرى.

فحروب البلقان كافة، في الماضي كما في الحاضر (وعدد خرائط اتفاقية دايتون يشهد على ذلك) أساسها خلافات على الحدود بين هذا الطرف وذاك، طبقاً لما يعتبره مجاله السياسي الحيوي، والذي هو، في الحالات كافة، مجال أثني في المقام الأول.

بلدان البلقان هي، في الواقع، كيانات سياسية حديثة مبنيّة ومفصّلة على أساس عمليات الهجرة والتهجير التي أصابت أهاليها طوال القرون السابقة.

فالمجموعات البشرية، الثقافية - الدينية، والتي نطلق عليها صفة الأثنية، هي التي فرضت هندستها الإجتماعية والسياسية على البلدان التي نشأت في هذه المنطقة من العالم أكثر من أي بقعة أخرى.

ولذلك فإن العلاقة حميمة، بل مصيرية، في أذهان أهل البلقان كافة (والذين ينتمون جميعاً إلى العرق السلافي) بين حماية الحدود السياسية وحماية حدود الجماعة الدينية وحيّزها الحيوي، الإجتماعي والمعرفي. ومن هنا نفهم تشابه أفعال البلقانيين وردود فعلهم.

فحدود بلدان البلقان مصطنعة بمعنى أنها لا تتطابق مع الحدود الجغرافية الطبيعية التي نجدها بين معظم البلدان الأخرى عند ترسيمها. فما من أنهر فاصلة، بل هناك أنهر مفصولة إلى قسم صربي وآخر مسلم، كما هي الحال بالنسبة إلى نهر درينا مثلاً، في البوسنة. وما من سهول صافية في لونها السكاني، بل مناطق موزّعة بين الصرب والمسلمين والكروات على حدّ سواء (كمنطقة كرايينا).

ويعود هذا الوضع إلى كون منطقة البلقان قد خضعت، طوال قرون عدّة، لتجاذب سياسي وعسكري وإقليمي بالغ الشدّة.

فعندما تقدّم العثمانيون، جنوب البلقان، وانتصروا على الصرب في معركة كوسوفو الشهيرة حيث قُتِلَ السلطان مراد الأول، عام ١٣٨٩، زحف الصرب باتّجاه سهول الشمال المتاخمة لحدود المجر. فكانت الجماعات المهجَّرة تقطن، تباعاً، المناطق غير الآهلة بالسكان، وتستقرّ هنا وهناك على طول ممرّ من الأودية والسهول يفصل بين شمال صربيا وجنوب كوسوفو. وقد تكرّرت العملية مراراً، حيث كان زحف الجيش العثماني يتبع أسلوب القضم والهضم.

وبين الفترة والأخرى كانت تردّ الأمبراطورية النمساوية - المجرية على التقدّم العثماني بغزوات مضادّة، فتنتشر معها من جديد جيوب من الكروات ومن الصرب هنا وهناك في منطقة البوسنة. وحدها منطقة الجبل الأسود، والتي تحوّلت في ما بعد إلى بلاد، بقيت عاصية على الحكم العثماني لوعورة

تضاريسها الجغرافية ولتمرّس أبنائها في قتال العصابات.

٢ - الجذور القريبة

ما حصل في يوغوسلافيا السابقة بين ١٩٤١ و١٩٤٥ تقشعرّ له الأبدان. فخلال هذه الفترة وتحت مظلّة الاحتلال الألماني النازي للبلاد أباد الكروات الكاثوليك ٤٠٠,٠٠٠ صربي أرثوذكسي إضافة إلى ٣٥,٠٠٠ يهودي و٢٥,٠٠٠ غجري، كلهم من أهل البلاد ومن سكانها الشرعيين.

وهذا الحدث الذي حصل منذ خمسين عاماً ما زال مطبوعاً بقوة في ذاكرة المعمّرين الصرب في بلاد البلقان كلها. كما أن انتقاله إلى جيل الشباب الحالي، عبر الشهادة الحية، لم يكن صعباً، بحيث أصبح اليوم من أبرز صور الذاكرة الشعبية بين الأرثوذكس المنتشرين ما بين صربيا والبوسنة وكرواتيا وكوسوفو وفويفودين والجبل الأسود ومقدونيا.

كيف حصل ذلك وفي أي إطار؟

بعد أن انتصرت جيوش هتلر على جيش المملكة اليوغوسلافية في نيسان (أبريل) ١٩٤١، وبعد استسلام هذه الأخيرة أنشأت السلطات الألمانية دولة كرواتيا المستقلّة على كامل الأراضي السلافونية والكرواتية والبوسنية وقسم من إقليم فويفودين. وأسندت قيادة هذه الدولة للفاشي الكرواتي انتي بافيليتش الذي كان قد لجأ قبل سبع سنوات إلى إيطاليا، برفقة ٢٥٠ عنصراً من ميليشيا الأوستاشي المبنيّة على نسق ميليشيات الفاشيست التي كان يتزعّمها موسوليني.

بعد انتصار الجيش الألماني ونزولًا عند رغبة موسوليني الذي كان يسعى إلى وضع اليد على زمام الأمور السياسية في يوغوسلافيا، تمّ الإتفاق بينه وبين هتلر على نقل هذه الميليشيا الكرواتية إلى بلادها وتسليمها زمام الحكم فيها، مع إحتفاظ الجيش الألماني بجوهر القرار العسكري بالطبع.

وهكذا، بين ليلة وضحاها، نُصّب زعيم ميليشيا صغيرة، ذو رؤيا

إيديولوجية هزيلة ولا إنسانية، رئيساً لبلاد تضمّ ثلاثة ملايين كرواتي وأقل من مليوني صربي وسبعمائة ألف مسلم وأربعمائة ألف من الأقليّات المتفرّقة.

وبما أن ذوي الرؤى السياسية الصغيرة يبقون صغاراً عند انتقالهم إلى المناصب العليا في الدولة ناقلين معهم سخافتهم أو دمويتهم أو عشائريتهم إلى مواقع القرار الأولى، فقد نقل أنتي بافيليتش تصوّره المؤدلج للكون وللآخرين إلى خطط الدولة السياسية وقام بمجازر أثنية منهجية، على صعيد واسع جداً، ضاعفت المسافات بين أهل البلدان البلقانية المتنوعين أصلًا.

أما التصوّر الإيديولوجي الخاص بميليشيا الأوستاشي (والتي تحوّلت فيما بعد إلى الجيش الوطني الكرواتي) فكان يقوم على عنصرية شبيهة بتلك التي تميّزت بها النازية في ألمانيا، مع خصوصيات محلّية أضافها المنظّرون الأوستاشيون قوامها أن الصرب دخلاء على الأمة الكرواتية، وأنهم لا يدخلون في عداد عناصرها القومية الأساسية. ففي نظر الجيش الأوستاشي لم يكن الصرب يشكّلون سوى «عرق من الكلاب» وصل إلى كرواتيا بعد ترحال متعرّج.

أما السكان المسلمون في البلاد فكانت النظرية الأوستاشية (والتي وضع أسسها أنتي ستارسيفيتش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) تعتبرهم أنقى أجزاء العرق الكرواتي، على أساس أنهم أقدم نبالة كرواتية أسلم أصحابها خلال القرن السادس عشر، وحافظوا بذلك على نقائهم العرقي.

وعلى هذا الأساس دخل إلى الحكومة الكرواتية الأوستاشية وزيران مسلمان، كما انضمّ إلى الجيش الأوستاشي وشاركت في المجازر فرقة عسكرية تمّ تشكيلها من مسلمي البوسنة وأطلقت عليها تسمية «القوات الخاصة خنجر» **SS Handzar**. لكن أعيان المسلمين في البوسنة لم يوافقوا سياسياً على أعمال هذا الفصيل العسكري المحسوب عليهم، تسمية، والمرهون، فعلياً، للقرار السياسي الكرواتي.

وضعت الحكومة الأوستاشية الصرب أمام خيارات ثلاثة: إما اعتناق المذهب الكاثوليكي (وقد أنشئت لهذا الغرض محاكم خاصة في نيسان/

أبريل ١٩٤١)، وأما الهجرة الطوعية أو التهجير، وأما الإبادة الجسدية، بحسب تصريح وزير الخارجية الكرواتي ميلوفان زانيتش في أيار/ مايو ١٩٤١ وطبقاً لتصريحات علنية أخرى طُرِحَتْ في البرلمان الكرواتي خلال السنة نفسها.

هكذا طُرح «الحل النهائي للمسألة الصربية»، وهكذا بدأت المجازر بعد إنشاء مخيّمات عسكرية للإبادة الجماعية على الطريقة النازية. وقد أشارت وثائق الحكومة الأوستاشية المحفوظ قسم منها في أرشيف مدينة بانيالوكا (البوسنية حالياً) إلى الوقائع المتفرّقة الآتية (التي أوردتها، مطلع التسعينات، المؤرّخة الكرواتية فيكريتا جيليتش):

في ٢٧ و٢٨ نيسان ١٩٤١ قُتل ١٨٤ مزارعاً صربياً رمياً بالرصاص في قرية غودوفاك، وفي قرية بلاغاج قُتل ٢٥٠ صربياً رمياً بالرصاص أيضاً.

في ١١ و١٢ أيار قُتل ٣٠٠ صربي في مدينة غلينا رمياً بالرصاص.

أما في ٢ حزيران / يونيو ١٩٤١ فقد بدأت المجازر في قلب منطقة البوسنة. ففي قرية ليوبيني قُتل ١٤٠ مزارعاً صربياً. وفي ٥ حزيران ذُبح ١٨٠ مزارعاً صربياً في قرية كوريتا. ثم في ٢٣ حزيران قُتل ٢٤٠ رجلًا وامرأة وطفلًا صربياً في قرى متفرّقة.

وفي ٢٥ حزيران، في منطقة ستولاك، ذُبح ٢٦٠ صربياً.

في ٣٠ حزيران، في قرية ليوبوسكو، قُتل ٩٠ صربياً رمياً بالرصاص. بعدها بدأت عمليات خطف لمزارعين صرب من القرى المتاخمة للشاطئ الأدرياتيكي، فكانوا يُقتادون على أثرها إلى قلعة كنين حيث كانوا يُذبحون، توفيراً للرصاص.

ففي تموز ١٩٤١ بلغت المجازر أوجها، وأصبحت تطال في كل دفعة، آلاف الضحايا، بدل المئات قبل شهر.

ففي بريفيلوفشي قُتل خلال هذه العمليات، ٥٥٩ صربياً كلهم من الشيوخ والنساء والأطفال حيث تمّ رميهم في قعر نفق ثم طمرت جثثهم، حتى

أن القائد العسكري الألماني الأعلى في البلقان، الجنرال فون هورتسنو رفع تقريراً إلى قيادته في برلين يشير فيه إلى أن «تقارير جديرة بالثقة صادرة عن مراقبين عسكريين ومدنيين تشير إلى أن الأوستاشيين جنّوا جنونهم خلال الأسابيع الأخيرة في المدن والأرياف»، كما ذكر المؤرّخ البريطاني جوناثان ستينبرغ (في كتابه «كل شيء أو لا شيء» الصادر في لندن عام ١٩٩٠).

وأنشأت الميليشيات الأوستاشية، اعتباراً من صيف ١٩٤١، مخيّمات ترانزيت للمساجين الصرب سرعان ما تحوّلت إلى مخيّمات للإبادة في جازينوفاك وجادوفنو وستاراغراديسكا وجاستريباركو. وقد قدّرت، مطلع التسعينات لجنة كرواتية محايدة، أن بين ٥٠٠,٠٠٠ و٦٠٠,٠٠٠ شخص (معظمهم من الصرب) قد قُتلوا ذبحاً في مخيّم جازينوفاك.

وفي ١٩٤٢، خلال عملية مشتركة للجيشين الأوستاشي الكرواتي والألماني، تمّ تطويق منطقة كوزارا في البوسنة، وقتل عشرات الآلاف من الصرب، رجالًا ونساءً وأطفالًا.

كما تمّ قتل ثلاثة مطارين أرثوذكس من أصل تسعة كانت تقع أبرشياتهم ضمن أراضي الجمهورية الأوستاشية، وتمّ إعدام ٣٠٠ كاهن أرثوذكس وطرد عدد كبير من الذي بقوا أحياءً.

وتذكر التقارير أن ١٧٥ كنيسة أرثوذكسية أُحرقت أو دُمّرت في منطقة كارلوفاك وحدها. وفي أبرشية باكراك دُمّرت ٥٣ كنيسة، وفي أبرشية والماتيا دُمّرت ١٨ كنيسة أخرى. وهكذا دواليك. حتى بلغت الحصيلة النهائية للكنائس الصربية المدمّرة، بعد خمس سنوات من الحكم الأوستاشي (١٩٤١-١٩٤٥)، ٤٠٠ كنيسة ودير.

بعد ذلك حوّلت الميليشيات الأوستاشية هذه الكنائس إلى مستودعات، وبعضها إلى مسالخ لذبح الأبقار وبعضها إلى مراحيض عامة. كما أن الكثير من المدافن الصربية دُمّر وفُلحت أراضيه في بانيالوكا وكاينيتشي وبركو وترافنيك وموستار وبوروفو وتنجا وغيرها من البلدان والمدن ذات الغالبية السكانية الصربية الأرثوذكسية.

أوردنا كل هذه الأرقام لدلالتها وللإشارة إلى أن فظائع الإفتراس الأهلي لم تكن لها حدود على أرض الجمهورية الكرواتية الأوستاشية، وللإشارة إلى مقدار الحقد الذي خلفته هذه الأحداث العسكرية البربرية التي نفذت تحت عنوان «التطهير الأثني»، والذي سوف يتكرّر كثيراً في ما بعد مع تبديل الجهة الضحية.

وينبغي أيضاً أن نشير هنا إلى أن مجازر الأوستاشي الكرواتية والتي حصلت بين ١٩٤١ و١٩٤٥، ترافقت مع عمليات فرض اعتناق المذهب الكاثوليكي على الصرب بالقوة، وكان بطلها رهبان الفرانسيسكان الكروات الذين لبسوا زي الميليشيا الأوستاشية ورافقوا العسكر الأوستاشي خلال جميع تنقلاته، مباركين الأعمال الوحشية للجنود ومساندينهم بفرضهم تغيير المذهب على السجناء الصرب الذين كان الموت البديل الوحيد المطروح أمامهم. وإذ كان الصرب يرفضون إعتناق الكاثوليكية راحت تحصل أشرس المجازر، كما حصل في منطقة بانيالوكا في شباط/ فبراير ١٩٤٢، فيما أُجبر ٢٤٠,٠٠٠ صربي على اعتناق الكاثوليكية خلال العامين ١٩٤١ و١٩٤٢، حسب المؤرّخة جيليتش.

بذلك تكون قد تكرّست معادلة سياسية قديمة - جديدة، في منتصف القرن العشرين في منطقة البلقان، مفادها أن الإنتماء الأثني يشمل رابطتي القومية والدين، وأن نزع الأولى يعني، إلزاماً، القضاء على الثانية.

فخلع القومية الصربية عن أهلها تُرجم، على الأرض، تدميراً لهوية الصرب الدينية، حيث لا مجال لتصوّر الصرب إلا من خلال منظار الهوية الأرثوذكسية التي يحملونها والتي اعتبرها الكروات الأوستاشي في طليعة دواعي العداء.

على رغم الإشتراك في العرق واللغة، انفصل الكروات عن الصرب بعنف وهمجية على أساس الخلاف المذهبي المطعّم بالنزعة القومية، حيث كانت للصرب والكروات، منذ القرون الوسطى الأوروبية، ممالك خاصة بكل فريق. فحدود المملكة المندثرة على الأرض بقيت حدوداً يحملها، في

انتمائه الأثني، القومي والديني، كل كرواتي وكل صربي. وحيثما ذهب كل منهما كانت هناك صربيا وكرواتيا.

ومحو صربيا من الوجود في الجمهورية الكرواتية ترجمه الأوستاشي (من رجال سياسة وعسكر ودين) محواً للإنتماء الأرثوذكسي الصربي، بوصفه إنتماء إلى الشرق، في حين أن الكاثوليكية كانت تمثّل، في ذهن الكروات، الإنتماء إلى الغرب.

وتأتي نظرية التطهير الأثني في هذا السياق كعملية ترسيم حدود بشرية، جغرافية وسياسية، على أرض البلقان البركانية.

ما حدث في الجمهورية الأوستاشية الكرواتية بين ١٩٤١ و١٩٤٥ عزّز نزعة عدم التسامح التي طغت، لقرون طويلة، على منطقة البلقان.

٣ - وقائع حرب البوسنة (١٩٩١-١٩٩٥)

أما في ما يتعلّق بالحرب الأهلية البوسنية والتي امتدّت على خمس سنوات متتالية، فإن تسلسل أحداثها الزمني يشير إلى المحطات الأساسية الآتية:

سنة ١٩٩١

في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٩١ أُعلِنَ استقلال كل من كرواتيا وسلوفينيا، بضغط من ألمانيا والمجموعة الأوروبية.

في ٢٧ حزيران (يونيو) وحتى ٣ تموز (يوليو) ١٩٩١ حصل تدخّل كثيف للجيش الفيدرالي اليوغوسلافي (حيث الأكثرية صربية) في سلوفينيا المستقلّة حديثاً فوقعت معارك عديدة فيها أدّت إلى احتلال قسم منها وتسليمها، في ما بعد، إلى بعض الميليشيات الصربية المحلية. بحيث أنه، بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار في ٣ تموز (يوليو) ذهب الجيش الفدرالي وبقيت الميليشيات الصربية وفي يدها أسلحة هذا الجيش. علماً أن الجيش اليوغوسلافي، الذي أسّسه الجنرال تيتو، كان يُعدّ من أقوى الجيوش

المعاصرة في القارة الأوروبية.

في ٥ أيلول (سبتمبر) تفرض منظّمة الأمم المتحدة حظراً على الأسلحة في يوغوسلافيا السابقة.

في ١ تشرين الأول (أكتوبر) يشنّ الجيش الفدرالي اليوغوسلافي هجوماً واسع النطاق على شرق كرواتيا، حيث العديد من الصرب، وعلى منطقة دوبروفنيك، لجهة الغرب، على الساحل الأدرياتيكي، حيث يعيش أيضاً العديد من الصرب.

والعمليات الحربية هذه، الواسعة النطاق، استمرّت، على الجبهتين معاً، حتى شهر آذار (مارس) ١٩٩١.

في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) تمكّن الصرب (في الجيش الفيدرالي والميليشيات) من إسقاط مدينة فوكوفار التي كانت تشكّل حتى ذلك الوقت رمز المقاومة الكرواتية فسقطت معها سلافونيا الشرقية والطرف الشرقي من كرواتيا بين أيدي الصرب بعد ثلاثة أشهر من الحصار والمعارك الضارية.

ثم عاود الصرب تنظيم هجماتهم على منطقة دوبروفنيك اعتباراً من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١.

في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ يعلن صرب كرواتيا، من طرف واحد (كما هو العادة في بلاد البلقان)، إنشاء «جمهورية كرايينا الصربية».

في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ تعترف ألمانيا رسمياً بدولة كرواتيا، بعدما كانت قد اعترفت منذ اللحظة الأولى، بدولة سلوفينيا، الواقعة على حدودها الجنوبية وحيث نفوذها، تاريخياً، قوي جداً. لم تعترف بالمقابل ألمانيا بدولة صربيا حتى الآن.

سنة ١٩٩٢

في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ تعترف مجموعة الدول الأوروبية بدولتي كرواتيا وسلوفينيا.

في ٤ شباط (فبراير) تبدأ أول مواجهات على أساس أثني في البوسنة - الهرسك في منطقة موستار حيث الغالبية السكانية من الكروات والمسلمين.

في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٩٢ تقرّر الأمم المتحدة إنشاء قوة الحماية في يوغوسلافيا السابقة، المؤلّفة من ١٤٠٠٠ جندي من جنسيات مختلفة.

في ٢٩ شباط يعلن نواب المسلمين والكروات في جمهورية البوسنة - الهرسك، من طرف واحد، كالعادة، تأييدهم لاستقلال البوسنة بعد استفتاء حول هذه المسألة السياسية الدقيقة. علماً أن هذا الموضوع يتطلّب إجماعاً من كل الأفرقاء الموجودين على الساحة، بما فيهم صرب البوسنة.

لم يطل الوقت بعدها حتى بدأ الجيش الفيدرالي (الخاضع للقرار السياسي الصربي) عملياته الحربية ضدّ الكروات والمسلمين على حدّ سواء. فكان حصاره لمدينة سراييفو (عاصمة البوسنة) في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٩٢ والذي بقي قائماً حتى نهاية الحرب عام ١٩٩٥.

في ٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٢ تعترف مجموعة الدول الأوروبية بجمهورية البوسنة المستقلّة، على النحو الذي أراده الكروات والمسلمون. أما صرب البوسنة فقد أعلنوا مباشرة، من مدينة بالي، إنشاء «جمهورية صرب البوسنة». فانقسمت البلاد بعدها إلى مشروعين سياسيين متناقضين يقومان، كل على أرضه وبين جماعته، على فكرة التخاصم النضالي.

في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٢ تقرّر الأمم المتحدة نشر قوة الحماية التي أنشأتها خصيصاً للبوسنة.

في ٢٢ أيار (مايو) تُقبل عضوية البوسنة في منظمة الأمم المتحدة بضغط من مجموعة الدول العربية والإسلامية.

في ٣٠ أيار (مايو) تفرض الأمم المتحدة حظراً شاملًا على كامل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (التي لم تعد تضم حينها سوى صربيا ومونتينيغرو - الجبل الأسود) وكانت قد أُعلن عن إنشائها في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٩٢.

في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٩٢ دانت الأمم المتحدة، لأول مرّة في تاريخ الحرب البوسنية، التطهير الأثني الذي مارسته جهراً الميليشيات الصربية والتواءَ الميليشيات الكرواتية ضدّ المدنيين المسلمين.

في ٢٦ و٢٧ آب (أغسطس) يدين مؤتمر لندن الإعتداء الصربي على دولة البوسنة الحديثة النشأة.

سنة ١٩٩٣

في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٣ يوقّع المسلمون والكروات في نيويورك على خطّة فانس/ أوين للسلام في البوسنة والقاضية بتقسيم البوسنة على أساس أثني. أما الطرف الصربي والذي تسيطر قواته العسكرية على ٧٠٪ من الأراضي في البوسنة فيرفض الخطّة كونها تفرض إنسحابه من ٢٠٪ من الأراضي التي يحتلّها الصرب.

في ١٢ نيسان (أبريل) تبدأ قوات الأمم المتحدة فرض حظرها الجوي على كامل الأراضي البوسنية. إلا أن الأسلحة تستمرّ في التدفّق على الطرفين كونها تأتي برّاً، عبر كرواتيا من جهة وصربيا من جهة ثانية.

في ٦ أيار (مايو) ١٩٩٣ تنشئ الأمم المتحدة ٥ مناطق آمنة في البوسنة، تحت حماية قواتها إضافة إلى سريبرينتسا وهي سراييغو وتوزلا وجيبا وغواراجدا وبيهاتش.

في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٩٣ يُعلَن عن خطّة أوين/ ستولتنبرغ التي كانت قد بادرت مجموعة الدول الأوروبية بالتنسيق مع الأمم المتحدة إلى وضعها والتي كانت تنصّ على تحويل البوسنة إلى اتحاد من ثلاث جمهوريات.

في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ يعلن وسيط منظّمة الأمم المتحدة تورفالد ستولتنبرغ أن حرب البوسنة قد أوقعت «٢٠٠ ٠٠٠ قتيل في ١٩ شهراً»، مشيراً إلى ضراوة العنف الحربي في البلاد.

في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ يُعلَن عن فشل المفاوضات التي

كانت قد عُقِدَتْ في جنيف حول التقسيم الجغرافي للبوسنة.

سنة ١٩٩٤

في ٥ شباط (فبراير) ١٩٩٤ تسقط قذيفة على سوق سراييغو، في عزّ الإزدحام، فتؤدّي إلى قتل ٦٨ شخصاً على الفور.

في ٩ شباط (فبراير) وعلى أثر الإستنكار العارم الذي تبع مجزرة سوق سراييغو يبادر حلف شمال الأطلسي إلى توجيه إنذار إلى صرب البوسنة لسحب أسلحتهم الثقيلة إلى خارج منطقة الحظر، على شعاع ٢٠كلم حول مدينة سراييغو بعدما تمّ وضعها تحت الحماية المباشرة لمنظّمة الأمم المتحدة.

في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩٤، وبينما تتابع الميليشيات على الأرض عمليات التطهير الأثني، تُسقط طائرات الحلف الأطلسي ٤ طائرات صربية في البوسنة.

في ١٨ آذار (مارس) يتمّ التوقيع في واشنطن على دستور «الاتحاد الكرواتي - المسلم في البوسنة».

في ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٩٤ يتمّ إنشاء مجموعة الاتصال حول البوسنة (المؤلّفة من الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا). وقد أقرّت هذه المجموعة خطة للسلام تتوزّع بموجبها أراضي البوسنة على النحو الآتي: ٥١٪ من الأراضي للاتحاد الكرواتي - المسلم و٤٩٪ لصرب البوسنة.

في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ يُعلَن عن التوصّل إلى اتفاق على وقف العمليات الحربية في البوسنة لفترة أربعة اشهر تنتهي في الأول من أيار من السنة التالية.

سنة ١٩٩٥

في ٢ أيار (مايو) ١٩٩٥، تستعيد قوات الجيش الكرواتي، بدعم دولي ظاهر، سلافونيا الغربية (الواقعة في كرواتيا ولكن التي كانت تحتلها

الميليشيات الصربية) بعد هجوم شامل وصاعق.

في ٢ و٣ أيار (مايو) ومحاولةً في إضعاف الهجوم الكرواتي يعمد صرب كرايينا إلى قصف مدينة زغرب، عاصمة كرواتيا.

في ٢٥ أيار (مايو) وبعد ضربات جوية موجعة قامت بها قوات الحلف الأطلسي قرب معقل الصرب في بالي، تقصف القوات الصربية بدورها مدينة توزلا حيث توقع ٧٦ قتيل.

في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٩٥، وفي إطار عملية عض على أصابع الخصم، بدأ الصرب باحتجاز رهائن من الأمم المتحدة. فيأسرون نحو ٤٠٠ جندي من قوات الأمم المتحدة (ثم يطلقون سراحهم في ١٨ حزيران (يونيو)، بعد نحو ثلاثة أسابيع.

في ٣ حزيران (يونيو) تنشئ الأمم المتحدة «قوة الرد السريع» التي تهدف إلى تعزيز قوة الحماية.

بين ١١ و٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٥ تسيطر قوات صرب البوسنة على جيب سريبرينتسا المسلم (الواقع تحت الحماية الدولية مبدئياً) وتفتك به وبأهله فتكاً وحشياً.

في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٩٥، وبإيعاز من الولايات التي كانت قد أعادت تأهيل جيشها، تبدأ دولة كرواتيا بمساعدة الإتحاد الكرواتي - المسلم في البوسنة عسكرياً.

في ٥ آب (أغسطس) ١٩٩٥ تستعيد القوات الكرواتية منطقة كرايينا من أيدي الميليشيات الصربية مما يؤدّي إلى حركة نزوح صربية لأول مرّة في تاريخ حرب البوسنة.

في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٩٥ يُطلق الأميركيون مبادرة للسلام مستوحاة من خطّة مجموعة الاتصال الخماسية.

في ١٨ آب (أغسطس) تُعلن الأمم المتحدة عن انسحاب القوات الدولية

من جيب غوراجوا المسلم الذي لا يلبث أن يقع بين أيدي الميليشيات الصربية التي تعبث فيه وتفتك بأهله.

في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٩٥ تقع قذيفة أخرى وسط سوق سراييغو عند ساعة الازدحام فتوقع ٤١ قتيلًا جديداً. جميع الأطراف تتّهم الصرب بالعملية.

في ٣٠ آب (أغسطس) تطلق قوات الحلف الأطلسي عملية «ديليبرايت فورس» ضدّ الأهداف الصربية في البوسنة. ثم تطلب الأمم المتحدة من القوات الصربية سحب أسلحتها الثقيلة من منطقة الحظر في سراييغو.

في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ وبعد تعليق غارات الحلف الأطلسي الجوية، يحصل إتفاق بين الأمم المتحدة وصرب البوسنة حول فكّ الحصار المضروب حول مدينة سراييغو.

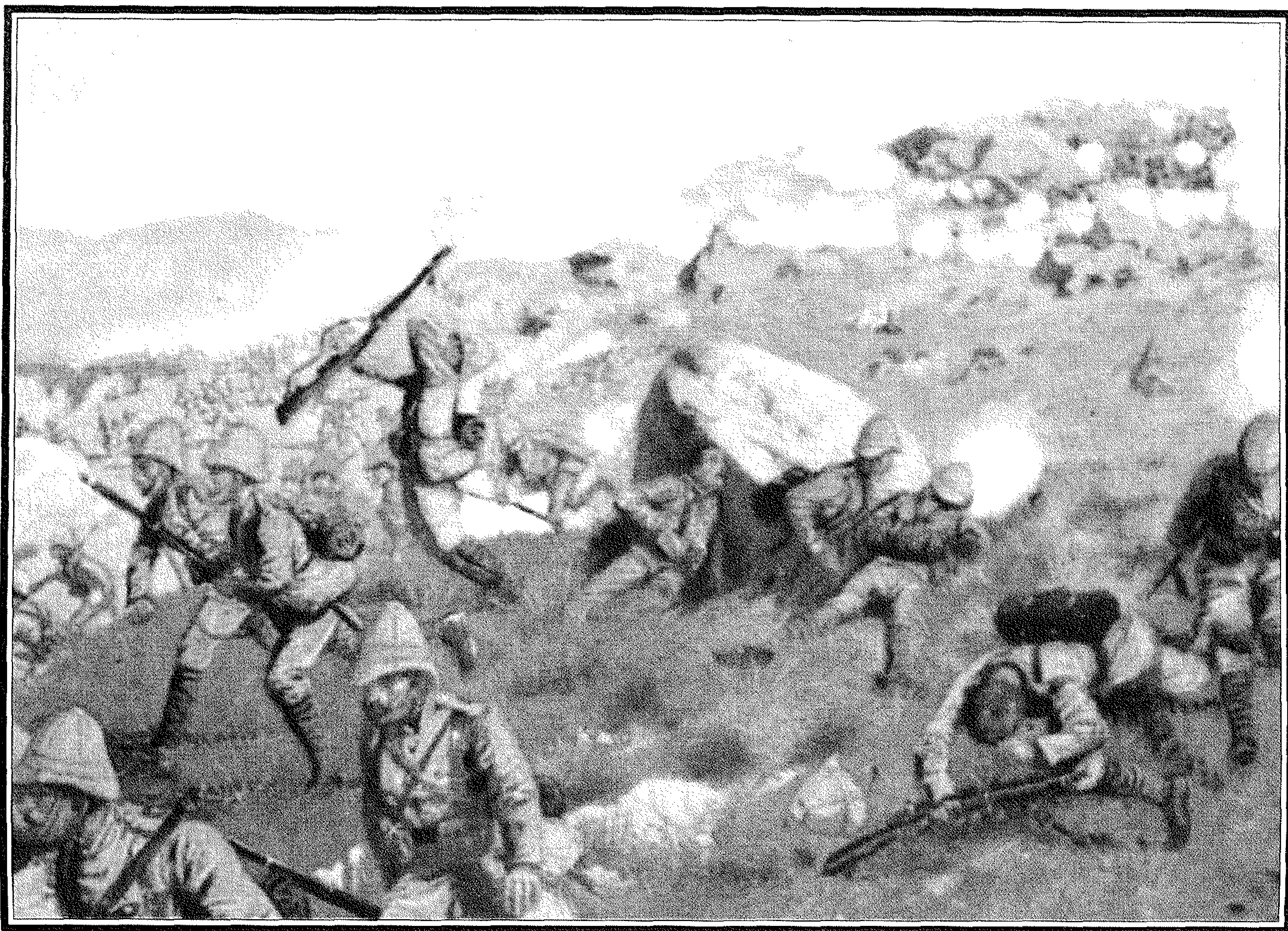
في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ يبدأ الحلف الأطلسي بإعداد قوة للسلام متعدّدة الجنسيات.

في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) توافق الأطراف المتحاربة في البوسنة على اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً يدخل حيّز التنفيذ اعتباراً من ١٢ منه.

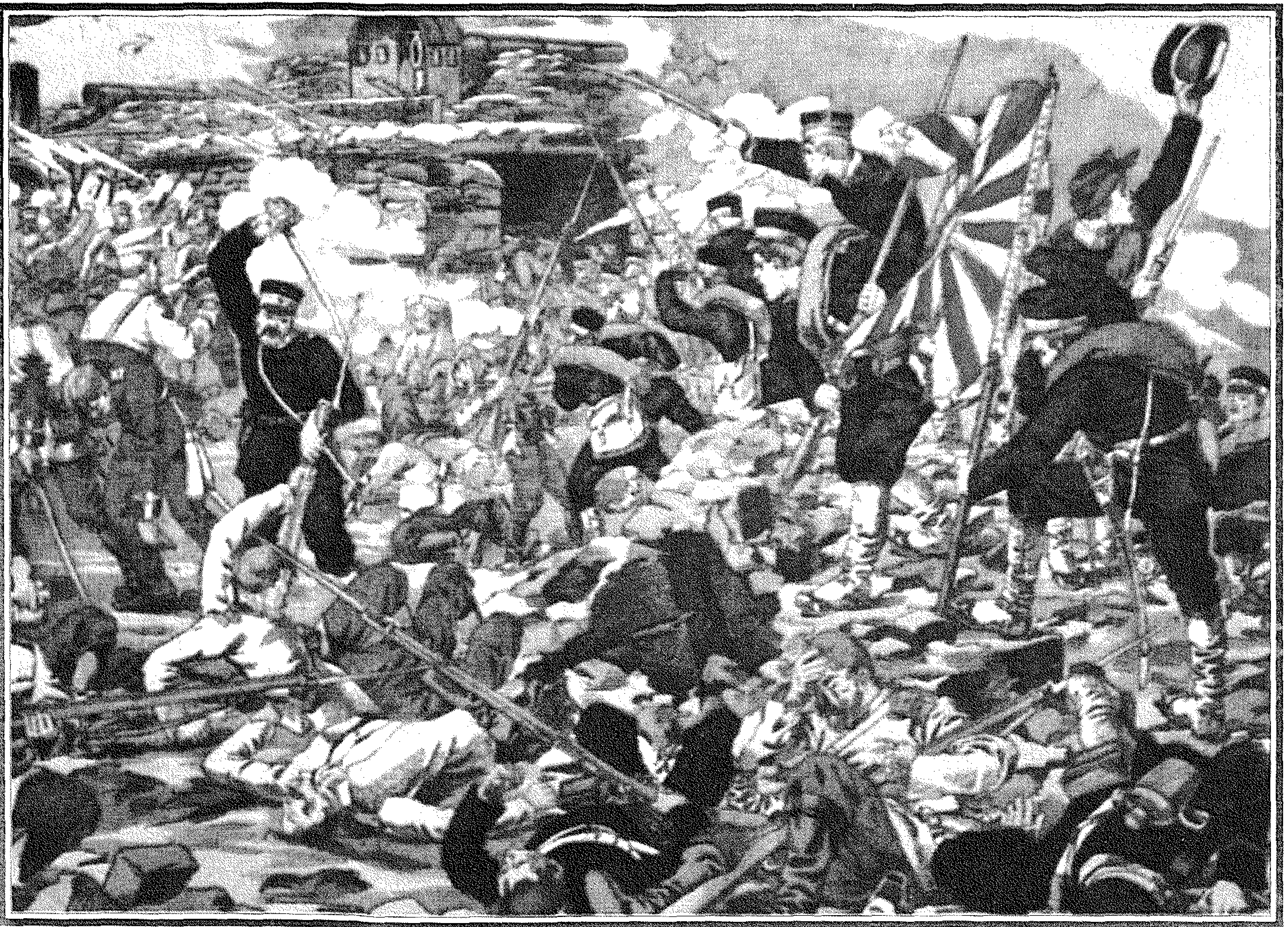
في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥ تصرّح الأمم المتحدة بأن الصرب البوسنيين يسيطرون على ٤٨,٤٪ من أراضي البوسنة والقوات الحكومية البوسنية على ٣٠,٦٪ والقوات الكرواتية على ٢١٪.

في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ تبدأ مفاوضات السلام في دايتون (ولاية أوهايو في الولايات المتحدة، في قاعدة عسكرية) في حضور الرؤساء الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش والكرواتي فرانيو تودجمان والبوسني علي عزت بيغوفيتش.

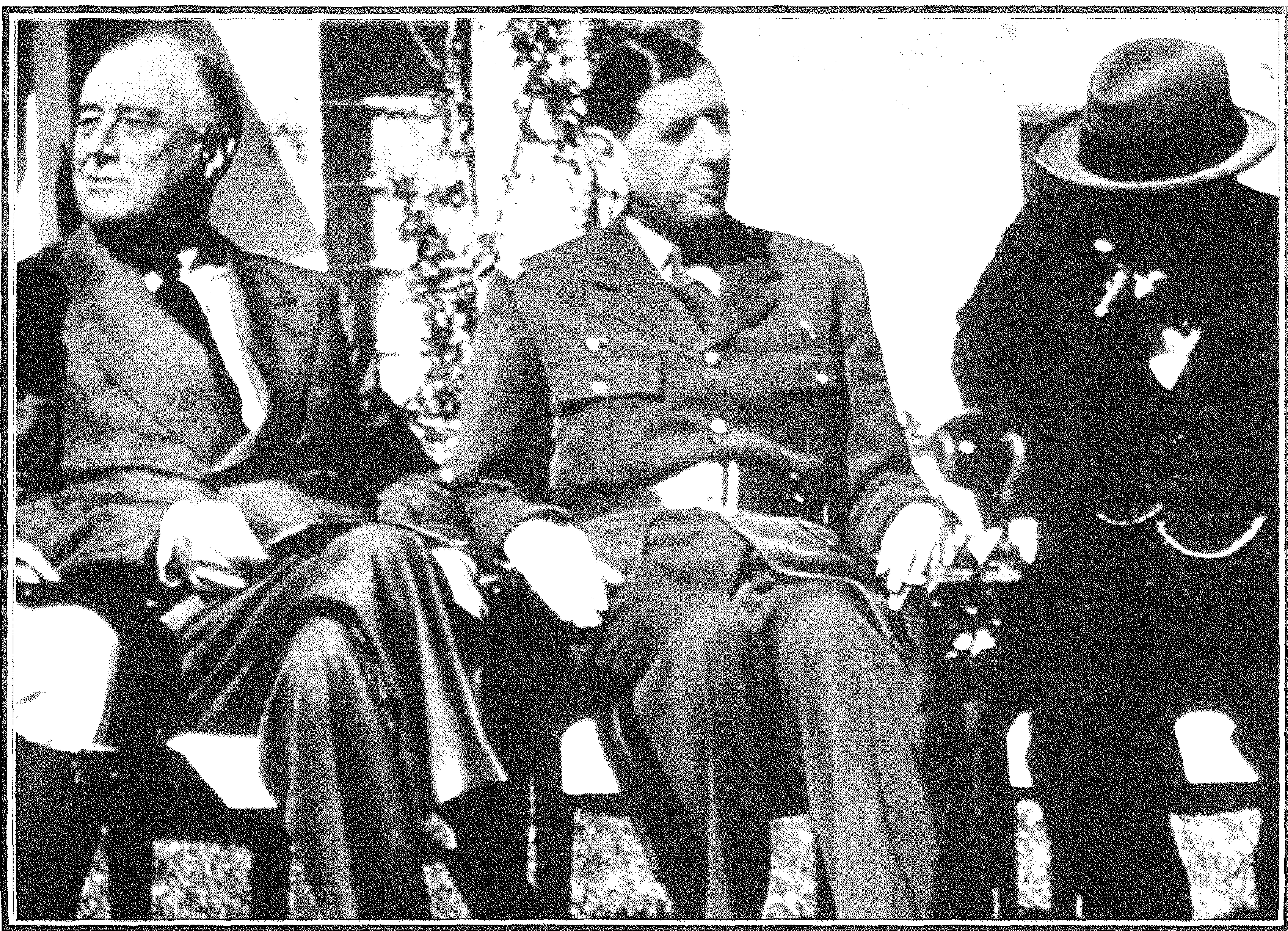
في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ وفي المكان نفسه يتعهّد الرئيس الصربي ميلوسيفيتش والكرواتي تودجمان بتسوية مسألة سلافونيا الشرقية (الواقعة في الأراضي الكرواتية ولكن ذات الغلبة السكانية الصربية) سلمياً.



هزيمة الانكليز امام البويرز، ١٩٠١



هزيمة الروس امام اليابانيين، ١٩٠٥



مؤتمر الدار البيضاء الذي ضمَّ تشيرتشيل، ديغول وروزفلت، ١٩٤٣



هزيمة الجيش الالماني في كورسك ، في روسيا ، ١٩٤٣





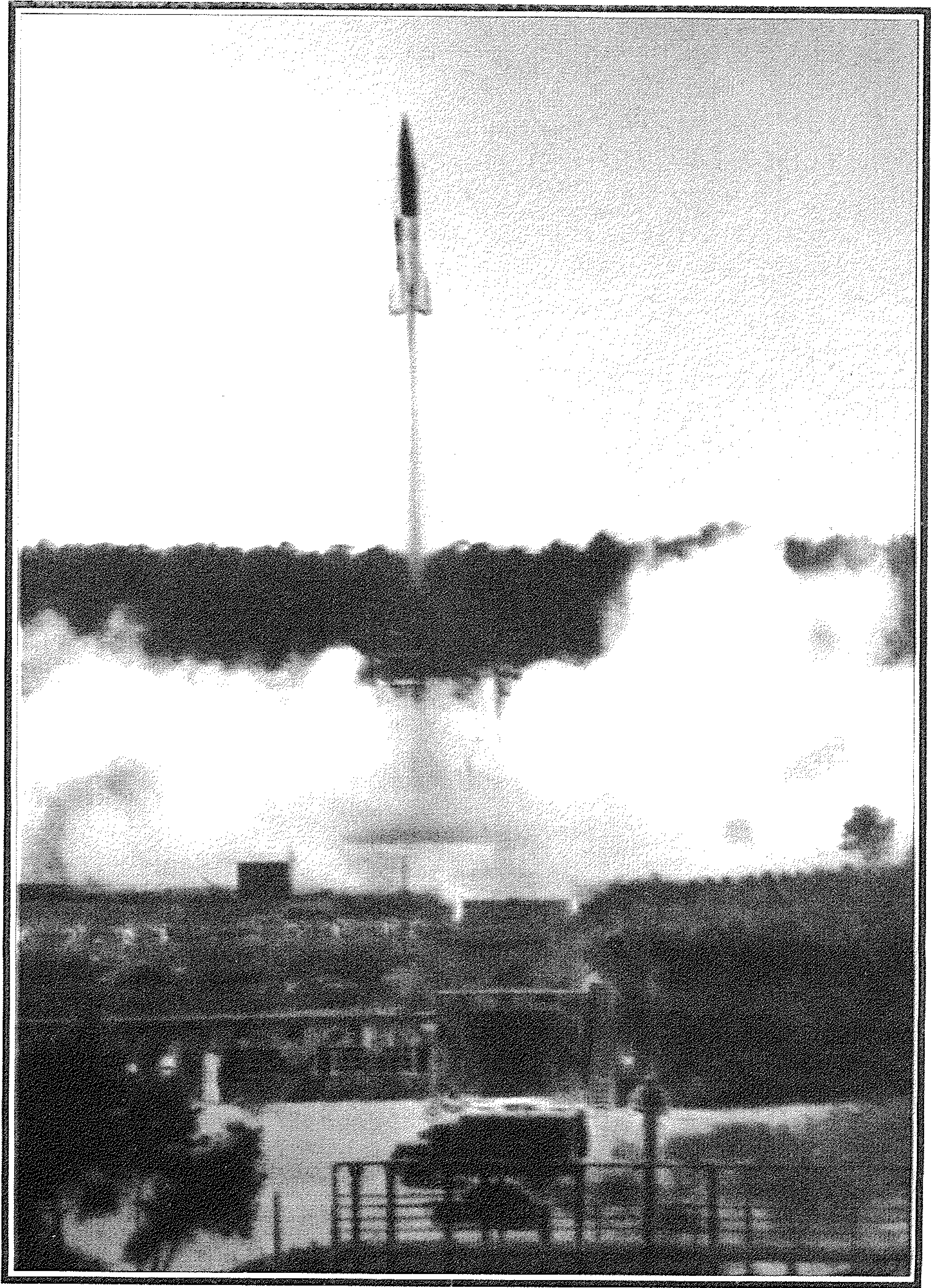








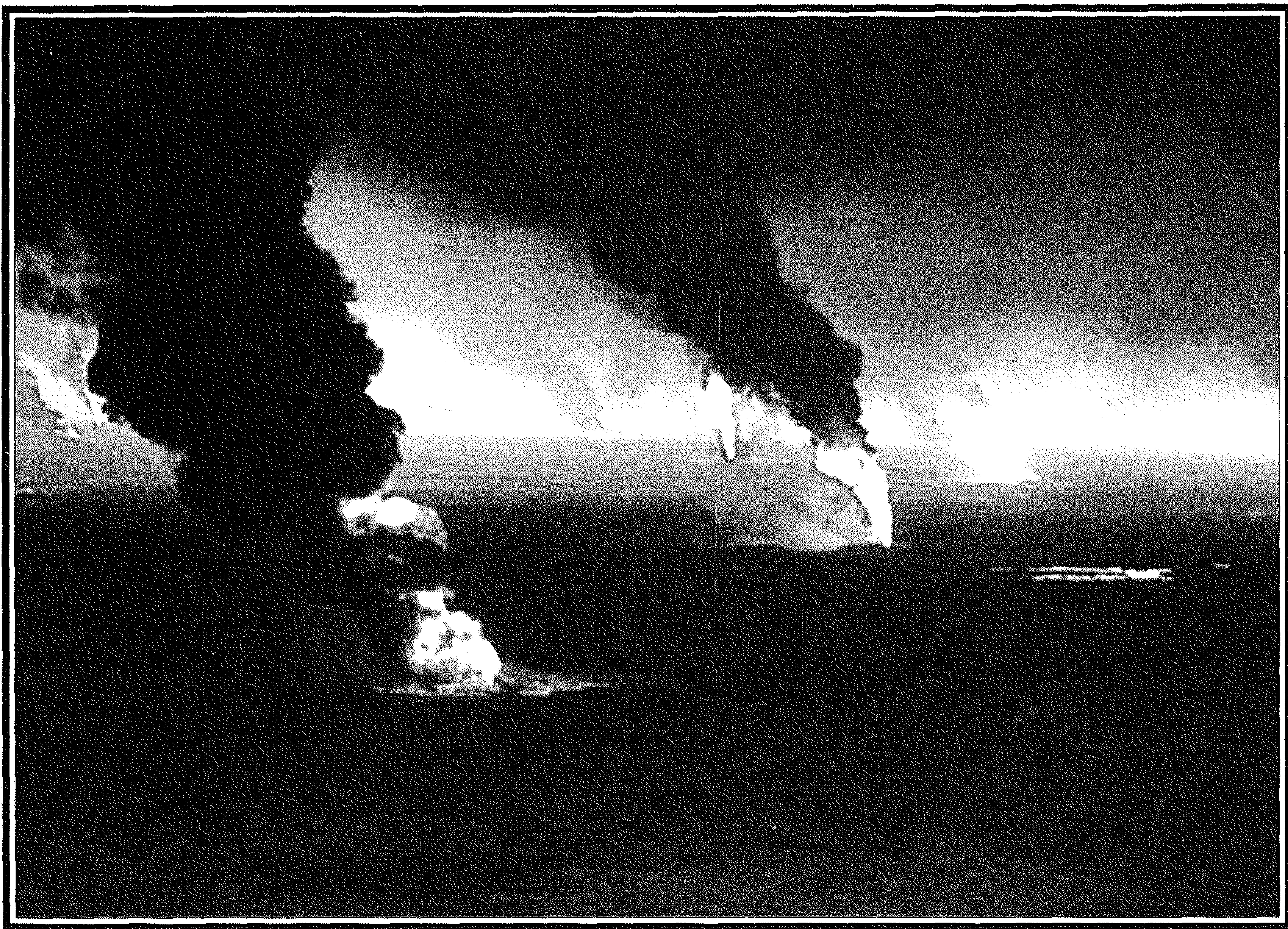
ملصقات من الحرب العالمية الثانية



صاروخ V2 الذي كان يطلقه الالمان على لندن، ١٩٤٤



نهاية حرب ناميبيا، ١٩٩٠



مشاهد من حرب الخليج، ١٩٩١

في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) وقّع الكروات والمسلمون البوسنيون في دايتون على اتفاق يعزّز اتحادهم.

في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ حصل التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق سلام شامل في البوسنة، في دايتون (أوهايو)، بين جميع الأطراف.

٤ - إتفاق دايتون

في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ بدأت في قاعدة رايت باترسون الجوية، قرب مدينة دايتون في ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأميركية وتحت إشرافها مفاوضات سلام شارك فيها الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش والرئيس الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش والرئيس الكرواتي فرانيو تودجمان. وبفضل الضغط الأميركي المتواصل على المجتمعين أثمرت المفاوضات بسرعة عن توقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام شامل لقضية البوسنة - الهرسك.

أما الإتفاق فيتألف من وثيقة رئيسية و١١ محلقاً و١٠٢ خريطة.

ينصّ الإتفاق على ما يلي:

١ - تُقسم البوسنة - الهرسك إلى قسمين:

أ - يخصّص للإتحاد الفيدرالي المسلم - الكرواتي نسبة ٥١٪ من مجموع أراضي البوسنة - الهرسك.

ب - يخصّص للصرب نسبة ٤٩٪ من مجموع أراضي البوسنة - الهرسك.

ج - ينضوي القسمان تحت لواء دولة البوسنة - الهرسك، داخل الحدود الدولية المعروفة لها، ويخضعان لدستور فيدرالي واحد

٢ - تبقى سرايبغو عاصمة موحَّدة للبوسنة - الهرسك.

٣ - يُفتح مصرف البوسنة - الهرسك المركزي وتُطبع العملة الموحَّدة الجديدة.

٤ - تكون للبوسنة - الهرسك رئاستها الخاصة بها.
٥ - تكون للبوسنة - الهرسك محكمة دستورية مستقلّة.
٦ - يتألّف برلمان البوسنة - الهرسك من مجلسين ويتمّ إنتخاب أعضائهما من قِبَل الناخبين في البوسنة - الهرسك الذين سيُسمح لهم بالتصويت، في الأماكن التي كانوا يقيمون فيها أصلًا قبل عمليات التهجير.
٧ - لن يُسمح لأي مجرم حرب بأن يمارس أي وظيفة حكومية، سواء في القطاع العام المدني أو القطاع العام العسكري.
٨ - يُمنح المهجّرون واللاجئون حق العودة إلى منازلهم والتنقّل بحرية في البوسنة - الهرسك.
٩ - يُسمح بفتح ممرّ للمسلمين للربط بين جيب غوراجده المحاصَر (في شرق البوسنة) وباقي الأراضي المخصّصة للإتحاد الكرواتي - المسلم. ويتمّ تحديد عرض هذا الممرّ لاحقاً.
١٠- يبقى للصرب ممرّ بوسافينا مفتوحاً بعرض ٥كلم. ويربط هذا الممرّ بين المناطق التي استولى عليها الصرب في شرقي البوسنة ووسطها وغربها، كما يصل بصربيا.
١١- يبقى وضع مدينة بريتشكو الإسلامية معلقاً، وسوف يتقرّر مصيرها على صعيد لجان للتحكيم خاصة بهذه المسألة، حيث أنها تقع في المنطقة الخاصة بالصرب.
١٢- يوقَّع الإتفاق بصورة نهائية في مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ في العاصمة الفرنسية باريس.
١٣- بعد توقيع الإتفاق في باريس سيعقد في العاصمة الإنكليزية لندن مؤتمر لوضع الترتيبات الخاصة بتنفيذ الإتفاق.
١٤- يكلّف مجلس الأمن منظّمة الأمم المتحدة بدرس مشروعين يتعلّقان بإتفاق سلام البوسنة:
أ - مشروع قرار يتعلّق برفع العقوبات الدولية المفروضة ضدّ صربيا والجبل الأسود.
ب - مشروع قرار يقضي برفع حظر الأسلحة المفروض على

جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، بشكل تدريجي.

١٥- ينصّ الإتفاق على الإعتراف بجمهورية الصرب البوسنية (الأمر الذي كان مرفوضاً في السابق).

١٦- يعيد الإتفاق إلى الصرب بلدتي مركونييستش غراد وشيبوفو. وبذلك يتحكّم الطرق بالأوتوستراد الذي يصل بين سراييغو ومقاطعة بيهاتش في غرب البوسنة.

١٧- تبقى مدن منطقة دوبوي تحت النفوذ الصربي وكذلك مدينة مودريتشا ومدينة درفينتا ومدينة بوسانسكي برود ومدينة فيشي غراد ومدينة سريبرينتسا وبلدة جيبا.

* أنظر: **التطهير الأثني الصربي، التطهير الأثني، الحرب الأهلية في قبرص، إتفاقية الطائف.**

كمبوديا (الحرب الأهلية في) Cambodia (Civil War)
Cambodge (Guerre Civile du)

إحدى أشرس وأطول الحروب الأهلية التي عرفها القرن العشرون.

بدأت في ١١ شباط (فبراير) ١٩٧٤، عندما بدأ ثوّار حركة «الخمير الحمر» الشيوعيون المتطرّفون بقصف عاصمة البلاد «بنوم بينه» (التي كان يقطنها حين ذاك ثلاثة ملايين نسمة). وقد قُتل يومها ١٣٩ شخصاً.

فالبلاد كانت تشهد منذ سنة ١٩٧٠ إنقساماً سياسياً حادّاً بين مؤيّدي الطرف الجنوبي في حرب ڤيتنام ومؤيّدي طرفها الشمالي (الخمير الحمر). وسرعان ما تحوّل هذا الإنقسام السياسي الخارجي إلى إنقسام سياسي داخلي أدّى، في طليعة الأمور، إلى حرب بين الجيش الكمبودي النظامي (المتحالف مع القوات الڤيتنامية الجنوبية) وبين حركة «الخمير الحمر» القائلة بالعنف الثوري المسلّح.

في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ بدأت الاضطرابات داخل العاصمة «بنوم بينه» وقد قُتِلَ على أثرها وزيران في عداد الضحايا. فاتّخذ بذلك الصراع طابعه الدموي العنيف الذي سوف لن يفارقه طوال عقدين كاملين.

في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ شنّ ٢٠ ٠٠٠ مقاتل من «الخمير الحمر» هجوماً على العاصمة بنوم بينه. صمدت المدينة مدّة ثلاثة أشهر متواصلة إلا أنه، في ١ نيسان (أبريل) ١٩٧٥ قام بمغادرتها الجنرال «لون نول»، قائد القوات النظامية الملكية فلم يطل الوقت حتى سقطت بين أيدي «الخمير الحمر» بتاريخ ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٧٥.

وهنا بدأت المأساة الطويلة التي عاشها الشعب الكمبودي بأسره. فقد شيّد «الخمير الحمر» قواعدهم العسكرية داخل المدينة. ثم قاموا بإفراغ المكتبة الوطنية من محتوياتها بغية تحويلها إلى إسطبل كبير للخنازير (طعام المقاتلين المفضل).

ثم بدأت عملية منهجيّة نظّمها «الخمير الحمر» بقصد تدمير المعابد البوذية والكنائس المسيحية والجوامع الإسلامية.

فكان للبوذيين ٢٥٠٠ معبد منتشرة جميعها عبر البلاد، دمّر منها «الخمير الحمر» ١٩٨٧ معبداً. كما قتلوا عدّة آلاف من رجال الدين البوذيين ومنعوا إقامة طقوس العبادات في البلاد نهائياً، علماً أن ٩٠٪ من الكمبوديين كانوا يدينون بالبوذية.

أما كاتدرائية «بنوم بينه» الكاثوليكية فقد دُمّرت كلياً وكذلك جميع الكنائس الموجودة على الأراضي الكمبودية وقُتل ٦٥٠٠٠ كاثوليكي و٣٠٠٠ بروتستانتي وجميع رجال دين هذين المذهبين، علماً أن الكاثوليك كانو يشكّلون ٨٪ من مجموع سكان البلاد.

أما المسلمون (طائفة الشام) والذين كانوا يشكّلون ٢٪ من مجموع سكان البلاد فقد أباد «الخمير الحمر» ٧٠٪ منهم ودمّروا لهم ١٠٨ جوامع ومساجد.

فالكره السياسي للأديان عند «الخمير الحمر» كان شاملًا وبلا رحمة. كل الأديان كانت مسجلة في خانة الأعداء بالنسبة لأنصار هذه الحركة الشيوعية المتطرّفة إلى حدّ العمى. وكل المتديّنين كانوا بالنسبة إليهم إما خونة أو عملاء.

ثم بدأ «الخمير الحمر» بتطبيق سياسة إفراغ المدن، بغية «إعادة تأهيل الشعب الكمبودي وطنياً وديموقراطياً» على حدّ تعبير بياناتهم. وخلال عملية إفراغ المدن هذه كان مجنّدو «الخمير الحمر» يقتلون بلا شفقة المسنّين والمرضى، إذ أنهم كانوا يعتبرون، في أدبياتهم الداخلية، أن الشعب الكمبودي الأمثل عدداً بالنسبة للبلاد هو في حدود المليون نسمة (في حين أنه كان يعيش في البلاد آنذاك خمسة ملايين ونصف المليون كمبودي).

في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٧٦ وبعد صراع سياسي مرير بين الملك سيهانوك وبين «الخمير الحمر» وبالرغم من تمسّك الشعب الكمبودي بعاهله،

عمد مقاتلو الحركة الشيوعية إلى فرض الإقامة الجبرية على الملك، ثم أعلن حزبهم، من أجوائه العليا، نشوء جمهورية كمبوتشيا الديموقراطية. أما رئيسها فأعلن عنه على الفور: أمين عام حركة «الخمير الحمر» عينه.

في أيار (مايو) ١٩٧٧ ألغت السلطات الجديدة العملة المتداوَلَة في البلاد.

ثم بدأت صدامات عسكرية عنيفة بين «الخمير الحمر» وبين القوات الفيتنامية على الحدود بين البلدين استمرّت زهاء سنتين.

في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ وبعد إطلاق سراحه، توجّه الملك سيهانوك إلى بكين قاصداً طلب وساطة الصين الشعبية. ثم سافر بعدها إلى مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك بغية طلب مساعدة العالم أجمع لتخليص بلاده من الفتنة الدموية الرهيبة التي وقع فيها.

وفي إطار إتفاق شبه دولي على إيقاف المجازر في كمبوديا، دخلت القوات العسكرية الفيتنامية (الموحَّدة) العاصمة «بنوم بينه» الفارغة من سكانها، بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩.

بعد سنة كاملة، في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨٠، تعود السلطات الكمبودية الجديدة (المتواجدة في الجزء الجنوبي من البلاد، المتاخم للحدود الفيتنامية، وفي إطار «تلزيم» دولي لفيتنام في كمبوديا) لاستخدام العملة في البلاد.

وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ قامت جمعية اليونيسيف الدولية والصليب الأحمر الدولي بتقديم ٧٠٠ مليون دولار للجمعيات الأهلية الكمبودية بغية حلّ قضايا التهجير في البلاد التي طالت أكثر من مليوني شخص إبّان حكم «الخمير الحمر».

في المرحلة الثانية من الحرب في كمبوديا وقف الملك سيهانوك ضدّ الهيمنة الفيتنامية المتصاعدة في البلاد، فبدأت أولى انسحابات الجيش الفيتنامي في ١٩٨٨.

في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ حصل إتفاق صيني - فيتنامي قبلت بموجبه فيتنام سحب جيشها إعتباراً من شهر أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها تحت إشراف دولي.

وفي ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٨٩ خلعت كمبوديا عن نفسها تسمية جمهورية كمبوتشيا الديموقراطية لتستعيد تسمية «دولة كمبوديا».

أما الصراع بين «الخمير الحمر» (المنحلّة رسمياً) وبين الحكومة الجديدة التي قامت في البلاد بدعم من الأمم المتحدة فلم ينتهِ بعد، إذ أن «الخمير الحمر» لا يزالون يسيطرون على ٢٠٪ من أراضي كمبوديا، شمالي غربي البلاد، على الحدود المشتركة مع تايلاندا التي تستفيد من حالة الحرب في البلد الجار لتوسيع عمليات استخراج الزمرّد من الأراضي التي يسيطر عليها «الخمير الحمر»، لقاء عمولة يستخدمها هؤلاء لدفع رواتب مقاتلي الحركة.

ذلك أن مشكلة هذه الحركة كبيرة إذ أن لا مصلحة لها في السلم (حيث سيكون مصيرها الذوبان الكلي) ولا قدرة لها على الحرب (فقد جفت طاقتها العسكرية والإقتصادية على حدّ سواء).

فبين الكر والفر يستمرّ مقاتلو «الخمير الحمر» في الوجود، دون أي أفقٍ واعد لهم، لا على الصعيد السياسي ولا على الصعيد الإجتماعي. فالدمار الهائل الذي خلّفوه في البلاد والخسائر الفادحة التي تسببوا بها، بشرياً ومادياً، لا يسامحهم أحد عليها، بل الكل يطالب بمحاكمتهم وإنزال عقوبة الإعدام فيهم جميعاً.

* حصيلة الحرب:

واللافت للإهتمام أن الأرقام السوفياتية قد تقاطعت في هذا الصدد مع الأرقام البريطانية سنة ١٩٧٩، حيث أُجرِي مسح الحرب شبه النهائي.

عدد القتلى: ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ شخص (٤٠٪ من مجموع سكان البلاد)

أيتام: ٠٠٠ ٨٠٠ طفل

ثكالى: ٠٠٠ ٠٠٠ ١ إمرأة (٢٠٪ من سكان البلاد)

أما الأرقام الرسمية التي قدّمتها السلطات الكمبودية سنة ١٩٩٠ لمنظمة الأمم المتحدة فهي:

عدد القتلى: ٧٦٨ ٣١٤ ٣ شخصاً

ويشمل هذا العدد:

٩١٪ من أطباء كمبوديا سابقاً

٨٣٪ من صيادلة البلاد

٥٨٪ من أطباء الأسنان

٥٢٪ من أعضاء الجهاز الطبي

٤٥٪ من الممرّضات

أما الدمار الذي لحق بالأبنية فتحدّده المصادر نفسها على النحو الآتي:

- مدارس مدمَّرة: ٨٥٧ ٥ مدرسة.
- مراكز طبية: ٧٩٦ مركزاً طبياً.
- مؤسسات مالية: المصرف المركزي.
- مؤسسات صناعية: جميع المؤسسات الصناعية في البلاد.

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن ٠٠٠ ٥٠٠ ١ لغماً أرضياً ما زالوا مزروعين في شتى أنحاء البلاد ويعيقون عودة الزراعة إلى سابق عهدها بسبب ارتفاع عدد الضحايا بين المزارعين.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، حرب ڤيتنام، التطهير الاثني.**

الكارليّة (الحروب)

Carlist (Wars)
Carlistes (Guerres)

هي سلسلة من الحروب نشبت في إسبانيا قوامها خلاف داخل الأسرة الحاكمة حول من يحكم البلاد. تتالت ثلاث حروب على امتداد القرن التاسع عشر حاول خلالها دون كارلوس، أخ الملك فرديناند والسابع، أن يتبوّأ سدّة الحكم بدل الملكة إيزابيل الثانية، على أساس العُرف الملكي التقليدي الذي كان معتمداً داخل أسرة البوربون الحاكمة في أكثر من بلد في أوروبا حين ذاك.

أما أخصام الكارليين فكانوا يطرحون أنفسهم كأصحاب آراء ليبراليين، طاعنين بالنزعة التقليدية الإسبانية التي كان يمثّلها دون كارلوس والتي لم تكن لتناسب في تلك الظروف إسبانيا ما بعد الثورة الفرنسية. إلا أن النزعة التقليدية في إسبانيا كانت قوية بما فيه الكفاية لتتسبّب بنشوب ثلاث حروب تمحورت حول المطلب السياسي التقليدي الذي كان يرفعه دون كارلوس وبعده الكارليون.

* الحرب الكارلية الأولى (١٨٣٣-١٨٣٩)

حاول أعداء دون كارلوس أن يشكّلوا جبهة سياسية، ذات برنامج «ليبرالي»، للوقوف في وجهه؛ كما أنها تنظمت قوة عسكرية هدفها كسر الحزب الكارلي الذي كان قد تشكّل في مناطق وسط البلاد. فهاجمت هذه القوة المؤلّفة من ١٨٥٠٠ مقاتل من المرتزقة (١٤٠٠٠ إنكليزي يقودهم لورد ايوانز و٤٥٠٠ فرنسي يقودهم الجنرال بازين) القائد الإسباني الكارلي، المنتفض على العهد، «زومالا كاريكي»؛ فهزموا جيشه وتمكّنوا من قتله أمام مدينة بيلباو. مما إضطرّ دون كارلوس إلى توقيع معاهدة استسلام مع السلطة في ڤيرغارا.

* الحرب الكارلية الثانية (١٨٤٩)

قادها الكونت دي مونتيمولين (شارل - لويس دي بوربون) من الأسرة الحاكمة، بعدما تمكّن من إنزال جيوشه على شاطئ مقاطعة كاتالونيا بغية محاربة الكارليين. إلا أنه لم يوفَّق في مسعاه.

* الحرب الكارلية الثالثة (١٨٧٢-١٨٧٦)

كان يخشى الجمهوري تيار، الماسك بالدقّة السياسية في فرنسا، بعد فشل كومونة باريس فيها سنة ١٨٧١، أن يمهّد إنتصار دون كارلوس في إسبانيا للعودة إلى الملكيّة في فرنسا. لذلك عمد إلى اتّخاذ المبادرة السياسية لإبعاد شبح الملكية في بلاده من خلال محاربتها على أرض جارته إسبانيا التي كانت أبوابها مشرّعة أمام النفوذ الفرنسي منذ قام بفتحها نابليون بونابارت.

حرّك تيار الجمهوريين في إسبانيا ودفعهم إلى مقاومة دوق مدريد الكارلي الذي كان يسيطر على ثلثي البلاد. تمكّن أنصار دون كارلوس من إلحاق الهزيمة بالجمهوريين سنة ١٨٧٣-١٨٧٤. إلا أن الجنرال پريمو دي ريڤيرا تمكّن من النيل منهم في معركة خاضها في مدينة إستيلا بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) ١٨٧٦، لصالح الملك الحاكم ألفونس الثاني عشر.

وبذلك إنتهت الحروب الكارلية التي تميّزت بطابعها الداخلي، المتمسّك بإسبانيا التقليدية الموروثة عن القرون الوسطى وحيث العلاقات السياسية علاقات ولاء وطاعة بالنسبة لعامة الشعب وامتيازات واستغلال بالنسبة للطبقة الحاكمة، المؤلّفة من عناصر الإقطاع ومن النبلاء، عناصر متحجرّة في ذهنيتها التقليدية.

ويبدو أن الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) قد استعادت هذا التناقض السياسي الكبير الذي كانت تعيشه اسبانيا منذ أمد طويل والذي لم يُحسم في حينه بالشكل المناسب فتحوّل إلى حقد ونزوع نحو القطيعة بالعنف المسلّح.

* أنظر: **الحرب الأهلية في إسبانيا، البلاغ الشفهي رقم ١، كومونة باريس.**

الحرب الباردة

Cold War
Guerre Froide

الحرب الباردة نزاع يمتنع خلاله الأفرقاء من اللجوء إلى الحسم العسكري في ما بينهم.

وقد استخدم تعبير «الحرب الباردة» لأول مرّة في التاري الأمير خوان مانويل الإسباني في القرن الرابع عشر. وبعد مرور قرون عدّة عاد رجل المال الأميركي برنارد باروخ ليستخدم هذا التعبير مطلع سنة ١٩٤٧ للإشارة إلى الأزمة الناشئة بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، السوفياتي والأميركي، بعد إنفراط عقد الحلف المعادي للنازية الهيتلرية بينهما عام ١٩٤٥، بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما استُخدم تعبير «الحرب الباردة» أيضاً للإشارة إلى الصراع الذي قام، في الفترة نفسها، بين الإتحاد السوفياتي وبريطانيا. ثمّ استُخدم بعدها، في فرنسا عام ١٩٦٨، إبّان الإنتفاضة الشعبية التي امتدّت طوال شهر أيار (مايو) في هذه البلاد، في صيغة «الحرب الأهلية الباردة».

ففي كل حالة من هذه الحالات كان النزاع بين الأفرقاء يقوم على تخويف الخصم وشنّ الحملات الإعلامية ضدّه ودسّ الفتنة في جسمه الإجتماعي. مع الحرص الدائم على عدم السماح لهذا الصراع بالخروج عن الإطار السلمي الموضوع فيه، أي مع تجنّب شبه تام للحسم العسكري المسلّح.

وصحيح أن إمتلاك الأسلحة النووية عند الأخصام السياسيين المعاصرين يحدّ من إمكانيّة «الحسم بالدم - كما كان يقول فون كلوسفيترز - لتضارب المصالح الكبرى» اليوم، إلا أنه لم يتمخّض بالمقابل سوى عن تعايش هش وبارد بين المتصارعين.

وهذا التعايش السلمي، كما تبيّنه الأيام، لا يعدو كونه وقتاً ضائعاً بين

حربين، فيه بذور الحرب مدفونة في جسم التعايش السلمي المؤقت. فكل دولة عظمى تحلم بتحطيم الدول العظمى الأخرى، لكنها غير قادرة موضوعياً على ذلك. فتكتفي باللجوء إلى أساليب الحرب الباردة المختلفة للتنفيس عن مرادها السياسي غير المُعلن.

والمعروف في هذا الصدد أن الزعيم السوفياتي ستالين كان قد تحالف إبّان الحرب العالمية الثانية مع الولايات المتحدة وبريطانيا بغيّة صدّ الهجمة النازية على بلاده، وكانت لذلك علاقاته طيّبة مع الرئيس الأميركي فرانكلين روزفيلت. إلا أن خلف هذا الأخير، هاري ترومان، لم يكن يثق على الإطلاق بستالين، فبدأت معه تتبلور أشكال الحرب الباردة.

بدأت بامتلاك الولايات المتحدة للسلاح النووي واستخدامه ضدّ اليابان، ثم تطوّر عبر تشكيل حلف عسكري وسياسي ضمّ اليونان وتركيا، إضافة إلى الحلف الأطلسي وإلى مشروع مارشال. فكانت السياسية الأميركية في الخارج تقوم على تطويق دائم للموقف السوفياتي ولانتشار خطه السياسي. إلى أن استقرّت هذه الأمور على صيغة «حائط برلين» الذي كان يفصل ليس بين معسكرين فحسب، بل بين عالمين وتصوّرين للدنيا وللسياسة مختلفين.

إختلفت الأمور بعض الشيء بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣. فقد تمّ تجميد الصراع بين الجبارين في كوريا وفي الهند الصينية، إلا أن أحداث المجر سنة ١٩٥٦ واجتياح الدبابات السوفياتية للعاصمة بودابيست قد أججّت شعلة الحرب الباردة وأعطتها دفعاً جديداً. كما اندرجت أزمة السويس، سنة ١٩٥٦، في السياق نفسه. إلا أن ذروة التصعيد بلغها الطرفان سنة ١٩٦٢، عند أزمة الصواريخ في كوبا، إذ بدأ بعد هذه الحادثة فكّ النزاع العسكري البارد بين الجبارين لتحميله لدول صغيرة عبر العالم كانت حروبها الأهلية مجرّد تنفيس عسكري للصراع السياسي القائم بين الجبارين.

* توازن الرعب

صنعت الولايات المتحدة سنة ١٩٥٣ أول قنبلة هيدروجينية لها، وما لبث الاتحاد السوفياتي أن صنع قنبلته الهيدروجينية بدوره سنة ١٩٥٤. وفي ذلك توازن عسكري جديد بين الجبارين يقوم على توازن امتلاكهما للقنبلة الهيدروجينية. حيث أن لهذه القنبلة طاقة تدمير تفوق مئات المرّات طاقة قنبلة هيروشيما أو ناغازاكي.

فبدا منذ ذلك الحين كل طرف مستعداً لاحترام حدود صدامه السياسي مع الجبار الآخر، حيث أن الكل كان يعلم أن استخدام هذه الأسلحة الجديدة بينهما سوف يؤدّي إلى تدمير حتمي ومتلازم لكليهما. فكان من الواضح تالياً أن يبقى التوازن في الرعب عنوان الحرب الباردة الرئيسي، دون أن يسمح لنفسه أي طرف أن يتخطّاه.

إلا أنه، اعتباراً من سنة ١٩٥٥، وبعد انعقاد مؤتمر باندونغ، قد تشكّلت كتلة سياسية جديدة عالمية عُرفت بالعالم الثالث. وقد عمل الاتحاد السوفياتي على محاولة الإفادة من هذه الكتلة السياسية لصدّ المدّ الأميركي الزاحف حديثاً على العالم، انطلاقاً من العالم العربي بشكل خاص حيث بدأ الصراع العربي - الإسرائيلي باتّخاذ ملامحه الصدامية النهائية.

فاعتباراً من أيلول ١٩٥٥ بدأت تشيكوسلوفاكيا بتسليم أسلحة (سوفياتية مصنّعة في بلادها) لمصر. ثم رفضت الولايات المتحدة تمويل سدّ أصوان مما دفع بجمال عبد الناصر إلى إقرار تأميم قناة السويس، فنشبت حرب السويس التي وقف وراء كل طرف فيها إما هذا الجبار أو ذاك. ثم تكرّرت المسألة مع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل وأيضاً خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

فكان الخلاف الأساسي بين الجبارين يمنح العمق السياسي والمالي والإيديولوجي لكل الصراعات الإقليمية التي كانت تنشب هنا وهناك عبر العالم ويطبعها بطابعه.

* أزمة الصواريخ

في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٦١ وبتشجيع من الاتحاد السوفياتي تقوم شرطة جمهورية ألمانيا الديموقراطية بتشييد «حائط برلين» بغية الحدّ من نزوح الألمان الشرقيين باتّجاه ألمانيا الفيدرالية الخاضعة للنفوذ الأميركي. فشعرت الولايات المتحدة وشعر العالم كلّه إذ ذاك أن الإتحاد السوفياتي في طور تصعيد أشكال حربه الباردة ضدّ المعسكر الرأسمالي.

وقد أتت أزمة الصواريخ في كوبا، في صيف ١٩٦٢، لترفع من وتيرة هذا الصدام الخفي والمتستّر. والمعلوم أن نظاماً إشتراكياً كان قد قام في هذه الجزيرة اعتباراً من ١٩٥٩ بعد ظفر فيديل كاسترو بالحكم في البلاد وأن هذا النظام قد حورب منذ نشأته من قِبَل الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي سرّع في رميه في أحضان الإتحاد السوفياتي الباحث عن مواطئ قدم سياسية قريبة من الولايات المتحدة بغيّة رفع وتيرة التهديد تجاهها بشتى الوسائل ومنها العسكرية.

وكان الرئيس الأميركي جون كينيدي قد سمح لوكالة الإستخبارات الأميركية في نيسان (أبريل) ١٩٦١ بتنظيم إنزال عسكري على الجزيرة الإشتراكية المجاورة، بالاعتماد على عناصر كوبية هاربة كانت قد غادرت كوبا سنة ١٩٥٩ ولجأت إلى الولايات المتحدة الأميركية. كانت وكالة الإستخبارات الأميركية قد وعدت الرئيس الأميركي بانتفاضة سياسية عارمة في كوبا بعد الإنزال. إلا أن العكس هو الذي حصل، حيث لم يتضامن أحد مع «الكونتراس» الكوبيين الذين جاءوا ليحرّضوا الجماهير على الثورة ضدّ النظام الإشتراكي ولم تحصل أي انتفاضة.

أدرك الرئيس الأميركي الأمر سريعاً وألغى العملية بعد مدّة قصيرة من الشروع بها وأقرّ بالفشل. إلا أن الكوبيين صُدموا بالمبادرة الأميركية وتشنّج موقفهم من هذه البلاد بعد ذلك، فارتموا كلّياً حينئذٍ في أحضان الإتحاد السوفياتي، طالبين من الجبار الإشتراكي (الأخ الأكبر بحسب الأدبيات الماركسية آنذاك) العون العسكري والمساعدة على الدفاع عن الجزيرة في

وجه أي إنزال عسكري آخر في المستقبل. إنتهز الجبار السوفياتي الفرصة لإدخال شبكات من الصواريخ إلى كوبا كان بمقدورها إصابة المدن الأميركية الأساسية المنتشرة على ساحل الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة.

وقد التقطت طائرات التجسّس الأميركية، في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢، صوراً لبناء منصّات صواريخ على جزيرة كوبا، على نحو ما هو موجود داخل أراضي الإتحاد السوفياتي.

في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر)، أي بعد أربعة أيام، أمر الرئيس الأميركي كينيدي بإقامة مراقبة بحرية مشدّدة لجزيرة كوبا بغية منع السفن السوفياتية من إيصال المعدّات العسكرية والصواريخ إليها. كما أطلق الرئيس الأميركي تهديده العسكري الشهير الذي اشترط على السوفيات فيه سحب مستشاريهم ومعدّاتهم وصواريخهم من كوبا تحت طائلة نشوب حرب بينهما.

وقد انتهى الأمر على قبول سوفياتي بسحب الصواريخ من الجزيرة، بعد أسبوع من اندلاع الأزمة، شرط أن تتعهّد الولايات المتحدة عدم تكرار محاولتها في اجتياح الجزيرة.

ومرّ القطوع على خير.

وقد استمرّت تجلّيات الحرب الباردة بين الجبارين السوفياتي والأميركي حتى مؤتمر مالطا، سنة ١٩٩٠، حيث اتّفق الرئيسان الأميركي (بوش) والسوفياتي (غورباتشوف) على إنهائها.

يبقى أن بصمات الحرب الباردة الأميركية - السوفياتية ما زالت موجودة على الأرض في العديد من البلدان وبين العديد من الشعوب. ففي ڤيتنام كما في ألمانيا كما في الشرق الأوسط وأوروبا الوسطى وأميركا اللاتينية لا زالت أفاعيل العداء السابق تقف حائلًا دون تطوّر العلاقات بين أبناء بلد واحد أو شعب واحد. فالشرخ السياسي والعسكري الذي حصل في حينه، في إطار الحرب الباردة، ينبت اليوم أشواك الخلاف الإيديولوجي والعداء الغريزي للآخر . . . في حين أن الجبارين، من ناحيتهما، قد تصالحا.

* أنظر: **حرب كوريا، حرب ڤيتنام، الحرب الأهلية في نيكاراغوى.**

كومونة باريس

Commune of Paris
Commune de Paris

تُعتبر كومونة باريس (١٨٧١) إحدى أهم التجارب السياسية الثوريّة التي عرفتها فرنسا خلال القرنين الماضيين. وقد خصّص لها كارل ماركس كتاباً يحمل العنوان الآتي: **الحرب الأهلية في فرنسا**، صدر باللغة الألمانية سنة ١٨٧١، مباشرة بعد انتهاء أحداث هذه التجربة الثورية وقبل أن يمضي على نشوئها عام كامل.

ثم عاد بعدها لينين، سنة ١٩١٨، فتناول الموضوع مجدداً، مسلطاً الأضواء على أهمية هذه التجربة ومشيراً إلى نموذجيّتها. وممّا يقوله أيضاً في هذا الصدد أنه عندما تفشل الثورة فإنها تتحوّل إلى حرب أهلية.

أما ماركس فكان قد أشار إلى أسباب فشل هذه التجربة السياسية الفذّة مؤكداً على تحالف البورجوازيّات الحاكمة في كل من ألمانيا (وعلى رأسها بيسمارك) وفرنسا (وعلى رأسها أدولف تيار).

فما هي كومونة باريس في الحقيقة؟ هل هي ثورة أهلية أم حرب أهلية؟

في الواقع تقع كومونة باريس، مثلها مثل الحرب الأهلية الأسبانية، بين هذه وتلك. فكومونة باريس هي حكم ثوري شُكِّلَ في باريس وفي عدد من المدن الفرنسية الرئيسية (مارسيليا، ليون، سانت إيتيان، تولوز، ناربون) بعد ١٨ آذار (مارس) ١٨٧١.

وكانت الهزائم المتكرّرة التي تكبّدها الجيش الفرنسي أمام جيوش بروسيا التي كان يقودها بيسمارك وبلوغ العدو مشارف العاصمة باريس قد حثّتْ سكان العاصمة الفرنسية على تشكيل حكومة طوارىء، سُمّيَتْ حكومة الدفاع الوطني، داخل باريس، بغية تنظيم المقاومة الشعبية فيها. في حين أن البرلمان الفرنسي كان قد هرب بنوّابه إلى مدينة ڤرساي حيث أعلن عن رغبته في إدارة شؤون البلاد والتفاوض مع المحتل البروسي.

اصطدمت سلطة الموالين للحكومة الهاربة (ولكن الشرعية) في ڤرساي بسلطة المدافعين عن مدينة باريس بقوّة السلاح والمنتمين، في غالبيتهم العظمى، إلى نقابات الحرفيين والعمّال.

فكانت سياسة أدولف تيار في ڤرساي تقضي بتسريع خروج الجيوش البروسية من البلاد بأي ثمن، بما فيه دخول العاصمة باريس (بغية تحقيق إنتصار سياسي داخل الرأي العام الألماني، كما كان يرغب في ذلك بيسمارك بعد الإنتصار العسكري الذي كان قد حقّقه).

وكان بيسمارك قد وقّع منتصراً على إتفاقية هدنة مع فرنسا ومع حكومتها الشرعية في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٧١، بعد إنتصارات ساحقة لجيوشه على العساكر الفرنسية. ثم طالب الحكومة الفرنسية الهاربة إلى ڤرساي بتسليمه مدافع ومفاتيح العاصمة باريس، فقام الشعب الباريسي وعبّر عن عنفوانه بانتخاب حكومة ثورية، في العاصمة، تنظّم الدفاع عن كرامة فرنسا المهزومة. وقد أُطلق على هذه الحكومة إسم كومونة باريس.

حكمت كومونة باريس العاصمة الفرنسية وبعض المدن الرئيسية مدّة ٧٢ يوماً فقط (خصّص منهم ثلاثة أسابيع لتنظيم انتخابات «شرعية» داخل العاصمة). ففي ١٨ آذار (مارس) حاولت مجموعات من الجيش الفرنسي، التابع لحكومة ڤرساي، أن تدخل باريس وأن تسحب منها المدافع، بغية تسليمها لاحقاً للبروسيين. إلاّ أن الشعب الباريسي قتل ضباط الفرق الدخيلة (الجنرال ليكونت والجنرال توما) وأعلن الشروع في عملية الدفاع عن الذات.

بدأت «الحرب الأهلية»، عندما تبيَّن أن حكومة أدولف تيار تعاملت مع العصاة والمتمردين على أوامرها وكأنهم أعداء. فبعد أخذ وردّ وبعدما شكّلت حكومة كومونة باريس لجاناً للاهتمام بأمور الحياة اليومية في المدينة المحاصرة، حصرت إهتمامها الأساسي في عملية الدفاع، دون ايلاء الموضوع المالي الأهمية التي يستحق (من خلال تأميم مصرف فرنسا المركزي مثلًا وضمّة إلى سلطاتها المباشرة).

فبقي جيش ڤرساي مموّلا من قِبَل المصرف المركزي الموجود في باريس ولكن دون أن يخضع لارادتها السياسية بتاتاً. فحارب أدولف تيار، من ڤرساي، كومونة باريس بأموالها، دون ما علمٍ لها بذلك. وبعد فترة من الزمن نسّقت حكومة ڤرساي مع الجيش البروسي هجومها على باريس؛ فبعض قصف مدفعي دام أكثر من شهر، وحصارٍ طويل أرهق خلاله البروسيون أهالي مدينة باريس، دخل العسكر الفرنسي التابع لحكومة ڤرساي إلى العاصمة في ٢١ أيار (مايو) ١٨٧١ وأغرق المدينة في حمام من الدم طوال الأسبوع اللاحق. فقُمِع كل من ناصر الكومونة في باريس وأُعدم باطلاق الرصاص عليه.

أمّا أنصار الكومونة فقاموا بإعدام الرهائن التي كانت موجودة بين أيديهم ومن بينهم المونسينيور داربوا، رئيس أساقفة باريس. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الخلافات كانت قوية جداً داخل صفوف قادة كومونة باريس الذين توزعوا بين يساري ويساري متطرّف. جميع هذه الأخطاء ساهمت في إفشال هذه التجربة السياسية غير الناضجة التي لم تلبث أن تحولت من حركة ثورية إلى حرب أهلية.

وقد قُتِلَ آخر ١٤٧ نصيراً من أنصار الكومونة ودُفنوا في مقبرة الأب لاشيز. وهكذا انتهت عسكرياً وسياسياً الكومونة في ٢٨ أيار (مايو) ١٨٧١.

* أنظر: **الحرب الأهلية الأسبانية، الحرب الأهلية الأميركية.**

كوريا (حرب)
Corea (War)
Corée (Guerre de)

في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ أعلنت الجمعية العمومية لنواب كوريا الشمالية تأسيس الجمهورية الشعبية الديموقراطية في بلادهم. وبذلك فُتحت صفحة جديدة في تاريخ هذه البلاد التي وجدت نفسها، منذ اللحظة الأولى لإنشائها، في حالة صراع مع النفوذ الأميركي في المنطقة والذي كان إستمدّ قوّته من انتصار الولايات المتحدة الأميركية على اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية.

فكانت كوريا الشمالية تقع تحت تأثير جارتيها الشيوعيتين، الصين الشعبية (التي كان قد استولى على الحكم فيها الحزب الشيوعي بقيادة ماوتسي تونغ، والتي لها مع كوريا الشمالية ١٣٠٠كلم من الحدود المشتركة) والاتحاد السوفياتي (الذي كان له مع كوريا الشمالية علاقات سياسية متينة إضافة إلى ٢٠كلم من الحدود المشتركة، على تخوم سيبيريا).

أما كوريا الجنوبية فكانت تقع تحت تأثير النفوذ الأميركي في مرحلة تأجّج خلالها الخلاف الإيديولوجي بين الكتلتين الرأسمالية والإشتراكية. لم تكن تقع كوريا لذلك على خط تماس بين نظامين سياسيين متناقضين فحسب بل كانت هي نفسها تجسيداً حيّاً لهذا الإنفصام الإيديولوجي وكانت هي ذاتها خط التماس المعكوس في بنية دول المنطقة.

وقد دفعت كوريا (بشطريها الجنوبي والشمالي) غالياً ثمن ارتباطها السياسي والإيديولوجي الخارجي هذا.

أما حرب كوريا، أي حرب الكوريتين والمتنازَع وراءَهما الجباران الإشتراكي والرأسمالي، فقد بدأت على النحو الآتي:

في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ وبذريعة «اعتداء جنوبي» قامت خمس فرق عسكرية كورية شمالية بالتوغّل داخل أراضي كوريا الجنوبية، بقيادة كيم

إيرسين، فبلغت محيط مدينة سيول، عاصمة الجنوب.

بعد يومين تماماً، أي في ٢٧ حزيران (يونيو) تدخلت الولايات المتحدة الأميركية بناءً على طلب من الأمم المتحدة وعلى قرار من مجلس الأمن فيها. لم يضع الإتحاد السوفياتي الفيتو عليه كونه لم يحضر الجلسة بسبب إحتلال ممثّل تشانغ كاي تشيك لمقعد الصين في هذا المجلس.

وقد قرّرت، خلال هذه الجلسة من مجلس الأمن، ١٦ دولة، المشاركة في الحرب التي أعلنتها منظّمة الأمم المتحدة (ومن بينها فرنسا وبلجيكا).

تسارعت الأمور بعدها. ففي ٢٨ حزيران (يونيو)، أي في اليوم التالي لقرار الأمم المتحدة، إقتحمت قوات كوريا الشمالية عاصمة الجنوب سيول.

في ٧ تموز (يوليو) يحصل أول إنزال حربي أميركي ضخم في مدينة پوسان، على الشاطئ الجنوبي، المقابل لجزر اليابان. ثم في ١٥ أيلول (سبتمبر) تنطلق قوات أخرى من الحلفاء من الهند الصينية (التي كانت إذ ذاك مستعمرة فرنسية) فتتجمّع القوات كلها في محيط سيول ثم تقتحمها في ١٨ أيلول (سبتمبر) وتستردّها كاملة في ٢٥ أيلول (سبتمبر) بعد معركة ضارية قاوم خلالها جنود كوريا الشمالية مقاومة شديدة. والجدير ذكره هنا أن بين هذه القوات كان هناك ٠٠٠ ٣٠ كوري شمالي كانوا قد تطوّعوا في السابق إلى جانب قوات ماوتسي تونغ إبّان الثورة الشيوعية في الصين.

ثم تابعت القوات الحليفة زحفها شمالًا فتخطّت خط العرض ٣٨ (الفاصل بين الكوريتين الشمالية والجنوبية في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠. ثم واصلت القوات التابعة للأمم المتحدة زحفها حتى إحتلّت مدينة بيونغ يانغ، عاصمة الشمال، في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر). واستمرّت هذه القوات بتعقّب فلول الكوريين الشماليين حتى بلغت الحدود الصينية، في أقصى شمال كوريا، في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠.

إلا أن الهجوم المضاد لنصف مليون «متطوّع صيني» تبيّن في ما بعد أنهم من العناصر النظامية للجيش الشعبي الصيني داهم قوات الأمم المتحدة جنوباً

إعتباراً من ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر). ثم تمكّنت هذه القوات الصينية - الكورية الشمالية من تخطّي خط العرض ٣٨ باتّجاه الجنوب في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠.

فشراسة هجوم القوات الغربية المتحالفة قابلتها شراسة الهجوم المضاد الذي قرّرت تنفيذه الصين الشعبية. ففي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ استولت مجدداً القوات الكورية الشمالية على مدينة سيول، عاصمة الجنوب.

ثم عادت القوات الحليفة، المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، إلى تنظيم هجوم مضادّ جديد، بقيادة الجنرال ريدغواي فتمكّنت من استعادة مدينة سيول مرّة جديدة، بعد قتال شرس، في ١٤ آذار (مارس) ١٩٥١. ثم تابعت القوات الحليفة زحفها شمالاً مرّة جديدة فبلغت خط العرض ٣٨ بتاريخ ٣١ آذار (مارس) ١٩٥١، واستقرّت بعدها الجبهة عند هذا الحدّ الفاصل.

في ٢٢ نيسان (أبريل) و١٦ أيار (مايو) ١٩٥١ حاولت مجدّداً القوات الصينية والكورية الشمالية اختراق خط العرض ٣٨ ولكنهما لم تفلحا في ذلك. وبعد مفاوضات طويلة شارك فيها الإتحاد السوفياتي توصّل جميع الأطراف إلى إعلان وقف للنار شامل في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١.

ثم في ٢٧ تموز (يوليو) تمّ التوقيع على اتفاق سلام بين الكوريتين (عُرف باتفاق پان - مون - جوم)، وقّعه من جانب الأمم المتحدة الأميرال هاريسون ومن جانب كوريا الشمالية الجنرال نام ايل.

ثم عُيِّنَتْ لجنة مؤلّفة من بولونيين وتشيكوسلوفاكيين وسويسريين وسويديين للسهر على تنفيذ بنود الإتفاق كما جاءت في الوثيقة الموقّعة.

وا[illegible] الأميركيون في ما بعد أنهم لم يكونوا يعتقدون إذ ذاك أن هذه الحرب سوف تطول بالشكل الذي طالت فيه وأنها ستكون كلفتها مرتفعة للغاية. بل أنهم كانوا يعتقدون أن الأمور ستكون سهلة وسريعة وبدون خسائر تُذكر.

* **حصيلة الحرب**

- كوريا الجنوبية: خسرت كوريا الجنوبية خلال هذه الحرب التي امتدّت من ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ إلى ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٣ ما يلي:

١٢٧ ٥٨ قتيل

٧٤٣ ١٧٥ جريح

٢٩٧ ١٦٦ مفقود

- الأميركيون: وقد كانوا رأس الحربة، من طرف الحلفاء، خلال هذه الحرب:

٦٢٩ ٣٣ قتيل

٢٨٤ ١٠٣ جريح

١٧٨ ٥ مفقود

علماً أن عدد الأميركيين الذين شاركوا في هذه الحرب قد بلغ ١٤٣ ٧٦٤ ٥ أميركي

- قوات الأمم المتحدة: التي شاركت فيها ١٦ دولة مختلفة:

١٩٤ ٣ قتيل

٢٩٧ ١١ جريح

٧٦٩ ٢ مفقود

- كوريا الشمالية: بحسب التقديرات:

٠٠٠ ٣٠٠ قتيل

٠٠٠ ٢٢٠ جريح

- الصين الشعبية: بحسب التقديرات أيضاً:

٠٠٠ ٢٠٠ قتيل

٠٠٠ ٧٠٠ جريح

وقد استقرّت هذه الحرب على تحديد منطقة منزوعة السلاح، على طول خط العرض ٣٨، طولها ٢٤٩كلم وعرضها ٤كلم، كفاصل بين الكوريتين. ويرابط حالياً على هذا الحدّ الفاصل، من الجانب الشمالي: ٠٠٠ ٤٤٠

جندي، ومن الجانب الجنوبي: ٠٠٠ ٦٥٠ جندي يحالفهم ٠٠٠ ٤٢ أميركي.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، الحرب الروسية - اليابانية، حرب ڤيتنام.**

القَرِم (حرب)

Crimea (War)
Crimée (Guerre de)

كريم، باللغة الروسية والقَرِم بالعربية، إسم شبه جزيرة في أوكرانيا، على ضفاف البحر الأسود، عاصمتها سيباستوبول.

ولقد برز خلال هذه الحرب، التي بدأت سنة ١٨٥٤ وانتهت سنة ١٨٥٦ بالتوقيع على اتفاقية باريس، تحالف قوى ضم بريطانيا وفرنسا والسلطنة العثمانية وسردينيا ضد الجيش الروسي الذي كان يقوده القيصر نيقولاوس الأول. وقد هُزِمَ الروس خلال تلك الحرب.

١) جذورها

تعددت جذور هذه الحرب السياسية، لكن أبرزها هو الآتي:

أ - كانت ترغب بريطانيا العظمى في صدّ طموحات روسيا القيصرية المتزايدة بالتوسّع في منطقة القوقاز والشرق الأوسط عامة. كما كان يرغب الأمبراطور الفرنسي نابليون الثالث في أخذ ثأره من القوى التي تحالفت ضد فرنسا سنة ١٨١٥ بالوقوف إلى جانب بعضها (انكلترا) ضد البعض الآخر (روسيا).

أما الكنيسة الكاثوليكية فكانت ترغب من جهتها في الإبقاء على حمايتها لمسيحيي السلطنة العثمانية وعدم التنازل عن هذا الدور لصالح روسيا الأرثوذكسية.

ب - في مطلع سنة ١٨٥٣ كان قد أبَانَ القيصر الروسي نيقولاوس الأول أمام سفير إنكلترا هاملتون سايمور عن رأيه في أن السلطنة العثمانية أضحت «رجلًا مريضاً» وفي أنه ينبغي الاتفاق على تقاسم أشلاء هذه السلطنة الواسعة بين القوى العظمى.

لكن بريطانيا التي كان يربطها بالسلطنة العثمانية تحالف سياسي أعلنت

بعدها أنها عازمة على الدفاع عنها، وبقوة السلاح عند الحاجة، إبعاداً لشبح التمدّد الروسي جنوباً.

لذلك، وبناءً على النصيحة الإنكليزية، رفض السلطان العثماني طلب السفير الروسي منشيكوف بانضواء المسيحيين في السلطنة تحت حماية قيصر روسيا، علماً أن عدد الأرثوذكس في السلطنة كان يفوق ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة.

قام بعدها الأمبراطور الفرنسي نابليون الثالث باقناع الإنكليز بإدخال أسطول مشترك لبحريتيهما في بحر إيجيا، إستعداداً للحرب.

إلا أن السفير الروسي منشيكوف غادر بعدها القسطنطينية بعد إطلاقه تهديداً بالحرب في وجه السلطنة العثمانية في حال عدم رضوخها لرغبة روسيا. ثم بادر الجيش الروسي إلى احتلال الولايات العثمانية التي كانت تقع في رومانيا.

٢) أسباب الهزيمة الروسية

لم تصمد جيوش روسيا أمام تحالف القوى المعادية لها بل هُزِمَت بعد سنتين من القتال العنيف. أما أبرز أسباب هزيمتها فهي:

أ - ضعف الأسطول البحري الروسي الذي كان يواجه إذ ذاك قوتين بحريتين أقوى وأعرق منه تمثلتا بالأسطول الإنكليزي والأسطول الفرنسي. والمعلوم أن البحريتين الفرنسية والإنكليزية كان باستطاعتهما فتح المعارك مع روسيا انطلاقاً من العديد من البحار. وقد سهل جداً على الحلفاء قصف مرفأ أوديسّا وبعض المرافئ الروسية في القوقاز من هذا المنطلق في نيسان (أبريل) ١٨٥٤. كما أنزلت فرنسا وبريطانيا عساكرهما في جزر آلند في بحر البلطيق في ١٦ آب (أغسطس) ١٨٥٤، الأمر الذي سمح لهما بتدمير مدينة بومارسوند الروسية.

في عام ١٨٥٥ قصفت القوات البحرية الفرنسية والبريطانية مرفأ سفيا

بورغ، على البلطيق، ثم مرفأ سولوفيتزكي، على البحر الأبيض، ومصانع السفن في بتروبافلوفسك، على بحر أوخوتسك.

ب - معاداة أوروبا كلها لروسيا: فالنمسا، بالتنسيق مع بروسيا، سارعت إلى احتلال الولايات الرومانية التي كانت روسيا قد اضطرت لإخلائها بعد الإنزال البريطاني - الفرنسي في كريميا (القَرِم).

ج - قلّة التنظيم في الجيش الروسي: ففي حين أن نظام الجيشين الإنكليزي والفرنسي كان بالغ الدقة، كانت الوية الجيش القيصري الروسي قليلة التنظيم. ممّا تسبّب لها بهزيمة كبيرة أثناء معركة ألما في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٤ وبتدمير الأسطول الروسي ذاتياً في مرفأ سيباستوبول في تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٥٤.

د - نهوض المعارضة الداخلية في روسيا: فقد أثارت هزيمة الروس في معركة ألما (أمام الفرنسيين والبريطانيين) وهزيمة الجيش الروسي في معركة سيليستري (أمام الجيش العثماني) نقمة عارمة على النظام القيصري. حيث بدأ صدور المناشير والكرّاسات المناهضة للقيصر نيقولاوس الأول الذي ما لبث أن توفى في ٢ آذار (مارس) ١٨٥٥.

هـ - الصعوبات اللوجيستية التي كان يعاني منها الجيش الروسي. فنقل الجنود الفرنسيين والإنكليز بحراً كان أسرع من استقدام الألوية الروسية الجديدة إلى أرض المعركة مشياً على الأقدام.

و - قرّر الإسكندر الثاني، قيصر روسيا الجديد، الصمود في شمال كريميا، بعد هزيمة مدينة سيباستوبول وإخلائها من سكانها. لكن الخزينة الروسية كانت فارغة فلم يتمكن القيصر الجديد من تحقيق عزمه، ذلك أن أبناء الشعب الروسي والعسكر كانوا يرفضون القبول بالعملة الورقية التي كانت تطبعها الدولة، لمعرفتهم أن لا قيمة تُذكر لها.

ز - في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥٥ قرّرت السويد الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء. فخشي عندها القيصر الإسكندر الثاني إنزالًا جديداً للحلفاء، في مرفأ سان بطرسبورغ هذه المرة.

إلا أن انتصار الجيش الروسي في القوقاز وانتصاره في كارس على التحالف العثماني - الإنكليزي، بعد حصار طويل، في ٢١ تشرين الثاني ١٨٥٥، سمح للقيصر الروسي بتلميع صورة جيشه، خاصة بعد هزيمة سيباستوبول. كما أن هذا الانتصار مكّن الروس من استرجاع جميع أراضيهم في ما بعد، مقابل إخلاء مدينة كارس الأرمنية والاستراتيجية التي كان قد احتلها جيشهم والتي كانت مدخلًا خطيراً يمكن للروس في ما بعد من خلاله أن يمهّدوا الاحتلال المزيد من الأراضي العثمانية.

لذلك أتت خسائر روسيا في هذه الحرب محدودة نسبياً، ذلك أن انتصار اللحظة الأخيرة، أتاح للروس دخول المفاوضات على قدم المساواة مع أخصامهم.

* أنظر: **الحرب الروسية - اليابانية الحرب العالمية الاولى، الحرب العالمية الثانية.**

الصليبية (الحروب) Crusades
Croisades (les)

تنضوي تحت هذه التسمية الحملات العسكرية التي نظمتها الكنيسة الكاثوليكية بين القرن الحادي عشر والثالث عشر بغية «تحرير الأرض المقدسة»، على حدّ تعبير قادتها في ذلك الوقت، وبخاصة الوصول إلى قبر المسيح.

لكنه سرعان ما تبيّن أن أهداف هذه الحملات لم تكن روحية بقدر ما كانت سياسية، ترتبط بالأزمات التي كان يعاني منها النظام الاقطاعي الفيودالي في أوروبا في ذلك الوقت على الأصعدة السكانية والاقتصادية والسياسية.

* الحرب الصليبية الأولى (١٠٩٦-١٠٩٩)

بشّر بها شخصياً ودعا إليها البابا أوربانوس الثاني في مدينة كليرمون الفرنسية. ثم ما لبث أن كثر عدد الدعاة إلى شن حرب «تحرير الأرض المقدسة» ومن أبرزهم بطرس الناسك. وقد قاد هذا الأخير، إلى جانب غوتييه الفقير، أولى الحملات العسكرية الشعبية، لكن سرعان ما اصطدمت بالجيش السلجوقي في الأناضول الذي قام بتحطيمها سنة ١٠٩٦ ودحر عناصرها.

إلا أن الحملة الثانية التي تبعتها كانت حملة فرسان نظّمها نبلاء فرنسيون وإيطاليون نذكر منهم غودفروا دي بويون وريمون دو سانجيل وهوغ دو فيرمندوا وبوهيموند الأول، أمير تارانتيا وابن أخيه تانكريد وإتيان دو بلوا وروبير دو نورماندي. وقد تمكنت هذه الحملة المجهزة تجهيزاً عسكرياً كاملًا من بلوغ وإسقاط مدينة إديسّه سنة ١٠٩٧، ثم نيقيا ثم طارس ثم انطاكية ثم القدس في ١٥ تموز (يوليو) ١٠٩٩.

بعد ذلك أنشأ الصليبيون مملكة في القدس تسلّم زمام السلطة فيها غودفروا دي بويون، وإمارات في انطاكية وإديسّه وطرابلس. كما أنشأ الصليبيون بعدها رهبنة خاصة (les Hospitaliers) كانت مهمتها الدفاع عن هذه المملكة وتلك الإمارات، وكانت مؤلفة من رهبان مقاتلين على حدّ سواء، سنة ١١١٣. ثم أنشأ الصليبيون سلكاً عسكرياً دينياً آخر أوكلت إليه المهمة نفسها سنة ١١١٨ وعُرف باسم (les Templiers).

* الحرب الصليبية الثانية (١١٤٧-١١٤٩)

تمّ تنظيم هذه الحملة بعد سقوط مدينة إديسّه بين أيدي أتابك الموصول زنكي سنة ١٠٤٤. وقد قام بالتبشير لها، بأمر من البابا أوجين الثالث، الراهب برنار دوكليرڤو. لكن ملك فرنسا لويس السابع وأمبراطور جرمانيا كونراد الثالث لم يتمكّنا من دخول دمشق أثناءها.

* الحرب الصليبية الثالثة (١١٨٩-١١٩٢)

تقرّر تنظيم هذه الحملة الجديدة بعد سقوط القدس وتحرير هذه المدينة على يد صلاح الدين الأيوبي سنة ١١٨٧. وقد بشّر بها غليوم الصوري، بناءً لطلب البابا غريغوار الثامن.

وقد لبّى دعوة البابا هذه المرّة كل من فيليب أوغوست ملك فرنسا وفردريك برباروسّا أمبراطور جرمانيا وريكاردوس قلب الأسد ملك إنكلترا، الذين قاموا بحشد جيوش ضخمة. إلا أن فردريك بارباروسّا قد غرق في أحد الأنهر في منطقة كيليكيا التركية وتفرّق شمل جيشه.

أما ريكاردوس قلب الأسد فقد إحتل جريرة قبرص. ثم بعدما احتل فيليب أوغوست مدينة عكا وقفل عائداً إلى فرنسا وعدل ريكاردوس الإنكليزي عن «تحرير القدس». بل عمد إلى التوقيع على هدنة لمدّة ثلاث سنوات مع صلاح الدين حاصلًا من هذا الأخير على إذن للمسيحيين بزيارة القدس.

وقد أُنشئت خلال تلك الفترة بالذات مملكة أرمينيا الصغرى، على ضفاف البحر المتوسط.

* الحرب الصليبية الرابعة (١٢٠٢-١٢٠٤)

قرّر تنظيم هذه الحملة، في أوروبا، البابا أينُّوسان الثالث سنة ١١٩٨. وقد أُوكلت مهمة التبشير لها إلى بيار كابوانو وفولك دي نويي.

أما العسكريون الذين قادوا جيوشها على الأرض فكانوا: بونيفاس دو مونفيرا وبودوان دو فلاندر ودوق البندقية داندولو. كانت تقضي الخطة الأساسية باحتلال مرافئ الشاطئ المصري، إلا أن البندقية رفضت الفكرة. فتوجهت سفن الصليبيين عوضاً عن ذلك إلى القسطنطينية التي سقطت بين أيدي قادة الفرنجة سنة ١٢٠٤، فاستُبدلت بعدها أمبراطورية بيزنطيا *بأمبراطورية لاتينية كان عاهلها الأول بودوان. وقد انكفأ بعدها البيزنطيون* نحو آسيا الصغرى حيث أنشأوا أمبراطورية نيقيا التي عاشت من ١٢٠٤ حتى ١٢٦١.

* الحرب الصليبية الخامسة (١٢١٧-١٢٢١)

دعا مجدداً البابا اينُّوسان الثالث إلى حملة عسكرية جديدة اعتباراً من سنة ١٢١٥. وقد سبق هذه الحملة حملة صليبية كانت خاصة بالأطفال إنضوى تحت لوائها آلاف الأطفال الألمان والفرنسيين، سرعان ما قضوا على الطريق مشياً نحو الأرض المقدسة، نظراً لامتناع سفن البندقية عن نقلهم إلى شواطئ فلسطين.

بعدما تمّ تنظيمها عسكرياً على يد ملك قبرص وملك القدس (المهجّر) وملك المجر، وصلت سفن هذه الحملة إلى مدينة دمياط، على الشاطئ المصري، فتمكنت من احتلالها سنة ١٢١٩. ولكن سرعان ما تخلت عنها مجدداً سنة ١٢٢١، عائدة إلى أوروبا وقبرص.

* الحملة الصليبية السادسة (١٢٢٩)

أوحى بها الأمبراطور الجرماني فردريك الثاني هوهنلوفن، رجل السياسة والعلم، الذي خاضها مفاوضاً، لا مقاتلًا، من خلال اتصالاته مع سلطان مصر، إذ طلب منه فتح الطرق أمام الحجاج المسيحيين باتجاه القدس وبيت لحم والناصرة بغية إنهاء ذرائع الحرب بين المتخاصمين.

* الحرب الصليبية السابعة (١٢٤٨-١٢٥٤)

بعد تحرير القدس على يد المسلمين سنة ١٢٤٤ وتحطيم جيش الفرنجة بادر ملك فرنسا لويس التاسع إلى الدعوة إلى حملة صليبية جديدة.

فاحتلت جيوش الصليبيين مجدداً مدينة دمياط سنة ١٢٤٩ وبادرت إلى احتلال مناطق مصرية أخرى. ولكن، بعد هزيمة الفرنج في المنصورة سنة ١٢٥٠ أُلقي القبض على ملك فرنسا. ثم أُعيد إطلاق سراحه مقابل فدية مالية والانسحاب من مدينة دمياط. إلا أن لويس التاسع بقي بعدها في فلسطين، في أراضي مملكة القدس الفرنجية، مدة أربع سنوات إضافية خصصها لتحصين دفاعات هذه المملكة.

* الحرب الصليبية الثامنة والتاسعة (١٢٧٠ و١٢٩١)

بادر إلى الحملة الصليبية الثامنة ملك فرنسا لويس التاسع الذي توجّه إلى تونس بغية دفع الباي فيها إلى اعتناق الدين المسيحي. لكنه ما لبث أن توفي أمام أسوار مدينة تونس بعدما أصيب بالطاعون سنة ١٢٧٠، فانتهت معه الحملة وعاد عسكرها إلى فرنسا.

تُعتبر أيضاً محاولة احتلال مدينة عكا مجدداً من قِبَل الفرنج والإيطاليين سنة ١٢٩١ بمثابة النفس الأخير للحملات الصليبية. والخلافات التي نشبت بين الإيطاليين أنفسهم: مجنّدو البندقية ومجنّدو صقلية والشمال الإيطالي، سرعان - ما أدّت إلى اختصار مدة - إقامتهم في عكا وإلى فرار الجميع منها بعد ذلك.

الآثار: آثار الحروب الصليبية بالغة الأهمية بالنسبة إلى الغرب الأوروبي فقد عززت هذه الحروب الحركة التجارية بين أوروبا وبين مدن الساحل الفلسطيني والمصري واللبناني والسوري. وازدهار مدن جنوى والبندقية التجاري يعود قسم منه إلى الحملات الصليبية المتكررة التي حرّكت السفن والأموال على حدّ سواء. ويعتبر الغربيون أن تطوير التقنية المصرفية في البندقية مدين هو أيضاً لحركة الأموال الكثيفة ولضرورات نقلها بين أوروبا والشرق بالاتجاهين.

أما الأثر الثقافي للحروب الصليبية في الغرب فقد تمثل باعتماد بعض تقنيات الفن البيزنطي لاحقاً في أوروبا وبانتشار أدب الفرسان وملاحمهم.

أما بالنسبة إلى العالم الإسلامي فالأثر كان شديد السلبية كونه أقحم العصبيات الدينية ونبذ التسامح وانعكس بشكل سيء على المسيحيين الشرقيين لاحقاً. كما أنه من آثار الحروب الصليبية السلبية تدمير الأمبراطورية البيزنطية مما أضعف، على المدى الطويل، الحضور المسيحي ككل في بلدان المشرق العربي ومما أعاق تطوّر ونمو المدن البيزنطية كافة.

فمصائب قوم عند قوم فوائد.

* أنظر: **الحروب البونيقية، الحروب الدينية في فرنسا، حرب الثلاثين سنة.**

كينوسيفاليس (حرب) Cynoscephales (War)
Cynoscéphales (Guerre de)

حرب رومانية خاضها سنة ١٩٧ ق.م. القائد الروماني تيتوس كينكيتوس فلامينيوس ضد المقدونيين بقيادة ملكهم فيليبوس الخامس وانتصر فيها الرومان.

*** أنظر: معركة سيلاري، الحروب البونيقية، حرب بيدنا، حرب مغنيزيا.**

قبرص (الحرب الأهلية في) Cyprus (Civil War in)
Chypre (Guerre Civile de)

دخل النزاع الأهلي القبرصي عامه العشرين في تموز (يوليو) ١٩٩٣، وبلغت بذلك عملية تقسيم الجزيرة إلى شطرين (شطر يوناني وشطر تركي) سنّ الرشد.

فقد تجذّرت الأمور كثيراً خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة وتحوّل المؤقت إلى دائم. لا غرابة في الأمر، فهذا ما يحصل في معظم بلدان العالم الثالث الصغيرة، المبنيّة على أساس وفاقي، والتي لا تُحلّ أزماتها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، فسرعان ما تتحوّل هذه الأزمات إلى كتلة مشتبكة من العقد تتحوّل بدورها إلى مآزق مستعصية.

الصراع الأهلي القبرصي، والذي تمفصلت عليه القبرصة كمفهوم سياسي، هو في الأساس صراع مركّب، مصطنع، سبق واستخدمته بريطانيا العظمى مرّات عدّة عبر العالم، أبرزها في فلسطين، قبل تقسيمها، وفي الهند، قبل تقسيمها أيضاً.

وبذلك تغدو القبرصة أحد التطبيقات المتوسطية لصيغة الفتنة الأهلية الكولونيالية التي تمرّس في أدائها الديبلوماسيون البريطانيون. ففي الهند منحت السلطات البريطانية البلاد استقلالها، عام ١٩٤٧، في وقت كانت مهّدت خلاله، بالعمق، لفتنة أهلية بين الهندوس والمسلمين. فتمّ تقسيم البلاد إلى هند وپاكستان. وفي فلسطين إنسحبت السلطات البريطانية من البلاد عام ١٩٤٨، وفي الوقت الذي كانت قد هيّأت فيه الأوضاع لتنفجر فتنة ثم تقسيماً بين اليهود والعرب.

وفي قبرص منحت السلطات البريطانية الجزيرة استقلالها عام ١٩٦٠، بعدما زرعت فيها دستوراً مفخّخاً انفجر عام ١٩٧٤ فأدّى إلى تقسيم الجزيرة إلى منطقة شمالية (تبلغ مساحتها ٣٩٪ من مجمل مساحة الجزيرة) وإلى منطقة

جنوبية (٦١٪ من مجمل مساحة الجزيرة). يعود الحكم الفعلي في شمال الجزيرة للجيش التركي. أما جنوب الجزيرة فيخضع لدستور عام ١٩٦٠ ولرئيس قبرصي يوناني تعترف به منظمة الأمم المتحدة.

فكلّما كان يرتفع صوت المطلب الاستقلالي في المستعمرات البريطانية كانت سياسة التاج البريطاني ميّالة إلى مجابهته بفتنة أهلية، حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية. وتستخدم لهذا الغرض الأدوات السياسية، ميدانياً، في الحقل الاجتماعي المنوي تفجيره. فكانت تلجأ هنا إلى الصراع الديني وهناك إلى الصراع الإثني وهنالك إلى الصراع الإثني والديني معاً.

١ - التأسيس الكولونيالي للحرب الأهلية

سكن اليونانيون جزيرة قبرص منذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد، في عهد الآخيين، وأطلقوا عليها تسمية «كيبروس» التي تعني، باللغة اليونانية، النحاس، إذ إن الجزيرة كانت تزخر بهذه المادة الثمينة التي طالما استخدمها اليونانيون القدامى في صناعاتهم المتعدّدة. والجزيرة مذكورة في الملاحم اليونانية القديمة على أنها جزيرة أفروديت، إلٰهة الحب.

أما الأتراك فقد حلّوا في الجزيرة إبّان الحملة العثمانية عليها، عام ١٥٧٠، حيث احتلّ جيش السلطان العثماني مدينة نيقوسيا. وفي عام ١٥٧١ سقطت بدورها مدينة فماغوستا (وتسميتها إيطالية لأنها كانت تخضع في حينها لدوق البندقية).

حصل في قبرص ما حصل تقريباً في البوسنة: إستوطنت عائلات جنود وموظفي الإدارة العثمانية الجديدة، الآتية من تركيا، وامتزجت رويداً رويداً أجيالها اللاحقة بالمجتمع القبرصي. أما الجالية اللاتينية، وكانت من مخلّفات العهود الصليبيّة، فقد غادر معظم أعضائها عائدين إلى أوروبا. أمّا الذين رغبوا في البقاء، حفاظاً على ممتلكاتهم ومنعاً لمصادرتها، فقد أسلموا، تماماً كما حصل مع البوغوميل الكروات في البوسنة الذين أسلموا خلال القرن نفسه في منطقة البلقان.

من هنا فإن الخصوصية القبرصية تكمن في كون العنصر التركي فيها عنصراً إثنياً مستحدثاً بالنسبة إلى العنصر اليوناني الذي يشكّل العنصر الأصلي فيها والذي كان يقيم على الجزيرة قبله بـ ۲۸۷۰ سنة. وهذا واقع لم يختلف عليه المؤرخون حتى يومنا هذا.

إلّا أنَّ جزيرة قبرص عرفت زواجاً إجتماعياً سلمياً وهادئاً بين المجموعتين الإثنيتين والدينيتين المختلفتين، إذ تعايش الجميع لقرون عدّة بعدها - زهاء أربعمائة عام - مع نسب ديموغرافية بقيت هي نفسها طوال هذه الفترة تقريباً، حيث كانت تبلغ نسبة القبارصة اليونانيين ٨٠٪ من مجموع سكان الجزيرة وتبلغ نسبة القبارصة الأتراك العامة ٢٠٪ من مجموع السكان.

بقيت جزيرة قبرص خاضعة للحكم العثماني حتى سنة ١٨٧٨، حيث اضطرّ السلطان إلى التوقيع على معاهدة سان ستيفانو القاضية بانسحاب الجيش الروسي الذي كان قد بلغ مشارف القسطنطينية. وقد ساهم البريطانيون بفضل أسطولهم في وضع حدّ للزحف الروسي باتجاه المضائق، فنالوا من جرّاء هذه المساعدة الاستراتيجية الحكم على جزيرة قبرص، فأسسوا فيها مستوطنة مذ ذاك، على غرار مستوطنات جبل طارق ومالطا.

بعدما تسلّم إداريو التاج البريطاني جزيرة قبرص أجروا فيها مسحاً سكانياً شاملًا تبيّن على أثره وبعد فرز نتائجه عام ١٨٩١، أن زهاء نصف قرى الجزيرة كانت قرى مختلطة، إذ إن ٣٤٦ قرية من أصل مجموع القرى آنذاك (والبالغ ٧٠٢ قرية) كان يسكنها يونانيون وأتراك جنباً إلى جنب وفي شتّى أنحاء الجزيرة.

وهذه الظاهرة الاجتماعية الملفتة، إن دلّت على شيء فعلى أنّ الوفاق الاجتماعي بين الإثنيتين كان واسعاً ومن صميم الحياة العملية واليومية على هذه الجزيرة. فالتجاور السكّاني في ٤٩,٢٪ من القرى القبرصية كان ينمّ عن إنصهار اجتماعي كبير جداً، حيث إن الاختلاف لم يكن يعني الخلاف بتاتاً.

بل، على عكس ذلك، فقد بيّنت نتائج إحصاء الإدارة البريطانية في حينه، واستعمارها للجزيرة في مطلعه، أن نظام الملل العثماني كان قد

ساهم، كأسلوب في الإدارة السياسية للطوائف المتعدّدة، في إرساء أُسس الوفاق عميقاً في الجسم الإجتماعي القبرصي.

نضيف إلى ذلك أن عبرة الاختلاط الإثني، الذي استمر حتى ذلك التاريخ - أي ما يقارب الثلاثة قرون - تتمثل في أن الانصهار الاجتماعي يستوعب الاختلاف الديني. ذلك أن التمايز بين القباصرة اليونانيين والقبارصة الأتراك كان مزدوجاً، يقوم من جهة على اختلاف إثني (يوناني/ تركي) وعلى اختلاف ديني (مسيحي/ إسلامي). وبالرغم من ذلك فقد طغى الانصهار على الاختلاف وغدت جزيرة قبرص نموذجاً للوفاق بين الجماعات المختلفة.

تقبّل القبارصة إلحاق جزيرتهم بالتاج البريطاني، عام ١٨٧٨، بارتياح مشترك. فاليونانيون فيها تخلّصوا من الخضوع للحكم العثماني؛ أمّا الأتراك فبقوا نظرياً أتباعاً للسلطان، والتحقوا بالمقابل بالإدارة البريطانية الأكفأ والأنزه من الإدارة العثمانية التي كان الكلّ يشكو منها.

إضافة إلى ذلك لا بدّ من ذكر أنه لم تقم خلافات تاريخية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. فتاريخهما المشترك كان حديث العهد وبدون شوائب. بل إن الحكم العثماني قد أشرك في حينه الإكليروس الأرثوذكسي القبرصي في حكم الجزيرة من خلال المحاكم الشرعية ونظام جباية الضرائب.

بعدما تسلّم البريطانيون الجزيرة أمسكوا بشكل مباشر بنظام الأوقاف الإسلامية فيها؛ وساهم هذا الأمر في تطويع رجال الدين الأتراك الذين تحوّلوا إلى موظفين في الإدارة البريطانية. كما قامت السلطات البريطانية بتوظيف عدد لا بأس به من القبارصة الأتراك في الشرطة وفي الدوائر الرسمية المختلفة.

أما القبارصة اليونانيون فكانوا يسيطرون على القطاع الخاص وكانوا يديرون عملياً اقتصاد الجزيرة إنطلاقاً من مدنه الرئيسية (نيقوسيا - فماغوستا - بافوس - ليماسول - لارناكا).

حاول البريطانيون أن يسحبوا البساط من تحت أرجل السلطات الدينية في الجزيرة - وبخاصة سلطة الإكليروس الأرثوذكسي - من خلال إنشاء التعليم الرسمي الإلزامي، ولكنهم لم يتمكّنوا من تخطّي المرحلة الإبتدائية، إذ بقيت المرحلتان التكميلية والثانوية في يد التعليم الديني الخاص.

وهكذا بقي على قيد الحياة الجهاز الإيديولوجي الأساسي لإعاد إنتاج شروط الإنتاج الإيديولوجية، على حدّ تعبير الفرنسي لويس ألتوسير. فاليونانيون القبارصة ظلّوا يعتبرون إرتباطهم بوطنهم الأم اليونان كجزء أساسي من تكوينهم المعرفي، واستمرّوا في المطالبة بالعودة السياسية إلى موطنهم اليونان من خلال شعار الـ Enosis الداعي إلى الوحدة بين البلدين. وبما أنّهم كانوا يشكّلون الأكثرية الساحقة في الجزيرة، فقد كان صوت مطلبهم هذا قوياً ومدوياً. كما أنه كان يلاقي، في الأوساط الشعبية والرسمية اليونانية، آذاناً صاغية.

بدأ تأزُّم العلاقة بين القبارصة اليونانيين والسلطات البريطانية في قبرص عام ١٩٥٠، على إثر استفتاء أجرته الكنيسة الأرثوذكسية في الجزيرة، تبيّن من خلاله أن ٩٦٪ من القبارصة اليونانيين يطالبون بالإينوزيس، أي بالالتحاق بوطنهم اليونان. حصل ذلك في ظرف دولي دقيق جداً كانت فيه بريطانيا العظمى عرضة للمحاربة السياسية في مصر وفلسطين والهند. فلم ترتحِ السلطات الاستعمارية لهذا المطلب الإيديولوجي الذي كان سيؤدي - لَو تحقّق - إلى خسارة جزيرة استراتيجية في البحر المتوسط تضمّ أكبر قاعدة عسكرية جويّة بريطانية خارج الأراضي البريطانية، وهي قاعدة أكروتيري.

وقد زاد في الطين بلّة رفع الأسقف مكاريوس الثالث (المنتخب كمرجع ديني أعلى عند الأرثوذكس في الجزيرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠) مطلب الاتحاد هذا إلى المراجع الدولية.

بدأت دوائر الاستعمار البريطاني بالردّ على المطلب الاستقلالي عن طريق وضع مشروع دستور جديد للبلاد، عام ١٩٥٤، عُرف بمشروع هوبكنسون. كما صرّح الوزير صاحب المشروع في حينه أنه لا يمكن لجزيرة

قبرص «أن تطمح أبداً لأن تكون مستقلة بشكل كلّي». ممّا صبّ الزيت على النار فثارت ثائرة القبارصة اليونانيين الذين كانوا يرغبون في نيل الاستقلال كما فعلت كل بلدان العالم الثالث من حولهم الواحد تلو الآخر.

بدأت حلقة الصراع الإيديولوجي والسياسي تتّسع بين القبارصة اليونانيين وبين الإدارة البريطانية في الجزيرة. فأسّس القبارصة اليونانيون عام ١٩٥٥ حركة مقاومة مسلّحة ضد البريطانيين حملت إسم EOKA، التنظيم الوطني للمقاتلين القبارصة. وقد تمكّنت البحرية البريطانية من اعتراض سفينة محمَّلة بالسلاح، قادمة من اليونان، تحمل إسم القدّيس جاورجيوس، كان ينوي المقاومون القبارصة اليونانيون الإستفادة منها.

كما حمل القائد العسكري لهذا التنظيم المقاوم - وهو الضابط السابق في الجيش اليوناني جورج غريفاس، من أصل قبرصي - إسم بطل بيزنطي حارب العثمانيين في العهود الغابرة وهو ديغينيس Dighenis، بغية مخاطبة الذاكرة الشعبية القبرصية اليونانية. فبدأت محاربة البريطانيين عسكرياً بذكريات الصراع مع العثمانيين. فلم تكن اللعبة موفقة بتاتاً، ذلك أنها انزلقت في دوّامة الصراع التخاطبي للذاكرات الشعبية من حيث لا تدري.

٢ - المصادرة الدولية للقرار الداخلي

استدعى طرح المطلب الإستقلالي على المنابر الدولية، على يد الأسقف مكاريوس، لعبة ديبلوماسية بريطانية التفّت على المشكلة بخلق مشكلة أخرى وأهمّ. حيث قامت بريطانيا العظمى بتنظيم مؤتمر دولي حول «أمور السياسية والدفاع في شرق البحر المتوسط بما فيه قبرص».

ففي ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ عُقِدَ في لندن هذا المؤتمر الدولي، البريطاني النسيج، والذي استبعد بشكل متعمّد دعوة ممثلين عن قبرص واكتفى بدعوة ممثّلين عن كل من اليونان وتركيا.

وهكذا انقلب التدويل - الذي بادر إليه القبارصة ظنّاً منهم بأنه سينعكس عليهم فائدة - على القبارصة اليونانيين، المطالبين باستقلال الجزيرة، مرّة

عندما استُبعد ممثّلوهم عن مناقشة مستقبل جزيرتهم، ومرّة ثانية عندما عاد الدبّ التركي إلى الكرم القبرصي، بعدما كانت تركيا قد تنازلت نهائياً عن جزيرة قبرص وفقاً لمعاهدتي سيفر ولوزان، المعقودتين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

فالتدويل القبرصي تحوّل، في يد الديبلوماسية البريطانية، إلى تتريك للقضية القبرصية.

ومذ ذاك اتّخذت الأمور السياسية في الجزيرة منحىً مختلفاً عمّا كان عليه في السابق. بدأ اللعب الهادف على النعرة الإثنية - الدينية وبدأ دقّ الأسافين في جسم الوفاق القبرصي الذي عاشت عليه الجزيرة زهاء أربعة قرون متتالية (من ١٥٧٠ إلى ١٩٥٥). وحوّلت بذلك اللعبة السياسية البريطانية الصراع القبرصي اليوناني - البريطاني، إلى صراع يوناني - تركي في قبرص.

وبدأت تركيا تلعب بدورها لعبة الضغط على المستعمر البريطاني - بعدما فتح لها الباب - بغية الحصول على ما كانت قد حصلت عليه بالطريقة نفسها، عام ١٩٣٩، مع المستعمر الفرنسي في لواء الإسكندرون. كان هدف تركيا الاستراتيجي من خلال هذه العملية كسب جزيرة قبرص وجعلها إمّا جزيرة تركية خالصة وإمّا جزيرة تحت النفوذ التركي بغية فكّ الطوق الذي كان يلفّها في بحر إيجة من جهة وفي شرق البحر المتوسط من جهة ثانية.

في عام ١٩٥٨، وتعميقاً للهوّة بين الجماعتين الإثنيتين في الجزيرة، عمدت السلطات البريطانية إلى توظيف كميّة إضافية من عناصر الشرطة. فغرفت من المجموعة التركية كل عناصرها الجديدة، بحيث أصبح عدد أفراد الشرطة القبارصة الأتراك ثلاثة آلاف، في حين أنه كان يتعادل قبل ذلك التاريخ مع الألف شرطي قبرصي يوناني.

وهذا التلوين الإثني المقصود لجهاز الشرطة ساهم بدوره بتأجيج العصبيّات في الجزيرة، ذلك أنه أعطى انطباعاً عاماً بأن القبارصة الأتراك هم أكثر استعداداً للتعاون مع المستعمر البريطاني وأكثر ذوداً عن مصالحه.

تسيّس بذلك الأمن الشرعي وأضحت إحدى مجموعتي الجزيرة الرئيسيتين محسوبة على المستعمر وعلى أجهزة القمع التابعة له.

نذكر بالمناسبة أن جماعتين أخريين تعيشان في قبرص وهما الأقليّة المارونية والأقليّة الأرمنية. لا تتعدّى نسبتهما العامة من مجمل السكان، معاً، ٥٪. وترتبط مواقف هاتين الأقليتين السياسية، تقليدياً، بمواقف الكتلة اليونانية.

أثار نهوض العصبية اليونانية في قبرص انتشاراً للأعلام اليونانية التي امتلأت بها المدارس الأرثوذكسية. كانت ردّة فعل السلطات البريطانية في الجزيرة عنيفة إذ أقفلت ٨٠٪ من المدارس الخاصة القبرصية اليونانية. وبما أن دور التعليم الديني الخاص في قبرص كبير في الوسط اليوناني شعر الطلاب القبارصة اليونانيون إذ ذاك بأنهم معنيّون شخصياً، فعمدوا إلى الانخراط المكثف في صفوف الـ EOKA.

استقبلت المجموعة التركية من جهتها نهضة العصبية اليونانية بالعودة إلى عصبيّتها التركية هي أيضاً، المطعَّمة بنزعة كماليّة وبطابع أناضولي مميّز. بدأ انتشار كلام، في أوساط قبرص التركية، مفاده أن جزيرة قبرص هي امتداد طبيعي، جغرافي واجتماعي، لمنطقة الأناضول التركية. وقد نظّر في النصف الثاني من الخمسينات الدكتور فاضل كوتشوك لهذا التوجّه السياسي الجديد الذي سرعان ما أصبح، بمساعدة ودعم السفارة التركية في قبرص، من أبرز الشعارات المطروحة في جزيرة أفروديت.

كما سرت تعليمات سياسية، في الأحياء والقرى التركية، بضرورة مقاطعة السلع القادمة من اليونان (٨٠٪ من مجموع السلع المستوردة في قبرص حينذاك). أمّا القبارصة اليونانيون فكانوا يطالبون أبناء جماعتهم بمقاطعة السلع البريطانية.

سعى رؤوف دنكطاش (الرئيس الحالي لجمهورية شمال قبرص التركية) في تلك الفترة أيضاً إلى تأسيس جماعة مسلحة مهمتها «الدفاع عن الأتراك القبارصة»، فقام تنظيم مسلّح تركي يحمل إسم TMT (بالتركية: تشكيلة مدافعة تركية).

تذرّع هذا التنظيم الجديد بانفجار قنبلة مجهولة المصدر في الحيّ التركي من العاصمة نيقوسيا (بدون وقوع ضحايا) في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، للهجوم ليلًا على الحيّ اليوناني وتحطيم محلاته وقتل ثمانية قبارصة يونانيين.

تدخّل البريطانيون ببطء، بعدما غادرت ثمانمائة أسرة من الحي اليوناني منازلها هرباً من المعارك.

بعد أقلّ من أسبوع، في ١٢ حزيران (يونيو)، قامت تظاهرة ضخمة في أنقرة، تعلن دعمها الكامل للأتراك القبارصة وتطالب بتقسيم الجزيرة.

رافق التصعيد العنفي العسكري، تصعيداً لغوياً لا يقلّ خطورة لإنعكاسه على بنية المفاهيم السياسية الرائجة في الجزيرة، والمكوِّنة للبنيان المعرفي العام عند أفراد كل مجموعة. بدأ استخدام مكثّف، في وسائل الإعلام التركية (المسموعة والمقروءة جداً في الجزيرة) لمصطلح «الأتراك القبارصة» حيث كلمة التركي تسبق كلمة القبرصي.

وبدورها عملت الصحافة والإذاعة اليونانية (المقروءة والمسموعة جداً في الجزيرة أيضاً) على تعميم مصطلح «اليونانيون القبارصة»، فأُغلق بذلك الطوق على الهوية الوطنية في الوعي السياسي العام وانقسمت النفوس بموازاة تقسيم النصوص الذي أرست أسسه السلطات البريطانية.

في هذه الأثناء منع حاكم التاج البريطاني في قبرص كل من تنظيمي الـ EOKA والـ TMT، وبدأ العسكر البريطاني، تسانده عناصر الشرطة القبرصية، بحملات لإلقاء القبض على أعضاء التنظيمين المسلّحين. لكن، بفضل جهاز الشرطة الذي كان قد أُعيد تأهيله على النحو الذي ذكرنا، كانت كل عملية توقيف عنصر من التنظيم المسلّح التركي تحصل مقابل إلقاء القبض على ٢٥٠ عنصراً من التنظيم المسلّح اليوناني. ممّا ساهم في رفع وتيرة التخاصم بين المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين.

في تموز ١٩٥٨ بدأت المواجهة المسلّحة المباشرة بين التنظيمين المسلّحين وبدأ معه عهد سياسي جديد بالنسبة إلى البريطانيين الذين خرجوا

من قفص الإتهام الكولونيالي ومن موقع الرافض منح الاستقلال لجزيرة متوسطية وادعة لينتقلوا إلى دور حضاري، دور الحَكَم والوسيط بين مجموعتين أهليتين محلّيتين ومتعصّبتين تتقاتلان فيما بينهما.

أما حصيلة المعارك الأهلية التي نشبت في شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨ فقد بلغت ١٠٩ قتلى، بينهم ٥٦ قبرصياً يونانياً و٥٣ قبرصياً تركياً.

على صعيد داخلي آخر إندلع صراع سياسي قوي بين التنظيم المسلّح القبرصي اليوناني EOKA، المبني على أسس فاشية، وبين القوى اليسارية التي كانت تقليدياً تمسك بزمام الشؤون السياسية داخل التنظيمات النقابية. وهذا الصراع الداخلي، ضمن المجموعة اليونانية الواحدة، سوف يتطوّر فيما بعد ويبلغ حدّ التصفيات الجسدية، على نحو ما حصل خلال الحرب اللبنانية.

عُقِدَت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ الجلسة الأولى من المؤتمر الدولي المخصّص لقبرص، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بين وزراء الخارجية البريطاني واليوناني والتركي. ثم عُقِدَتْ جلسة ثانية في باريس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩، على هامش اجتماع للحلف الأطلسي. وقد حضر الجلسة الثانية وزراء خارجية الدول الثلاث إيّاها.

تقرّر خلال الاجتماع الباريسي عقد مؤتمر دولي جديد، في زيوريخ بسويسرا، في شباط (فبراير) ١٩٥٩، بحضور رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية للبتّ بالمسألة القبرصية نهائياً.

في ١١ شباط (فبراير) عُقد المؤتمر المذكور، بغياب كلّي للتمثيل القبرصي. تقرّر في خاتمته منح الجزيرة استقلالها، كما تقرَّر سنّ دستورها المستقبلي، المؤلف من ٢٧ مادةً، في منتهى الدقّة من حيث توزيع السلطات وإنشاء الهيئات التمثيلية.

وافق القبارصة الأتراك على مشروع الدستور المطروح في زيوريخ، بالتنسيق مع أنقرة، والذي نُشرت مواده في الصحف؛ فرح القبارصة

اليونانيون لفكرة الاستقلال، «كخطوة أولى نحو الالتحام بالوطن الأم» على حدّ تعبير الأسقف مكاريوس، لكن قيادة التنظيم المسلّح EOKA أبدت استياءها ووقفت ضدّه.

عُقِدَ آخر اجتماعات المؤتمر الخاص باستقلال قبرص، والمخصّص لإبرام دستور الجزيرة الجديد، في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٩، في لندن، حيث شارك ولأول مرّة، القبارصة. مثّل الأسقف مكاريوس الجانب اليوناني ومثل الدكتور كوتشوك الجانب التركي.

لم تسمح السلطات البريطانية، بالنسيق مع الحكومة اليونانية والحكومة التركية، بتغيير أي بند من بنود مشروع الدستور المتفق عليه في زيوريخ قبل أسبوع. وأُمهل الأسقف مكاريوس، بعد عدّة جولات من المناقشة، ليلة واحدة لتعديل موقفه الرافض بالتوقيع على الاتفاق. وبعدما فهم الأسقف مكاريوس أن اليونان لن تقف إلى جانبه في رفضه لمشروع الدستور المقترح وقّع عليه في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٥٩، إلى جانب الدكتور كوتشوك وإلى جانب رؤساء الحكومات البريطانية واليونانية والتركية.

نصَّ الدستور الجديد (والمعروف بدستور ١٩٦٠ لأن الحكومة القبرصية الأولى بدأت بممارسة السلطة على أساسه بعد الانتخابات العامة التي جرت في الجزيرة في آخر شهر من سنة ١٩٥٩) على إنشاء بلديّات مستقلة، واحدة لليونانيين وواحدة للأتراك، في كل مدينة من المدن القبرصية. كما نصَّ الدستور الجديد على أن يكون رئيس الدولة قبرصياً يونانياً ونائبه قبرصياً تركياً، مع حفظ حق الاعتراض (الفيتو) للثاني على جميع قرارات الأول.

أما المحكمة الدستورية فقد نصّ الدستور الجديد على أنها تتألف من قاضٍ قبرصي يوناني وآخر قبرصي تركي؛ إلّا أن رئاستها تعود لقاضٍ غير قبرصي، تعيّنه الأمم المتحدة.

أمّا فيما يخصّ القواعد الجوية البريطانية في الجزيرة فقد نصَّ دستور ١٩٦٠ على منح بريطانيا حقّ إنشاء قاعدتين على الجزيرة، «مع حقّ السيادة الكاملة في إطارهما»، تبلغ مساحتهما ٢٥٦ كلم ^{٢} ، في أكروتيري وديخيليا،

جنوب الجزيرة. كما نصَّ دستور ١٩٦٠ على حق بريطانيا في متابعة تشغيلها لرادارها الضخم المنصوب في جبال ترودوس، شمال الجزيرة.

كما نصّ الدستور أيضاً على تواجد قوَّة عسكرية تركية وأخرى يونانية «بشكل مؤقّت» في الجزيرة. وحدّدت النصوص اللاحقة عدد أفراد هاتين القوتين بـ ٥٠٠٠ جندي لكل منهما، إضافة إلى القوة العسكرية البريطانية الموجودة في إطار القواعد.

وبهذه الخطوة الأخيرة أطبق الفخ الاستقلالي على القبارصة الذين وجدوا أنفسهم مسجونين، بسبب خلافاتهم، في قفص إستلاب القرار الداخلي والسيادة الوطنية. حيث توزّعت السيادة على الجزيرة بين البريطاني واليوناني والتركي... والقبرصي.

كما خرجت قبرص من سنوات الإقتتال الأهلي الثلاث السابقة لإبرام دستور ١٩٦٠ بفاتورة مرتفعة بلغت ٦٦٣ قتيلًا وأكثر من ٢٠٠٠ جريح.

إنقلب سحر الاستقلال على الساحر القبرصي المبتدئ، الذي سرعان ما فاقه مهارةً الساحر الدولي البريطاني والساحران الإقليميان التركي واليوناني. فكان ثمن الاستقلال القبرصي المفخَّخ مرتفعاً جداً، ذلك أنه ألغى أربعة قرون من العيش المشترك السلمي. أمّا السيادة الوطنية فقد ذهبت معه ومع الريح.

٣ - الجليد ثم الطلاق

ساهم دستور ١٩٦٠ في إبعاد المجموعتين القبرصيتين الرئيسيتين عن بعضهما، مانحاً حق الاعتراض للأقلية التركية على الصعد كافة وفي الشؤون الداخلية والخارجية على حدّ سواء، على قدم المساواة مع المجموعة اليونانية (التي كانت تبلغ نسبتها العامة ٨١,٧٪ من مجموع السكان)، علماً أن المجموعة التركية لم تكن تبلغ سوى ١٨,٣٪ من مجموع السكان في قبرص.

شعر القبارصة اليونانيون، في عهد هذا الدستور الجديد، بالغبن

السياسي، كما شعر معه القبارصة الأتراك بالانتفاخ السياسي. فابتعدت النفوس عن بعضها بالرغم من تجربة العيش المشترك الطويلة.

أتى دستور ١٩٦٠ بجوّ مشحون. حلّ مشكلة البريطانيين فيما يخصُّ القواعد العسكرية، ولكنه لم يحلّ مشكلة القبارصة الإستقلالية. بل ازدادت استعدادات الحرب بين الطرفين التركي واليوناني. وكانت البحرية البريطانية قد اعترضت سفينة تركية محمّلة بالسلاح، ربيع ١٩٥٩، لصالح تنظيم TMT التركي في الجزيرة. وكان إسم السفينة دينيز.

في عام ١٩٦٣ وضعت قيادة المتطرّفين القبارصة اليونانيين خطّة عُرفتْ فيما بعد بخطّة أكريتاس. وكانت تقضي هذه الخطة بالقضاء سياسياً على القبارصة الأتراك مع نبذ المعترضين إلى خارج الجزيرة، من خلال الضغط العسكري في الداخل، والضغط الدولي في الخارج. ثم إعلان إلحاق الجزيرة بالأمّة اليونانية.

تبيّن أيضاً، عام ١٩٦٣ وعلى أثر الأحداث الدامية التي اندلعت مجدداً في نيقوسيا، أن نائب الرئيس القبرصي التركي، الدكتور كوتشوك، كان يحتفظ في خزنته الحديدية، في مكتبه، بمشروع تركي موازٍ لمشروع أكريتاس، يقضي بالاستيلاء على السلطة بقوة السلاح وبربط الجزيرة بالجمهورية التركية.

كانت الإثنيتان تحفران الحفر لبعضهما، مع تعميق مستمر ومطّرد للخلافات على الأرض. حيث إن نوايا التقسيم كانت قد أصبحت علنية ومكشوفة عند جميع الأطراف.

في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣ قتلت دورية من الشرطة مؤلّفة من قبارصة يونانيين، قبرصيين تركيين، دفاعاً عن نفسها كما ذُكر في حينه، كما جُرح أحد أفراد الدورية بجروح بالغة. اشتعل على أثرها الحيّ التركي في نيقوسيا واستمر بعدها النزاع المسلّح بين الحيّين التركي واليوناني في العاصمة حتى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٣. وخلال تلك الأحداث خرجت القوة العسكرية التركية المرابطة في الجزيرة من ثكناتها وساهمت في

القتال. فحلّ بعدها الطلاق مكان الجليد الذي كان سائداً حتى ذلك التاريخ.

طردت كل جماعة موظّفي المجموعة الأخرى، وبدأت موجات التهجير في الجزيرة على صعيد واسع.

في آذار (مارس) ١٩٦٤، ومنعاً لتصاعد الأعمال الحربية وبناءً على طلب كل من بريطانيا واليونان وتركيا (ترويكا العرّابين)، قرّرت الأمم المتحدة تشكيل «قوة سلام» مؤلّفة من جنود نمساويين وفنلنديين وسويديين وإيرلنديين، تحت إمرة جنرال هندي، للمرابطة في الجزيرة.

ومن هذه البوّابة بالذات دخلت الولايات المتحدة إلى الصراع القبرصي، ذلك أنه كان يهمّها المحافظة على الاستقرار الأمني في منطقة شرق البحر المتوسط، تقوية للحلف الأطلسي وإضعافاً للقوة السوفياتية المتعاظمة في المنطقة. لذلك قام دين أتشيسون، المستشار الديبلوماسي للرئيس جونسون، بطرح مشروع اتفاق جديد على الجميع في تموز (يوليو) ١٩٦٤.

ميزة مشروع أتشيسون أنه لم يكن ينطلق من «حساسيات قديمة» بينه وبين القبارصة اليونانيين، كما كان الحال مع البريطانيين. بل إن المشروع الأميركي كان ينطلق من تفهّم كبير للخصوصية القبرصية ولمطلب الـ Enosis الداعي إلى اتحاد بين قبرص واليونان. وكانت قوّة اللوبي اليوناني في واشنطن قد ساهمت في إنضاج هذه الفكرة لدى الكونغرس الأميركي والحكومة الأميركية.

في ٦ آب (أغسطس) ١٩٦٤ نشب القتال من جديد بين التنظيمات المسلّحة القبرصية، مع تدخّل مباشر للطيران التركي هذه المرة. وبلغت حصيلة المعارك ٥٥ قتيلًا يونانياً و١٠ قتلى أتراك، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠ جريح من الطرفين. إلّا أنّ حجم التهجير القسري كان أكثر ارتفاعاً عند القبارصة الأتراك (حيث أنه شمل ٢٠٠٠٠ شخص مع إقفار ٢٤ قرية تركية من سكّانها كلياً) منه عند القبارصة اليونانيين (حيث أنه لم يتعدَّ ١٠٠٠ شخص).

فطُوي مشروع الأميركي أتشيسون نهائياً على إثر هذه الصدامات.

وإزاء جنوح الأسقف مكاريوس باتجاه اليسار مع التمثّل العلني بالاستقلال على الطريقة المصرية، الناصريّة تحديداً، بدّل الحكم العسكري اليوناني موقفه من القضية القبرصية، فغادرت القوة العسكرية اليونانية الجزيرة، بضغط أميركي وعن طريق مساعي سايروس ڤانس وجهاز الـ سي. أي. إي. فخلت بذلك الساحة للجيش التركي المرابط في الجزيرة.

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٤ قام بعض القبارصة اليونانيين التابعين للـ EOKA بمحاولة انقلاب عسكري ضد «الأسقف الأحمر مكاريوس». قُصِفَ القصر الرئاسي وأُعلنت وفاة مكاريوس عبر الإذاعة النيقوسية. لكن الأسقف كان قد تمكّن من الهرب فلجأ إلى ديره الأصلي، غربي الجزيرة.

استغلّت الحكومة التركية البَلبلة السياسية العامة السائدة في البلاد واحتدام الصراع اليوناني - اليوناني، فأمرت قواتها المسلّحة بإجراء الإنزال الذي طالما كانت قد حضّرت نفسها له. وقد حصل هذا الإنزال للجيش التركي شمالي الجزيرة، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٤.

شهدت المرحلة الأولى منه إنزال ٧٠٠٠ جندي تركي بكامل أسلحتهم إضافة إلى ٤٠ دبابة، غربي مدينة كيرينيا. حاول الحرس الوطني القبرصي أن يتصدّى للإنزال لكنه لم ينجح في ذلك، نظراً لغياب التغطية الجويّة لقواته.

في ٢٢ تموز (يوليو) أعلنت الأمم المتحدة وقفاً شاملًا للنار واعتبرت الحكومة التركية أن «عملية السلام» التي قامت بها قد انتهت.

بعد شهر تقريباً قامت قوات الجيش التركي - وكان عددها وعديدها قد تضاعف ثلاث مرّات - باستئناف المعارك بغية تقسيم الجزيرة إلى منطقتين. فأنشأت «خط أتيلا»، الفاصل بين شمال الجزيرة التركي، وجنوبها اليوناني، على خط العرض ٣٥.

خلّفت معارك صيف ١٩٧٤ خسارة بشرية ومادية بالغة في قبرص، حيث بلغ عدد القتلى ٣٥٠٠ قتيل (بينهم ٣٠٠٠ قبرصي يوناني)، كما اختفى ١٦١٩

شخصاً من الصفوف اليونانية. استخدم الجيش التركي تقنية القصف بكثافة، مما تسبّب بدمار كبير في الممتلكات وبحرائق عدّة قضت على غابات بكاملها غربي الجزيرة.

وهنا أيضاً عاد التهجير إلى واجهة الأحداث، فأحصت الأمم المتحدة ٢٠١,٠٠٠ مهجّر يوناني و٤٥,٠٠٠ مهجّر تركي. ولم يعودوا جميعاً حتى الآن إلى منازلهم وإلى أرزاقهم وممتلكاتهم.

وفي ظل هذه القطيعة السياسية والعسكرية المفروضة من قِبَل الجيش التركي الذي احتلّ ٣٩٪ من مجمل أراضي الجزيرة، وبتوجيه سياسي من أنقرة، أُعلِنَ عن إنشاء جمهورية مستقلة في شمال الجزيرة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣. وقد ترأس هذه الجمهورية الهشّة رؤوف دنكطاش عام ١٩٨٥. تجدر الإشارة إلى أنه لم تعترف بهذه الجمهورية حتى الآن سوى تركيا وجمهورية تركمانيا التي إنفصلت مؤخراً عن الاتحاد السوفياتي.

أما حكومة الجمهورية التي لا تزال قائمة في جنوب الجزيرة - والتي تموّن مجاناً بالكهرباء سكان المنطقة المحتلة في شمال الجزيرة، لعدم تكريس القطيعة - فما زالت متمسّكة بدستور ١٩٦٠، أهون الشرّين.

ماذا حصل منذ ذلك الحين في جزيرة أفروديت؟

«جمهورية» شمال الجزيرة لا تزال تخضع للقرار السياسي والعسكري التركي. فكلّما هبّت رياح الاعتراض بسبب حالة الفقر الطاغية يلوّح رؤوف دنكطاش، زعيم شمال الجزيرة، بمخاطر عودة الأتراك بروليتاريا عند اليونانيين في حال توحيد الجزيرة من جديد، ذلك أن الفجوة الإقتصادية التي تفصل بين شمال الجزيرة وجنوبها أصبحت اليوم واسعة.

ففي الشمال التركي بقيت الحرف على حالها والزراعة ضعيفة وبدون أسواق فعليّة سوى السوق التركي، الضعيف أساساً. من ناحية أخرى سعت السلطة الحاكمة إلى محو كل ما من شأنه أن يذكّر باليونانيين في المعالم الأثرية والدينية، ومنها ما بيع عند تجار آثار في لندن ونيويورك.

أما في الجنوب فقد طوِّرتْ الصناعة وازدهر قطاع الخدمات التجارية والبحرية والسياحية، فأصبح معدّل الدخل القومي للفرد الواحد في الشطر اليوناني من الجزيرة ٨٦٤٠ دولاراً أميركياً، عام ١٩٩٢. أمّا شمال الجزيرة التركي فقد بلغ متوسط الدخل القومي للفرد فيه خلال السنة نفسها، ٢٠٣٢ دولاراً أميركياً سنوياً.

فالهوّة هائلة بين «الدولة - المزحة» (Joke state) القائمة في شمال الجزيرة وبين الدولة القبرصية الشرعية في الجنوب.

والوضع العام هذا يشبه وضع الألمانيتين قبل سقوط جدار برلين. فشمال الجزيرة، التركي، يشبه ألمانيا الشرقية، أمّا جنوب الجزيرة، اليوناني، فيشبه ألمانيا الغربية.

وأذهان أهالي شمال الجزيرة تسافر في كل مساء، في ساعة المشاهدة التلفزيونية، باتجاه الجنوب، تماماً كما كان يحصل في ألمانيا قبل سنوات.

تصطدم محاولات إعادة اللحمة إلى أهالي الجزيرة الواحدة بموقف الحكومة التركية الرافض. ولم يتوصّل الطرفان خلال المفاوضات التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ تشرين الأول (أُكتوبر) ١٩٩٢ وفي ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، إلى أي نتيجة إيجابية بسبب تصلّب مواقف الطرف التركي خلالها.

ولكن إلامَ ستبقى الأمور على هذا النحو الذي يشكّل فيه العنصر الخارجي مفتاح المصالحة الداخلية؟

أوَليس هذا هو مغزى القبرصة الحقيقي؟

* أنظر: **الحرب الأهلية في لبنان، الحرب الأهلية في البوسنة، الحرب الأهلية في أفغانستان.**

English (Civil Wars) الإنكليزية (الحروب الأهلية)
Anglaises (les Guerres Civiles)

تُطلق هذه التسمية على سلسلة الحروب التي عرفتها إنكلترا بين ١٦٤٢ و١٦٥١، في إطار صراع عسكري وسياسي قام بين الملك والبرلمان.

وقد عُرفت أيضاً هذه الحروب باسم الانتفاضة الكبرى (**Great Rebellion**).

تواجه خلال هذه الحروب البرلمانيون وأنصار النظام الملكي على امتداد الجزر البريطانية. أما نقطة انطلاقها فالأمر الذي وجّهه الملك شارل الأول للبرلمان بوجوب التصويت على تمويل حربه مع سكوتلاندا سنة ١٦٤٠، وذلك رغم القطيعة التي كان قد التزم بها شارل الأول تجاه البرلمان الإنكليزي، إذ إنه كان يحكم دون الاكتراث بما كان يقرره ممثلو الشعب في مجلس النواب.

وبعدما رفض البرلمان الإنكليزي التصويت على صرف المبالغ التي كان يحتاجها الجيش الملكي في حربه ضد سكوتلاندا قام أنصار الملك، وبإيعاز مباشر منه بخطف خمسة برلمانيين بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٦٤٢، الأمر الذي أشعل فتيل الحرب بين الطرفين.

غادر الملك شارل الأول مدينة لندن في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٦٤٢ وانكفأ إلى اوكسفورد حيث تجمع جيشه الذي كان يضم ١٣٠٠٠ مقاتل. أما البرلمان الإنكليزي فكان عنده جيشه الشرعي (**New Model Army**) الذي كان يضم أيضاً ١٣٠٠٠ جندي سرعان ما سيطروا على العاصمة لندن وعلى محيطها المباشر.

وبدأت بعدها حروب الكرّ والفرّ. فشمال الجزر البريطانية وغربها ومنطقة وايلز كانوا يناصرون الملك شارل الأول. أما مدينة لندن وجنوب وشرق البلاد فكانوا يناصرون جيش البرلمان الإنكليزي.

خلال المرحلة الأولى من الحرب، بين ١٦٤٢ و١٦٤٦ حاول الملك أن يعود إلى لندن دون نجاح بعدما خسر معركة ضد الجيش الشرعي في تورنهام غرين.

في حزيران (يونيو) ١٦٤٣ سيطرت القوات الملكية على كامل منطقة يورك شاير، أما قوات البرلمان الإنكليزي فقد تمكنت من السيطرة على مدينة وينسبي في تشرين الأول (أكتوبر) ١٦٤٣، ثم على مدينة لينكولن. إلا أن القوات الملكية سيطرت بدورها على مدينة برودواي داون ثم بريستول.

وكان الملك شارل في هذه الأثناء قد عقد صلحاً منفرداً مع الإيرلنديين بغية التمكّن من سحب جيشه من إيرلندا دعماً لقواته المقاتلة ضد جيش البرلمان.

في ١٤ حزيران (يونيو) ١٦٤٥ تمكن جيش البرلمان، ولأول مرّة منذ بدء الصراع، من تحقيق انتصار كامل على الملكيين في معركة نازبي. فانكفأ بعدها الجيش إلى لانغبورت حيث هُزم مجدداً في ١٠ تموز (يوليو) ١٦٤٥.

وفي سنة ١٦٤٦ تفرّقت فلول الجيش الملكي وإستسلمت مدينة أوكسفورد. أما الملك شارل الأول فقد فرّ إلى سكوتلاندا.

سنة ١٦٤٧ خطف جيش البرلمان الملك شارل الذي عاد فهرب إلى جزيرة وايت. ثم خطط هناك، بالتنسيق مع فريق من السكوتلانديين، لإنزال عسكري في سكوتلاندا. ومع هذه المبادرة بدأت المرحلة الثانية من الحروب الأهلية الإنكليزية، في تموز (يوليو) ١٦٤٨.

غير أن الإنزال مُني بالفشل الذريع وتمّ القبض على الملك شارل الأول الذي أُعدِمَ في كانون الثاني (يناير) ١٦٤٩.

حاولَ الملك شارل الثاني، انطلاقاً من قواعده السكوتلاندية، أن يستعيد سلطة والده الملكية على البلاد. إلا أن الجيش الذي تمكّن من تجميعه مُني بالهزيمة مرّة جديدة على يد قوات جيش البرلمان الإنكليزي. ففرّ شارل الثاني خارج البلاد في أيلول (سبتمبر) ١٦٥١ وانتهت بذلك الحروب الأهلية الإنكليزية.

لم يكن الدمار الذي خلّفته هذه الحروب كبيراً إلا أن الانقسام السياسي الحاد الذي تسببت به في البلاد كان بالغ الأثر. فبمجرّد أن انتهت هذه الحروب حتى أنشأ البرلمان الإنكليزي الكومونويلث، ضبطاً لخيرات البلاد الاقتصادية والمالية واللقرارات السياسية والعسكرية ذات الطابع الوطني العام.

كما أن الإنكليز تعاملوا منذ ذلك الحين بحذر شديد مع مسألة الجيوش النظامية التي أنيطت قيادتها بالبرلمان الإنكليزي دون سواه.

* أنظر: **حرب البويرز، الحرب الأهلية في ايرلندا، الحرب الأهلية الأميركية.**

جزر فوكلاند (حرب)

Falkland (War)
Falkland (Guerre des)

* أنظر: حرب جزر ملوين.

فرنسا (الحروب الدينية في) France (Religion Wars in) France (Guerres de Religion en)

إستمرّت الحروب الدينية في فرنسا زهاء أربعة عقود متتالية، خلال القرن السادس عشر. فقد اشتعلت سنة ١٥٦٠ ولم تنتهِ إلّا في سنة ١٥٩٨. بدأت، كما يذكر المؤرخون، بمؤامرة أمبواز حيث كان يقع قصر الملك الفرنسي فرانسوا الثاني.

* مؤامرة أمبواز

حاول الكلڤينيون (وهم جماعة بروتستانتية أصولية) أن يخلعوا عن عرش فرنسا الملك فرانسوا الثاني بغية تنصيب لويس دي كوندي ملكاً مكانه. فبتاريخ ١٧ آذار (مارس) ١٥٦٠ جمع قائدهم العسكري في فرنسا، غودوفروا دي باري، في قصره ٥٠٠ فارس مسلح بهدف الهجوم على قصر ملك فرنسا الكائن في أمبواز (وسط فرنسا).

إلا أن أحد المشاركين أفشى سرّ العملية، فقام جيش فرانسوا الثاني بتطويق المتآمرين في ذلك النهار وبقتلهم داخل شاتو - رينو حيث كانوا يتهيَّأون للانطلاق تنفيذاً لمشروعهم الانقلابي. إلا أن مائة منهم تمكنوا من الفرار ومن اللجوء إلى قصر آخر قريب (شاتو - موزاي) حيث تحصّنوا استعداداً للدفاع عن النفس.

بعد مفاوضات وُعدوا خلالها بأنهم سيبقون أحياء مقابل استسلامهم، رمى الفرسان المحاصَرون أسلحتهم واستسلموا لقوات فرانسوا الثاني. لكنهم في اليوم التالي، وبناءً على أمر من الملك، شُنِقوا جميعاً وقُطِعَتْ رؤوسهم. أما قائد العملية الذي كان قد قُتِلَ خلال العملية فشُنِقَتْ جثته على جسر أمبواز ثم قُطع رأسه، في إطار تقليد فيودالي قديم كان ينص على معاقبة الخائن بقطع رأسه.

نشبت إذ ذاك حروب عدة تخاصم خلالها الكاثوليك (الذين كانوا في السلطة) مع الكلفينيين (الذين كانوا في المعارضة). وقد إتخذ هذا النزاع طابعاً عسكرياً عنيفاً استمر فترة طويلة حيثُ استُنفِرَت عند هذا الطرف وذاك، العصبيّة الدينية، التي ما فوقها عصبيّة، لأنها تقوم على إيديولوجيا خلاصيّة، ما بعد الموت، تعد أنصارها بالمكافآت القصوى في العالم الآخر.

* الحرب الدينية الأولى (١٥٦٢-١٥٦٣)

قاد المعارك التي حصلت خلال تلك السنتين:

- من الطرف البروتستانتي: الأميرال كوليني، والأمير لويس من آل كوندي، وأنطوان دي بوربون.
- من الطرف الكاثوليكي: دوق مونمورنسي، قائد جيش فرنسا، الدوق فرانسوا من آل غيز، وجاك دالبون والماريشال دو سانت - أندري.

أبرز أحداث تلك الحرب مجزرة واسي، التي حصلت في ١ آذار (مارس) ١٥٦٢ حيث قتل رماة السهام التابعون لدوق دي غيز الكاثوليكي ٧٠ بروتستانتياً وجرحوا ٢٠٠ كانوا مجتمعين في إحدى المزارع، يستمعون إلى وعظ لأحد المبشرين الكلفينيين.

وفي معركة مدينة درو تمكّنت قوات الملك من الانتصار على الجيش البروتستانتي ومن أسر قائدها الأمير فرانسوا دي كوندي.

أما أبرز أحداث سنة ١٥٦٣ فكان التوقيع على اتفاقية سلم بين الطرفين بتاريخ ١٩ آذار (مارس) ١٥٦٣ سمحت السلطات الملكية بموجبه إقامة شعائر الصلاة الخاصة بالمذهب البروتستانتي داخل قصور النبلاء فقط، دون الانتشار في الأحياء الشعبية وأوساط الحِرَفيين.

* الحرب الدينية الثانية (١٥٦٧-١٥٦٨)

تواجه خلال هذه الحرب:

- من الطرف البروتستانتي: كل من أمير آل كوندي وفردريك الثالث أمير

مقاطعة الراين في المانيا.

- من الطرف الكاثوليكي: دوق مونمورنسي، قائد الجيش الملكي.

أما أبرز أحداث هذه الحرب فقد تمحورت حول معركة سان -ديني حيث حاول خلالها، في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٥٦٧ الأميرال كوليني وأمير آل كوندي أن يفاجئوا الملك باستيلائهم على مدينة باريس، عاصمة البلاد. إلا أن دوق مونمورنسي، قائد الجيش الملكي تمكّن من التصدى للهجوم بفعالية. فبالرغم من أنه قُتل خلال المعركة تمكّن جيشه من دحر القوات البروتستانتية ومن إلحاق الهزيمة بها.

وخلال عام ١٥٦٨ توصل الطرفان، كما في حربهما الأولى، إلى اتفاق سلم بحسب البنود إياها التي كان قد نصّ عليها اتفاق امبواز. إلا أنه أُضيف إلى هذا الاتفاق بند جديد اعترف بمدينة لاروشيل (على الساحل الأطلسي الشمالي لفرنسا) كمدينة تابعة دينياً للمذهب البروتستانتي. عُرِفَتْ هذه الاتفاقية باتفاقية لونجومو، اسم المدينة التي وُقِّعَتْ فيها.

* الحرب الدينية الثالثة (١٥٦٨-١٥٧٠)

تواجه خلال هذه الحرب:

- من الطرف البروتستانتي: أمير آل كوندي الذي قُتِل في إحدى المعارك، في ١٣ آذار (مارس) ١٥٦٩، على يد قائد حرس دوق أنجو المدعو مونتسكيو، بعدما كان قد إستسلم. كما شارك في هذه الحرب الأميرال كوليني والأمير الالماني غليوم (من منطقة ناسُّو).
- من الجانب الكاثوليكي: دوق أنجو (الذي سيصبح في ما بعد ملك فرنسا تحت اسم هنري الثالث ودوق آل غيز والماريشال دو تاڤان.

أما أبرز أحداثها فهي هزيمة القوات البروتستاتنتية في منطقة جرناك حيث قُتل أمير آل كوندي، وهزيمة مونكونتور البروتستاتنتية، تبعها اتفاق قضى باعتراف البروتستاتنتية رسمياً في فرنسا وبالاعتراف لها بالنفوذ الشرعي في أربع مدن كبرى.

* غير أن مجزرة سان - بارتيليمي التي طالت عدداً كبيراً من البروتستانت في فرنسا بتاريخ ٢٤ آب (أغوسطس) ١٥٧٢ عادت فأجّجَت المشاعر والعصبيّات الطائفية عند الطرفين (أنظر: سان - بارتيليمي).

* الحرب الدينية الرابعة (١٥٧٣-١٥٧٤)

تواجه خلال هذه الحرب:

- من الطرف البروتستانتي: فراسوا دو لانو وغبريل دو لورج وكونت دو مونتغمري.
- من الجانب الكاثوليكي: دوق أنجو (أخ الملك) ودوق بيرون.

من أبرز أحداث هذه الحرب الحصار الذي ضربته القوات الكاثوليكية على مدينة لاروشيل، معقل البروتستانت، ثم الاتفاقية التي عُقِدَتْ في هذه المدينة مكررةً النقاط التي كان قد تم التوافق عليها في الاتفاقيات السابقة (أمبواز ولونجومو). وقد رفع الحصار العسكري عن المدينة بعد التوقيع على الاتفاق، بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٥٧٣.

غير أن المعارك إستمرت في جنوب البلاد، في منطقة لانغ دوك، مما أدى في ٢٦ أيار (مايو) ١٥٧٤، إلى أسر وإعدام الكونت دو مونتغمري. وفي ٢٩ من الشهر نفسه أُعلِنَ عن التوصل إلى اتفاق، بعد هزيمة البروتستانت في هذه المنطقة.

* الحرب الدينية الخامسة (١٥٧٦)

تواجه خلال هذه الحرب:

- من الطرف البروتستانتي: هنري، أمير آل كوندي (الذي سممته زوجته في ما بعد) والكونت الالماني جان - كازيمير (حاكم منطقة الراين) ودوق دي بويون وفيكونت دي توران.
- من الطرف الكاثوليكي: دوق أنجو (أخ الملك) ودوق مدينة مايان.

أما أبرز أحداث هذه الحرب فكانت اتفاقية جديدة تمّ التوصل إليها بعد

عدّة معارك دامية عُرفت باتفاقية شاتونوا. وهذه الاتفاقية المؤلفة من ٧٣ بنداً أعطت لأخ الملك الكاثوليكي كامل منطقة أنجو وتوران وبيرّي، وهي مناطق زراعية بالغة الغنى. اعترفت السلطات الملكية بالمقابل بحرية الممارسة الدينية البروتستانتية لجميع الرعايا في مدن الريف وفي العاصمة باريس. كما نصت الاتفاقية على إنشاء غرف محاكم مؤلفة مناصفة من عناصر كاثوليكية وبروتستانتية. كما نصّ الاتفاق الجديد على إستنكار مجزرة سان - بارتيليمي رسمياً وعلى تسليم السلطة للبروتستانت في ٨ مدن رئيسية عبر البلاد كلها.

* الحرب الدينية السادسة (١٥٧٧)

تواجه خلال هذه الحرب:

- من الطرف البروتستانتي: أمير آل كوندي، هنري الأول، وابن الأميرال كوليني، فرانسوا.
- من الطرف الكاثوليكي: دوق أنجو (أخ الملك) ودوق مونمورنسي.

أما أبرز أحداث هذه الحرب فكانت استيلاء أخ الملك على مركز لاشاريتي، المركز البروتستانتي العام بتاريخ ١ أيار (مايو) ١٥٧٧، ثم عقد اتفاقية جديدة عرفت باتفاقية بيرجوراك، في ١٥ أيلول (سبتمبر) من السنة نفسها. وقد قضت هذه الاتفاقية بالسماح للبروتستانت الفرنسيين بإقامة صلواتهم واجتماعاتهم على امتداد أراضي المملكة.

* الحرب الدينية السابعة (١٥٨٠)

تواجه خلال هذه الحرب:

- من الطرف البروتستانتي: هنري الأول، أمير آل كوندي وهنري دو نافار الذي سيصبح في ما بعد ملك فرنسا تحت إسم هنري الرابع وبعدما إعتنق المذهب الكاثوليكي (فهو المشهور بالكلمة الآتية: لا بأس بقدّاس من أجل باريس).
- من الطرف الكاثوليكي: جاك دو غويون والماريشال دو ماتينيون.

أما أبرز أحداث هذه الحرب فكان استيلاء هنري دو نافار على مدينة كاهور، بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٥٨٠، تلا ذلك عقد اتفاقية سلام في فليكس، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها.

* الحرب الدينية الثامنة (١٥٨٥-١٥٩٨)

وقد تواجه خلال هذه الحرب:

- من الطرف البروتستانتي: هنري دو نافار
- من الطرف الكاثوليكي: دوق دو جوايوز ودوق دو غيز.

أما أبرز أحداث هذه الحرب الثامنة والأخيرة فكانت معركة كوتراس، في ٢٠ تشرين الأول (نوفمبر) ١٥٨٧ حيث انتصر البروتستانت بقيادة هنري دو نافار على القوات الكاثوليكية التي كان يقودها دوق دو جوايوز والذي قُتِلَ في المعركة. أما دوق كوندي البروتستانتي فقد جُرح أيضاً خلال المعركة وما لبث أن توفى بُعيد ذلك بسبب إصابته البالغة.

أما سنة ١٥٨٨ فقد شهدت حدثاً سياسياً لافتاً وهو الانتفاضة الشعبية التي حصلت في ١٥ أيار (مايو) ضد الملك هنري الثالث. وبعد قمع الانتفاضة أمر الملك بقتل دوق دوغيز الذي كان قد تحوّل إلى خصم علني ضده. ثم أمر بقتل الكاردينال دوغيز، أخ الدوق قبل انتهاء العام.

سنة ١٥٨٩ يتحالف الملك هنري الثالث مع القائد البروتستانتي هنري دو نافار ويهاجمون معاً مدينة باريس المنتفضة. في آب (أغوسطس) ١٥٨٩ يُغتال الملك هنري الثالث ويغادر جنوده الكاثوليك قيادة هنري دو نافار الذي توِّج في هذه الأثناء ملكاً على فرنسا، مما اضطر هذا الأخير إلى رفع الحصار المضروب حول مدينة باريس. فسهّلت هذه السياسة المصالحات وفتح صفحة جديدة وانتهاء الحرب، خاصة وأن الملل كان قد اجتاح النفوس.

إلّا أن الحروب الدينية هذه لم تنتهِ فعلًا إلّا بعد توصّل جميع الفرقاء إلى معاهدة نانت (١٥ نيسان - إبريل ١٥٩٨) التي اعترفت نهائياً بحرية المعتقد في فرنسا، مع التأكيد على المساواة في الحقوق المدنية بين جميع رعايا

مملكة فرنسا، أكانوا من الكاثوليك أم من البروتستانت.

فكانت هذه المعاهدة بمثابة نزع فتيل العصبيّات الدينية المتأججة التي لم تنفع في إطفاء نارها لا الانتصارات أو الهزائم العسكرية ولا الاتفاقات المتفرقة التي كانت توقَّع في كل مرة والتي كانت تحاول في الحقيقة الالتفاف على الموضوع بدل معالجته جذرياً. وقد كلف هذا المخاض الطويل فرنسا خسائر فادحة، طوال أربعة عقود، على المستويين السكاني (بسبب ارتفاع الوفيات) والاقتصادي (بسبب الدمار المتواصل الذي كان يستهدف خيرات البلاد وإنتاجها).

* أنظر: **معركة سان -ديني، مجزرة سان - بارتيليمي، حرب الثلاثين سنة.**

الألمانية - الروسية (الحرب) German-Russian (War) Germano-Russe (la Guerre)

جاءت في إطار الحرب العالمية الثانية وامتدّت من ١٩٤١ حتى ١٩٤٥.

أسبابها:

أسبابها متعدّدة لكن أبرزها هي الآتية:

١ - طمع أدولف هيتلر بسهول أوكرانيا المزروعة قمحاً والتي تشكّل في نظره، وبحسب النظرية الآرية التي وضعها، «المجال الحيوي للعرق الألماني».

٢ - رغبة هيتلر في تحطيم ما تصفه الأدبيات النازية باليهودية - البولشيفية.

٣ - إعتقاد هيتلر بأنه إذا تمكّن من هزم روسيا سوف يتمكّن من الالتفاف على البريطانيين في الشرق الأوسط عبر القوقاز.

أحداثها:

بَدَأت هذه الحرب بسلسلة إنتصارات أحرزها الجيش الألماني بين حزيران (يونيو) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١. أما ستالين، فبالرغم من أنه كان قد أخذ علماً بالهجوم الألماني على الإتحاد السوفياتي عبر رئيس الوزراء البريطاني تشيرتشيل، لم يحضّر جيشه بما فيه الكفاية لصدّ الهجوم الألماني، بل أنه كان ينوي غزو ألمانيا هو نفسه، مما جعله ينشر على طول الحدود آنذاك وحدات ومعدّات هجومية لا دفاعية، الأمر الذي سبّب لجيشه الهزائم المتتالية. فحوصر الجيش السوفياتي وشُلّت حركة المظلّيين فيه الذين كانوا يستعدّون لغزو ألمانيا.

إلا أن أمر دخول العاصمة موسكو لم يبلغ الجيش الألماني في روسيا إلا بتاريخ ٣٠ أيلول (سبتمبر)، علماً بأن الشتاء الروسي يبدأ في تشرين الأول

(أكتوبر) من كل سنة. وهذا ما قلب المعادلة رأساً على عقب، إذ بدأ الجيش الألماني زحفه على موسكو مرتدياً الملابس الصيفية في حين أن الثلج بدأ يتساقط من حوله كما بدأت الوحول تعيق تنقّلاته وتحرّكاته في كل اتجاه.

في ٥ كانون الأول (ديسمبر) بدأ الهجوم العكسي السوفياتي، الأمر الذي اضطرّ الجيش الألماني إلى الإنكفاء بعيداً عن موسكو مسافة ٢٥٠كلم.

وفي صيف ١٩٤٢ بدّلت قيادة الجيش الألماني استراتيجيتها فشنّت هجوماً على العاصمة موسكو إنطلاقاً من جنوب الاتحاد السوفياتي، عبر وادي نهر الفولغا. ثمّ يضطرّ قسم من الجيش الألماني إلى التوقّف في مدينة ستالينغراد، بسبب ضراوة الدفاع السوفياتي، أما القسم الآخر فيتوجّه بسهولة نسبيّة نحو القوقاز.

في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ يشنّ الجيش السوفياتي هجومه المضادّ على الجيش الألماني فيتمكّن من تطويق وحداته ومن محاصرة ٣٠٠٠٠٠ جندي ألماني بقيادة الماريشال فون باولوس. يستسلم القائد الألماني فون باولوس رغم تبلّغه برقية من هيتلر يأمره فيها مواصلة القتال حتى الموت، فيستسلم ٣٠٠٠٠٠ عسكري ألماني للسوفيات، في أول هزيمة مُدويّة للجيش الألماني على جبهات القتال كافة. ثم يتابع السوفيات تحرير أوكرانيا حتى الحدود.

في ١٥ آذار (مارس) ١٩٤٣، يشنّ الجنرال الألماني ڤون مانشتاين هجوماً مضادّاً على الجيش السوفياتي في أوكرانيا فيتمكّن من السيطرة على مدينة كاركوف ثم على مدينة بيلغورود.

إلا أن معركة للدبابات شمال كورسك سمحت للجيش السوفياتي في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٤٣ بكسر الهجوم الألماني نهائياً. ثم خسر الجيش الألماني تباعاً جميع المدن التي كان قد سيطر عليها: كاركوف في ٢٣ آب (أغوسطس) وسمولنسك في ٢٥ أيلول (سبتمبر) وكييڤ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر). ثم، سنة ١٩٤٤، مدينة أوديسّا في ١٠ نيسان (أبريل) وسيباستوبول في ٩ أيار

(مايو) ١٩٤٤.

انتقل بعدها الجيش السوفياتي إلى مهاجمة القوات الألمانية على الحدود الرومانية والبولونية.

ساهم الإنزال الذي نظّمه الحلفاء على شواطئ نورماندي في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٤ في استقطاب كل قوات الاحتياط الألمانية وسمح، بشكل غير مباشر، بوصول الجيش السوفياتي إلى مشارف الحدود الألمانية في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.

القوات الموجودة على الأرض

الألمان :	١٨٠ لواءً
	٣٢٤٠ طائرة
	٦٠٠٠ دبابة
السوفيات :	١٥٠ لواءً
	٦٠٠٠ طائرة
	١٠ ٠٠٠ دبابة

تجدر الإشارة إلى أن مليوني روسي قد خاضوا هذه الحرب إلى جانب الألمان وضدّ الجيش السوفياتي. فبعض الألوية الألمانية كانت تضمّ حتى ٢٠٪ من العناصر الروسية في صفوفها.

أما الحلفاء (الولايات المتحدة، بريطانيا وكندا) فقد قدّموا من جهتهم للإتحاد السوفياتي بين ١٩٤٢ و١٩٤٥، بغيّة دعم طاقته العسكرية في وجه الجيش السوفياتي: ٢٢ ٠٠٠ طائرة مختلفة و١٢ ٠٠٠ دبابة وآلية مختلفة و٣٨٥ ٠٠٠ شاحنة عسكرية و٣٤٥٠٠ طناً من المتفجرات، إضافة إلى ١١ بليون دولار أميركي.

* أنظر: **حرب قرم، الحرب الروسية - اليابانية، مؤتمر يالطا.**

الإنتفاضة الكبرى

Great Rebellion
La Grande Rébellion

* أنظر: الحروب الأهلية الإنكليزية.

اليونان (الحرب الأهلية في) Greece (Civil War in)
Grèce (Guerre Civile en)

عرفت الحرب الأهلية اليونانية مرحلتين، حيث امتدّت الأولى من كانونا الأول (ديسمبر) ١٩٤٤ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥، في حين أن المرحلة الثانية امتدّت من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٩.

وقد بدأت الحرب الأهلية اليونانية مباشرة بعد إنسحاب القوات الألمانية النازية التي كانت تحتلّ البلاد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤، وذلك بين فريقين سياسيين يونانيين اختلفا على إدارة سدّة الحكم في البلاد.

فمن ناحية، كان الشيوعيون يسعون إلى الإمساك بزمام أمور الحكم في اليونان؛ ومن ناحية أخرى كان الملكيون اليونانيون يسعون إلى استعادة هذا الحكم بعدما انتزعه الألمان من بين أيديهم، إبّان الحرب العالمية الثانية.

إحتلّ كل فريق قسماً من الأراضي اليونانية وبدأ يشنّ حرب العصابات على الآخر بغيّة الإطاحة به عسكرياً.

حاول البريطانيون تشكيل حكومة ائتلاف وطني فور انسحاب القوات الألمانية النازية من البلاد؛ لكن الشيوعيين الذين قبلوا بالإنضمام إليها رفضوا، بالمقابل، نزع سلاحهم لصالح القوات الشرعية الوطنية، الأمر الذي أشعل فتيل الحرب الأهلية.

بعد هزيمة قواتهم أوقف مؤقتاً الشيوعيون حرب عصاباتهم وجرت في شباط (فبراير) ١٩٤٦ الإنتخابات العامة في البلاد. إلا أن الشيوعيين قاطعوا هذه الإنتخابات هم وأنصارهم، الأمر الذي سهّل على الملكيين الفوز بها وإعادة الملك إلى سدّة الحكم.

فعاد الشيوعيون إلى سلاحهم مرّة جديدة واندلعت الحرب الأهلية في البلاد مرّة ثانية بعد أن أعلن الشيوعيون إنشاء حكومة مؤقّتة مقرّها المناطق

الجبلية في شمال البلاد حيث كانت تنطلق منها مجموعات الثوار لمحاربة القوات الملكية.

وكانت في هذه الأثناء الولايات المتحدة تدعم القوات المسلّحة الملكية في حين أن الإتحاد السوفياتي كان يدعم القوات الشيوعية. فعلقت بذلك الحرب الأهلية اليونانية في شباك الحرب الباردة التي كانت دائرة بين الجبارين الأميركي والسوفياتي.

وفي ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ تمكّن الجيش الملكي اليوناني، بفضل الدعم الكثيف الذي قدمته له الولايات المتحدة من إحراز الإنتصار العسكري ودحر فلول الشيوعيين اليونانيين باتّجاه يوغوسلافيا.

أما حصيلة مرحلتي الحرب الأهلية اليونانية فكانت ٥٠٠٠٠ قتيل ونصف مليون مهجّر. وقد تركت هذه الحرب بصمات عميقة، على المستوى السياسي، بين أبناء الشعب اليوناني حتى اليوم.

* أنظر: **الحرب الباردة، حرب ڤيتنام، الحرب الأهلية في قبرص.**

الخليج (حرب)

Gulf (War)
Golfe (Guerre du)

١) أسبابها

منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر. أما أبرزها فهي:

أ - طموحات الرئيس العراقي صدّام حسين في ضمّ الكويت إلى الأراضي العراقية، وجعلها محافظة الكويت، تحت ذرائع سياسية وتاريخية مختلفة.

ب - الدين الخارجي العراقي (من ٣٠ إلى ٤٠ بليون دولار أميركي) ورفض أمير الكويت إلغاء دين العراق تجاه الكويت (١٥ بليون دولار) والذي كان النظام العراقي قد اقترضه إبّان حربه مع إيران. بل أن الرئيس صدّام حسين اعتبر أنه قد قام خلال تلك الحرب بالدفاع عن مصالح العرب في وجه النزعة التوسّعية الإيرانية وأنه يحقّ للعراق، إضافة إلى إلغاء ديونه العربية، الحصول على رصيد إضافي يبلغ ١٠ بلايين دولار أميركي.

ج - إنهيار الإقتصاد العراقي إعتباراً من سنة ١٩٩٠ وارتفاع الدين الداخلي العام والبطالة في البلاد بعد تسريح ٢٠٠ ٠٠٠ جندي وانخفاض الإنتاج الزراعي العراقي بعد البدء بتقنين مياه الفرات في الأناضول على يد السلطات التركية التي افتتحت سدّ أتاتورك آنذاك.

د - رغبة الولايات المتحدة في الإبقاء على مراقبتها للإنتاج النفطي في المنطقة.

هـ - رغبة الغربيين في إبقاء ميزان القوى بين العراق وإيران وسوريا على ما هو عليه في المنطقة والذي كانت سياسة النظام العراقي تشكّل تهديداً له.

و - خشية الغرب من أن يتمكّن العرب من حيازة قنبلة ذريّة في المدى القريب.

ز - ضغوطات اللوبي الصهيوني على حكومة الولايات المتحدة وإقناعه لها بأنه يعتبر أن العراق تشكّل تهديداً مباشراً لإسرائيل، وأنه ينبغي تحطيمه بالتالي.

٢) الوقائع

في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ دخل الجيش العراقي إلى الكويت عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل.

عند الساعة السادسة صباحاً طلبت الولايات المتحدة والكويت عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. وخلال هذه الجلسة اعتمد أعضاء المجلس بالإجماع القرار رقم ٦٦٠ الذي ينصّ على «الإنسحاب الفوري وغير المشروط» للعراق من الكويت. كما عمدت الدول الغربية مباشرة إلى تجميد الأرصدة العراقية والكويتية في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

أما في موسكو فقد صدر إعلان مشترك من وزيري خارجية الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي يقضي بإيقاف عمليات مدّ العراق بالأسلحة.

من جهتها قامت جامعة الدول العربية باستنكار الإعتداء العراقي والطلب من العراق الإنسحاب الفوري غير المشروط (وقد صوّت ضدّ هذه التوصية كل من منظّمة التحرير الفلسطينية والأردن والسودان واليمن الشمالي).

في هذه الأثناء أعلن العراق عن إنشاء «حكومة كويتية مؤقّتة».

في ٥ آب (أغسطس) وصلت إلى الكويت طلائع الجيش الشعبي العراقي.

في ٦ آب (أغسطس) قرّر مجلس الأمن في الأمم المتحدة إخضاع العراق للحظر الكلّي. أُقفلت بعدها مباشرة قنوات النفط العراقية التي كانت تصبّ في تركيا (يومورتاليك) والمملكة العربية السعودية (ينبع).

بدء مغادرة العمال المهاجرين الأجانب للكويت، بخاصة المصريين والآسيويين.

في ٨ آب (أغسطس) بدء عملية «درع الصحراء» وإنضمام بريطانيا إلى القوة المتعدّدة الجنسيات في الخليج.

في ٩ آب (أغسطس) ترسل فرنسا حاملة الطائرات «كليمنصو» إلى منطقة الخليج لكنها تمتنع عن المشاركة رسمياً في القوة المتعدّدة الجنسيات.

وفي هذه الأثناء قرّر العراق إقفال السفارات الأجنبية المعتمدة في الكويت ونقل موظفيها إلى بغداد. كما أُقفلت حدود العراق في وجه الأجانب.

في ٩ آب (أغسطس) عُقِدَ في القاهرة مؤتمر عربي خُصِّص لمعالجة مسألة غزو العراق للكويت، حضره ١٦ رئيس دولة ينتمون إلى جامعة الدول العربية، إضافة إلى ٦ بعثات حكومية.

بين ١٠ و١٢ آب (أغسطس) يدين جميع الحاضرين غزو الكويت وضمّه ويؤيدون الحظر الشامل الذي قرّره مجلس الأمن ثم يقرّرون إرسال قوات عسكرية إلى المملكة العربية السعودية بغيّة التصدّي لغزو الكويت. وحدها ثلاث دول رفضت هذه المقررات، وهي العراق وليبيا ومنظّمة التحرير الفلسطينية. أما الجزائر واليمن والأردن فقد امتنعوا عن التصويت.

في ١٢ آب (أغسطس) يعلن الرئيس العراقي أن حلّ الأزمة في الكويت يرتبط بانسحاب الإسرائيليين من الأراضي المحتلّة والسوريين من لبنان.

في ١٥ آب يقبل النظام العراقي بتوقيع اتفاق مع إيران، بشروط هذه الأخيرة، يتقاسم البلدان بموجبه شطّ العرب (الذي كان قد تسبّب بالحرب بين البلدين مدّة ثماني سنوات متتالية).

في ١٨ آب يبدأ الجيش العراقي بتجميع الرعايا الأجانب في الكويت بغية استخدامها كدروع بشرية، لردّ الهجومات على منشآته العسكرية.

في ٢٤ آب تحاصر مجموعات من الجيش العراقي السفارات الأجنبية المعتمدة في الكويت وتقطع عنها الماء والكهرباء ووسائل الإتصال.

في ٢٥ آب يسمح مجلس الأمن باستخدام القوة لفرض الحظر على العراق.

في ٢٨ آب يعلن العراق عن تحويله للكويت إلى «المحافظة رقم ١٩» العراقية.

وفي ٣١ آب تبدأ المساعي الحميدة التي يقودها أمين عام الأمم المتحدة السيد بيريز دي كويلار.

في ٢٣ أيلول (سبتمبر) وبعد خطاب ألقاه الرئيس الفرنسي ميتران في مقرّ منظّمة الأمم المتحدة تزجّ فرنسا بثلاثين بالمئة من قواتها البحرية إلى ميدان المعركة، إيذاناً منها بدخولها الصراع إلى جانب القوة المتعدّدة الجنسيات.

في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠ تحشد الولايات المتحدة ٢٠٠ ٠٠٠ جندي أميركي في منطقة الخليج. ثم يُضاف ٢٠٠ ٠٠٠ آخرون إلى الدفعة الأولى في تشرين الثاني (نوفمبر).

أما العراق فيحشد ٧٠٠ ٠٠٠ جندي في الجنوب العراقي وداخل الكويت.

في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ يرفض العراق رسمياً تلبية دعوة وجهتها إليه مجموعة الدول الأوروبية للتباحث في لوكسمبورغ.

في ٩ كانون الثاني (يناير) يفشل اللقاء الذي عُقِدَ في جنيف بين وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز. فيسمح بعدها الكونغرس الأميركي لحكومة الولايات المتحدة للرئيس جورج بوش باستخدام القوة في النزاع.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه، عشية إندلاع الحرب، ضمّ التحالف المعادي للعراق ٢٨ دولة مختلفة نذكر منها: المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، أوستراليا، بنغلادش، بلجيكا، كندا، كوريا الجنوبية، دانمارك، مصر، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، اليونان، المجر، إيطاليا، المغرب، نيجر، نيوزيلاندا، باكستان، هولندا، بولونيا، رومانيا، السنغال،

سيراليون، السويد، سوريا، تشيكوسلوفاكيا، الإمارات العربية المتحدة وعُمان.

٣) حجم مشاركة القوى الحليفة للكويت

- المملكة العربية السعودية:

٢٧ ٥٠٠ جندي

٥٥٠ دبابة م ٦٠ (أميركية الصنع) وأ.م.إكس ٣٠ (فرنسية الصنع)

١٨٤٠ آلية متفرّقة

٥٠٠ مدفع ١٠٥مم

٣٥ بطارية كروتال ورولاند للدفاع الجوي

١٤٠ طائرة حربية (إف ١٥، تورنادو، إف ٥)

يضاف إليهم ٤٠٠٠ جندي كويتي كانوا قد لجأوا إلى المملكة.

- الإمارات العربية المتحدة:

٤٠ ٠٠٠ جندي

٢٠٠ دبابة

٦٠ طائرة حربية

- عُمان:

٢٥ ٠٠٠ جندي

٥٠ دبابة

٦٠ طائرة

- الأرجنتين:

٣٠٠ جندي

٢ سفن حربية

- **أوستراليا:**

٦٠٠ جندي

٣ سفن حربية

- **بنغلادش:**

٢٠٠٠ جندي

- **بلجيكا:**

٤٠٠ جندي

٥ سفن حربية

- **كندا:**

١٨٣٠ جندي

٢٦ طائرة حربية إف ١٨

٣ سفن حربية

- **كوريا الجنوبية:**

١٥٠ جندي (ضمن فريق طبّي)

- **دانمارك:**

١ طراد بحري

١ فريق طبّي (مؤلّف من ٣٠ عنصر)

- **مصر:**

٣٥٦٠٠ جندي

٣٠٠ دبابة

١٢٠ مدفع وبطاريات صواريخ كروتال (فرنسية) وسزو (سوفياتية)

- إسبانيا:

٥٠٠ جندي

٣ سفن حربية

- الولايات المتحدة:

٥١٥ ٠٠٠ جندي

٢ ٠٠٠ دبابة (ابرامس إم - أي)

٢ ٠٠٠ ناقلة جند مدرّعة

١٣٠٠ طائرة مقاتلة (إف ١٥، إف ١١٧، أ ١٠، إف ١٦، إف ١٨)

١٥٠٠ طوّافة

٣٠٠ بطارية دفاع جوّي (هوك، باتريوت، ستينغر)

١٠٠ سفينة حربية (بينهم ٦ حاملات طائرات)

- فرنسا:

١٩ ٠٠٠ جندي

٤٠ دبابة (أ.أم.إكس ٣٠)

٦٥٠ مصفّحة

١٨ مدفع ١٥٥مم

٦٠ طائرة حربية (ميراج ٢٠٠٠، جاكوار)

١٢٠ طوّافة

٥ طائرات لتزويد المقاتلات بالوقود في الجو

١٤ سفينة بحرية

- **بريطانيا**:

٣٦ ٠٠٠ جندي

١٦٠ دبابة (تشالنجير)

٣٠٠ مصفّحة

٨٠ طائرة حربية (تورنادو، جاكوار)

٨٠ طوّافة

٧٦ مدفع ١٥٥مـ م

٢٣ سفينة حربية (بينها ٥ كاسحات ألغام)

- **اليونان**:

٢٠٠ جندي

١ سفينة حربية

- **المجر**:

١ فريق طبي (مؤلّف من ٣٧ عنصر)

- **إيطاليا**:

١٣٠٠ جندي

١٠ طائرات مقاتلة (تورنادو)

٥ سفن حربية

- **المغرب**:

٦٢٠٠ جندي

- **نيجر**:

٥٠٠ جندي

- **نيوزيلاندا :**

١ فريق طبّي (مؤلّف من ٤٠ عنصر)

٢ طائرة نقل (سي ١٣٠)

- **باكستان :**

١٠ ٠٠٠ جندي

- **هولندا :**

٤٠٠ جندي

٢ سفينة حربية

- **بولونيا :**

١٣٠ جندي

٢ سفينة طبّية

- **رومانيا :**

٣٦٠ جندي

١ مستشفى ميداني

- **السنغال :**

٥٠٠ جندي

- **سيراليون :**

٢٠٠ جندي

- **السويد :**

١ مستشفى ميداني (يضمّ ٥٢٥ عنصراً)

- **سوريا :**

٢٠ ٨٠٠ جندي

٣٠٠ دبابة (ت ٧٢, ت ٦٢، ت ٥٥، ت ٥٤)

- **تشيكوسلوفاكيا:**

١ وحدة طبّية (مؤلّفة من ٢٠٠ عنصر)

٤) حجم القوات العراقية

٧٠٠ ٠٠٠ جندي

٢ ٨٠٠ دبابة

٢ ٨٠٠ مصفّحة

١ ٩٠٠ قطعة مدفعية (١٢٢مـ م، ١٥٥مـ م)

٣٠٠ بطارية صواريخ سكود وسام وكروتال وهوك

٧٠٠ طائرة حربية

٢٠٠ طوّافة

٥) العمليات العسكرية

في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ وبين الساعة ٢١ والساعة ٢٤ ليلًا إتّجه سرب من المروحيّات الأميركية باتّجاه محيط مدينة بغداد حيث حطّم مركزين للرادار. وفي اليوم التالي، أي في ١٧ كانون الثاني بدأت عملية «عاصفة الصحراء». فبدأ الطيران الأميركي وحلفاؤه بقصف المواقع الاستراتيجية العراقية.

في ١٨ كانون الثاني (يناير) بدأت الطائرات الأميركية التابعة لقاعدة إنتشرليك الأميركية في تركيا، غاراتها على القوات العراقية، بعدما سمح البرلمان التركي باستخدام أراضيه لشنّ هجومات على العراق (٢٥٠ صوتاً ضدّ ١٤٨).

في اليوم نفسه بدأ سقوط صواريخ «سكود» على الأراضي الإسرائيلية.

في ١٩ كانون الثاني (يناير) بلغ عدد الطلعات الجوية الأميركية والحليفة ألف طلعة. كما سقطت صواريخ سكود عراقية على كل من حيفا وتل أبيب.

بدأت عندها الولايات المتحدة بتسليم بطاريات باتريوت، المضادّة للصواريخ، لإسرائيل بغية حماية أجوائها، علماً أنها كانت قد سلّمتها بطاريتين إثنتين من هذا الصنف قبل بدء المعارك بعدّة أسابيع.

في ٢٢ كانون الثاني (يناير) يطلق الجيش العراقي ١٠ صواريخ سكود على المملكة العربية السعودية. إلا أن بطاريات الباتريوت تعترض تسعة منهم وتدمّرهم في الجو.

في اليوم نفسه تسقط صواريخ سكود على تل أبيب فتقتل ٣ وتجرح ٩٦ وتهدّد إسرائيل بالردّ.

في ٢٤ كانون الثاني (يناير) يفتح الجيش العراقي أنابيب النفط الكويتي في البحر فتبدأ بقعة نفط ضخمة (بطول ٥٠كلم وبعرض ١٥٥لكم) بتلويث شواطئ إيران والمملكة العربية السعودية.

في ٣٠/ ٣١ كانون الثاني تحصل معركة الخفجي فتدخل القوات العراقية أراضي المملكة.

في ٣١ كانون الثاني يعرض قائد القوات الحليفة الجنرال شوارزكوبف جردة بالعمليات الحربية، خلال الأسبوعين الأولين، تفيد بما يلي: ٠٠٠ ٣٠ طلعة جوية، إصابة ٣١ هدف نووي كيميائي أو بيولوجي، تدمير ١١ مستودعاً للمواد الكيماوية، تدمير ٢٣ جسراً، تعطيل ٢٥٪ من الطاقة الكهربائية العراقية، تدمير ٢٥ مستودعاً للذخيرة، إسقاط ٢٩ طائرة عراقية ولجوء ٨٩ أخرى إلى إيران، إغراق ٤٦ قطعة بحرية عراقية.

في الأول من شباط (فبراير) ١٩٩١ تسمح فرنسا لطائرات ب ٥٢ الأميركية المرابطة في المطارات العسكرية البريطانية باجتياز أجوائها في طريقها إلى أرض المعركة في الخليج. كما تستخدم الولايات المتحدة بعض

مطارات إسبانيا لشنّ غاراتها على العراق.

في ٧ شباط (فبراير) بدأ الجيش العراقي بإشعال النيران في آبار النفط الكويتية. تمكّنت، في هذا التاريخ، القوات الأميركية والحليفة من قطع طرق إمداد الجيش العراقي في الكويت بنسبة ٩٠٪. كما تمّ تدمير، حتى ذلك التاريخ، ٦٠٠ دبابة عراقية.

في ٢٤ شباط (فبراير) يبدأ الهجوم البرّي الأميركي والحليف الواسع النطاق.

في ٢٥ شباط (فبراير) يتمّ تطويق مدينة الكويت. عند المساء تعلن الإذاعة الرسمية العراقية أن القوات العراقية ستتراجع «إلى ما وراء المواقع التي كانت تحتلّها بتاريخ ١ آب (أغسطس) ١٩٩٠».

في ٢٧ شباط (فبراير) تدخل القوات الكويتية إلى كويت العاصمة التي انسحب منها الجيش العراقي.

عند الساعة التاسعة صباحاً تُعلن إذاعة بغداد أن القوات المسلّحة العراقية قد تلّقت الأمر بالتوقّف عن إطلاق النار.

٦) الخسائر

- الولايات المتحدة : ٥٨ قتيل ٣٥٠ جريح و٤٣ مفقود و٩ أسرى
  ٤٢ طائرة مقاتلة
  ١٥ طوّافة
- بريطانيا : ٦ قتلى و٦ جرحى و٨ مفقودين و٢ أسرى
  ٧ طائرات
- فرنسا : ٢ قتلى و٢٧ جريح
- المملكة العربية السعودية : ١٨ قتيل و٢٠ جريح و١٠ مفقودين
  ٢ طائرة مقاتلة
- الجيوش العربية المشاركة : ١٣ قتيل و٤٣ جريح
  ١ طائرة (الكويت)

• العراق : ٢٠ ٠٠٠ قتيل و٠٠٠ ٦٠ جريح (بحسب المصادر العراقية)
١٠٠ ٠٠٠ قتيل على الأقل (بحسب مصادر الحلفاء)
١٧٥ ٠٠٠ أسير
١٣٩ طائرة حربية (+ لجوء ١١٥ إلى إيران)
٨ طوّافات
٧٤ باخرة حربية
٢٠٨٥ دبابة
١١٤٠ قطعة مدفعية

٧) كلفة الحرب

الولايات المتحدة	: ٦١,١ بليون دولار
المملكة العربية السعودية	: ٦٠ بليون دولار
فرنسا	: ١,٢ بليون دولار
العراق	: دمار في الطاقة العسكرية بقيمة ٣٠٠ بليون دولار دمار في البُنى التحتية في البلاد بقيمة ٢٠٠ بليون دولار تعويضات حرب مستحقّة للكويت ٢٠٠ بليون دولار ديون تجاه الخارج ٥٠ بليون دولار الأمر الذي يتطلّب تخصيص ٢٠ سنة على الأقل من الناتج القومي العراقي الصافي لتسديد الخسائر والتعويضات المذكورة أعلاه.

٨) صواريخ السكود العراقية

سقط منها ٤٧ على المملكة العربية السعودية و٣٩ على إسرائيل. ومجموعها ٨٦ صاروخاً

*** أنظر: الحرب العراقية - الإيرانية، حرب النجوم.**

المئة سنة (حرب)
Hundred Years (War)
Cent Ans (Guerre de)

حرب المئة سنة، التي دامت في الواقع ١١٦ سنة (من ١٣٣٧ حتى ١٤٥٣)، هي حرب أوروبية داخلية تمخّضت عن النظام الملكي الثنائي الذي كان قائماً في فرنسا وبريطانيا. وقد وضع ملك إنكلترا ادوارد الرابع حداً لها عبر إتفاقية بيكيني (Picquigny) التي وقّعها عام ١٤٧٥ مع الملك الفرنسي لويس الحادي عشر، حيث تنازل فيها عن أي مطالبة سياسية لاحقة لانكلترا بالأراضي الفرنسية.

ويعود الصراع بين التاجين، والذي غلّفه بُعد الصراع الفيودالي في الداخل، إلى زواج هنري بلانتاجنيه من أليونور داكيتين التي كان قد طلّقها ملك فرنسا لويس السابع عام ١١٥٢. غير أنه، في العام التالي، اعتلى هنري بلانتاجنيه عرش إنكلترا، مما عنى، في موازين القوى الجيو - عسكرية الخاصة بذلك العصر، أنه أصبح أقوى من ملك فرنسا.

لكنه، في الوقت نفسه، وبموجب إرث زوجته اليونور، كان من رعايا ملك فرنسا في ما يخصّ مناطق نورماندي وماين وأنجو وأونيس وسينتونج وغويين (منطقة بوردو) حيث حقول الكرمة الغنية، وهذا الأمر كان مزعجاً للغاية بالنسبة لملك إنكلترا الجديد.

فقد اتّسع مع الوقت الخلاف بين السلالتين الملكيتين الفرنسية والإنكليزية، خاصة بعدما حاول ملك فرنسا أن ينتزع من الملك الإنكليزي ممتلكاته الفرنسية. والجدير ذكره هنا أن أحد ملوك فرنسا، وهو لويس التاسع، حفاظاً على وحدة الصف الأوروبي، قد أعاد لورثة ملك إنكلترا بلانتاجنيه بعض ممتلكاتهم الفرنسية، بموجب إتفاقية وُقّعت في باريس عام ١٢٥٩.

لكن هذه الإتفاقية التي اعترفت بحقوق الملكية الشرعية للعرش

الإنكليزي في منطقة غويين الفرنسية إشترطت بالمقابل على ملك إنكلترا أن يقسم الولاء لملك فرنسا في ما يخصّ سلطته على هذه الأراضي الفرنسية، وقد قبل ملوك إنكلترا بهذا الشرط، ولو على مضض، حفاظاً على مصدر ثروة كبير بالنسبة إليهم (لما كان لإنتاج النبيذ من أهمية في ذلك العصر) وحفاظاً على تركة جدهم المؤسّس لسلالتهم ولجدتهم الفرنسية المنشأ.

بقيت الأمور على هذا النحو حتى شهر أيار (مايو) من سنة ١٣٣٧ حيث أعلن أحد ملوك فرنسا، وهو فيليب السادس، مصادرة منطقة غويين لصالح العرش الفرنسي.

كان الردّ على هذه المبادرة عنيفاً من الطرف البريطاني. فقد طالب ولي العرش الملك ادوارد الثالث، في تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها بالعرش الفرنسي لسلالته، مرفقاً مطلبه بتنكّر لعهد الوفاء لملك فرنسا الذي قطعه له سابقاً عن منطقة غويين، كما أرفق ادوارد الثالث مطلبه وإعلان حِلّه من العهد المقطوع سابقاً بإعلان تحدّ رسمي.

هكذا بدأت حرب طويلة بين بلدين كانا في السابق يرتبطان بسلالات ملكية وفيودالية واحدة. فالإنصهار السياسي بين البلدين القائم حتى ذلك التاريخ شارف على الزوال، مفسحاً المجال أمام نشوء القوميتين، الفرنسية والإنكليزية، المستقلّتين. واللافت أنه منذ ذلك الحين تخلّى البلاط الملكي الإنكليزي عن اللغة الفرنسية التي كانت لغته الرسمية حتى ذلك الوقت.

فالطلاق السياسي ترافق مع طلاق لغوي والإثنان أدّيا إلى تبلور هويتين قوميتين مختلفتين سوف تنسلخ إحداهما عن الأخرى نهائياً بعد قرن، إبّان انتهاء حرب المئة سنة.

والجدير ذكره، خلال الفترة نفسها، أن اللغة اللاتينية التي كانت تشكّل حتى ذلك الوقت اللحمة الثقافية والمفاهيمية للأوروبيين كافة بدأت هي أيضاً بالتراجع، طبقاً لتراجع نفوذ الكنيسة في القارة الأوروبية. فأوروبا القوميات المختلفة كانت قد أخذت في القرن الرابع عشر بالنموّ المطّرد.

١) فكرة الحرب وموقعها في الحياة اليومية

لم تكن حرب المئة سنة بحاجة إلى إيديولوجيا متطوّرة. فخلاف السلالات الحاكمة كان يكفي، في المنظور السائد آنذاك، لتسويقها شعبياً، فالحرب، كما كانت توصف في الأوساط الشعبية، كانت «حرب الملك». وفي هذا الإطار كانت الخلية الملكية الفرنسية - الإنكليزية، الموحّدة حتى ذلك الحين، تسعى للإنشطار إلى خليتين مستقلّتين، مع تأمين كل واحدة منهما لنفسها أكبر مساحة ممكنة من النفوذ الجيو - سياسي ومن القوة الإقتصادية.

فالنبالة كانت تعلن الحرب ولم يكن بمقدور الشعب إلّا أن يتّبع أمراءه في زمن الحرب، وتصوّر الدنيا والأمور الإنسانية آنذاك لم يكن يسمح بدحض هذه الفكرة القديمة، خاصة وأن الكنيسة كانت تحدّد مواصفات «الحرب الصحيحة» (La guerre juste) بكون أحد شروطها الأساسية: «أن تعلنها سلطة الكنيسة أو سلطة أمير شرعي».

فمن هذا المنطلق كان من غير الجائز أن يشارك الشعب من خلال شخصيته المعنوية أو السياسية المستقلّة بـ «الحرب الصحيحة»، فالأمراء الشرعيون وحدهم كانوا يتمتّعون بامتياز إعلان الحرب وبخوضها بمؤازرة الكنيسة الرومانية. فالشعب لم يكن يتمتّع لا بحق مسبق ولا بحق لاحق في ما يتعلّق بتقرير إعلان أو مصير الحرب، حرب الملك أو الأمير.

في المقابل كان الشعب ينوء تحت أعباء الحرب، إذ عليه أن يدفع ثمنها من حياته وممتلكاته، فهو وقود الحرب ويدها العاملة. كان يموّلها، بدفع الضرائب التي كان يفرضها الملك والأمير، كما أنه كان مجبراً على خوضها بقوة السواعد.

ويستحيل علينا أن نفهم حرب المئة سنة دون أن نفهم أهمية هذه البنية المعرفية الخاصة بالقرون الوسطى الأوروبية والتي كانت تلفّ المجتمع بأسره آنذاك. وما أدلّ على حقيقتها العملانية في سياق الحياة اليومية والعملية، إلّا

كلمة الملك الفرنسي شارل الخامس الذي أطلق قولّا ردّدته في ما بعد كل النبالة طوال العقود التالية وقبل به الشعب كونه صادراً عن الملك ومفاده: «من الأفضل أن نبقي على البلاد منهوبة من أن نبقي على الأرض محتلّة» (١٣٥٩).

فالكلبية السياسية كانت تسود الذهنيات وتسمح للملك بأن يتصرّف بالأرض والناس، في أوروبا القرون الوسطى، على أنها ممتلكات خاصة به. فالنبالة الفرنسية، كما النبالة الإنكليزية، كانت تجتاح البلاد طولّا وعرضاً دون حسيب ولا رقيب (ومنها «رحلة الفرسان» التي قادها الملك الإنكليزي ادوارد الثالث سنة ١٣٤٦ والتي اخترق خلالها غرب البلاد وأيضاً رحلات الفرسان التي اخترق خلالها أمير والز سنة ١٣٥٥ و١٣٥٦ وسط فرنسا، ورحلات الفرسان المضادّة التي كانت تشنّها النبالة الفرنسية داخل أراضيها بعد استعادتها من نفوذ الإنكليز والمتحالفين معهم[١].

ولا بدّ هنا من القول أن إنتفاضة شعبية قامت في إنكلترا بسبب الضرائب المرتفعة التي كان يدفعها الفلاحون لتمويل مجهود الحرب، حرب الملك طبعاً، ونذكر منها إنتفاضة فلاحي مقاطعة كنت سنة ١٣٨١ وهجوم فلاحي منطقة أسكس على القصر الملكي وسجن المَلك الإنكليزي ريكاردوس الثاني في برج لندن وقتل جميع مستشاريه وأفراد حاشيته (ومنهم أسقف كانتربري).

وفي الحقيقة أن الفلاحين الإنكليز الذين كانوا ينؤون تحت عبء المجهود الحربي كانوا يقبلون بفكرة الحرب شرط أن يستفيدوا منها. لا أن يستفيد منها الملك فقط مع حاشيته. فحرب المئة سنة أقحمت التناقضات السياسية وساهمت ببلورة الرؤيا السياسية على مستوى الطبقات الشعبية.

فقد قامت في فرنسا أيضاً، سنة ١٣٥٨، إنتفاضة فلاحية كبيرة سمّيت

(١) خلال رحلات الفرسان هذه كان يتوزّع الجيش على عدة صفوف، على عرض يتراوح بين ٥ و ١٠كلم، ويعبث عناصره بالقرى التي كان يصادفها، بعد نهب الخيرات الموجودة فيها. والجدير ذكره أن غنيمة الفرسان وقادتهم كانت هائلة خلال هذه الرحلات، كما أنها كانت كارثة حقيقية بالنسبة لسكان الريف والمدن والأهلين.

«فلاحيّة» (كون كلمة Jacques آنذاك تعني الفلاح). واللافت للإنتباه أن هذه الحركات كانت تقوم ضدّ النبلاء، لا ضدّ الملك، أو الكنيسة، حيث كان المشاركون فيها يتّهمون النبلاء بقهر الشعب بدل الدفاع عنه. ذلك أن نظرية شارل الخامس كانت تترك رحلات الفرسان الإنكليز من دون عقاب ومن دون مقاومة تمنعها من استباحة أملاك أبناء الشعب في المدن والريف.

إلّا أن هذه الحركة، إن في إنكلترا أو في فرنسا، لم تفرز أي قائد سياسي يذكر إذ قادها في إنكلترا جندي سابق وفي فرنسا فلاحون عاديون جداً. كانت في الحقيقة تعبّر عن إنزعاج كبير لمجتمع ريفي كانت وظيفته الوحيدة تلبية المجهود الحربي عند النبالتين المتخاصمتين، تارة بالضرائب وطوراً بالنهب. فما معنى أن لا أهمية لـ «الأرض المنهوبة»، مقابل المحافظة على الأرض في الإحتلال؟ ألم يكن يعني ذلك أن لا قيمة تذكر لأملاك أبناء الشعب في نظر الملك؟

وقد يكون من المفيد في هذا السياق وحول عملية الإنفصال السياسي في بنية المفاهيم السياسية السائدة آنذاك أن نشير إلى ما قاله مؤرّخو ذلك العصر عن معركة الهويس (Sluys) التي حصلت في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٣٤٠، بين بحرية ملك فرنسا فيليب السادس وأسطول ملك إنكلترا ادوارد الثالث. فهم يذكرون أن هذه المعركة التي غرق خلالها القسم الأكبر من الأسطول الفرنسي لم تؤثّر على العرش الفرنسي بتاتاً، كونه لم يمت خلالها أي من النبلاء.

فالنظرة العسكرية لم تكن تنقشع إلّا من خلال كوكبة المفاهيم السياسية، والمفاهيم السياسية بدورها لم تكن تفعل إلّا من خلال ارتباطها بمصلحة النبلاء والنبالة. فالبنية المفاهيمية الطاغية كانت تهيمن على المعارف كافّة.

وفي هذا المضمار أيضاً لا بدّ أن نشير إلى أن كلمة «جيش» في اللغة الفرنسية القديمة السائدة آنذاك (Ost) كانت مشتقّة من المصطلح اللاتيني (Hostis) الذي يعني العدو. فقبل حرب المئة سنة كانت هذه الكلمة تعني الجيش العدو، أما مع تطوّر أحداث الحرب كما عاشها أبناء الشعب الفرنسي وبتأثير من جميع الإنتفاضات الفلاحية التي حصلت، تحوّل معنى كلمة (Ost)

من جيش العدو إلى الجيش بصفة عامة، أي جيش.

وهذا الإنزلاق في المعنى معبّر جداً إذ أنه يشير إلى التبدّل الجذري الذي حصل في أذهان عامة الناس تجاه الحرب وجيوشها، إذ أنهم لم يروا فرقاً يذكر بين ممارسات الجيش الصديق وممارسات الجيش العدو، مما حدا بأبناء الشعب الفرنسي إلى اعتماد مصطلح واحد يشير إلى الإثنين معاً، فكلمة جيش، في المنظور الشعبي العام، كانت تعني جيش النبالة الإنكليزية وجيش النبالة الفرنسية على حدّ سواء. وانتقام الناس المعرفي على ما كان يدور من حولهم جاء في إعادة سبك المفردة اللاتينية القديمة على ضوء مستجدات الحاضر ووقائعه.

وقد حصل شيء من هذا القبيل خلال الحرب اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) الطويلة التي وضعت الناس في مواجهة مباشرة مع بعض المفردات السياسية ومع ما كانت تعنيه على الأرض من ممارسات. فقد خلط الناس بشكل متعمّد، اعتباراً من سنة ١٩٨٥، بين «الأحزاب والميليشيات»، دون تمييز لهذه عن تلك، بشكل معبّر جداً واضعينها كلها في سلّة سلبية واحدة. كما راج منذ ذلك الحين تعبير «وطن» الذي كانت تُنعت به عناصر الجيش اللبناني الشرعي. فانتقام المستضعفين السياسي جاء لغوياً، من خلال سحب صفة الوطنية عن الأحزاب التي كانت تتغنى بها في كل شاردة وواردة ولصقها بمستضعفي الشرعية اللبنانية آنذاك، عناصر الجيش الشرعي، الذين كبروا بذلك في عين الرأي العام في المناطق الشرقية كما في المناطق الغربية، مكتسبين الاعتراف الشعبي والطوعي بدورهم البنّاء. وكان ذلك في مقابل دور هدّام لعبته «الأحزاب والميليشيات» آنذاك الضالعة في رحلات فرسانها، طولًا وعرضاً في البلاد، والتي وضعتهم، في الممارسة، في مصاف النبالتين الإنكليزية والفرنسية إبّان حرب المئة سنة في القارة الأوروبية.

وفي السياق نفسه لا بدّ أيضاً من الإشارة إلى ظاهرة عرفتها حرب المئة سنة ثم تكرّرت كثيراً في سياق الحروب الأهلية المعروفة عبر العالم، وهي ظاهرة «فرق العسكر المستقلّة» (Les Compagnies)، وكانت هذه الفرق تتألّف

من مجموعات من العسكر تأبى العودة إلى الحياة المدنية بعد تسريحها فتبقى عناصرها مجتمعة تحت قيادة أحد أفرادها، فتذهب وتحتلّ إحدى المناطق البعيدة وتتحصّن فيها حيث تعيش من فرض الخوات على الأهلين القاطنين من جوارها.

وقد لعبت هذه الفرق أحياناً أدواراً مهمّة في أوروبا، فخلال حرب كاستيليا في شمال إسبانيا، تدخّلت هذه الفرق المرتزقة إلى جانب الجيش الفرنسي الذي كان يناصر أحد الطرفين المتنازعين هناك ورجحّت كفّة الإنتصار بشكل واضح لصالح الجيش الفرنسي خلال شتاء ١٣٦٥-١٣٦٦. فاشتراكها في القتال جعل الإسباني هنري دي تراستماري ينتصر على أخيه بطرس الذي خلع عن العرش إذّاك.

إلّا أن الفرق نفسها قد عادت في السنة التالية إلى التحالف مع الجيش الإنكليزي المساند للملك المخلوع بطرس، فعاد هذا الأخير عام ١٣٦٧ إلى السلطة بعدما طرده الجيش الفرنسي منه بفضل هذه الفرق إياها التي كانت قد أبعدته عن العرش قبل سنة والتي أعادته، عن طريق الإنكليز هذه المرة، إليه. فالفرق المستقلّة التي أفرزتها حرب المئة سنة كانت تقدّم خدماتها لأي طرف، دون تمييز، لمجرّد أن يؤمّن مصلحتها المادية، كانت «فاتحة على حسابها» كما الميليشيات الصومالية والأفغانية اليوم.

وقد ذهب أفراد هذه الفرق، عام ١٣٩٠، للقتال في إيطاليا لصالح أمراء محلّيين، وميزتها أنها كانت تتألّف من فلاحين من الريف الفرنسي كانت قد جنّدتهم في السابق السلطات الملكية. غير مقتنعة بمبادئ حرب الملوك التي كانت تخاض هنا وهناك، حاولت عناصر هذه الفرق الاستفادة من صراعات الملوك لمصلحتها الخاصة، رافضة تجيير مكتسباتها للنبالة الفرنسية كما في السابق. فالدور الذي لعبته هذه الفرق، بين ١٣٦٠ و١٣٩٠، في إطار حرب المئة سنة، لافت ومميّز من حيث إنعكاساته العسكرية، فقد احتلّت دوراً جغرافياً وطنياً من دون أن تحتلّ دوراً سياسياً وطنياً.

ما تبقّى من هذه الفرق، بعد ١٣٩٠، تحصّن في بعض القصور النائية

داخل منطقة أوفيرن، في وسط فرنسا، إلّا أن ظهورها يشير إلى تحوّل لافت في الذهنية الشعبية الممتعضة من السلوك السياسي الملكي الفيودالي الذي لم يكن يسعى سوى إلى تأمين مصالح النبالة، من هذا الطرف أو ذاك.

كانت حرب المئة سنة، من هذا المنظور، حرباً داخلية، فيودالية ونبيلة، دون إيديولوجيا شعبية، الأمر الذي أدّى إلى ظهور تجلّيات غير معروفة حتى ذلك الحين في سياق الحياة السياسية العامة، فبرفضها نموذج «حرب الملك» توصّلت الجماعات الشعبية المختلفة إلى استنباط نماذج شعبوية مختلفة أنذرت، دون أن تدري، بقدوم عصر جديد سوف تختلف فيه المعطيات ومعادلاتها التأسيسية.

٢) الفرنسات الثلاث

خلال القرون الوسطى لم تكن السلالات الملكية الحاكمة والمزدوجة خاصة بالفرنسيين أو الإنكليز فقط. فكل أوروبا تقريباً كانت تعيش في ظلّ هذا التمازج السياسي - السلالي، حيث كانت ترتبط جرمانيا وإيطاليا وأرل بوحدة حكم عائدة إلى سلالة واحدة منذ سنة ٩٦٢، وكذلك كان الأمر بين ليتوانيا وبولونيا، منذ سنة ١٣٨٦، وأيضاً بين الدانمارك والسويد والنروج، منذ ١٣٧٩. لذلك ليس صدفة أن تكون صراعات عدّة قد نشبت في أوروبا خلال تلك الحقبة، قبل حرب المئة سنة وخلالها، في بولونيا وسكاندينافيا وإيطاليا وبوهيميا وإسبانيا على أساس انشطار الخلايا السلالية الأم إلى خليتين مختلفتين أو أكثر.

فملوك فرنسا وإنكلترا، حتى حرب المئة سنة، كانوا دائماً إما أبناء عمّ وإما عمّ وابن أخ أو أخت. وهذا ما نلمسه لمساً مباشراً في الرسالة التي بعث بها ملك فرنسا شارل السابع إلى ملك إنكلترا ليقول فيها:

«نظراً لقرابة الدم والنسب التي تربطنا بابن عمّنا، هنري السادس ملك إنكلترا، نحن كنا دائماً وسنبقى على استعداد، من كل قلبنا، لعقد سلم طيّب وعاقل، يزيد اللحمة في ما بيننا».

إلّا أن العديد من الحروب الأهلية الأوروبية قد انبثق من رحم هذه الوحدات السلالية الحاكمة كون النسب أو قرابة الدم لا يعنيان بالضرورة وحدة الموقف السياسي. بل أنه، على عكس ذلك، حملت هذه الوحدات الإصطناعية في أحشائها بذور الحروب الأهلية، كما بيّن النموذج الفرنسي - الإنكليزي بشكل مكشوف وصريح.

ففي حرب المئة سنة كانت هناك ثلاث شبكات لصراع مثلّث واحد. في الشبكة الأولى أحداث نجمت عن خلاف سياسي وعسكري بين أسرتين ملكيتين حاكمتين، ما كان يجعل من القتال الدائر، في مستواه الأول، قتالًا بين بلاط ملكي وآخر (بلاط ضدّ بلاط). ويندرج في هذا السياق سجن ملك فرنسا جان الثاني في قصر ملك إنكلترا عقب هزيمة الفرنسيين في موبيرتوي في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٣٥٦، ومصادرة ملك إنكلترا ادوارد الثالث ثلث فرنسا، إضافة إلى فرضه فدية مقدارها ثلاثة ملايين ريال ذهبي (كان على الرعايا الفرنسيين دفعها بغية استرداد ملكهم) كانت تعادل مجموع إيرادات الخزينة الملكية الفرنسية لمدّة سنتين.

من ناحية أخرى كان هناك صراع سياسي وعسكري تتواجه فيه مجموعات فرعية انتفضت على السلطة المركزية التي كانت تخضع لها في السابق والتي كانت جزءاً طرفياً منها. وهذا هو حال دوقية منطقة بريطانيا الفرنسية التي وقفت في وجه سلطة ملك فرنسا على أراضيها، كاسرة عهد الطاعة كمجموعة سياسية فرنسية فرعية ضمن المجموعة الفرنسية الكبرى المتمثّلة بالمملكة.

ولم ينتهِ هذا الصراع الداخلي الحاد، العسكري والسياسي في آن، إلّا بعد عام ١٣٦٥، أي في مرحلة متقدّمة من حرب المئة سنة. كما نشب صراع عسكري وسياسي آخر بين دوق منطقة بورغونيا الفرنسية وبين ملك فرنسا، ولم ينتهِ هذا الصراع الداخلي الفرعي إلّابعد عقد اتفاق بورغوني - فرنسي، عام ١٤٣٥، في أعقاب المؤتمر الأوروبي الذي عُقِدَ في مدينة أراس (جنوب فرنسا).

والجدير ذكره أن هذا الصراع لم يكن صراع بلاط ضدّ بلاط، بل صراع بلاط ضدّ دوقيّة. إلّا أن هذا الأمر لم يمنعه من اكتساب أهمية أوروبية، خاصة وأن المركزية الملكية لم تكن استطاعت بعد، لا في فرنسا ولا في أي بلد أوروبي آخر، من الإمساك نهائياً وكلياً بزمام السلطة السياسية. ونشير هنا إلى أن صراع البلاطات ضدّ الدوقيّات كان قد طال إنكلترا في الفترة نفسها أيضاً مما اضطرّ ملك إنكلترا هنري الخامس، عام ١٤١٥، إلى إعدام ابن عمه ريتشارد دوق كامبريدج لكبح ثورة اللولاردز ضد السلطة المركزية ومحو آثارها من الساحة السياسية الإنكليزية.

كما كانت هناك أيضاً، خلال حرب المئة سنة، شبكة صراعية ثالثة تمثّلت في القتال الذي نشب، أكثر من مرّة وعلى صعيد واسع، بين المجموعات الفرعية المتخاصمة. فقد تجلى هذا القتال العسكري والسياسي في فرنسا، داخل آليات حرب المئة سنة وبشكل مستقلّ نسبياً عنها، بين دوق بورغونيا ودوق أرمانياك، والذي أدّى إلى قتل دوق بورغونيا في أيلول (سبتمبر) ١٤١٩.

فكل مجموعة من هذه المجموعات كانت تحيك قتالها الداخلي، بين أمراء المقاطعات، في ظلّ الصراع الأكبر الحاصل في البلاد، على نحو ما شاهدنا مراراً خلال الحرب اللبنانية حيث كانت التناقضات الثانوية بين أمراء المناطق تطغى في بعض الأحيان على التناقض الأساسي الذي كان يغلّف الحرب كلها.

وقد تمفصلت حرب المئة سنة في العديد من مراحلها على هذه الشبكة الثالثة من الصراعات والتي كانت تقف خلالها دوقية ضدّ دوقية أخرى. واللافت في هذا المضمار أن النبالة الإنكليزية عرفت كيف تجيّر لصالحها هذه التناقضات الداخلية الفرنسية خلال حرب المئة سنة، وأن تحوّلها إلى إنتصارات سياسية لها. فالإتفاق الذي عُقِدَ بين مملكتي فرنسا وإنكلترا في مدينة تروى، في ٢١ أيار ١٤٢٠، لم يحصل إلّا لسبب واحد وهو دعم دوق بورغونيا فيليب الثالث لملك إنكلترا هنري الخامس بشكل مطلق. مما سمح

لولي العرش الإنكليزي أن يفرض على ملك فرنسا شارل السادس أن يزوّجه إبنته كاترين كي يتمكّن في ما بعد من وراثة عرش فرنسا.

فصراع الدوقية ضدّ المملكة كان يقوم على خصوصيات محلية وكذلك الصراع بين الدوقيات المتناحرة، وكل هذه التناقضات الداخلية كانت تشكّل ثغرات عرفت النبالة العسكرية الإنكليزية كيف تستغلّها على أرض المعركة وفي الصراع الدائر بين المملكتين، فالمستويات الثلاث للصراع كانت متداخلة ومنفصلة في آن. منفصلة إذا تُرِكَتْ تعمل على هواها ومتداخلة في الصراع الأكبر عندما كان قادة العسكر الإنكليزي في فرنسا يدخلونها في لعبتهم السياسية ضدّ ملك فرنسا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإنزال العسكري الإنكليزي على الأرض الفرنسية، سنة ١٣٤١، قد حصل بناء على دعوة وجّهها دوق منطقة بريطانيا الفرنسية، جان دو مونفور، لملك إنكلترا هنري الثالث والذي أعلنه دوق هذه المنطقة، من طرف واحد، ملكاً لفرنسا.

أما مملكة فرنسا فلم تعمل على الإفادة بالطريقة نفسها من التناقضات السياسية الحادّة التي كانت تعتري صحّة الجسم السياسي الإنكليزي. فبالرغم من أن ملك سكوتلندا دافيد بروس كان قد عرض على ملك فرنسا استضافة جيشه ومؤازرته في العمليات التي قد يقوم بها داخل إنكلترا، لم يخط ملوك فرنسا المتتالين خلال حرب المئة سنة هذه الخطوة وفوّتوا على أنفسهم فرصاً عديدة كان يمكنهم خلالها إضعاف خصمهم على أرضه، تماماً كما كان هو يضعفهم على أرضهم. فقد بقيت فرنسا، طوال حرب المئة سنة، الساحة الوحيدة للقتال بين المتخاصمين الإثنين، دون أن يؤدّي ذلك إلى تغيير في الاستراتيجية الفرنسية.

والجدير ذكره حول تعدّد الشبكات الصراعيّة هذه أنها كانت تعيد الأمور في العديد من الأحيان إلى حيث كانت في لحظتها الأولى. فاستمرار الإقتتال بين الدوقيات كان يشبه إقتتال الديكة، لا أفق له إلّا الإستمرار في الإقتتال إلى ما لا نهاية. والصراع بين الدوقيات والمملكة كان بدوره يدور في حلقة

مفرغة، يغذّي نفسه بنفسه دون أن يتوصّل إلى حسم الأمر في هذا الإتجاه أو ذاك. ومجموع هذه الصراعات شكّل الورقة السياسية الأقوى التي كانت تملكها النبالة العسكرية الإنكليزية على أرض فرنسا. كما أنها كانت السبب الأساسي في إستمرار هذا الصراع ١١٦ سنة متواصلة، بشكل لا مثيل له في التاريخ.

فالمحتل، دائماً، لا يفتأ يجد الحطب اللازم لإيقاد نار الحرب ولإطالة النزاع إلى حين يستقرّ الحال على نحو يناسب مصالحه. فعندما تنطفئ نار الشبكة الأولى (مملكة ضدّ مملكة) كان يعمد المحتل الإنكليزي إلى النفخ في نار الشبكة الحربية الثانية (دوقية ضدّ مملكة)، أما عندما يخبو لهيب هاتين الشبكتين كان يلجأ المحتلّ الإنكليزي إلى إضرام النار في الشبكة الثالثة (دوقية ضدّ دوقية) بغية إلهاء ملك فرنسا وإضعافه.

مع تقدّم حرب المئة سنة، وخاصة بعد عقد إتفاقية مدينة تروى، أصبح لفرنسا شكل سياسي مختلف، إذ أن الخريطة السياسية الجديدة كانت تظهر وجود ثلاث «فرنسات» بدل إثنتين.

فهناك فرنسا المعروفة باللانكاسترية، التابعة مباشرة للحكم الإنكليزي حيث استُبدلت رحلات الفرسان السابقة بإدارات رسمية إنكليزية تدير شؤون البلاد وتجبي الضرائب والرسوم بشكل منتظم. وكانت تغطّي فرنسا اللانكاسترية هذه ثلث الأراضي الفرنسية والواقعة بشكل رئيسي قبالة الشاطئ الإنكليزي (كاليه وغويين ونورمانديا واكيتين). وكان الوجود الإنكليزي السابق لهذه المناطق قد تحوّل إلى ضمّ سياسي وعسكري مباشر، دائم وثابت.

كان هناك، من جهة ثانية، الأرض الشاسعة التي كانت تابعة لدوقية بورغونيا والتي كانت تمتدّ في آن داخل أراضي مملكة فرنسا وداخل أراضي الأمبراطورية الجرمانية اللاتينية. وكان يعتلي عرش هذه الدوقية الغنية بمواردها الطبيعية والسكانية الدوق فيليب الطيّب الذي كان يدير شؤونها على نحو مستقلّ عن سياسة مملكة فرنسا، محافظاً على سيادة دوقيته المطلقة.

وكان هناك، من ناحية ثالثة، فرنسا شارل السابع، ملك بورج (مدينة في وسط فرنسا) كما كان يقال شعبياً والتي كانت بين جنوب نهر اللوار وفي محاذاته، حتى مدينة أورليان.

وهذا ما أوجد، على الساحة الفرنسية، ثلاثة كيانات سياسية مختلفة ومتخاصمة وكل منها حريص على سيادته. وكانت فرنسا المنقسمة تترجم أفضل ترجمة الإنقسام الداخلي الذي كانت تقود إليه بنية السلطة الفيودالية عاجلًا أم آجلًا.

وما فات هؤلاء النبلاء المتخاصمون هو أن ثمّة شعوراً وطنياً شعبياً كان يتبلور على نحو متصاعد. فكلّما طال أمد الحرب، نما في الأوساط الشعبية، المتضرّرة من الحرب، شعور مناهض للأجنبي، للإنكليزي الغازي، العامل على نهب ثم على إفقار البلاد بشتى الأساليب. وهذه «الفرنسات» الثلاث لم تأخذ بعين الإعتبار أن عامة الفرنسيين (الذين كانوا قد أعادوا صياغة مفهوم «الجيش» على نحو واقعي) تتوق للتعبير عن شعورها الجديد، الرافض للحرب وللمحتل الإنكليزي على السواء.

وقد تجلّى هذا الواقع المفاهيمي السياسي الجديد في ظاهرة جان دارك. فقد اعتبرتها الأوساط الشعبية صبية طاهرة في حين أن أوساط النبالتين الإنكليزية (بشكل جهوري) والفرنسية (بشكل متخفّي) سارعت إلى اعتبارها ممسوسة بالسحر.

لكن هذه الصبية القادمة من عمق الأوساط الشعبية في الريف الفرنسي، والتي سوف تقود حملة تحرير مدينة أورليان، عاصمة مملكة فرنسا، كانت تعبّر عن الشعور الشعبي الذي سئم حروب النبالة الفيودالية الدائمة. كما كان هذا الشعور الشعبي الفرنسي يستنكر جبن النبالة الفرنسية أمام عربدة عساكر الجيش الإنكليزي في البلاد.

فشبكات الإقتتال الثلاث التي كانت تدور على أساسها الحرب (بلاط ضدّ بلاط، ودوقية ضدّ بلاط، ودوقية ضدّ دوقية) كانت كلّها شبكات سياسية حيكت بخيط مصالح النبالة ولا دور للشعب فيها سوى دور الوقود. لهذا

السبب تحديداً أحدثت ظاهرة جان دارك، محرّرة مدينة أورليان في ٨ أيار (مايو) ١٤٢٩، صدمة نفسية كبيرة تلتها صدمة ثانية تمثّلت في إيصال جان دارك ملك فرنسا شارل السابع إلى كاتدرائية رينس حيث تمّ تكريسه رسمياً في ١٧ تموز (يوليو) من السنة نفسها.

أي أن عماد السلطة أصبح، مع جان دارك، الطبقة الشعبية الفرنسية ولم يعد النبالة الفيودالية، المتخاذلة والمنطوية على مصالها الأنانية. ومع ظاهرة جان دارك نمت المشاعر الوطنية الفرنسية وجاهر بعدها الجميع بالعداء للمحتل الإنكليزي الغريب. فبعدما كان الشعب الفرنسي مجرّد مجموعات متناثرة لا يجمعها وعي واحد، أصبح مع جان دارك كتلة سياسية متماسكة تتمتّع بوعي مشترك وقومي. وبعدما كانت الفئات الشعبية تلعب دور الكومبارس في حرب المئة سنة، تحوّلت إلى أن تلعب دور الشخصية الرئيسية في الصراع الفرنسي - الإنكليزي - الفيودالي الطويل.

فقد حصل التعديل البنيوي الأساسي لحرب المئة سنة على هذا المستوى بالتحديد حيث أثبتت الإرادة الفرنسية الشعبية أنها قادرة من الآن وصاعداً على لعب دور سياسي. ولكن هذا المعطى السياسي الجديد هو نفسه الذي دفع ملك فرنسا شارل السابع (الذي أوصلته جان دارك إلى العرش) إلى عدم تخليص صاحبة الفضل من براثن محكمة مؤلّفة من الإكليروس والنبلاء ألصقت بها تهمة السحر والعرافة تلفيقاً. فتركها ملكها تُحرق على منصّة، أمام أعين الجميع.

وهذا ما يدفعنا إلى الاستخلاص أن حرب المئة سنة، بالرغم من انتفاضات فلاحية عديدة تخلّلتها، وبالرغم من ظهور البادرة السياسية الشعبية بقيادة جان دارك، بقيت حرباً خاصة بالنبالة الفيودالية، تجري بحسب مفاهيمها وبحسب بنيتها المعرفية. لم تُدرك هذه الحرب شعبياً، في إطار وعي مختلف عن الوعي السياسي الفيودالي، بل بقيت مطوّقة بنبالة السيف من جهة ونبالة الثوب من جهة ثانية. إنتقال المبادرة السياسية لم يحصل خلالها، بل بقيت حرب المئة سنة مغمورة بنظرة إلى الدنيا وإلى الآخرين تدور في فلك

العالم القديم. إضافة إلى أن المبادرة الشعبية، إن في فرنسا أو في إنكلترا، قوبِلَتْ بحرب شرسة، تفادياً لتغيير معالم المعادلة السياسية المطروحة على الأرض.

حرب المئة سنة التي إنطلقت سنة ١٣٣٧ على أساس أنها «حرب الملك» بقيت تحمل هذه الصفة حتى تاريخ إنتهائها عام ١٤٥٣. بقيت حرباً فيودالية تستمدّ تناقضاتها من تعارض مصالح أبناء الأسر المالكة والسلالات الحاكمة في كل من فرنسا وإنكلترا.

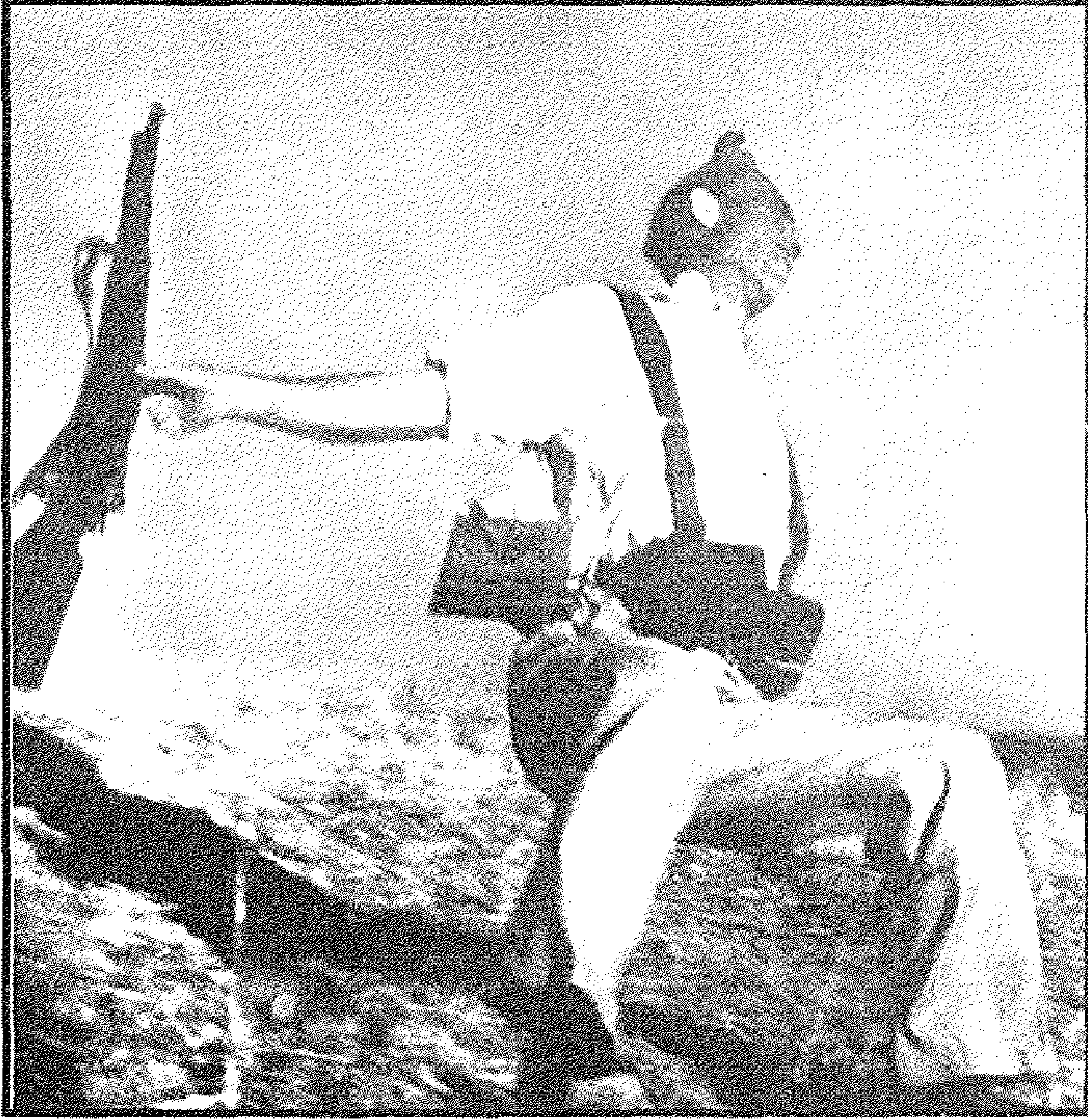
فحين كان يسقط أبناء الشعب قتلى في المعارك لم يكن يشكّل هذا الأمر خسارة لأحد، بل أن النبالة كانت تحتقرهم والكنيسة تغضّ الطرف عمّا يلحق بهم، كونها متحالفة استراتيجياً مع الأولى. فالحرب كانت امتياز الأمراء الشرعين، يتخاصم فيها نبلاء الفيودالية في ما بينهم، في إطار عالم مغلق كان قد شُيّد على امتداد البلاد والقارة الأوروبية.

لذلك يمكن أن نعتبر أن حرب المئة سنة كانت، بالنسبة لأوروبا، آخر حروب القرون الوسطى. فالطابع الفيودالي الذي صبغها بارز وقوي، إذ بقيت حرب المئة سنة تدور، خلال أكثر من قرن، في فلك البنية المعرفية الخاصة بذلك العصر. إلّا أنها، من جهة أخرى، ساهمت من حيث لا تدري في بلورة الشعور القومي الفرنسي والشعور القومي الإنكليزي واعتمادهما في منظومة الوعي الشعبي إذّاك. فمهّدت الطريق بغير أسلوب لنشوء أوروبا القوميات التي سوف تظهر لاحقاً.

* أنظر: **حرب الثلاثين سنة، الحروب الدينية في فرنسا، الحروب الأهلية الإنكليزية.**



الزعيم الايطالي موسوليني خلال احدى الاستعراضات العسكرية ، كالطاووس ، ١٩٣٨ .

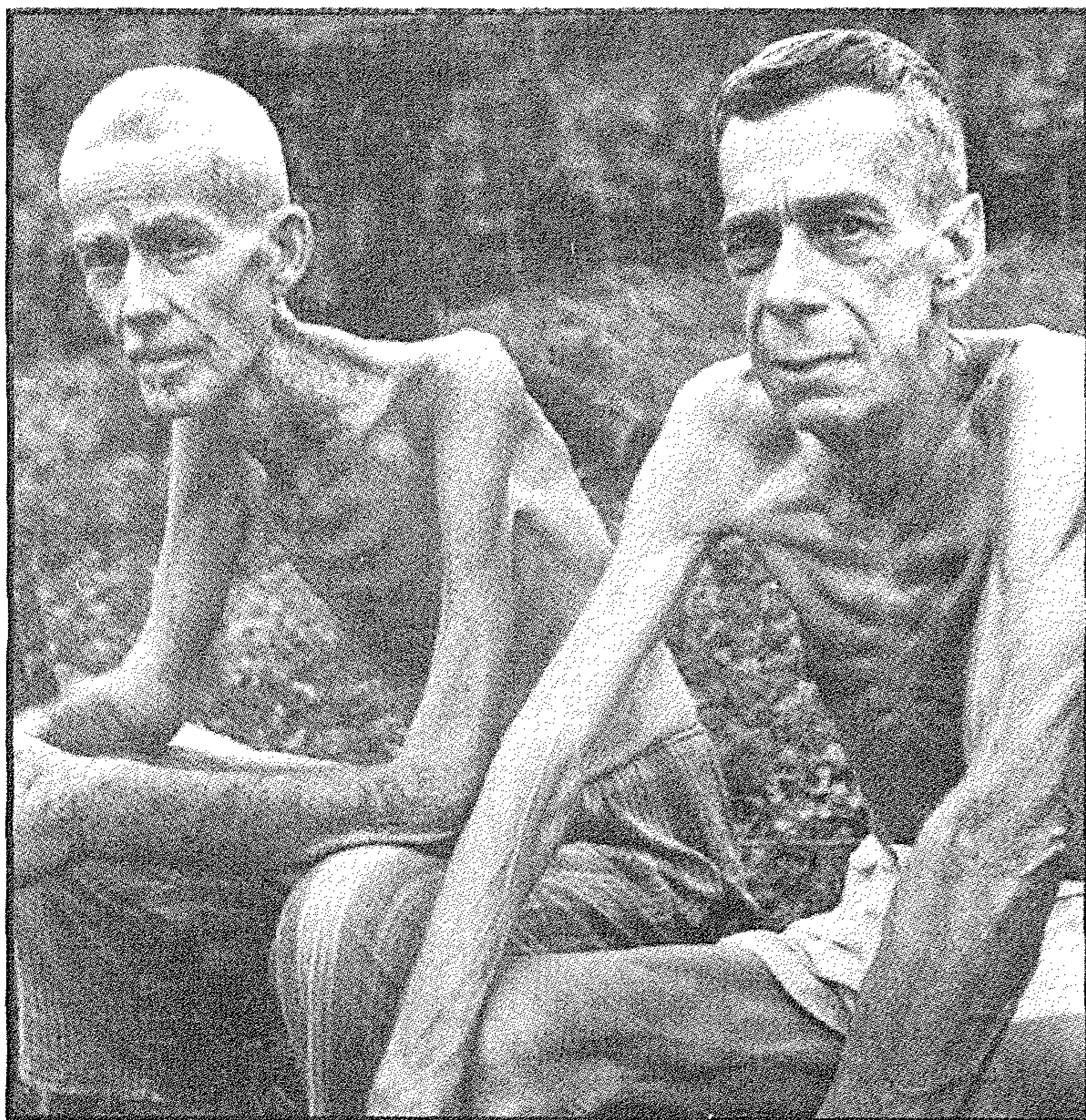


من مشاهد الحرب الاهلية الاسبانية ، جندي جمهوري لحظة اصابته ، ١٩٣٧ .



جندي فرنسي ، مطمئن البال ، خلف خطر ماجينو ، في شمال البلاد ، قبل الاجتياح الالماني ، ١٩٣٩ .

سجناء أوروبيون في ألمانيا، يكادون لا يصدقون انهم تحرروا، ١٩٤٥



سجناء امركيون فى معسكر يابانى في الفيليبين، ١٩٤٥ .



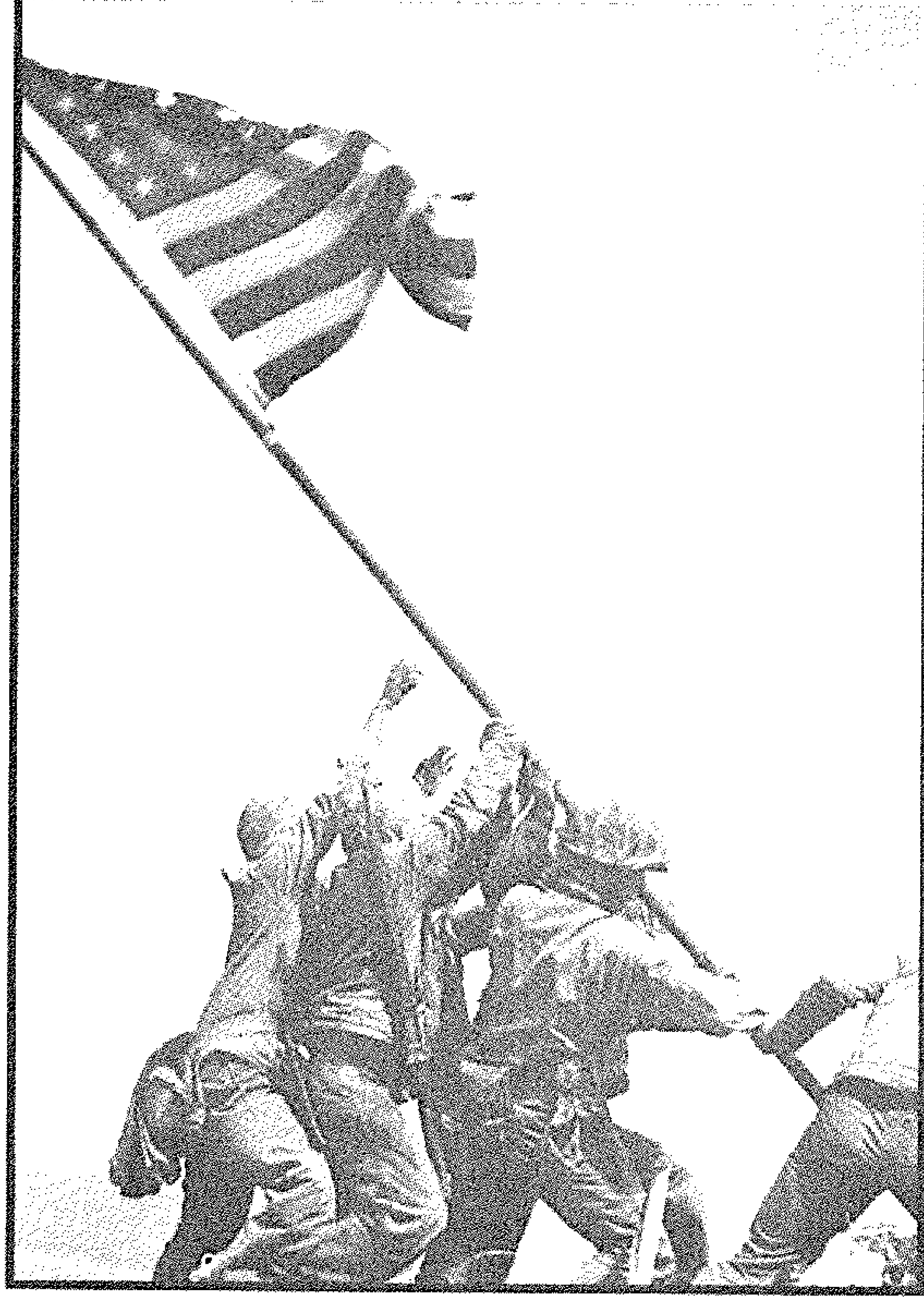
الموقعون على اتفاقية يالطا، ١٩٤٥



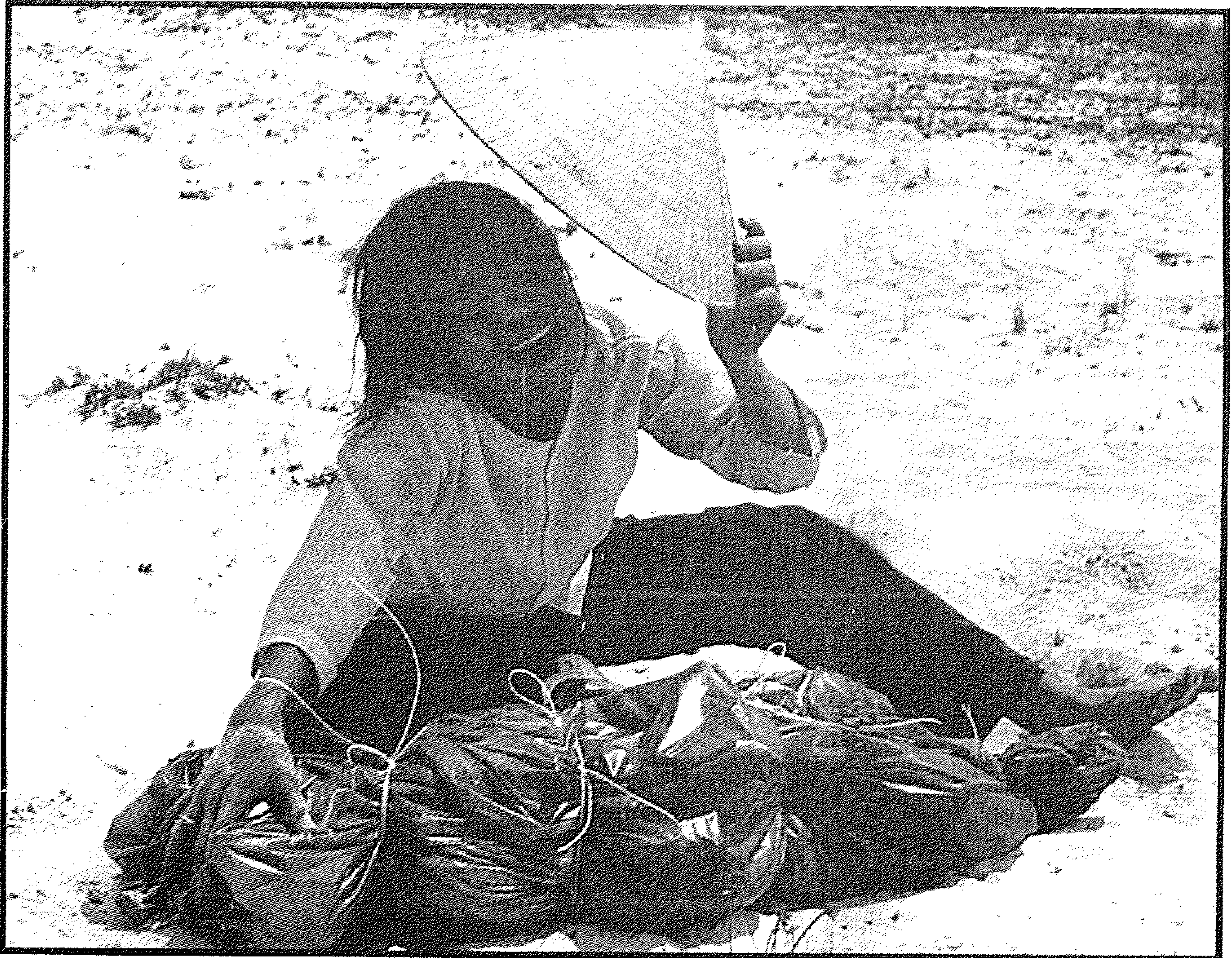
جنود اميركيون قضوا على الشاطىء إحدى جزر المحيط الهادىء ١٩٤٣.



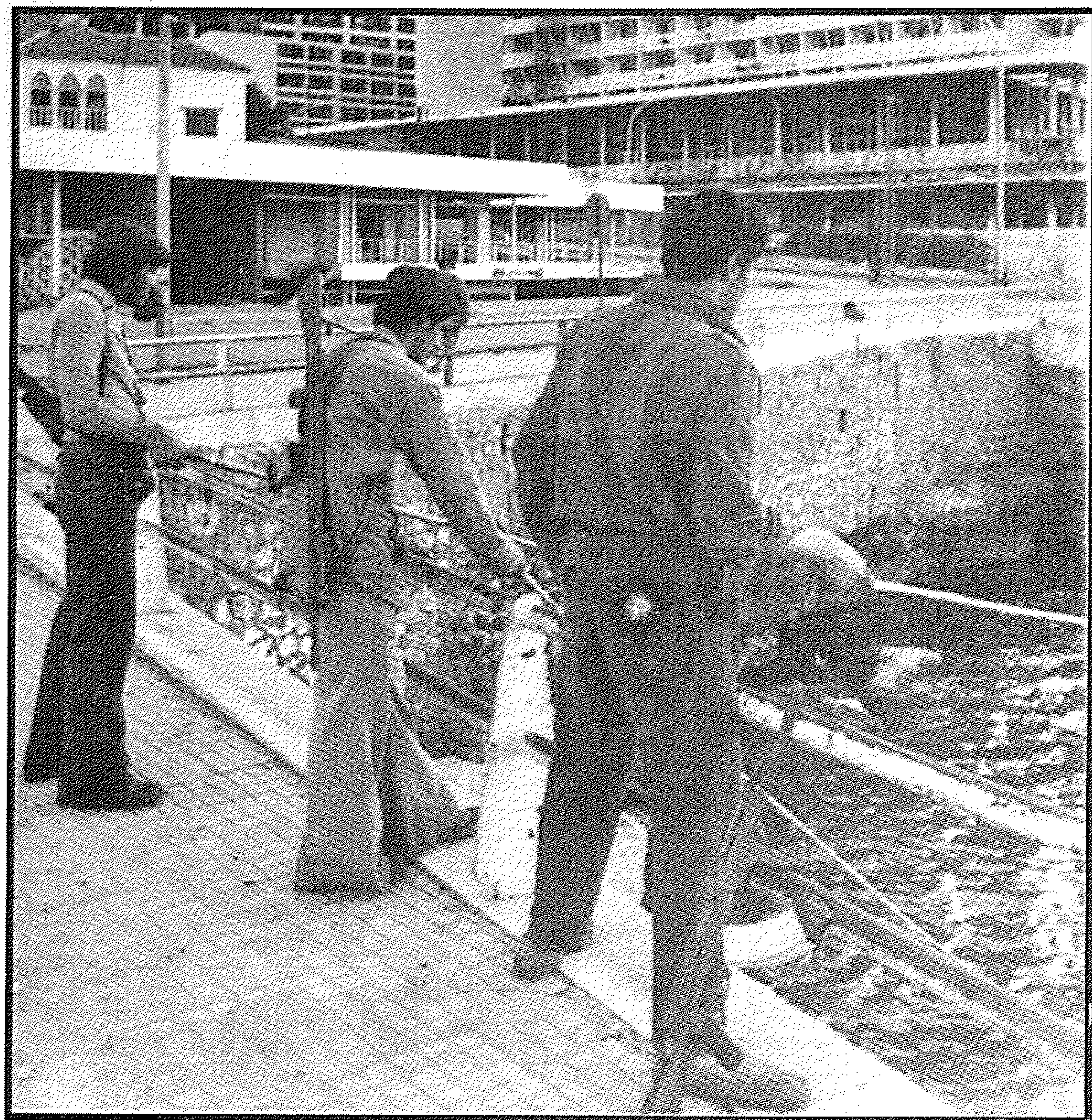
جنود صينيون يستسلمون خلال حرب كوريا، ١٩٥٠ .



جنود اميركيون ينصبون العلم الاميركي على جزيرة
ايو جيما بعد تحريرها من اليابانيين، ١٩٤٥ .



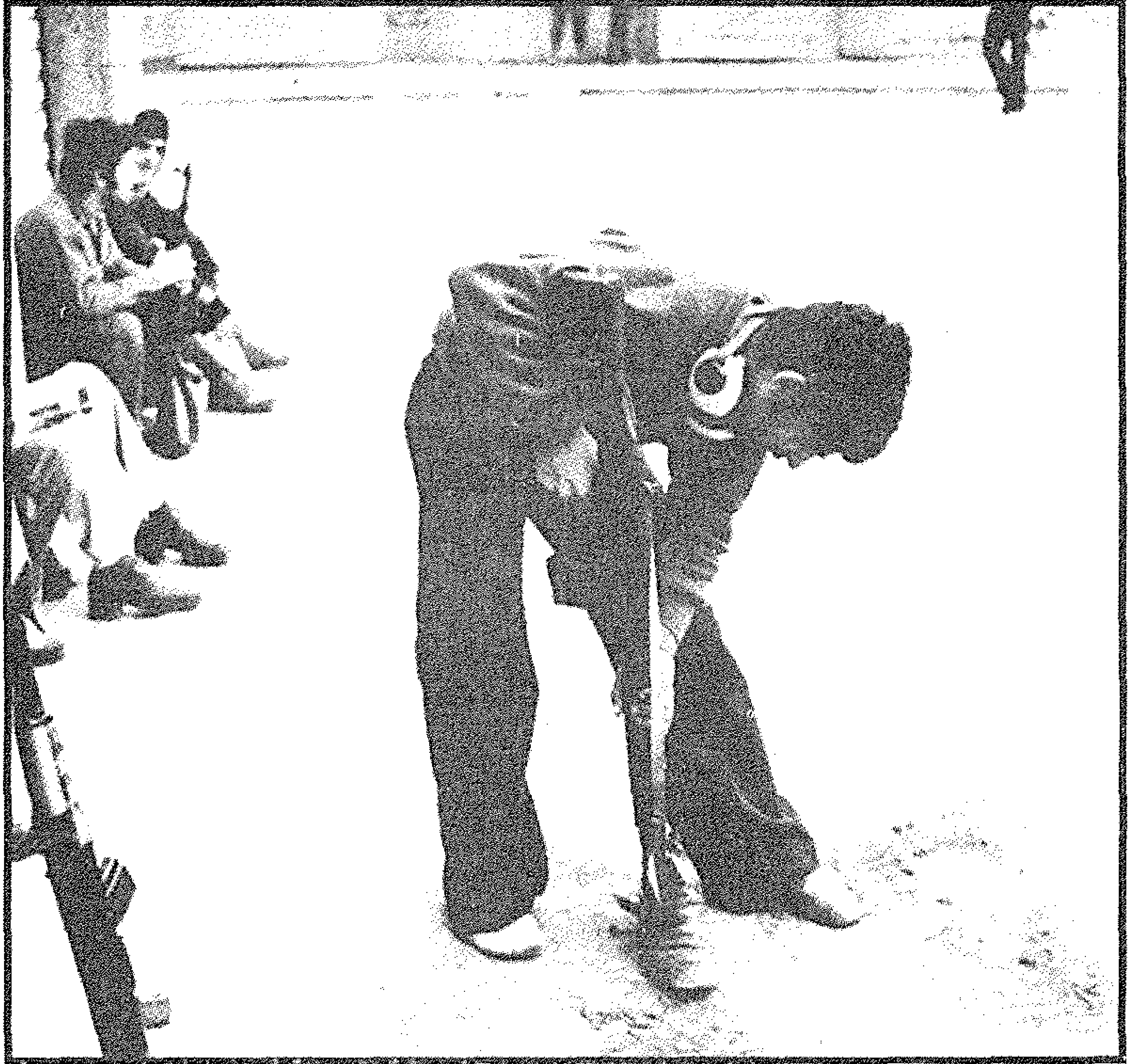
من مشاهد حرب فيتنام، امرأة تبكي جثة زوجها ملفوفة في كيس، ١٩٦٩



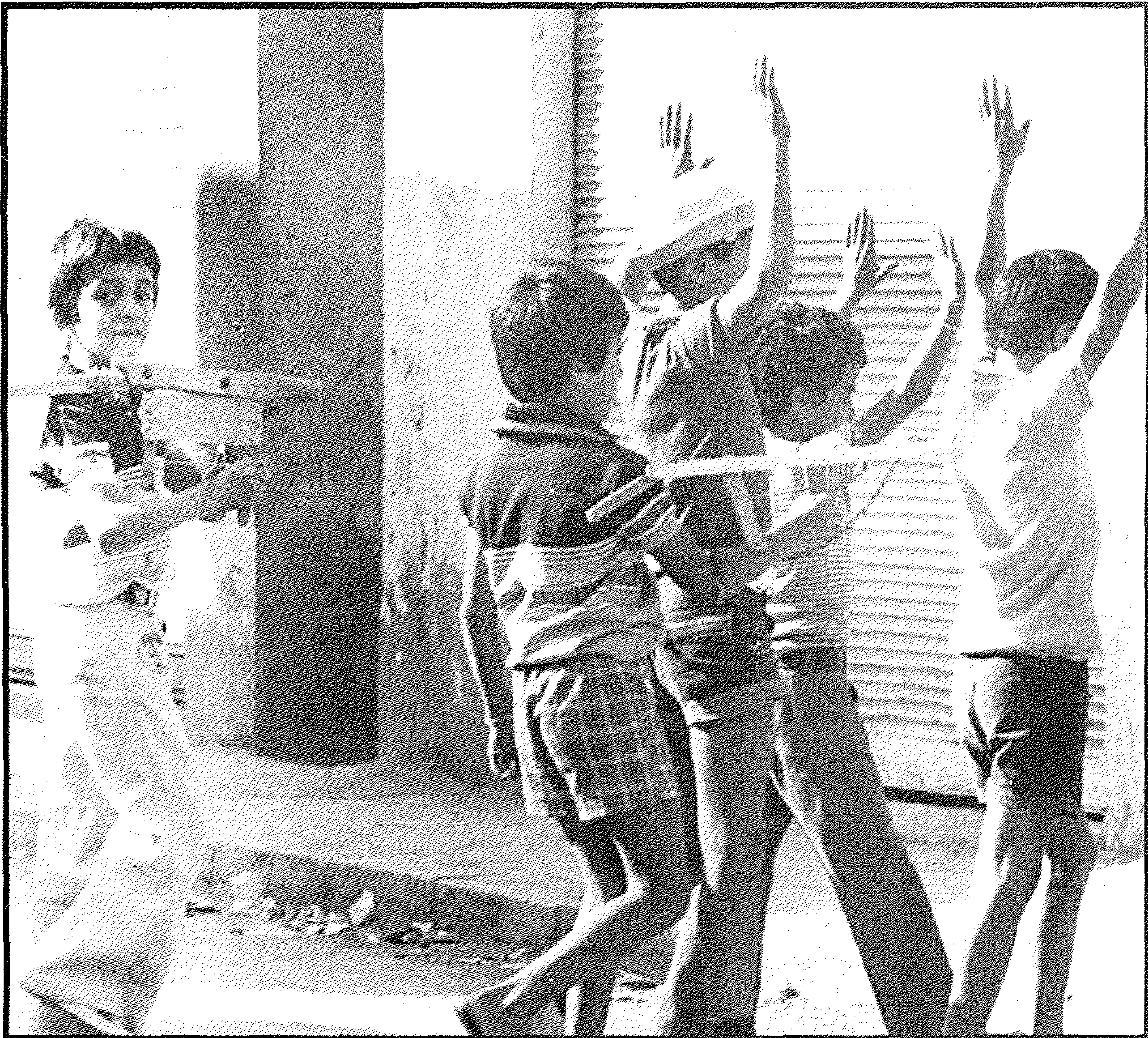
استراحة المقاتل الحذرة، في بيروت، ١٩٧٦



اسلحة معلقة على تصوينة ساعة الغداء



مقاتل في بيروت يدق مسماراً في حذائه بفوهة بندقيته، ١٩٧٦ .



من مشاهد الحرب الاهلية اللبنانية، ١٩٧٦ .

الهند الصينيّة (حرب) Indochina (War)
Indochine (Guerre d')

بدأت حرب الهند الصينية في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٤٥ بمناوشات بين القوات الكولونيالية الفرنسية وثوار «الڤيت مِنه». ثم تطوّرت هذه الإشتباكات فتحوّلت إلى حرب متاريس، في مدينة هايفونغ، بعد سنة.

في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ هاجم «الڤيت مِنه» عدّة ثكنات في مدينة هانوي وفي العديد من المدن الأخرى. ويعتبر هذا التاريخ بدء حرب الهندس الصينية في المؤلفات التاريخية، خاصة وأنه ترافق مع لجوء القائد الشيوعي هوشي مِنه والجنرال جياب إلى حرب العصابات، إنطلاقاً من المناطق الجبلية في شمال البلاد حيث اختبأ الثوّار.

ومما زاد في الطين بلّة معركة كبيرة حصلت في مدينة هايفونغ، في ٢٠ و٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، ذهب ضحيّتها ٣٠٠ مقاتل من «الڤيت مِنه». واللافت للإنتباه أن إعلام هذه الحركة المطالبة باستقلال البلاد وباعتماد النظام الإشتراكي كان في كل مرة يرفع عدد ضحايا هذه المعركة، التي شكّلت لحظة تأسيسية في تاريخ النضال ضدّ الإستعمار في البلاد: ففي حين أنه صرّح عام ١٩٤٦ بسقوط ٣٠٠ من مقاتليه خلال معارك هايفونغ، اعتبر بعدها، في الخمسينات، أنه سقط خلال هذه المعركة ٣٠٠٠ مقاتل من «الڤيت مِنه»، ثم صرّح عام ١٩٦٦ أن عدد ضحايا هذه المعركة بلغ ٦٠٠٠ مقاتل.

في أيار (يناير) ١٩٤٧ يرفض هوشي مِنه شروط الإستسلام التي عرضتها عليه فرنسا وتنتقل حرب العصابات إلى منطقة طون - كين.

في إطار تراجع سياسي واضح يعرض المندوب السامي الفرنسي في الهند الصينية الحرية لفيتنام وكمبوديا ولاوس ولكن «ضمن حدود إنتماء هذه الأراضي إلى الوحدة الفرنسية»، في أيلول ١٩٤٧. وأمام رفض «الڤيت مِنه»

تبادر القوات الفرنسية إلى مهاجمة قواعد الثوّار في مرتفعات منطقة طون - كين خلال الشهرين الأخيرين من السنة (وقد سميّت أبرز العمليات في حينه ليا وزنّار).

في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ حصلت أول هزيمة عسكرية فرنسية أمام ثوّار الڤيت مِنه، في سونغ لو. عقب هذه الهزيمة جرى تفاوض بين المندوب السامي الفرنسي وممثّل عن الڤيتناميين الموالين، في خليج ألونغ؛ وقد تمخّضت هذه المفاوضات عن اتفاق عُرِفَ باتفاق خليج ألونغ.

وكان قد قاد المفاوضات من الجانب الفرنسي المندوب السامي بولاير **Bollaert** ومن جانب الڤيتناميين باو داي **Bao Dai**، غير المنتمي إلى حركة «الڤيت مِنه».

بناء على هذه الإتفاقية اعترفت فرنسا عام ١٩٤٨ باستقلال ڤيتنام، ثم كرّست هذا الإعتراف في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٩ باتفاق بين باو داي والرئيس الفرنسي أوريول يعلن استقلال ووحدة ڤيتنام «ضمن وحدة الدول الفرنسية».

حدّدت بعدها فرنسا، في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، في إتفاقية مدينة پو **Pau** حيثيات إنتقال السلطات من فرنسا إلى «الدول المشاركة» في الهند الصينية، في إطار لعبة سياسية وديبلوماسية كانت تهدف إلى الإلتفاف على المشكلة.

في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ تعترف رسمياً الصين الشعبية بهوشي منه وتشرع في مساعدة ڤيتنام. بعدها بأقل من أسبوعين يوافق مجلس النواب الفرنسي على الإتفاق مع ڤيتنام وكمبوديا ولاوس بـ ٤٠١ صوتاً ضدّ ١٩٣. وفي اليوم التالي يعترف الإتحاد السوفياتي بجمهورية ڤيتنام.

والجدير بالذكر أنه خلال المباحثات والمفاوضات كان الطرفان يتابعان المعارك العسكرية على الأرض، في محاولة لإضعاف الطرف الآخر والحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات. ففي حزيران (يونيو) ١٩٥٠ كانت القوات الفرنسية قد تسلّمت أول دفعة من مساعدات الولايات المتحدة

الأميركية بالعتاد الحربي. ثم خاضت هذه القوات معركة ضدّ الڤيت مِنه في كاو بانغ، وهُزِمت خلالها في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠، منسحبة من المدينة بعد تكبّدها خسائر تقدَّر بـ ٢٠٠٠ قتيل وأكثر من ٣٠٠٠ أسير.

ثم إنسحبت القوات الفرنسية من لانغ سون أمام زحف الثوّار.

كما حاولت فرنسا، قبل أن تُسقط ورقة استقلال ڤيتنام كاملة أن تعيد ميزان القوى على الأرض لصالحها، فعيّنت في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ الجنرال دولاتر دوتاسيني **de Lattre de Tassigny** مندوباً سامياً لفرنسا في الهند الصينية وقائداً عاماً لقواتها العسكرية.

بين ١٣ و١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ حصلت معركة ڤينه ين التي إنهزم فيها «الڤيت مِنه» بقيادة الجنرال جياب بعدما استخدم الفرنسيون، ولأول مرّة خلال هذه الحرب، قنابل النابالم ضدّ مواقع أخصامهم في أعالي الجبال وداخل الغابات.

في شهر أيلول من السنة نفسها حصل المندوب السامي الفرنسي الجنرال دولاتر على مساعدات أميركية عسكرية مكثّفة. تمكّن بعد شهر الفرنسيون والقوات المحلية المتحالفة معهم من السيطرة على مدينة هوا بينه، لكن سرعان ما استعادها الثوار «الڤيت مِنه» بعد شهرين.

استمرّت الحرب، بين كرّ وفر، طوال سنة ١٩٥٣ بين المتخاصمين، وقد تمكّن المظليون الفرنسيون من احتلال سهل داخلي في ٢٠ تشرين الثاني (نوڤمبر) يُدعى ديان بيان فو.

في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٤ بدأ حصار «الڤيت مِنه» لمنطقة ديان بيان فو وبدأت عملية التطويق الممهّدة للإبادة التي اشتهر بها التكتيك العسكري الڤيتنامي الثوري بعدها. في ٢٣ آذار (مارس) هبطت آخر طائرة فرنسية على مدرج ديان بيان فو العسكري وارتفعت حدّة الإشتباكات بدون انقطاع حتى سقوط هذا الموقع الفرنسي المحصّن في ٧ أيار (مايو) ١٩٥٤، بعد هجوم شرس طويل ومقاومة فرنسية عنيدة.

في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٤، وعلى أثر اتفاق عُقِدَ في جنيف، تتوقّف العمليات الحربية وتُقسّم ڤيتنام إلى منطقتين (شمال وجنوب خط العرض ١٧) ثم تنسحب القوات الفرنسية إلى المنطقة الجنوبية من ڤيتنام بعد اعتراف حكومتها بجمهورية ڤيتنام الشمالية في نيسان (أبريل) ١٩٥٦.

القوات الموجودة على الأرض

* الفرنسيون: في أيار (مايو) ١٩٥٤ كان يبلغ عديد الجيش الفرنسي الموجود في ڤيتنام ٤٧٠ ٠٠٠ جندي منهم ٢٢٥ ٠٠٠ من المجنّدين المحلّيين (٢٠٠ ٠٠٠ ڤيتنامي، ١٥ ٠٠٠ لاوسي، ١٠ ٠٠٠ كمبودي)، ٢٥٠ طائرة حربية و٢٠ طوّافة عسكرية.

* الڤيت مِنه: بلغ عدد مقاتلي الڤيت مِنه في مطلع ١٩٥٤ ما مجموعه ٣٧٥ ٠٠٠ مقاتل يتوزّعون كالآتي: ١٥٠ ٠٠٠ عنصر نظامي، ١٥٠ ٠٠٠ عنصر من الميليشيات، ٧٥ ٠٠٠ عنصر محلّي.

تكاليف الحرب

أما المساعدات الأميركية فقد بلغت خلال هذه الحرب: ١٩٦ بليون فرنك فرنسي خلال سنة ١٩٥٢، ثم ٢٦٩ بليون فرنك فرنسي خلال سنة ١٩٥٣، ثم ٤٧٥ بليون فرنك فرنسي خلال سنة ١٩٥٤. قدّمت الولايات المتحدة الأميركية هذه المساعدات للقوات الفرنسية بغية مساعدتها على الصمود والإنتصار على ما كانت تعتبره عدوّها الرقم واحد المتمثّل في الشيوعية العالمية.

بلغ عدد الضحايا، من الجانب الفرنسي، ٩٠ ٠٠٠ قتيل و٤٠ ٠٠٠ أسير. أما ضحايا الڤيت مِنه فقد بلغ عددهم: ٥٠٠ ٠٠٠ قتيل و٩ ٠٠٠ أسير. غير أن الضحايا المدنية كانت هي الأكثر عدداً، إذ أنها بلغت ٨٠٠ ٠٠٠ قتيل على أقل تقدير.

* أنظر: **ديان بيان فو، حرب ڤيتنام، حرب العصابات.**

العراقية - الإيرانية (الحرب) Iraq/ Iran (War)
Iraq/ Iran (Guerre)

تغرس هذه الحرب جذورها في الخلاف الإيراني - العراقي الذي نشب حول شط العرب منذ مطلع السبعينات وحول السيادة على الجزر المقابلة لهذا الشط. غير أن إيران الجمهورية الإسلامية قد أضافت، خلال الثمانينات، بُعداً آخر إلى هذا الصراع يتمثّل في تقوية النفوذ الشيعي داخل العراق.

في السبعينات كانت تملك إيران جيشاً قوياً قوامه ٠٠٠ ٢٨٠ رجل ينتمون إلى القوات البريّة تساندهم ١٨٠٠ دبابة و١٠٠٠ قطعة مدفعية. كما كانت القوات المسلحة الإيرانية تتمتع بطيران متطور جداً وببحرية عصرية. أما العراق فكان إذ ذاك يملك جيشاً قوامه ٠٠٠ ٢٠٠ مقاتل في القوات البريّة تساندهم ٢١٠٠ دبابة و١٨٠٠ قطعة مدفعية؛ إلا أن طيرانه كان أضعف من الطيران الإيراني، حينذاك، وكذلك بحريته.

تبدّلت موازين القوى العسكرية في الثمانينات حيث أُحصي للجيش العراقي عام ١٩٨٨ مليون مقاتل يساندهم ٤٥٠٠ دبابة كبيرة و٤٠٠٠ دبابة متوسطة، يضاف إليها ١٨٠ منصة صواريخ أرض - جو؛ وتفوّق واضح في القوات الجوية. أما إيران فكانت تعتمد في حربها ضد العراق خلال الفترة نفسها على ٠٠٠ ٦٥٤ مقاتل وعلى ١٠٠٠ دبابة كبيرة و١٣٠ دبابة متوسطة، في حين أن طيرانها كان ضعيفاً جداً أمام طيران خصمها.

*** الأحداث:**

بدأت الحرب بمناوشات بين الجيشين في منطقتي كردستان وخوز ستان، تلاها طلب العراق إعادة النظر في اتفاقية الجزائر التي كانت تنص على سيادة إيران على بعض الجزر في الخليج العربي - الفارسي. وقد رفع هذا المطلب السياسي العراق بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩.

بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ دعمت المملكة العربية السعودية والكويت المجهود الحربي العراقي بما قيمته ٣٠ بليون دولار أميركي.

* تتواصل المناوشات المسلحة بين البلدين بين كانون الثاني (يناير) وأيلول (سبتمبر) ١٩٨٠؛ وفي ١٧ من هذا الشهر الأخير يعلن الرئيس العراقي نقضه لاتفاقية الجزائر المعقودة سابقاً بين البلدين. ثم تبدأ عملية توغّل الجيش العراقي داخل الأراضي الإيرانية بتاريخ ٢٢ أيلول وتستمر حتى ٢٦ منه. وتتمكن القوات العراقية من السيطرة على خورَمْشهر على أثر هذه العملية الواسعة، في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠. يحاول أمين عام الأمم المتحدة كورت ڤالدهايم إجراء مساعٍ حميدة لوقف القتال إلّا أن مبادرته تبوء بالفشل.

* خلال العام ١٩٨١، وتحديداً بين كانون الثاني (يناير) وأيلول (سبتمبر)، تتحوّل الحرب بين الجيشين العراقي والإيراني إلى حرب مواقع. وتتمكن إيران خلال شهري تشرين الأول (أكتوبر) والثاني (نوفمبر) من فك الحصار الذي كان مضروباً حول عبدان.

* مهمة جديدة، في آذار (مارس) ١٩٨٢، لمبعوث من الأمم المتحدة (أولوف پالم) تفشل أيضاً. تتمكن إيران، بين ٢٩ نيسان (أبريل) و٢٤ أيار (مايو) من السنة نفسها من فك الحصار الذي كان مضروباً حول خُوَرمْشهر. ثم تعمد القوات العراقية، في ٣٠ حزيران (يونيو)، إلى الانسحاب من إيران. أما في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٨٢ فيأتي دور إيران التي تتوغل قواتها هذه المرة داخل الأراضي العراقية. إلا أن العراق يتمكّن في ١٥ آب (أغوسطس) من ضرب حصار حول مدينة خرج. ثم ما يلبث العراق أن يعود للاعتراف بما نصت عليه اتفاقية الجزائر في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢.

* في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣ تسلّم فرنسا ٢٩ طائرة ف-١ للعراق. ثم يبدأ هجوم إيراني واسع في التاسع من الشهر نفسه ويستمر حتى ١٣ نيسان (أبريل). في تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها تسلم فرنسا مؤقتاً ٥ طائرات سوبر ايتندار (مع صواريخ إكزوسيت) ثم تستعيدهم بعد سنتين.

وينتهي العام ١٩٨٣ على تهديد تطلقه إيران بإقفال مضيق هرموز (حيث يعبر ٤٠٪ من مجموع نفط الخليج).

* سنة ١٩٨٤ قرضت الكويت ١٠ بلايين دولار أميركي للعراق، دعماً لمجهوده الحربي. ثم بدأت، اعتباراً من ١٧ شباط (فبراير) ١٩٨٤ حرب المستنقعات في الأهواز. حاول بعدها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ترتيب وساطة بين البلدين المتحاربين دون التوصل إلى نتيجة مرضية. ثم إحتلت إيران جزر مجنون في ٢ آذار (مارس) من السنة نفسها وقد ظهر في هذه الأثناء أول استخدام للأسلحة الكيميائية من قِبَل الجيش العراقي.

في ٢٧ نيسان (أبريل)، وفي خطوة تصعيدية، بدأت إيران إطلاق النار على السفن الناقلة للنفط مهددة أمن الخليج بأسره. في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٤ اضطر الطيران العسكري السعودي إلى إسقاط طائرتين عسكريتين إيرانيتين كانتا قد اخترقتا الأجواء السعودية.

في ٥ آب (أغوسطس) ١٩٨٤ بدأ زرع البحر الأحمر بالألغام. وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) من السنة نفسها حاولت الأطراف المجتمعة في مؤتمر الدول الإسلامية في صنعاء أن تأتي بوساطة حميدة بين الطرفين المتقاتلين، لكنها لم تفلح في مسعاها بل اشتد وطيس الحرب بين العراق وإيران.

* ولم يطل الوقت حتى بدأت حرب المدن وبين البلدين، في آذار (مارس) ١٩٨٥. كما حاول الجيش الإيراني شن هجوم على العراق عبر الأهواز في ١٧ آذار (مارس) من السنة نفسها. حاولت الأمم المتحدة وساطة جديدة في الشهر الذي تلاه ولكن دون فائدة. ثم بدأ في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥ الهجوم العسكري الإيراني الأوسع منذ مطلع الحرب.

* وقد مكّن هذا الهجوم إيران من تحقيق انتصار كبير في شباط (فبراير) - آذار (مارس) ١٩٨٦ على العراق إذ إحتلت قواتها منطقة الفاو. ثم أطلقت إيران، اعتباراً من ١٢ آب (أغوسطس) من السنة نفسها ١٢٦ صاروخاً على مدينة بغداد.

* سنة ١٩٨٧ كانت من أشدّ سنوات الحرب الإيرانية - العراقية عنفاً. فقد سقط خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٨٧ ما بين ٣٠٠٠٠ و٤٠٠٠٠ قتيل إيراني. كما تمكنت إيران خلال هذه الفترة من احتلال ١٥٠ كلم ٢ من الأراضي العراقية.

أطلقت إيران إيضاً بين ٢٨ شباط (فبراير) و١٥ آذار (مارس) من السنة نفسها ١٢٥ صاروخاً (من بينهم ٣٤ على مدينة بغداد)؛ وردّت القوات العراقية بإطلاق ١٠٠ صاروخ سكود -ب منها ٨٩ على مدينة طهران و٩ على قم و٢ على اصفهان.

ثم ما لبث أن كثفت القوات العراقية والإيرانية على حد سواء حرب المدن بينهما، مما هدّد أمن دول الخليج وعبور حاملات النفط، فقامت بعض السفن الحربية الأميركية بمرافقة هذه السفن وحمايتها.

* عام ١٩٨٨ بدأت خامس حرب المدن بين العراق وإيران. ففي ٢٨ شباط (فبراير) أطلق الجيش العراقي ١٣٥ صاروخاً على طهران. كما استخدمت القوات العراقية في ١٦ آذار (مارس) ١٩٨٨ الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد، مما تسبّب بوفاة ٥٠٠٠ كردي.

في نيسان (أبريل) ١٩٨٨ تستعيد القوات العراقية السيطرة على منطقة الفاو، بعد قتال عنيف وطويل. ولم يطل الوقت حتى قبلت إيران اقتراحاً لوقف النار (بناءً على القرار رقم ٥٩٨ لمجلس الأمن الدولي) في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٨٨، معلنة هزيمتها أمام العراق بشكل غير مباشر. أما العراق فقد قبل بوقف إطلاق النار في ٦ آب (أغوسطس) ١٩٨٨.

* المحصلة

كانت الحرب مكلفة جداً للطرفين في الناحية البشرية. فقد سقط لإيران، بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ ما لا يقل عن ٤٠٠ ٠٠٠ قتيل، وسقط للعراق ٣٠٠ ٠٠٠ قتيل.

*** الكلفة**

أما كلفة هذه الحرب فباهظة جداً. إنها كلفت إيران، في الخسائر المادية وفي خسارة الأرباح التي كانت مقدّرة لاقتصادها، ٤٠٠ بليون دولار أميركي. وكلفت العراق، من جهته، في المجالين المذكورين، ١٩٣ بليون دولار أميركي.

* أنظر: **حرب الخليج**.

إيرلندا (الحرب الأهلية في) Ireland (Civil War)
Irlande (Guerre Civile en)

إن هذه الحرب هي بين أقدم الحروب الأهلية المعاصرة حيثُ تعود جذورها إلى القرن السادس عشر.

فبعدما كان الملك الإنكليزي هنري الثاني قد قام باحتلال جزيرة إيرلندا سنة ١١٧١، وجعلها منذ ذلك الحين إنكليزية بالرغم من إنتفاضة أهلها وإستغاثتهم بملك سكوتلاندا في حينه، جاء الملك الإنكليزي هنري الثامن ليوسّع السيطرة الإنكليزية على الجزيرة.

وبعد إخضاعها عسكرياً عمد هنري الثامن إلى محاولة إخضاعها دينياً بفرض الإصلاح الإنغليكاني عليها اعتباراً من سنة ١٥٣٦، إسوة بباقي أراضي المملكة الإنكليزية. إلا أن سكان الجزيرة قد رفضوا في حينه إتباع المذهب الإنغليكاني الجديد وبقوا متمسّكين بولائهم الديني لروما.

هذا ما دفع ملوك إنكلترا، تباعاً، إلى العمل على تطويع الإيرلنديين وكسر عنفوانهم الديني (الكاثوليكي) من خلال تنظيم عمليات الإستيطان الإنكليزية - الإنغليكانية في قلب الجزيرة العنيدة. ففي سنة ١٥٥٦ أُنشِئَتْ أول مستوطنة إنكليزية على الجزيرة.

إستغاث عندها الإيرلنديون بالإسبان (حملة اللواء الكاثوليكي في ذلك العصر) فقدم الأسطول الإسباني لمساعدة الإيرلنديين في صراعهم المذهبي والسياسي ضدّ الإنكليز. فهاجم إذ ذاك الإيرلنديون المستوطنة الإنكليزية في شمال الجزيرة وقتلوا قسماً من سكانها وهجّروا القسم الآخر.

وهذا ما دفع بالتاج الإنكليزي، بشكل حلزوني، إلى تصعيد المجابهة والقمع. فتصدّى الجيش الإنكليزي، على الجزيرة الإيرلندية، لتحالف الجيش الإسباني والإيرلندي فهزمهما سنة ١٦٠١ في معركة كينسال.

ثم باشرت السلطات الإنكليزية بعهد جديد من عمليات الإستيطان فأسّست العديد من «المزارع» الإنكليزية على الجزيرة إعتباراً من سنة ١٦٠٧. وقد أصرّت السلطات الملكية الإنكليزية على توطين رعاياها الإنغليكان في الأراضي التي كانت صادرتها من الإيرلنديين الكاثوليك الذين إنتفضوا على سلطتها. مما زاد في الطين بلّة، إذ بلغ عدد المستوطنين هؤلاء، بعد عقدين، مائة ألف نسمة تمّ زرعهم داخل الجسم الإيرلندي.

هكذا بدأ في إيرلندا مسلسل الأفعال السياسية الملتوية وردّات الفعل السياسية الأكثر التواءً. ففي سنة ١٦٤١ هاجم الإيرلنديون المستوطنين الإنكليز وقتلوا عدداً كبيراً منهم. ثم أعلنوا إنشاء فدراليتهم الكاثوليكية الخاصة.

سنة ١٦٩٠ وبعد حرب طويلة بين الإيرلنديين (الذين إستعانوا بالسكوتلانديين) هاجم الجيش الإنكليزي القوات الإيرلندية في لابوين وانتصر عليها في ١٢ تموز (يوليو) ١٦٩٠، وبعد هرب عناصر هذه القوات إلى فرنسا عمدت السلطات البريطانية، مرّة جديدة، إلى مصادرة أراضي وممتلكات الذين غادروا البلاد بغية منحها لمستوطنين إنكليز جُدُد.

إما مجاعة سنة ١٧٣٩-١٧٤٠ فقد خلّفت في الجزيرة الملتهبة ٤٠٠ ٠٠٠ ضحيّة من الإيرلنديين.

وفي ذاك الوقت أسّس المحامي البروتستانتي وولف تون، سنة ١٧٩١، جمعية الإيرلنديين المتحدين، القائلة بوحدة الكاثوليك والبروتستانت على الجزيرة وباستقلال إيرلندا التام عن التاج الإنكليزي على حدّ سواء. وقد انبثق فيما بعد الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) من هذه الجمعية بالذات.

سنة ١٨٤٦-١٨٤٩ حصلت مجاعة جديدة في إيرلندا ذهب ضحيّتها هذه المرّة ٧٠٠ ٠٠٠ شخص. كما هاجر بسببها إلى أميركا ٨٠٠ ٠٠٠ شخص آخر.

أما ما يجري اليوم من إغتيالات وتفجيرات وعمليات عسكرية مضادّة

يقوم بها الجيش النظامي البريطاني في مواجهة الجيش الجمهوري الإيرلندي (السّري)، فليس سوى تواصل لهذا الخلاف السياسي التاريخي الذي لم ينتهِ بعد بين الجانبين والذي تعمّقت دوافعه وتشعّبت مع مرور الزمن.

* أنظر: **حرب الثلاثين سنة، حرب المُعدَمين، الحروب الدينية الفرنسية.**

حزيران ١٩٦٧ (حرب)

June 1967 (War)
Juin 1967 (La Guerre de)

تُعرف أيضاً بحرب الستة أيام.

في ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٧ طالبت مصر الأمم المتحدة بسحب قواتها (وعدد عناصرها ٢٤٠٠ جندي) المتواجدة في مصر وغزّة منذ نهاية حرب السويس سنة ١٩٥٦. إستجاب أمين عام الأمم المتحدة فسُحبت هذه القوات بتاريخ ٢١ أيار (مايو). ثم قرّرت مصر في اليوم التالي إقفال خليج العقبة أمام الملاحة التجارية الإسرائيلية لليوم الذي بعده.

وفي ٣١ أيار (مايو) عُقد في القاهرة إتفاق دفاع بين الأردن ومصر إنضمّ إليه العراق في ٤ حزيران (يونيو).

في ٥ حزيران (يونيو) شنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً صاعقاً على الجيوش العربية المتحالفة فتمكّن، بمساعدة معلومات البحرية الأميركية الراسية في البحر المتوسط، خلال أيام معدودة، من تدمير ٤٠٠ طائرة مصرية في مطاراتها ومن تدمير ٧٠٠ دبابة مصرية و١١٠ دبابة أردنية، و٣ غواصات مصرية.

ثم إحتلّ الجيش الإسرائيلي بين ٧ و١٠ حزيران (يونيو) سيناء وغزّة (في مصر) والقدس الشرقية والضفة (في الأردن) ومرتفعات الجولان (في سوريا).

في ٨ حزيران (يونيو) أُعلن وقف إطلاق النار وبدأ تطبيقه بعد يومين. أما الخسائر البشرية فجاءت على النحو الآتي:

الأردن: ٦٠٩٤ قتيل ومفقود

سوريا: ٤٤٥ قتيل و١٨٩٨ جريح

مصر: ٢٠ ٠٠٠ قتيل

إسرائيل: ٨٧٢ قتيل

أما إسرائيل، التي كانت تبلغ مساحتها قبل هذه الحرب ٠٠٠ ١٣كلم ٢ أصبحت بعدها تسيطر على ٠٠٠ ٤٢كلم ٢

*** أنظر: حرب السويس، حرب تشرين ١٩٧٣، الحرب الباردة.**

لبنان (الحرب الأهلية في) Lebanon (Civil War in)
Liban (Guerre Civile du)

يُعتبر تاريخ ١٣ نيسان (أبريل) التاريخ التأسيسي للحرب اللبنانية. فقد وقعت في ذلك اليوم مجزرة قامت بها عناصر من ميليشيا الكتائب اللبنانية ضد اوتوبوس صغير يقلّ مقاتلين فلسطينيين كانوا يعبرون (خطأً، قيل لاحقاً) داخل شوارع حيّ عين الرمّانة حيث كانت عناصر مجهولة قد قتلت صباحاً أحد حزبيّي الميليشيا المذكورة أعلاه ثم فرّت في سيارة مجهولة باتجاه لم يُعرف بعدها. وإن ما حدث يُعتبر فخاً محكماً منصوباً سلفاً.

والفخّ المنصوب هذا قد نجح في إشعال نار الحرب اللبنانية بعدها، ذلك أن قسماً من اللبنانيين كان يناصر «قضيّة» الفلسطينيين (الشارع الإسلامي عامةً) في حين أن القسم الآخر كان يعارضها (الشارع المسيحي عامةً).

إلاّ أن الطريقة التي إندلعت بها الحرب دلّت على أن الأيادي الخارجية كانت كثيرة، لاعبةً على التناقضات اللبنانية المحلّية التي كانت، حتى ذلك الحين، تناقضات سياسية عامة وسلميّة كونها غير مسلّحة. فأحداث ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٧٥ تشير بوضوح إلى أن طرفيّ المعادلة (عناصر الميليشيا الفلسطينية العابرين في الحيّ غير الصديق بشكل مسلّح وإستفزازي، وعناصر الميليشيا اللبنانية التي لم تدع أجهزة الدولة تتابع قانونياً الإغتيال الصباحي الذي حصل في الحيّ) كانا منتفضين عملياً على سلطة الدولة ورافضين لشرعيّتها على الأرض.

فالمسيرة المسلحة الفلسطينية كانت تنكر على الدولة اللبنانية سيادتها على الأرض اللبنانية وإقتصاص الميليشياويين اللبنانيين الذاتي، دون العودة إلى مجريات القضاء اللبناني، كانت تعني أن الطرفين كانا في موقع العداء المسلح ضد الدولة اللبنانية.

وقد بيّنت الأحداث، في ما بعد، أن الطابع الأساسي للحروب الملبننة

المتتالية (والتعبير للمفكر اللبناني وضاح شرارة) كان تدمير أسس وقواعد الدولة بغية الإستيلاء على سلطات جزيئيّة جعلت من البلاد فسيفساء من المجموعات المسلحة لا تحمل قضية سوى إبتزاز الناس والتسلّط عليهم بقوة السلاح.

التهجير

ومن أبرز التقنيات التي استُخدمت بكثافة خلال تلك الحرب كانت عمليات التهجير التي قامت على أساس طرد المدنيين من مساكنهم الأصلية أو من مناطقهم الأصلية. ويخطىء كل من يعتبر أن عمليات التهجير إنما جاءت نتيجة للأعمال الحربية، حيث أن التهجير جاء كأسلوب أساسي من أساليب سياسة الحرب «الأهلية» في لبنان.

فالتهجير الذي عرفته الحرب اللبنانية لم يكن مجرّد انتقال سكان من مكان إلى آخر في البلاد، بل أنه أتى في سياق عمليات طرد بالقوّة، بالقصف أو بالقنص أو بقوة السلاح.

فكل ميليشيا من ميليشيات الطوائف اللبنانية قد طردت من «منطقتها»، بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، غير المرغوب فيهم. علماً أن المطرودين هؤلاء كانوا دوماً من المدنيين.

وتشير خلاصة التقارير التي قدمتها جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت، بالتعاون مع جامعة لاڤال في كندا، حول موضوع التهجير، إلى أرقام شديدة الدلالة في ما يخص السكان المهجّرين في لبنان بين الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٧. تقول الدراسة المذكورة:

«بلغ عدد الأسر التي اضطر ربّها إلى تغيير مكان سكنه لأسباب أمنية، بعد ١٩٧٤، والتي لم تعد بعدها إلى مساكنها الأصلية، ٠٠٠ ١٢٥ أسرة، أي خمس مجموع الأسر ذات المسكن الثابت في لبنان.

أمّا عدد الأشخاص الذين تتألف منهم هذه الأسر فيبلغ ٠٠٠ ٦٨١ نسمة

ويشكّلون ٢٢,٢٪ من مجموع سكان البلاد».

المستوى الإقتصادي

سمح إنشاء خط التماس في العاصمة بيروت (على طول طريق الشام) وإغلاق المناطق الطائفية بتشديد الميليشيات طوقها الإقتصادي على الأهلين في كل من «الغربية» (غرب العاصمة والبلاد) و«الشرقيّة» (شرق العاصمة والبلاد).

والرسوم التي فرضتها هذه الميليشيات على السلع الداخلة إلى المنطقة أو الخارجة منها، على نقاط العبور القليلة، سمحت بإطالة أمد الحرب، حيث أن موارد الدولة جُيِّرت كلها تقريباً للميليشيات والتنظيمات المسلحة.

ويلاحظ الإقتصادي اللبناني سليم نصر في هذا الصدد ما يلي:

«سنة ١٩٨٠ كانت لا تزال الدولة اللبنانية تستوفي ٩٠٪ من رسوم الجمارك. هبطت سنة ١٩٨٣ هذه النسبة إلى ٦٠٪ من مجموع الرسوم المجباة. أمّا في ١٩٨٦ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ١٠٪. أي أنه، عملياً، إختفت كليّاً، خلال خمس سنوات، الرسوم الجمركية العائدة للدولة واستحوذت عليها الميليشيات».

ولا حاجة للاشارة إلى أن المقصود بالميليشيات هو جميع الميليشيات إذ أنها لجأت كلها دون استثناء، بشكل أو بآخر، إلى ابتزاز الدولة بعدما كانت قد ابتزّت المواطنين المدنيين.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن من مهمات خط التماس الأساسية، مهمة سياسية بالغة الدقة كانت توازي في قوتها المهمة الإقتصادية الموكولة إلى هذا الخط.

ففي إطار استراتيجيا الحرب اللبنانية، كل فريق كان يمسك بجزء من خط التماس ويتمتع، انطلاقاً من وجوده الميداني هذا، بنفوذ سياسي بالغ الأهمية. ذلك أن مقرّ مجلس الواب اللبناني كان يقع على خط التماس.

فكان يكفي أن «تسخّن» احدى الفصائل المسلحة المنتشرة على ضفافه جزءاً من خط التماس لكي ينتقل تدريجياً الإضطراب الأمني، بالتواتر، حتى يبلغ مجلس النوّاب فيعطّل الجلسة غير المرغوب فيها (خاصة تلك التي كانت تهدف إلى طرح مشاريع مصالحة وطنيّة). وكم من جلسة من جلسات مجلس النوّاب قد تعطلت إلى أجل غير مسمّى بهذا الاسلوب المبتكر.

بعدئذ كان من السهل جداً على الفصيل المسلح البادىء بالتحرّش بالتهرّب من مسؤولية المبادرة إلى نسف الجلسة بسبب فوض القصف والتراشق المدفعي الذي كان يتبع كل عملية من هذه العمليات.

الهجرة

قبل اندلاع الحرب اللبنانية كان يغادر البلاد سنوياً، بغرض الهجرة، ما يقارب ١٠ ٠٠٠ شخص. أمّا بعد ١٩٧٥، فارتفع هذا المعدّل السنوي إلى ٦٢ ٠٠٠ شخص. ولم ينقطع هذا المعدّل الجديد حتى نهاية الحرب عام ١٩٩٠. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر بلغ، مع مرور الوقت، حجم الظاهرة حيث أنه شمل، في نهاية المطاف، ثلث مجموع سكان لبنان الإجمالي.

ويقول الخبير السكاني جورج القصيفي في هذا الخصوص:

«يُقدَّر صافي تدفّق اللبنانيين إلى الخارج خلال الفترة ١٩٧٥/ ١٩٩٠ بما يقلّ قليلًا عن المليون مهاجر (٩٣٣ ألفاً) وبمعدّل سنوي بلغ ٦٢ الفاً، أي حوالي ٢٪ من مجموع السكان المقيمين في لبنان عام ١٩٨٧».

فبالمعدّل العام، غادر لبنان ٣٠٪ من مجموع سكانه خلال سنوات الحرب، قاصدين بلاد الإغتراب. وعزا هؤلاء المهاجرون سبب تركهم لبلدهم إلى عنصرين: الأول هو رداءة الوضع الأمني آنذاك والثاني تردّي الحالة الإقتصادية، خاصة بعد ١٩٨٤.

أمّا لو جمعنا الرقمين، عدد المهجرّين الذي بلغ ٦٨١ ٠٠٠ نسمة وعدد

المهاجرين الذي بلغ ٠٠٠ ٩٣٣ نسمة، نصل إلى رقم اجمالي يساوي ٠٠٠ ٦١٤ ١ نسمة، أي ٥٢٪ من مجموع سكان لبنان.

لذلك يمكننا أن نعتبر، دون مبالغة، أن الحرب اللبنانية قد أحدثت زلزالًا بشرياً واجتماعياً حقيقياً في البلاد، حيث أن أكثر من نصف سكان لبنان إما هاجر وإما تهجّر خلال الحرب.

السيارات المفخخة

استخدم خبراء المتفجرات (يالهم من خبراء!) أكثر من ثمانية أطنان ونصف من المواد المتفجرة لتفخيخ ١٢٣ سيارة انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و١٩٨٧. وتراوح وزن الشحنة بين عشرين كيلوغراماً في البداية ومائة وعشرين كيلوغراماً بعدما بدأ يحتاط لها المدنيون متجنّبين الساحات العامة والشوارع الرئيسية.

أمّا معدّل ضحايا السيارات المفخخة فكان ٥٢ شخصاً للسيارة الواحدة.

وقد ذهب ضحيّة كل سيارة مفخخة إنفجرت، بالمعدّل العام، ٥٠ مدنياً مقابل عسكريين اثنين. أي أن السيارات المفخخة إستهدف المدنيين بشكل أساسي.

توزع نسب السيارات المفخخة التي انفجرت في لبنان بين ١٩٧٧ و١٩٨٧، على النحو الآتي:

- بيروت الغربيّة: ٤٣٪
- بيروت الشرقيّة: ٢٠٪
- باقي المناطق اللبنانية: ٣٧٪

وسياسة التوتير الأمني والنفسي شكّلت عماد الحرب بالسيارات المفخخة التي شارك فيها الجميع، من الخارج والداخل على السواء.

الضحايا

بتاريخ ٩ آذار (مارس) ١٩٩٢ أعلنت مصادر الشرطة اللبنانية حصيلة الحرب اللبنانية على الشكل الآتي:

عدد القتلى: ١٤٤ ٢٤٠

عدد الجرحى: ١٩٧ ٥٠٦

عدد المفقودين: ١٧ ٤١٥

وقد انتهت الحرب اللبنانية مع توصّل جميع الأطراف إلى إتفاقية عُقِدَتْ في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩.

* أنظر: **إتفاقية الطائف، الحرب الأهلية في الصومال، الحرب الأهلية في البوسنة، حرب الثلاثين سنة.**

مغنيزيا (حرب)

Magnesia (War)
Magnésie (Guerre de)

حرب رومانية خاضها سنة ١٨٩ ق.م. القائد الروماني لوكيوس كورنيليوس شيبيون (أخ شيبيون الإفريقي) ضد السلاجقة وانتصر فيها الرومان.

* أنظر: **حرب كينوسيفاليس، الحروب البونيقية، حرب بيدنا.**

جزر مَلوين (حرب) Malouines (War)
Malouines (Guerre des)

نشبت حرب جزر ملوين (أو جزر فوكلاند، بالإنكليزية) إثر خلاف على السيادة على هذه الجزر بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى. وقد إمتدت هذه الحرب طيلة ثلاثة أشهر متتالية عام ١٩٨٢ (من ١٨ آذار - مارس حتى ١٩ حزيران - يونيو)، خرج منها الطرف الأرجنتيني مهزوماً والطرف البريطاني منتصراً.

وفي التفاصيل أن بعض الحدادين الأرجنتينيين قد رفعوا بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٨٢ العلم الأرجنتيني على إحدى جزر هذه المستعمرة البريطانية، وهي جزيرة جورجيا الجنوبية. على أثر هذا الحادث قام الجنود البريطانيون بطردهم من الجزيرة المذكورة في ١٩ آذار (مارس)، أي في اليوم التالي لمبادرتهم.

إلّا أنه، في ٢ نيسان (أبريل)، بعد أسبوعين تقريباً من الحادث الأول، أنزل الجيش الأرجنتيني ٥٠٠٠ جندي نظامي عمدوا إلى الاستيلاء على عاصمة الجزيرة (بورت - ستانلي) في اليوم نفسه ورفع العلم الأرجنتيني على جميع المرافق الموجودة على الجزيرة.

على الفور قطعت بريطانيا علاقاتها الديبلوماسية مع الأرجنتين، إشارة إلى بدء الحرب بين البلدين.

حاول مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة أن يستدرك الأمر مطالباً الأرجنتين بالانسحاب الفوري من هذه الجزر والمباشرة بمفاوضات مع البريطانيين. لكن العنفوان العسكري أبى على الأرجنتين التجاوب مع هذه المبادرة، فتحركت إذ ذاك البحرية البريطانية، الراسية في مرفأ بورتسموث في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ باتجاه جزر الملوين.

وفي هذه الأثناء تحركت أيضاً الديبلوماسية البريطانية فقررت مجموعة

الدول الأوروبية، في ١٠ نيسان (أبريل) وضع الحظر على استيراد البضائع الأرجنتينية، متضامنة مع بريطانيا في الصراع على الجزر المذكورة. كما دعمت الولايات المتحدة بريطانيا أيضاً بفتح مطاراتها وحاملات طائراتها أمام الطائرات الملكية البريطانية.

في ٢٦/٢٥ نيسان (أبريل) خاض جنود البحرية البريطانية معركة صاعقة مع الجنود الأرجنتينين تمكنّوا على أثرها من احتلال كامل جريرة جورجيا الجنوبية.

ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأميركية أن أوقفت مساعدتها الاقتصادية والعسكرية للأرجنتين في الأول من أيار (مايو) من السنة نفسها.

في ٢ أيار (مايو) قامت غوّاصة بريطانية بإغراق السفينة الأرجنتينية «الجنرال بلغرانو» التي كان على متنها ١٠٤٢ بحاراً لم ينجُ منهم سوى ٨٣٠.

غير أن طائرة أرجنتينية تمكنت، في ٤ أيار (مايو) من إلقاء صاروخ إكزوسيت (فرنسي الصنع، يطير فوق سطح البحر بمسافة قليلة جداً ولا يلتقطه الرادار) على المدمرة البريطانية «شيفيلد» التي غرقت في ١٠ أيار (مايو) وعلى متنها ١٢٠ بحاراً غرقوا جميعاً.

ثم في ٢٤ أيار (مايو) أصابت الطائرات الأرجنتينية الفرقاطة البريطانية «أنتيلوب» التي ما لبثت أن غرقت في اليوم التالي.

ثم حطّمت أيضاً الطائرات الأرجنتينية، في ٢٥ أيار (مايو) المدمّرة البريطانية «كوفنتري» (التي غرق على متنها ١٢٠ بحاراً) وحاملة المستوعبات «أتلانتيك كونفيور».

غير أن القوات البريطانية حاصرت بورت - داروين، عاصمة جزر الملوين حيث كانت القوات الأرجنتينية قد تحصنت في ٢ حزيران (يونيو)، أيذاناً بسقوطها. وبعد مقاومة دامت عدة أيام إستسلم قائد الموقع الأرجنتيني الجنرال مينينديز في ١٤ حزيران (يونيو) وأسر البريطانيون ٢٠٠ ١١ جندي أرجنتيني.

ثم استعادت بريطانيا سيطرتها على جزر ساندوتيش في ٢٠ حزيران (يونيو) ويُرفع بعدها حظر المجموعة الأوروبية على البضائع القادمة من الأرجنتين.

في ١٢ تموز (يوليو) تتوقف الأعمال العدائية كلياً عند الطرفين وترفع بدورها الولايات المتحدة الأميركية حظرها الاقتصادي والعسكري عن الأرجنتين.

ثم في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ تُستأنف مجدداً العلاقات الديبلوماسية بين بريطانيا والأرجنتين وتسمح بريطانيا باقتراب سفن الصيد الأرجنتينية حتى مسافة خمسين ميلًا من شواطئ جزر الملوين.

* خسائر الحرب

- الأرجنتين (في الرجال والعتاد الحربي)
  - ٧١٢ قتيل
  - ٢٠٠٠ جريح ومفقود
  - ٩١ طائرة مختلفة (منها ٢٣ ميراج III)
  - غواصة واحدة «سانتا في»
  - طرادة «جنرال بلغرانو»
  - ٤ سفن تجارية «باهيا» و«بوين سوكيسو» و«ايلا» و«نروال»

وتُقدّر قيمة الخسائر المادية الإجمالية للأرجنتين خلال هذه الحرب بـ ٨٥٠ مليون دولار أميركي.

- بريطانيا العظمى (في الرجال والعتاد)
  - ٢٩٣ قتيل
  - ٩٠٠ جريح
  - ١٨ طائرة
  - ٢٣ مروحيّة
  - ٤ سفن حربية هي «شيفيلد» و«أردنت» و«أنتيلوب» و«كوفنتري»

٢ سفن تجارية
إضافة إلى عطب ٧ سفن مختلفة

وتقدّر قيمة الخسائر المادية الإجمالية التي تكبّدتها بريطانيا خلال تلك الحرب ببليون و٤٠٠ مليون دولار أميركي.

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن جزر الملوين تحتوي على آبار للنفط تُستخرج منها يومياً ثلاثة ملايين برميل، إضافة إلى آبار الغاز الطبيعي المحفورة في عرض البحر.

* أنظر: **حرب الأفيون**.

المكسيك (حرب) Mexican (War)
Mexique (Guerre du)

من الحروب الغريبة التي حصلت خلال القرن التاسع عشر.

بدأت بمبادرة فردية كان قد اتخذها أحد المغامرين الفرنسيين سنة ١٨٥٢ وتقضي بطلب إمتياز من الحكومة المكسيكية آنذاك يقوم بموجبه باستثمار منطقة وادي سونورا بالشكل الاقتصادي المناسب. وكانت الحكومة المكسيكية قد منحته هذا الامتياز بقصد تشجيع استثمار الرساميل الأجنبية في البلاد وزيادة الانتاج وكسب الضرائب والرسوم.

إلا أن هذا الفرنسي بادر في العام التالي، سنة ١٨٥٣، إلى استقدام ٢٥٠ فرنسياً استوطنوا في هذه المنطقة رافضين حمل الجنسية المكسيكية، وبالتالي الخضوع للقانون المكسيكي. بل إنهم ذهبوا أبعد من ذلك معلنين نشوء مستعمرة فرنسية في تلك المنطقة.

عندما تبلغ رئيس البلاد الأمر أرسل قوة عسكرية عمدت إلى قتل المغامر الفرنسي (الذي كان يُدعى غاستون دو راوسّيه - بولبون) وتفرقت العناصر المتبقية من المجموعة.

سنة ١٨٥٥ صدرت سيرة هذا المغامر في كتاب، فعادت فكرة إنشاء مستعمرة فرنسية في المكسيك إلى الرواج.

سنة ١٨٥٩ قام صاحب مصرف سويسري كان يقيم في المكسيك واسمه جيكير بقرض الرئيس المكسيكي ميرامون مبلغ قدره ٧٩ مليون فرنك ذهبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جيكير هو الذي وقف وراء مشروع المغامر الفرنسي في حينه بدعمه مادياً.

إلّا أن انقلاباً عسكرياً أطاح بالرئيس ميرامون سنة ١٨٦٠ وجاء برئيس جديد، خواريس، تنكّر لدَين سلفه ورفض تسديده. الأمر الذي دفع

السويسري جيكير إلى الانتقال إلى فرنسا في تموز (يوليو) ١٨٦١ حيث حاول أن يقنع الدوق دي مورني بجعل فرنسا تتدخل عسكرياً في المكسيك لاستعادة المبلغ الضائع، واعداً الدوق بأنه سوف يعطيه ٣٠٪ من المبلغ الذي اقترضه الرئيس المكسيكي، في حال استرداده (أي ٢٦ مليون فرنك ذهبي). منح بعدها الدوق الجنسية الفرنسية للمصرفي جيكير. ويقال أيضاً أن الدوق المذكور كان يطمح شخصياً في اعتلاء سدّة السلطة في المكسيك وتتويج نفسه ملكاً على هذه البلاد.

تمّ الاتصال بعدها بالاسبان والإنكليز الذين كانوا ساهموا، هم أيضاً، عبر جيكير، في تجميع المبلغ الذي أقرض لرئيس المكسيك. فالكل كان له مصلحة في استعادة الدين المالي الذي كان قد حصل عليه، باسم المكسيك، الرئيس المخلوع ميرامون.

أما هذا الأخير، والذي كان قد لجأ إلى هولندا بعد هربه من بلاده، فقد إتصل بالأمبراطورة أوجيني (من أصل إسباني) زوجة الأمبراطور نابليون الثالث، محاولًا إقناعها بأن على الكاثوليك الأوروبيين أن يتصدّوا للرئيس المكسيكي الجديد خواريس الذي وصفه بأنه معادٍ للكثلكة وللدعوة المسيحية. وقد لقي هذا الكلام آذاناً صاغية لدُن الأمبراطورة الفرنسية المتمسّكة جداً بالدفاع عن الكاثوليك عبر العالم.

فبعد بحث دؤوب وجدت الأمبراطورة الفرنسية الإنسان المناسب لهذا المشروع في شخص ماكسيميليان دي هابسبورغ (أخ أمبراطور النمسا فرانسوا - جوزف)، خاصة وأن زوجة ماكسيميليان كانت مصابة بشيء من جنون العظمة وتحلم بعرش لزوجها ولها.

بعدما عُرضت فكرة إنشاء مملكة فرنسية في المكسيك على الأمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وافق هذا الأخير لأسباب عدّة أهمها:

- المصالحة مع النمسا التي كانت فرنسا على خلاف معها في الأمور الأوروبية.

- تشكيل قاعدة عسكرية وسياسية لفرنسا بالقرب من حدود الولايات المتحدة بغية دعم الجنوبيين في قتالهم ضد الشماليين.

على هذا الأساس حصل إنزال بحري إسباني على شاطئ مدينة ڤيراكروز المكسيكية في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٦١، سرعان ما تبعه إنزال فرنسي وآخر إنكليزي. إلا أنه بعد بضعة أشهر، في نيسان (أبريل) ١٨٦٢ ينسحب الإنكليز والإسبان من الحلف، في حين أن فرنسا، بناءً على ضغط الأمبراطورة أوجيني الدائم، تتابع السير قدماً في تحقيق المشروع.

في ٥ أيار (مايو) ١٨٦١ تحصل أول هزيمة عسكرية فرنسية في مدينة بويبلا.

لكن في ٧ حزيران (يونيو) ١٨٦٣ يتمكّن الجنرال الفرنسي فوري من إسقاط مدينة مكسيكو. ثم يترأس الجنرال بازان القوات الفرنسية سنة ١٨٦٤.

وبموجب اتفاقية ميرامار يحصل ماكسيميليان على تاج الأمبراطور ثم يدخل مدينة مكسيكو في ١٢ حزيران (يونيو) ١٨٦٤.

إلّا أن حكم ماكسيميليان لم يتميّز خلال سنتي ١٨٦٥ و١٨٦٦ إلا بالتردد وبمعاداة المحافظين. مما سمح للرئيس المخلوع خواريس بتنظيم مقاومة شعبية قامت بشن حرب عصابات ضد الجيش الفرنسي الجديد.

وسرعان ما تدهور الوضع العسكري في البلاد فغادر قائد القوات الفرنسية الجنرال بازان البلاد على متن إحدى السفن المتوجهة إلى أوروبا في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٦٦.

بعد فترة وجيزة إستولى الرئيس المخلوع خواريس على السلطة في البلاد وعمد إلى إعدام ماكسيميليان في ١٩ حزيران (يونيو) ١٨٦٧، ثم أعاد إحياء النظام الجمهوري في المكسيك.

فمن المغامرة الصغيرة، مغامرة غاستون دو رواسّيه - بولبون، انتقلت الحكاية إلى مغامرة كبيرة دخلت فيها القوى العظمى في ذلك العصر. لكن حلم أمبراطور المكسيك ماكسيميليان لم يدم إلا خمس سنوات ونصف،

عادت بعدها الأمور في المكسيك إلى حيث كانت عليه قبل تلك المغامرة التي تحوّلت إلى حرب قلّ ما شهد التاريخ الحديث مثيلًا لها.

* أنظر: **الحرب الأهلية الأميركية، حرب الأفيون.**

نامبيبا (حرب)

Namibia (War)
Namibie (Guerre de)

إستعمرت المانيا ناميبيا اعتباراً من سنة ١٨٨٤، فوسّعت تباعاً سيطرتها العسكرية على البلاد على وقع الحروب القبلية التي كانت تجري في ناميبيا منذ عهدٍ بعيد.

إلا أن القبائل (البانطو والنسوبيا والمافوي) عادت لتتفق في ما بينها فشنّت حرب عصابات ضد المستعمرين الألمان بين ١٩٠٣ و١٩٠٦ ذهب ضحيتها العديد من الناميبيّين وأُتلفت خلالها قطعان الماشية الخاصة بالقبائل بغية إضعافها وإجبارها على إعلان هزيمتها.

وفي سنة ١٩٠٨ حصل أول اكتشاف للألماس في ناميبيا، الأمر الذي ضاعف من اهتمام المستعمرين الاستيطاني في البلاد. إلا أنه، وبفعل اندلاع الحرب العالمية الأولى، اضطرت القوات الألمانية إلى الانسحاب من ناميبيا عام ١٩١٥، فطلب الحلفاء من أفريقيا الجنوبية الحلول مكان السلطات الألمانية المنسحبة.

إلا أن هذا الاستعمار الجديد قد عرف بدوره صعوبات محلّية ودولية. فبعدما قامت الدولة الاتحادية في جنوب أفريقيا بضمّ ناميبيا كلياً وبالقوة إلى أراضيها سنة ١٩٤٩. اعترضت «منظمة الأمم المتحدة» على الأمر ثم سحبت سنة ١٩٦٦ تكليف الانتداب الذي كانت قد منحته «جمعية الأمم»، سنة ١٩١٩، لدولة جنوب أفريقيا في هذا الصدد.

فأصبحت القوات الأفريقية الجنوبية والعشائر المتحالفة معها في موقع تخاصم مع الشرعية الدولية، الأمر الذي سمح للمعارضة الناميبية بعدها برفع السلاح في وجه المغتصب المحتل وبالمطالبة بتحرير الأرض.

وهكذا بدأت الحرب الناميبية، عام ١٩٦٧، على شكل حرب عصابات ولم تنتهِ إلّا عام ١٩٩٠، أي بعد زهاء ٢٤ سنة من القتال المتواصل.

واللافت للانتباه في هذا الصدد أن السلطة الأفريقية - الجنوبية البيضاء قد قامت باخضاع ناميبيا، طوال فترة حكمها للبلاد، لقانون التمييز العنصري المعروف تحت إسم **Native Land Act**. أي أنها أُنشأت مناطق خاصة بسكن السود وأخرى خاصة بسكن البيض.

تحوّلت المطالبة باستقلال ناميبيا، اعتباراً من سنة ١٩٦٧، إلى مطلب دولي، الأمر الذي ساعد حركة **SWAPO** (منظمة شعب جنوب - غرب أفريقيا) في حربها التحريرية الطويلة.

إلا ان اعتماد هذه الحركة، بشكل أساسي، على قسم من القبائل، قد سمح لدولة جنوب أفريقيا الراغبة في البقاء في ناميبيا بالاعتماد على القسم الآخر. مما أضفى على القتال في البلاد طابع الحرب الأهلية المصطنعة، إذ قام قسم من الناميبيين بمقاتلة القسم الآخر من الناميبيين.

ومما زاد في الطين بلّة أن الصراع المحلي سرعان ما إتخذ طابع الصراع العالمي القائم بين الأنظمة الشيوعية والأنظمة الرأسمالية، فدعم الكوبيون، انطلاقاً من أنغولا، نضال حركة سواپو ودعمت الدول الغربية الحضور العسكري لجنوب أفريقيا في هذه البقعة من العالم من منطلق أن عدو عدوّي هو صديقي.

فاختلط الحابل بالنابل في البلاد وطال زمن الحرب فيها بالشكل الذي نعرفه، وهوان حرب تحرير ناميبيا قد وقعت في لعبة التجاذب بين الجبارين في إطار ما عُرف بالحرب الباردة.

فبعد حرب طويلة وبعد إنسحاب القوات الكوبية والقوات الأفريقية الجنوبية إلى بلادها أواخر العام ١٩٨٩، أُعلن، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٩٠ استقلال ناميبيا التي سرعان ما التحقت بالأمم المتحدة وقدّمت عضويتها إلى البنك الدولي وعقدت صلحاً مع أنغولا واشتركت مع هذه البلاد في بناء محطة كهربائية ضخمة على نهر مشترك للبلدين.

محصلة الحرب:

- ٠٠٠ ٢٠ قتيل، بينهم ٠٠٠ ١١ لحركة سوابو.
- الخسائر البشرية لجيش جنوب أفريقيا غير معروفة.
- كلفت هذه الحرب دولة جنوب أفريقيا، سنوياً، بليون دولار أميركي، بين ١٩٦٧ و١٩٨٩، توزعت على النفقات العسكرية وعلى المساعدات التي كانت تقدمها لأنصارها في العشائر الموالية لها في جنوب البلاد.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، حرب البوير، الحرب الباردة.**

نيكاراغوى (الحرب الأهلية في) Nicaragua (Civil War in)
Nicaragua (la Guerre Civile au)

مرّت الحرب الأهلية في نيكاراغوى بمرحلتين. فقد نشبت، في حزيران (يونيو) ١٩٧٩، على أساس انفجار الحركة الساندينية في البلاد، والتي لم تنطفئ إلّا في شباط (فبراير) ١٩٨٩ مع التوافق الوطني على انتخاب الرئيسة ڤيولتيا شامورّو الذي عقبه نزع عام للسلاح في نيكاراغوى وتسريح للمتقاتلين.

إلا أن منطق النضال المسلح في البلاد بين ١٩٧٩ و١٩٨١، المعادي جهراً للنظام السوموزي، اختلف عن مرحلة ما بعد ١٩٨١ حيث تمّ إدخال عنصر «الكونتراس» في جسم الحرب الأهلية النيكاراغوية. ذلك أن زجّ هذا العنصر الجديد في أتون التخاصم النضالي في البلاد غيّر جذرياً معالم الحرب الأهلية فيها. ففي حين أن المرحلة الأولى تميّزت بطابع العداء الإيديولوجي الحاد القائم بين اليسار الشعبي الساندينى (نسبة إلى مؤسس الحركة سيزار ساندينو) والنظام السوموزي اليميني الحاكم (نسبة إلى آل سوموزا الحكام الاقطاعيين في البلاد)، فإن المرحلة الثانية (١٩٨١-١٩٩٠) شهدت صدام يسار شعبي (السندينيون) ضد يسار شعبي آخر (الكونتراس)، ضمن إطار اقتتال شعبي وأهلي دموي وحاد ساندت خلاله الولايات المتحدة حركة الكونتراس فيه.

والكونتراس **(Contras)** أي المعادين للثورة، إنما كانوا يتألفون من فقراء الريف في منطقة موسكيتو الذين قمعهم النظام الساندينى الظافر بعد ١٩٨١ بدلًا من أن ينصفهم لكونهم من المحرومين.

والواضح أن الصراع الأهلي في نيكاراغوى، بمرحلتيه (١٩٧٩-١٩٨١ و١٩٨١-١٩٩٠) إنما وقع ضحيّة التجاذب السياسي والإيديولوجي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فالمستشارون العسكريون الكوبيون

كانوا يوجهون، عن بُعد، الحركة الساندينية، والمستشارون العسكريون الأميركيون (عبر وكالة سي-أي-إي) كانوا يوجهون، عن بُعد أيضاً، نشاطات ومبادرات حركة الكونتراس. وقد وصف المراقبون السياسيون هذا الصراع المخفي والملتوي على السواء بمرحلة السلام البارد **(cold peace)** بين الجبارين.

وتمتاز هذه المرحلة بأنها بدأت بخطاب ألقاه القائد السوفياتي بريجنيف عام ١٩٧٩ أكّد خلاله على ضرورة «تحرّر الشعوب»، فردّ عليه بعد فترة الرئيس الأميركي ريغان، عام ١٩٨١، رافعاً شعار ضرورة دعم «المقاتلين من أجل الحرية في نيكاراغوى» ومؤسساً لنظرية الكونتراس.

فقد ساد منطقان على الحرب الأهلية في نيكاراغوى، أحدهما معادٍ للنظام السوموزي، باسم الشعب، والآخر معادٍ للنظام الساندينيي الذي خلفه، باسم الشعب أيضاً.

وقد كلف نيكاراغوى هذا الصراع المزدوج والطويل ٠٠٠ ٣٥ قتيل و٠٠٠ ١٠٠ جريح وتضخّم مالي أفقر الجميع دون استثناء.

* أنظر: **الحرب الأهلية في إسبانيا، الحرب الباردة.**

تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ (حرب) October 1973 (War)
Octobre 1973 (Guerre d')

في عملية صاعقة ومفاجئة هاجم الجيش المصري إسرائيل في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ معتمداً على ٢٢٢ طائرة قاذفة و١٥٠٠ دبابة و٥ الوية اجتازت خط بار - ليف الإسرائيلي على قناة السويس. كما هاجم من جهته أيضاً الجيش السوري إسرائيل، بالأسلوب نفسه ومعتمداً على ٣ الوية مدرعة و١٠٠٠ دبابة و٢٧ وحدة مدفعية و٢٠ فصيل من الآليات المختلفة عبر الجولان المحتل.

في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) تمكّنت القوات السورية من تحرير جبل الشيخ ومدينة القنيطرة. لكن الهجوم الإسرائيلي المضاد مكّن القوات الإسرائيلية من تسجيل بعض الانتصارات وإعادة احتلال القنيطرة.

ثم عبر الجيش الإسرائيلي قناة السويس في ١٦/١٥ تشرين الأول (أكتوبر) في نقطة الديفرسوار وحاصر الجيش المصري الثالث.

في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) قررت الدول العربية قطع إمداداتها بالنفط عن الدول المتحالفة مع إسرائيل إن لم تقم القوات الإسرائيلية بالجلاء عن الأراضي العربية المحتلة.

في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) وافقت إسرائيل ومصر على وقف لإطلاق النار.

في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) وافقت بدورها سوريا على وقف إطلاق النار.

الخسائر:

مصر: : ٣٠٠٠ قتيل
٢٠٠٠ دبابة

إسرائيل: : ٢٦٧٦ قتيل

*** أنظر: حرب حزيران ١٩٦٧، حرب السويس، حرب الخليج.**

الأفيون (حرب)

Opium (War)
Opium (Guerre de l')

كانت الصين تعيش انغلاقاً كاملًا في وجه الغرب منذ سنة ١٨٢٠. إلا أنها كانت تحافظ على علاقة تجارية مع إنكلترا تقايض بموجبها الحرير والشاي بالقطنيات المصنوعة في الهند والأفيون المنتج أيضاً في هذه المستعمرة الإنكليزية.

إلا أن السلطات الأمبراطورية الصينية قامت سنة ١٨٣٩ بإصدار قانون يمنع استيراد الأفيون. إغتاظت إنكلترا جداً لهذا القرار الذي كان من شأنه حجب الأرباح الطائلة عن تجّارها، فقررت لذلك شنّ حرب على الصين لإرغامها على الإبقاء على حرّية استيراد الأفيون في بلادها. وقد سُمّيت مجموعة المعارك التي دارت في هذا الإطار بحرب الأفيون.

ففي سنة ١٨٤١ دكّت بوارج الأسطول الإنكليزي مدينة كانتون الصينية. ثم قامت مشاة البحرية الإنكليزية باحتلال مدينة شانغاي، أحد أهم مرافئ الصين. ولم تفك إنكلترا حصارها عن كانتون ولم تسحب جيشها من شانغاي إلا بعدما وقّعت السلطات الصينية على معاهدة (تُعرف بمعاهدة نانكين) تسمح بموجبها الصين بحرية استيراد الأفيون الإنكليزي عبر خمسة مرافئ هي كانتون، أموي، فوزهو، شانغاي ونينغبو، إضافة إلى هونغ كونغ.

وقد وُقِّعَتْ معاهدة نانكين بتاريخ ٢٨ آب (أغوسطس) ١٨٤٢.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، الحرب الروسية - اليابانية.**

البونيقية (الحروب)
Punic (Wars)
Puniques (Guerres)

في اللغة اللاتينية POENI تعني الفينيقيين. من هنا سُميت الحروب التي شنّتها روما ضد قرطاجة (التي كان قد أسسها الفينيقيون) بالحروب البونيقية. وسبب هذه الحروب يعود إلى نيّة القرطاجيين في استيطان كل شواطىء البحر الأبيض المتوسط الواقعة شمال بلادهم. وكانوا قد بدأوا إذ ذاك بالاستيطان في جزيرة صقلية ثم في إسبانيا، مما أثار حفيظة الرومان الذين كانوا يسعون للتمدّد، هم أيضاً، خارج بلادهم.

أما الرومان فكانوا قد إنتهوا، سنة ٢٧٢ قبل الميلاد، من السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية، بعد سقوط تارانتيا. وعقب ذلك، شرعوا في حروبهم ضد القرطاجيين الذين كانوا يشكّلون المنافس المنظّم الوحيد في المنطقة برمّتها.

* الحرب البونيقية الأولى (٢٦٤-٢٤١ قبل الميلاد)

دافع القائد القرطاجي هاميلكار باركا (الملقب بالعاصفة) عن جزيرة صقلية مدّة ٦ سنوات متواصلة (بين ٢٤٧ و٢٤١ ق.م.). خسر في تلك المعارك ضد الرومان جزءاً كبيراً من أسطوله البحري لكنه تمكن من إعادة تجميع وتركيز قواته في إسبانيا بعد مغادرة صقلية.

في هذه الأثناء، سنة ٢٤٢ ق.م.، هزم قائد البحرية الروماني كاتولوس الأميرال حنّون في جزر إيغات.

حاولت بعدها روما التي سُرّت كثيراً لانتصاراتها الأولى على القرطاجيين أن تنظّم إنزالًا على شواطئ أفريقيا الشمالية. فتقدّم القائد الروماني أتيلوس ريغولوس بأسطوله سنة ٢٥٦ قبالة شواطئ قرطاجة، لكنه هُزم هناك وأُلقي القبض عليه.

* الحرب البونيقية الثانية (٢١٨-٢٠١ قبل الميلاد)

تسلّم هنيبعل (٢٤٧-١٨٣ ق.م.)، ابن القائد القرطاجي هاميلكار، الخيّالة التابعة للقوات القرطاجية والمرابطة على الأراضي الإسبانية بعد تنحّي صهره هاسدروبال عن مسؤولياته. وقد تمكّن هنيبعل من إسقاط ساغونتا سنة ٢١٩ ق.م.

إنتقل بعدها، يرافقه ٤٠ ٠٠٠ جندي، إلى جنوب غاليا (فرنسا الحالية) وحلّ على سفوح جبال الألب (الفاصلة بين فرنسا وإيطاليا). وقد تمكن خلال تلك الأثناء من هزم الجيش الروماني في سلسلة معارك متتالية (معركة تيسين وتريبيا سنة ٢١٨ ق.م.، معركة تراسيمينا سنة ٢١٧ ق.م.؛ معركة كان سنة ٢١٦ ق.م.) ثم تمكّن من السيطرة على مدينة كابوا سنة ٢١٥ ق.م. وحيث بقي مدّة ١٣ سنة يخطط للسيطرة على روما، كان جيشه قد خسر، في تلك الأثناء، حماسته الحربية وتراجعت قدرته القتالية بفعل مغريات الحياة السهلة في مدينة كابوا.

طلب منه سنة ٢٠٣ ق.م. مجلس الشيوخ القرطاجي أن يعود إلى قرطاجة. نفّذ هنيبعل الأمر لكنه هُزِمَ في زاما، في أفريقيا الشمالية، سنة ٢٠٢ ق.م.، مما اضطره إلى الهروب. فلجأ إلى الملك السوري أنطيوكوس ثم إلى ملك بيطينيا المدعو بروسياس. ثم إنتحر سنة ١٨٣ ق.م. كي لا يتمّ تسليمه حياً للرومان.

من أبرز القادة الرومان خلال تلك الفترة:

فابيوس مكسيموس ڤيروكوسوس الذي صمد في وجه جيوش هنيبعل مدّة ١٣ سنة متتالية (٢٩٠-٢٠٣ ق.م.).

- الجنرال مارتشيلوس الذي أسقط سرقسطة سنة ٢١٢ ق.م. والذي هزم هنيبعل في أكثر من موقعة.
- شيبيون الملقب بالأفريقي (وإسمه پوبليوس كورنيليوس سيبيو) الذي أنزل جيشه على حين غفلة على شواطئ أفريقيا الشمالية سنة ٢٠٤ ق.م.

وسيطر على منطقة أوتيكا قبل أن يهزم على أبواب قرطاجة. مما دفعه إلى الهروب سنة ٢٠٣ ق.م. بحراً بغية إعادة تجميع قواته. ثم عاد شيبيون إلى القارة الأفريقية بصحبة جيش أكبر وأقوى في السنة التالية. فاشتبك مع القوات القرطاجية في زاما وهزم هنيبعل في تلك المعركة سنة ٢٠٢ ق.م.

* الحرب البونيقية الثالثة (١٤٩-١٤٦ قبل الميلاد)

خيطت هذه الحرب الرومانية ضد قرطاجة تحت شعار «فلتُهدم قرطاجة» أطلقه مجلس الشيوخ في روما وأمر بموجبه الجيوش الرومانية بالقضاء نهائياً وكليّاً على مدينة قرطاجة الناهضة من تحت الأنقاض. (إن هذا الشعار كان الخطيب كاتون يردده في آخر كل خطبة له في المجلس قائلًا «... وأخيراً، فتُهدم قرطاجة!»)

خاض هذه الحرب البونيقية الثالثة والأخيرة إميليانو شيبيون، أحد أقرباء القائد الروماني السابق الذي كان قد هزم هنيبعل سنة ٢٠٢ ق.م. عمد إلى محاصرة مدينة قرطاجة بحراً وبرّاً لمدّة ٣ سنوات ثم إقتحمها سنة ١٤٦ ق.م. وبناءً على التعليمات المعطاة له فقد دمّرها بعد ذاك تدميراً كاملًا وفلح أرضها لمحو آثارها كلياً.

واللافت للانتباه أن روما تمكّنت بعد هذه الحرب من السيطرة سيطرة تامة على كامل البحر الأبيض المتوسط التيَ أطلقت عليه في ما بعد تسمية «بحرنا»، **Mare Nostrum**.

* أنظر: **حرب مغنيزيا، حرب كينوسيفاليس، معركة سيلاري.**

پيدنا (حرب)

Pydna (War)
Pydna (Guerre de)

حرب رومانية خاضها سنة ١٦٨ ق.م. القائد الروماني پاولوس إميليوس ضد الإغريق بقيادة ملكهم پيرسيا، وإنتصر فيها الرومان. فخضعت بعدها بلاد اليونان بكاملها لسلطتهم طوال الحقبات التاريخية اللاحقة.

*** أنظر: حرب مغنيزيا، حرب كينوسيفاليس، الحروب البونيقية، معركة سيلاري.**

الرومانية (الحروب الأهلية) Roman (Civil Wars)
Romaines (Guerres Civiles)

إجتاحت روما، طوال القرن الرابع بعد الميلاد، سلسلة حروب أهلية شهدت اقتتالاً عسكرياً عنيفاً بين الأباطرة الرومان الذين اختلفوا في ما بينهم على لقب «الأعظم» **(Augustus)**.

بدأت هذه الحروب سنة ٣٠٥ ب.م. حين طالب ٦ أباطرة رومان (هم قسطنطين وسيويريوس ومكسيمين وغاليريوس وماكسنس ومكسيميانوس) بلقب «الأعظم»، بغية تخليد ذكراهم، واستحقاق العبادة العامة، بشكل فردي وأحادي.

فشرع قسطنطين الأول بتوحيد الأمبراطورية الرومانية المفكَّكة سنة ٣٠٦. لكن بعد سنة واحدة، عام ٣٠٧، قام الأمبراطور ماكسنس بإعدام الأمبراطور سيويريوس. ثم قام الأمبراطور قسطنطين، سنة ٣٠٨، بقتل الأمبراطور مكسيميانوس. وقد ترافقت هذه الاغتيالات مع حروب بين جيوش هؤلاء الأباطرة في ما بينهم طاولت أجزاء كبيرة من البلاد في كل مرة.

في ٣١١ مات الأمبراطور غاليريوس فخلفه ليكينيوس.

غير أن سنة ٣١٢ قام قسطنطين بقتل ماكسنس. ثم منح قسطنطين وليكينيوس الحرية للمسيحيين بممارسة طقوسهم الدينية الخاصة (بموجب قرار ميلانو الصادر سنة ٣١٣). ثم قام في السنة نفسها ليكينيوس بقتل مكسيمين (ثم ڤالنس، خليفة مكسيمين).

ثم قام سنة ٣٢٣ قسطنطين بقتل مارسيانوس، خليفة ڤالنس. ثم قتل قسطنطين ليكينيوس سنة ٣٢٤.

أسس بعدها قسطنطين عاصمة ثانية للرومان في القسطنطينية سنة ٣٢٤. واستمر الخلاف العسكري والسياسي الروماني الأهلي على هذا النمو حتى

سنة ٣٩٥ حيث حصل تقسيم الأمبراطورية بشكل نهائي بين الأمبراطور أركاديوس والأمبراطور هونوريوس: أمبراطورية في الشرق وأخرى في الغرب.

أما أمبراطورية روما الغربية فقد انتهت سنة ٤٧٦ بعد غزو البرابرة لروما وطرد رومولوس الأعظم منها.

إستمرت أمبراطورية روما الشرقية، من جهتها، حتى سنة ١٤٥٣ حيث هزمها العثمانيون.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ١١٥ أمبراطوراً مختلفاً قد حكموا روما طوال هذه الفترة، من يوليوس قيصر إلى قسطنطين الخامس. علماً أن ٣٧ منهم توفوا وفاة طبيعية و٥٤ قضوا مغتالين و٢ مسمّمين و٦ مطرودين من العرش و٦ معزولين وواحد مدفون حياً و٥ منتحرين و٢ مضروبين بالصاعقة و٢ لأسباب مجهولة.

* أنظر: **الحروب البونيقية**.

الروسية - اليابانية (الحرب) Russian - Japanese (War)
Russo - Japonaise (Guerre)

إمتدت الحرب الروسية - اليابانية من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٥، وقد عرفت في الأوساط الشعبية تحت تسمية «حرب المسكوب واليابان»، نسبةً إلى العاصمة موسكو التي حُرّف لفظها.

* الأسباب:

هناك سببان رئيسيان لهذه الحرب:

- أولهما إن أنكلترا واليابان كانتا تسعيان للحدّ من التقدّم الروسي في منطقة الشرق الأقصى، بخاصة في مندشوريا وكوريا. ذلك أنه في ٥ شباط (فبراير) ١٩٠٤ كانت روسيا القيصرية قد صرّحت علناً عن رفضها للإنسحاب من كوريا.
- ثانيهما أن روسيا كانت تتوقع لنفسها نصراً سهلًا وسريعاً بغية تلميع صورة النظام الملكي القيصري الذي كان الثوار البولشفيك قد بدأوا بدكّ أسواره في روسيا. فالانتصار العسكري في هذه المنطقة من العالم كان لا بدّ له - لو حصل - من أن يحسّن موقع القيصر على صعيد السياسة الداخلية الروسية.

كما كانت تعتمد روسيا على الدعم الفرنسي لها، كون القوات الفرنسية موجودة بكثافة في الهند الصينية وكون تحالفهما السياسي قديم.

إلا أن الديبلوماسية الإنكليزية دخلت على الخط وسحبت البساط، بهدوء، من تحت أرجل روسيا، دعماً لحليفتها اليابان في الصراع الدائر في هذه المنطقة من العالم. فقد وقّعت إنكلترا مع فرنسا اتفاقية «تفاهم ودّي» أوحت خلالها للفرنسيين أنها سوف تقف إلى جانب فرنسا في حال نشوب الحرب بينها وبين المانيا، في نيسان (أبريل) ١٩٠٤. مما دفع فرنسا إلى

القبول، بالمقابل، بعدم الوقوف إلى جانب الروس في حربهم ضد اليابان. فامتنعت بعد ذلك فرنسا من تسليم الفحم الحجري للسفن البخارية الروسية كما أنها طلبت من السفن الحربية الروسية الراسية في خليج تون كين هرباً من ملاحقة البحرية اليابانية لها، أن تعود إلى عرض البحر.

* القوات الموجودة على الأرض:

كانت تضم القوات الروسية ٠٠٠ ١٣٥ جندي. أما اليابان فكانت تملك على الأرض ٠٠٠ ٨٥٠ مقاتل.

صحيح أن روسيا كانت قد جنّدت ٠٠٠ ٢٠٠ ١ جندي في روسيا الأوروبية، إلا أن عدم استكمال خط سكة الحديد الرابط بين روسيا الأوروبية وروسيا الشرقية كان يمنع روسيا من الاستفادة من هذه الطاقة العسكرية البعيدة، إذ لم تكن مدينة فلاديغوستوك مربوطة بشبكة المواصلات الروسية بالشكل الذي يسمح بنقل الرجال والعتاد إلى أرض المعركة.

* القوات الموجودة في البحر:

كانت تمتلك روسيا فرقتين بحريتين في كل من مرفأ فلاديفوستوك (وقد حاصرها الجليد) وبور - أرثور، مجموع سفنها ٢٨. كما أنها كانت تمتلك فرقة بحرية في البلطيق استغرق وصولها إلى ساحة المعركة ثمانية أشهر.

أما اليابان فكانت تمتلك ٥٠ قطعة بحرية عسكرية كلها حديثة، في حين أن ثلث سفن الأسطول الروسي فقط كان حديثاً.

* الأحداث:

هاجمت البحرية اليابانية سفينة حربية روسية قبالة شواطئ كوريا فاستولت عليها في ٧ شباط (فبراير) ١٩٠٤. ثم قام عدد من الطرادات اليابانية بالاغارة بشكل مفاجئ على مرفأ بور - أرتور حيث كان الأسطول الروسي راسياً فتمكنوا من إصابة وتدمير ٣ سفن حربية روسية في اليوم التالي تماماً.

أما في اليوم الثالث، أي في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٠٤ فقد أعلنت اليابان الحرب، من جانب واحد، على روسيا.

في آذار (مارس) ١٩٠٤ حصل إنزال عسكري ياباني على شواطئ كوريا، تلاه في ١ أيار (مايو) انتصار للقوات اليابانية في منطقة يالو. ثم بعد ٥ أيام بدأ إنزالٌ عسكريٌّ لليابانيين على شواطئ مندشوريا تمكنت على أثره القوات اليابانية من محاصرة مرفأ بور - أرتور براً، بعدما كانت قد حاصرته بحراً. ثم تتالت الانتصارات الروسية في مندشوريا.

ولم يطل الوقت حتى سقط مرفأ بور - أرثور بين أيدي اليابانيين، في أول يوم من سنة ١٩٠٥.

أما معركة مودن التي استمرت شهراً تقريباً وانتهت في ١٠ آذار (مارس) ١٩٠٥ بفوز القوات اليابانية فقد تواجه خلالها ٠٠٠ ٧٢٥ جندي (٠٠٠ ٤٠٠ ياباني مقابل ٠٠٠ ٣٢٥ روسي).

في أيار (مايو) ١٩٠٥ بلغ أسطول الأميرال الروسي رودجستفنزكي بحر الهند والتحم بالسفن الحربية الروسية الآتية من بحر البلطيق. إلا أن الاثنين قد عجزا عن بلوغ فلاديفوستوك (بسبب النقص بالفحم الحجري) عن طريق عرض المحيط الهادئ، فاضطرت السفن الحربية الروسية إلى سلوك خط مضيق تسوشيما، المتاخم لليابان، حيث كان ينتظرها أسطول الأميرال الياباني توغو.

ففي ٢٧ أيار (مايو) حصلت الكارثة المتوقَّعة إذ تمكن اليابان من إغراق ٣٥ سفينة حربية روسية من أصل ٣٨ كان يتألف منها الأسطول الروسي المتوجه إلى فلاديفوستوك. كما أُلقي القبض على الأميرال الروسي خلال تلك المعركة.

بدأ الجيش الروسي بعد ذلك سلسلة انسحابات إلى أن وقّعت روسيا واليابان على معاهدة بورتسموث، في إنكلترا، في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٥، حصلت بموجبها اليابان على حرّية التحرك العسكري والسياسي في كل من

كوريا ومندشوريا، في الوقت الذي انسحبت فيه نهائياً القوات الروسية من كوريا ومندشوريا عائدة إلى بلادها.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، الحرب العالمية الأولى.**

رواندا (الحرب الأهلية في) Rwanda (Civil War in)
Rwanda (Guerre Civile du)

تقع رواندا في وسط أفريقيا. وقد كان هذا البلد الزراعي ذو المناخ الصحّي المعتدل مستعمرة المانية ثم بلجيكية حتى تاريخ نيل استقلالها سنة ١٩٦٢.

يتوزع سكان البلاد بين ثلاث أثنيات مختلفة: الهوتو التوتسي والتوا. وكان أعضاء هذه الأثنيات يعرفون الخلافات الداخلية. ولكن نادراً ما كان ينشب قتال بين الأثنيات المختلفة. فالهوتو كان يختلف مع الهوتو والتوتسي مع التوتسي والتوا مع التوا **(Hutu, Tutsi, Twa)**.

غير أن الأمور اتخذت منحى مختلفاً مع الاستعمار الإلماني (١٨٩٨) ثم البلجيكي خاصة، حيث بدأت السلطات اللعب على التناقضات الداخلية، فعززت موقع التوتسي في الإدارات كافة والمؤسسات الرسمية على حساب الهوتو، علماً أن التوتسي كانوا يشكلون أقلّية في البلاد والهوتو الأكثرية.

فقد كشف الاحصاء الذي أُجري سنة ١٩٩١ أن عدد سكان البلاد الاجمالي يبلغ ٧ ١٤٨ ٠٠٠ نسمة يتوزعون على النحو الآتي:

- الهوتو: ٩١,٢٪
- التوتسي: ٨,٣٪
- التوا: ٠,٤٪

فاللعب الطويل على تسليط الأقلّية التوتسي على الحكم والإدارة والمؤسسات الرسمية والمراكز الأمنية العليا ولّد شعوراً بالغبن عند الهوتو الذين كانوا يحسّنون أوضاعهم الاقتصادية والتربوية رغم كل شيء والذين كانوا يطالبون أكثر فأكثر بالمشاركة في الحكم.

استمرت الأمور على هذا النحو حتى مطلع التسعينات حيث بدأت

الأكثرية الهوتو تفرز متطرفيها وينتظم هؤلاء في أحزاب وميليشيات.

إلا أن هذا الاحتقان السياسي لم يكن لينفجر لولا ازدياد الأوضاع الاقتصادية في البلاد سوءاً، بعد ١٩٨٢، حيث تدنّى مستوى الانتاج الزراعي بشكل مخيف أثر موجة الحرّ الطويلة (١٩٨٢) والأمطار الأطول (١٩٨٣ و١٩٨٤).

وبما أن رواندا بلد زراعي في المقام الأول فقد إنعكست الأزمة الزراعية، وبشكل مباشر، أزمة اجتماعية فسياسية.

والجدير ذكره هنا أيضاً أن الكثافة السكانية في البلاد تبلغ أرفع نسبة تعرفها القارة الأفريقية قاطبة، إذ إنها تبلغ في رواندا ٢٧١ فرداً/ كلم ^{٢}. علماً أن سكان البلاد قد ازدادوا بنسبة ٤٨٪ بين ١٩٧٨ و١٩٩١ فقط.

فالاحتقان السياسي، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية وإلى التضخم السكاني غير المدروس ولّدوا جميعاً الأرضيّة المناسبة لنشوب الحرب الأهلية.

أما سبب هذه الأخيرة المباشر فكان مقتل رئيس البلاد، الهوتو هابياريمانا، العائد من تنزانيا حيث كان قد توصّل، وبفضل ضغط من المجموعة الدولية، إلى صيغة مشاركة سلمية في البلاد بين الهوتو والتوتسي، بتاريخ ٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٤.

فبدأت عندئذٍ مباشرة عملية إبادة للأثنية التوتس، على يد ميليشيات الهوتو، استمرت عدّة أشهر قبل أن يأتي على ذكرها الإعلام الدولي.

وقد ذهب ضحية هذه المجازر أكثر من مليون رواندي، أي ١٣٪ من مجموع سكان البلاد، في أبشع حرب أهلية أثنية عرفها القرن العشرون.

أما التوتسي فقد استعانوا بعدها بأبناء عمهم التوتسي الحاكمين في أوغاندا لشن هجوم مضاد ولطرد أكثر من مليون هوتو خارج البلاد، باتجاه زائير وبوروندي حيث يقيمون في مخيمات للاجئين حتى يومنا هذا. بانتظار أن يعيد المجتمع الدولي تدخله في رواندا لترتيب الأمور السياسية في البلاد.

* أنظر: **الحرب الأهلية في الصومال**.

السنوات السبع (حرب) Seven Years (War) Sept Ans (Guerre de)

حرب أوروبية امتدّت أحداثها بين ١٧٥٦ و١٧٦٣.

تواجه خلالها فريقان. ضمّ الفريق الأول فرنسا والنمسا وروسيا والسويد وساكس وإسبانيا؛ أما الفريق الثاني فقد ضمّ إنكلترا وبروسيا وهانوفر.

من الدوافع على هذه الحرب رغبة النمسا في استعادة منطقة سيليزيا (جنوبي - غربي بولونيا) والنزاع الدائم الفرنسي - البريطاني على المستعمرات.

بادرت بريطانيا بالأعمال العدوانية إذ قامت، سنة ١٧٥٥، باحتجاز ثلاثمائة سفينة تجارية فرنسية. عقدت على أثرها بروسيا إتفاقية دفاع مع بريطانيا في وستمينستر سنة ١٧٥٦. وعقدت بالمقابل فرنسا والنمسا إتفاقية دفاع موازية لمجابهة التحالف البروسي - البريطاني، في مدينة فرساي الفرنسية سنة ١٧٥٦ أيضاً.

وكان ملك بروسيا فردريك الثاني قد احتلّ منطقتي ساكس وبوهيميا سنة ١٧٥٦ و١٧٥٧؛ إلا أنه اضطرّ إلى الإنسحاب من بوهيميا سنة ١٧٥٧ تحت ضغط الجيوش المتحالفة ضدّه. كما صدّت الجيوش الفرنسية زحف البريطانيين والهانوفريين سنة ١٧٥٧.

ثم عادت بروسيا فاستعادت المبادرة العسكرية مُحقّقةً ثلاثة إنتصارات هامة: في روسباخ ضدّ الفرنسيين، ولوتين ضدّ النمساويين، وزوندورف ضدّ الروس.

وعادت بروسيا وخسرت بعض المعارك كانت قد خاضتها ضدّ الجيش الروسي سنة ١٧٦٠ و١٧٦١، مما اضطرّها إلى عقد إتفاق سلام مع القيصر

الروسي بطرس الثالث سنة ١٧٦٢.

أتاحت هذه الإتفاقية البروسية - الروسية لفردريك الثاني استعادة المبادرة العسكرية فاحتلّت جيوشه منطقة سيليزيا في جنوب بولونيا.

أما الفرنسيون والبريطانيون فقد تابعوا هذه الحرب على متن سفنهم عبر البحار وفي مستعمراتهم عبر العالم. فبعد عدد من الهزائم العسكرية البحرية سنة ١٧٥٦، عادت البحرية البريطانية فاستعادت المبادرة وتمكّنت من ضرب الحصار على المرافئ الفرنسية في المستعمرات.

وفي سياق هذه الأعمال الحربية خسرت فرنسا معارك أساسية في كندا، سنة ١٧٥٩ و١٧٦٠، مما إضطّرها إلى التخلّي عن مقاطعة كيبيك؛ وفي الهند، سنة ١٧٦١، مما اضطرّها إلى التخلّي عن مرفأ بونديشيري أيضاً.

إنتهت الحرب بعقد إتفاقيتين.

نصّت إتفاقية أوبرتسبروغ على تخلّي بولونيا عن منطقة سليزيا لصالح بروسيا.

أما إتفاقية باريس فقد نصّت على تخلّي فرنسا عن جميع مستعمراتها الأميركية والهندية (وأبرزها كندا).

فتأسّست بذلك الأمبراطورية البريطانية عبر البحار، أمبراطورية لم تكن تغيب عنها الشمس.

* أنظر: **حرب الثلاثن سنة، حرب المئة سنة، الاستراتيجيا.**

الصومال (الحرب الأهلية في) Somalia (Civil War)
Somalie (Guerre Civile de)

إذا كانت اللبننة نموذج الحروب الأهلية المفصَّلة على مقاس بلدان العالم العربي والتي تتميّز بتعدّدها الديني والطائفي، وبتنوّعها الثقافي، يتّضح يوماً بعد يوم أن الصوملة هي نموذج الحروب الأهلية المفصَّلة على مقاس بلدان القارة الأفريقية حيث التعدُّد القبلي والتنوُّع العشائري.

فالحروب الأهلية التي شهدها ويشهدها القرن العشرون تتميّز بنموذجيتها حيثما تنشب، إذ تتحدّد أطرها طبقاً للمعطيات المحلّية من جهة وطبقاً للمعطيات الإقليمية من جهة ثانية.

فلا حروب أهلية تقع بالصدفة استجابة لرغبات الفرقاء المحلّيين، مع العلم أن التناقضات المتفجّرة موجودة، بالقوة والاستعداد، في جميع بلدان العالم الثالث. فلا تقع الحروب الأهلية إلّا حيث تتوافر الظروف الإقليمية لتفجّرها، ذلك أن وفرة المساعدات الخارجية وشحن الأسلحة والأعتدة العسكرية تلعب دوراً يوازي في أهميته تخمير الصراع الداخلي. لذلك يمكننا أن نقول، من دون تردّد، إن جميع الحروب الأهلية التي عاشها القرن العشرون في العالم الثالث هي حروب إقليمية أهلية. يكفي أن نستعرض نماذج الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا لكي نتأكّد من صحة هذا الإعتقاد.

وفي حين أن اللبننة أُخرجت لتكون أحد نماذج الحروب الأهلية الأساسية في العالم الثالث، يتبيّن لنا أن الصوملة تتّجه لأن تكون النموذج الأكثر بؤساً للحروب الأهلية في العالم الرابع. فما معنى أن تنشب حرب أهلية في بلد يبلغ حالياً معدّل الدخل القومي للفرد فيه ٢٨ دولاراً سنوياً فقط لا غير، إلا بلوغ قعر الهاوية الذي ما بعده قعر!

١ - من الدولة إلى العشيرة

تتمثّل أبرز خصائص الصوملة بالتدمير المنهجي الذي أصاب الدولة في بلاد الصومال بعد فرار محمد سياد بري ومغادرته العاصمة مقديشو في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، إثر دخول مقاتلي حركة مؤتمر الصومال الموّحد إليها واستيلائها على السطلة.

فبعد هذا التاريخ توقّفت نهائياً الخدمات العامة في البلاد وغادر الديبلوماسيون العاصمة الصومالية واحتُلّت السفارات وغادر الموظّفون المؤسسات الرسمية جميعها. وقد تزامن هذا الحدث الفريد من نوعه في تاريخ الحروب الأهلية مع موجات متتالية من الجفاف ضربت شمال البلاد، المنطقة الأكثر غنى على الصعيد الزراعي حتى ذلك الحين، فانعكس الأمر بلبلة وضياعاً ثم مجاعة زاحفة حصدت عشرات الآلاف (خاصة في صفوف الأطفال). وفي غياب مؤسسات الدولة غاب نهائياً الطرف الموكلة إليه مهمّة حماية أفراد المجتمع كافة. ذلك أن الفصائل المسلّحة في البلاد (وهي الحركة القومية في الشمال والجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد وحركة مؤتمر الصومال الموحّد في العاصمة مقديشو وفي الجنوب)، اكتفت بالاستيلاء على السلطة وبمحاربة الوحدات المتبقية من جيش سياد بري، من دون الاهتمام بالشأن العام ومن دون تقديم بديل عن الدولة السابقة.

صحيح أن الدولة السابقة كانت قائمة على نظام ديكتاتوري مستند إلى عشيرة الماريجان (عشرة سياد بري) لكنها كانت في المقابل تؤمّن حداً أدنى من الهيكلية الإدرارية. فبدل الإطاحة برجال النظام السابق والاستيلاء على أجهزة الدولة بغية تفعيلها وإعطاء هوية جديدة لممارساتها، قامت الفصائل العسكرية المناهضة لحكم سياد بري بتقويض أسس السلطة العسكرية السابقة واستبدالها بسلطة عسكرية أخرى، ميليشياوية الطابع والذهنية وعشائرية الهوية. فلو عدنا بالذاكرة إلى ما حصل في نموذج الحرب اللبنانية وقارنّاه بما حصل في النموذج الصومالي للاحظنا أن الفرق كبير بينهما. ففي حين أن اللبننة عنت استقواء الفصائل المسلّحة والميليشيات الطائفية على الدولة، من

دون تغييب جوهري لهذه الأخيرة - حيث بقي المجتمع المدني حيًّا يرزق ولو على أساس تحرّكات محجَّمة في بيروت وطرابلس وجونيه وجبيل وصيدا - فقد عنت الصوملة في المقابل أن الفصائل - العشائر المسلّحة الصومالية شطبت الدولة نهائياً من الخريطة السياسية.

فاللبننة شهدت استقواءً ميليشياوياً على الدولة وعلى السلطات الدينية المحلية عندما لم تواكب الخطاب الإيديولوجي الميليشياوي، ولكنها لم تعن غياب الدولة الكلّي. فعناصر الشرطة كانت تتجنّب إظهار أسلحتها في الأحياء المختلفة، تفادياً للاحتكاك بطواويس الميليشيات المسلّحة المنتشرة فيها، لكن المخافر بقيت مفتوحة في كل أنحاء البلاد ولم يطالب أحد بإغلاقها على سبيل المثال. وعملة الدولة اللبنانية ومدارسها وجامعتها وجواز سفرها وإخراج قيدها وسجلّاتها العقارية بقيت معتمدة طوال سنوات الحرب اللبنانية.

في المقابل لم تمض ثلاثة أشهر على سقوط نظام سياد بري في الصومال حتى اختفت كل معالم الدولة وأغلقت واحتلّت المدارس والوزارات ونهبت الطاولات والكراسي والمكاتب والمعدات المختلفة من المؤسّسات الرسمية وتمّ توزيعها على المقاتلين وعلى زعماء عشائرهم.

فالمقاتل الصومالي، كما روى مراسل مجلة **لوموند ديبلوماتيك** مستعدّ لتدمير جهاز تكنولوجي بقيمة مائة أو مائتي ألف دولار (مولّد كهربائي كبير مثلًا) لمجرّد أنه يظنّ أنه سيحصل من جرّاء ذلك على مائة أو مائتي دولار. ولا بدّ هنا من التذكير بأن نسبة الأمّية في الصومال تبلغ ٩٢ في المئة من مجموع المواطنين. فالمقاتل الجاهل يدمّر المعدات ذات المنفعة العامة ويقطع الكهرباء عن أهله وذويه وأبناء قومه وما من مجتمع مدني ليوبّخه علناً أو ليشتمه سراً لفعلته هذه، كما كان يحصل في النموذج اللبناني.

لم يدافع أحد عن الدولة في الصومال وعن حقّها في الوجود، بغضّ النظر عن النظام السياسي الممسك بزمام أمورها، في حين أن حق الدولة في لبنان كان مصوناً باستمرار والمطالبة بعودتها وبعودة الشرعية أصبحت تُطلق

شعبياً وعلناً اعتباراً من العام ١٩٨٥ بعد نشوب حروب الميليشيات فيما بينها وضمن المنطقة - الوطنية أو المحرّرة - الواحدة. وحادثتا حرق سرايا طرابلس وبعلبك لم تكونا من فعل لبنانيين، كما هو معروف، بل من فعل غير لبنانيين.

فالنسيج القبلي والعشائري هو في أساس نموذج الصوملة في حين أن النسيج المدني - على ضعفه - كان في أساس نموذج اللبننة. أمّا إذا تابعنا المقارنة وقابلنا بين الصوملة والقبرصة فإننا نلاحظ أن الحرب الأهلية القبرصية التي نشبت عام ١٩٧٤ لم تستهدف الدولة بل هدفت إلى إنشاء دولتين بدلًا من واحدة، الأولى للأتراك والثانية لليونانيين. أي أن ضرب الدولة لم يكن في جوهر القبرصة، بقدر ما كان همّ المتصارعين تغيير أسس نظام الحكم. وتزامنت القبرصة كظاهرة مع وجود نسيج مدني متبلور إلى حدٍّ ما، لا مع نسيج عشائري أو قبلي. لذلك فاقتسام الدولة وشطرها شطرين كان عنوان العمل السياسي الذي قاده الطرف التركي بدعم من الحكومة التركية وبرعاية ضمنية من السلطات البريطانية في قبرص.

أمّا البلقنة وما تسببت به من حروب أهلية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين فإنها تقوم على خلاف على الحدود المرسومة. فالأمبراطوريات المختلفة، بما فيها السلطنة العثمانية، التي سرحت ومرحت في هذه البقعة من الأرض في أوروبا الشرقية، تركت بصماتها على الحدود السياسية والبشرية لبلاد البلقان، بحيث أن التهجير شبه الدائم كان من أهم ثوابت البلقنة: تهجير البشر وتهجير الحدود التي يُسمح لهؤلاء البشر في إطارها بالسيادة وبحرية العمل والمعتقد. لذلك فالبلقنة تختلف بدورها عن الصوملة في أنها تقوم على مجتمعات مدنية وإثنية مختلفة تسعى وراء بناء دول، وراء حدود آمنة، على أساس وحدة الإثنية وصفائها (مما يعني رفض الآخر والإنزلاق إلى العنصرية).

فالبلقنة، مثلها مثل القبرصة، تسعى إلى ترسيم جديد للحدود بغية إنشاء دولة ذاتية، خاصة، ومن لون إثني وثقافي. أمّا التدخّل الخارجي، تدخّل

القوى الاستعمارية سابقاً والقوى الإقليمية راهناً، فهو أقوى وأفعل بكثير في نموذج القبرصة منه في نموذج البلقنة.

غير أن اللبننة والقبرصة والبلقنة تختلف عن الصوملة في كون أسس مجتمعاتها المدنية متبلورة نسبياً وفي أن نسيجها الإجتماعي والسياسي يجعل من أفق الصراع، صراعاً على الدولة ومن أجل السيطرة عليها وعلى أجهزتها أو صراعاً من أجل إنشاء بديل مفترض لها على قسم من أرض الوطن السابق، في حين أن الصوملة عنت القضاء على الدولة والعودة إلى رحم العشيرة الأم.

لم تحتفظ قوى محمد فارح عيديد من الدولة السابقة سوى ببعض المعدّات العسكرية (دبابات، شاحنات، أسلحة مختلفة) وبالإذاعة. وهدف الاحتفاظ بالإذاعة كان الحفاظ على السيطرة على سوق الأفكار السياسية في العاصمة وضواحيها. ومفهوم الخدمة العامة غاب كلياً عن أعمال المتحالفين - المتصارعين على السلطة في الصومال وأضحى أفق الحرب الأهلية يقف برمّته عند حدود العمل العسكري الميليشياوي والإنتاج الإيديولوجي العشائري حيث إن القوى التي تسيطر على العاصمة مقديشو وعلى إذاعتها تنتمي كلها إلى عشيرة واحدة هي عشيرة الهَوية، اختلف فيما بعد فخذان منها على الغنيمة فاقتسماها وشطراها إلى شطرين (فخذ هبر جدر - سعد الذي ينتمي إليه محمد فارع عيديد وفخذ أبغال الذي ينتمي إليه علي مهدي محمد الذي نصبه أعيان قبيلته المناهضة لسياد بري رئيساً مؤقّتاً بعد طرده من العاصمة، فثارت ثائرة محمد فارع عيديد الذي كان يتعقّب الرئيس الأسبق سياد بري في جنوب البلاد والذي كان يعتبر أن رئاسة الصومال من حقّه هو دون سواه). وتقول نجوى أمين الفوّال في هذا الصدد:

«وبنهاية عام ١٩٩٢، صار الصومال عملياً مجزّأ إلى خمسة أجزاء منفصلة عن بعضها البعض كلية. فالشمال يخضع للحركة القومية التي أعلنت انفصاله، والمحافظات الشرقية والوسطى تحت سيطرة جبهة الخلاص الديمقراطي والعاصمة وما حولها تحت السيطرة المتنازع عليها لحركة

المؤتمر. أمّا باقي المناطق الجنوبية والجنوبية - الغربية فتتوزّع بين الحركة الوطنية ومركزها كيسمايو، والحركة الديمقراطية ومقرّها بيداوه. وهذا بالإضافة إلى قوّات سياد بري ومركزها بارديرا. وليس لهذه التكتّلات السياسية والعسكرية سلطة فعلية إدارية، أو مؤسّسات تدير بها شؤونها. كما أنها لا تمتلك رؤية سياسية أو برامج للإصلاح السياسي. وهي في أساسها تعبيرات عن قبائل كبرى. ومع ذلك فلا تخلو كل فصيلة من انشقاق طولي يعكس مصالح وتوازنات مختلفة لفروع القبيلة. ويعبّر الصراع فيما بينها عن صراع على السلطات والإمتيازات، دون الإكتراث بالمصالح القومية للصومال ومستقبله».

(مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١١٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلة **جون أفريك** التي تصدر في فرنسا (عدد ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢) قد أحصت توزّع الصوماليين حالياً على ثماني عشائر مختلفة، ما عدا فروعها، تبايع زعماءها مبايعة سياسية كاملة.

أهمّ هذه العشائر هي الأسحَق في الشمال والأوغادين في الجنوب والهَوية في الوسط. وقد انتقل ضباط وعناصر الجيش السابق، بعد هزيمته، كل إلى عشيرته الأساسية، بسلاحه الكامل، بحيث أصبح الشعب كله تقريباً مسلّحاً.

لا بدّ من الإشارة إيضاً إلى أن الحركات السياسية المختلفة بما فيها التحريرية والقومية، تخفي تحتها مصالح عشائرية بحتة تماماً كما كانت الحال في لبنان خلال الحرب الأهلية حيث كانت تسميات إيديولوجية مشابهة ترمي إلى تمويه هوية الطوائف المتناحرة.

فالنسيج الإجتماعي، القبلي في الصومال والطائفي في لبنان، هو الذي يؤسّس لطبيعة الحرب الأهلية، حيث إن أمور السياسة والإقتصاد والثقافة تتمفصل في كل بلد تنشب فيه حرب أهلية، على أساس البنية الإجتماعية وشكل الوعي الذي يلازمها. ففي بلدان العالم الثالث كلنا تقليديون، ولكن لكل تقليدية من تقليدياتنا نكهة مختلفة. فتقليديات الشرق الأوسط مبنيّة على

أنظمة الأديان والطوائف. أمّا تقليديات أفريقيا السوداء فمبنية على أنظمة القبائل والعشائر، القديمة جداً في القارة الإفريقية. ففي بلاد الصومال ينطق الشعب كله بلغة واحدة ولا خلاف لغوياً لكي يتأسّس عليه الصراع الأهلي. وفي الصومال أكثر من ٩٠ في المئة من الشعب يدين بالإسلام السنّي ولا خلاف دينياً أو طائفياً لكي يتأسّس عليه الصراع الأهلي. لكن في الصومال تقف العشيرة وراء الهيمنة على السلطة بغية الإستفادة من مغانمها وخدماتها.

وسيناريو تحليل ابن خلدون لهذه المسألة والذي وضعه في **مقدمته** الشهيرة لم يتبدّل أبداً.

٢ - جذور اهتراء الدولة

كيف وصلت الدولة في الصومال إلى هذا الوضع، مع أن استقلال دولة الصومال أُعلن عام ١٩٦٠ ومع العلم أن ثلاثين سنة تفصل بين هذا التاريخ وبين نشوب الحرب الأهليةن في العام ١٩٩١؟

لقد أُعلن إنشاء جمهورية الصومال في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٠ حيث تمّ دمج إقليم الشمال (الذي كان تحت الإنتداب البريطاني حتى ذلك الوقت) مع إقليم الجنوب (الذي كان يخضع سابقاً وحتى آخر الحرب العالمية الثانية للإنتداب الإيطالي). أمّا المنطقة الخاضعة للإنتداب الفرنسي في أقصى الشمال فقد حصلت على استقلالها تحت إسم جيبوتي ولم تندمج بشقيقتيها الأخريين.

بدأ الصراع السياسي في الصومال منذ أول سنة للإستقلال. فقد عمل حزب وحدة الشباب الصومالي، الجنوبي المنشأ والهويّة، على دفع أحد أبرز أعضائه إلى رئاسة الحكومة. ثم تمّ اختيار مقديشو في الجنوب كعاصمة للبلاد واستأثر الجنوب بـ ٦٧ في المئة من مجموع مقاعد البرلمان الناشئ.

إضافة إلى ذلك أسندت أهم الوزارات إلى جنوبيين، وكذلك القيادة العليا للجيش والشرطة في البلاد.

هكذا أتى الإستقلال بأولى بذور الفتنة التي زرعها الإيطاليون والبريطانيون في الصومال قبل مغادرتهم البلاد، وتماماً كما حصل في جزيرة قبرص إبّان حصول هذه الجزيرة الوادعة على إستقلالها في العام ١٩٥٩.

فالاختلال الداخلي للمعادلة السياسية كان القنبلة الموقوتة التي كان لا بدّ أن تنفجر يوماً ما.

وكما حصل في قبرص ولبنان وأنغولا وموزامبيق والسان سلفادور وغواتيمالا وهندوراس وكمبوديا وفي جميع البلدان الصغيرة التي أخلاها الإستعمار على مضض في الخمسينات والستينات من هذا القرن، فإن الأهلين خضعوا للّعبة المدسوسة في حياتهم السياسية وعملوا على تعميقها بدل العمل على استئصالها. فغرق لبنان في اللعبة الطائفية التي رعاها الإنتداب الفرنسي في كل من لبنان وسورية، وغرق القبارصة في اللعبة الإثنية التي زرعها الإستعمار البريطاني قبل منح جزيرة أفروديت إستقلالها، وغرق الصومال في لعبة الصراع بين الجنوب والشمال التي هي لعبة خطرة جداً لصراع بين عشائر الجنوب وعشائر شمال البلاد لم يكن يدرك مدى خطورته في ذلك الحين إلا أخصائيو الأنتروبولوجيا في المخابرات البريطانية والفرنسية والإيطالية بالنسبة للبلدان المذكورة.

ففي الصومال، كما في لبنان وقبرص، عمل أصحاب الإمتيازات على تعميق الهوّة بينهم وبين إخوانهم في البلاد على أساس زيغ في الرؤية العامة.

وبدل أن يعمل الطرف الحاكم في الصومال على ردم الهوّة بين الجنوب والشمال انكبّ على تعميقها بإسناد غالبية الوظائف وامتيازات التجارة، عبر مرفأ ومطار مقديشو، إلى منتفعين من فئة واحدة تنتمي بمعظمها إلى عشائر الجنوب وأفخاذها وبذلك أُفسدت اللعبة السياسية في البلاد.

كان في الإمكان، لو توافر الوعي الشعبي الكافي بين الصوماليين واللبنانيين والقبارصة وسواهم من الشعوب الصغيرة التي إبتُليت بالحروب الأهلية، أن لا يتمّ الخضوع، جماعياً، للهدية المسمومة. ولكن قلّة الوعي

السياسي على صعيد عامة الناس كما على صعيد زعمائهم السياسيين، وطمع الإستفادة من الفرصة المتاحة، سمحت لجيل واحد، في جميع هذه البلدان، ومن فئة واحدة، بالاستفادة والانتفاع، وأدّت بالجيل اللاحق، بكامل فئاته، إلى الهلاك وخسارة الأوطان.

لذلك فالبلدانت الصغيرة، إبّان خروجها من تحت إبط الإنتداب، بقيت صغيرة في معظمها ولم تعمل على استئصال الأمراض المزروعة في جسمها بل تركتها تنمو واستمتعت بها وتكلّم حكّامها الفصحاء عن «خصوصيات محلية» وعن «فرص متاحة» إلى أن جرفت الحروب الأهلية معظم هذه البلدان الصغيرة، في القارات كافة، ما عدا نيكاراغوا، حتى الآن.

لذلك، فمسؤولية الحروب الأهلية في بلدان العالم الثالث تقع بالتساوي على المستعمرين الذين زرعوا القنابل الموقوتة أيام لم نكن بعد ولدنا أو أيّام كنّا أطفالًا، وعلى الجيل الذي كان آنذاك في السلطة في هذه البلدان والذي لم يرَ - وهذه كارثة - أو رأى وسكت - وهذه كارثة أكبر - المرض المزروع في جسم بلاده السياسي والإجتماعي.

فمن الجسم الإجتماعي تأتي الأمراض السياسية في بلدان العالم الثالث. والمستعمرون القدامى والجدد يعرفون ذلك تمام المعرفة.

تنبع المشاكل السياسية، في شكل عام في الغرب الأوروبي والأميركي، من الحقل الإقتصادي. ولذلك فإن السياسة والإقتصاد توأمان لا ينفصلان في الغرب (المال والسلطة).

أمّا في بلدان العالم الثالث، على وجه الإجمال، فإن المشاكل السياسية تنبع من الحقل الإجتماعي. ومن هنا دكتاتورية الأنظمة فيها والتي تفرض الأمور فرضاً وتعتمد كلها، بشكل أوّلي وأساسي، على أجهزة المخابرات (التركيبة الإجتماعية والسلطة). فالخوف من المجتمع هو خوف بنيوي في هذه البلدان، بمعنى أنه ينبع من الإدراك الدائم للطرف الحاكم أن الإمتياز الذي يحصل عليه يعني، على صعيد الفئة التي هي خارج الحكم، غبناً.

لذلك، مع مرور الزمن وتراكم الأحقاد والكراهية، تتوصّل البلاد، عند أولى بوادر الضعف في الحكم، إلى الحرب الأهلية حيث لا خيار موضوعياً آخر. فأهل الجنوب الصومالي، المنضوون تحت لواء الحكم، مارسوا الإمتياز علناً، مطلع الستينات، تحت مظلّة عبد الرشيد شارماركي، ومارسوها خفيةً وتستّراً، مع سياد بري، منذ مطلع السبعينات حتى مطلع التسعينات.

كادت الحرب الأهلية أن تنشب في الصومال في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩، إثر اغتيال الرئيس شارماركي وإبّان تصاعد الغضب الشعبي، إلّا أنّ انقلاباً عسكرياً سريعاً وسلمياً وضع حداً للأمر وتمخّض عن إنشاء «المجلس الأعلى للثورة» بقيادة سياد بري أعاد من الشبّاك ما تمّ إخراجه من الباب.

فعادت حليمة إلى عادتها القديمة واستأثر الجنوبي سياد بري بالسلطة أكثر من ذي قبل وعيّن أبناء عشيرته وعشيرة أخواله في المراكز الحسّاسة وتمّ تطهير الإدارة رويداً رويداً من العناصر الشمالية. فبأسم الثورة وبأسم الإشتراكية عمل حكم سياد بري على تعميق الخلاف في نفوس أبناء البلد الواحد - نظرياً - وازدادت المسافات بين طرفي المجتمع في الصومال، فأصبح الشمالي يشعر أكثر وأكثر بالغبن اللاحق به وازداد غرور أهل الجنوب، إلى أن أصبحت اليوم حقيقة، حيث أعلنت الحركة الوطنية الصومالية في شمال البلاد قيام «جمهورية أرض الصومال» (Somaliland) في أيار (مايو) ١٩٩١.

طبعاً حاول سياد بري، ككل الديكتاتوريين العرب والأفارقة، طوال فترة حكمه الطويلة (أكثر من عشرين عاماً) أن يمسك بزمام اللعبة السياسية بكلّ تفاصيلها، من خلال الإمساك بقيادة المناصب الرئيسية في البلاد وفي ظلّ تغييب مقصود لأي رقابة أو قيود دستورية على سلطة الحكومة المركزية أو على رئيسها. فسياد بري كان رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي ورئيس مجلس الوزراء والأمين العام للحزب (الواحد) الحاكم.

خمسة مناصب أساسية حاول من خلالها إطالة عمر اللعبة الفاسدة في البلاد. فبدأت ردّة الفعل الشعبيةت الأولى في الصومال بابتعاد الناس عن السياسة وعدم الحماس لها لعلمهم بزيف اللعبة وبتمويه الحقائق (كما حصل منذ سنوات في بلدان أوروبا الإشتراكية)، ثم انقلب هذا الموقف إلى حقد مبطّن وشعور بالغبن كبير في أوساط الشماليين، فانفصل هؤلاء معنوياً عن دولتهم وعادوا إلى وعيهم العشائري كبديل دافئ لخيبة آمالهم السياسية (كما عاد أبناء البلدان الإشتراكية في أوروبا الشرقية سابقاً إلى الانتماء الديني أو إلى أحضان الإنتماء الإثني).

فالأمور، ظاهرياً، كانت ممسوكة، ولكن هروب النفوس من الدولة التي لم تكن تمثّل بالعدل مصالح الجميع تعمَّق في الصومال مع أوّل محاولة إنقلاب، عام ١٩٧٨، إثر هزيمة حرب أوغادين مع أثيوبيا، والتي قادها ضباط ينتمون إلى عشيرة مجيرتين. ثم ازداد الحقد الشعبي عندما وقّع سياد بري على اتفاق سلم مع أديس أبابا مما سمح له باستفراد كلّ المجموعات الصومالية الشمالية المناهضة له والتي كانت قد لجأت إلى أثيوبيا، والإنتقام الوحشي والأعمى من الرجال والنساء والأطفال دونما روادع أخلاقية إو إنسانية، بعد نيسان (أبريل) ١٩٨٨.

هكذا يتبيّن بوضوح، مرة أخرى، أن صاعق تفجير الحرب الأهلية في الصومال من طبيعة إجتماعية. فالعصبية التي كانت تحرّك أفكار وأعمال سياد بري كانت أفكار وعيه العشائري. ومناهضة عصبية أهل الحكم تصاعدت على أساس حرمان عشائر الهَوية والإسحاق والمجيرتين من السلطة لصالح تحالف عشيرة الدارود الكبرى الذي كان يضمّ أفخاذاً كالماريجان ودولباهنتي والأوغادين.

فالمشكلة في البنية الإجتماعية (نظام العشائر) وفي إفرازاتها المعرفية (صراع العصبيّات) التي لم تسمح أيام سياد بري بتبلور وعي وطني جماعي، والتي لا تسمح أيضاً اليوم بقيام وعي وطني جماعي على يد الذين ناهضوه وقاوموه (محمد فارح عيديد وعلي مهدي محمد) حيث عادوا بالمشكلة، من

حيث لا يدرون، إلى حيث كانت في الأساس، ولكن بشكل مقلوب.

٣ - بناء السلطة على حساب الدولة

ما حصل في الصومال، إذاً، منذ منح الإستقلال الصوري للبلاد، هو بناء للسلطة على حساب الدولة. فكلّ الأساليب مسموح بها عند الماكيافيلليين في العالم الثالث حيث تكثر الديكتاتوريات المعلنة وغير المعلنة.

والخطأ المميت الذي ترتكبه البلدان الصغيرة في العالم الثالث أنها لا تتنبّه إلى أهمية بناء الدولة على أسس متينة وديموقراطية.

فإمّا أن يقوم الحكّام فيها ببناء «دولة قوية» بمعنى سلطة قوية، فيغدو الحكم في واد والمجتمع في وادٍ آخر، كما حصل في الصومال؛ وإمّا أن يقوم الحكّام فيها بنقل الطوائف أو العشائر إلى السلطة، فيغدو الحكم صورة حكم ولا يتبلور شكل المجتمع المدني ولا يتصلّب عوده، كما حصل في لبنان وقبرص.

فالدولة مؤسّسة سياسية إقتصادية ثقافية إتصاليّة كبرى تفرز المجتمعات المدنية. والمجتمع المدني هو الذي يحقّق في الممارسة العملية واليومية الحرية والمساواة. وحيث لا دولة حديثة لا وجود لمجتمع مدني وبالتالي لا وجود لحرية ومساواة، وبالتالي لا مجال لتفتّق الديموقراطية وتبلورها.

لذلك فعندما تطلّق الصومال الدولة بأجهزتها وإداراتها كافة فإنها تطلّق الوحدة الوطنية، حيث إن اعتناق نظام العشائر يعني الإنغلاق على تعدّدية في الأنظمة الأحادية يستحيل من خلالها ربط الأفراد على صعيد القاعدة.

فالأنظمة العشائرية أنظمة عمودية حيث القاعدة جزء من الرأس من دون أن يكون الرأس بالضرورة جزءاً من القاعدة. ولكلّ عشيرة نظامها العمودي لا يسمح بالإتصال الأفقي بين أفرادها.

أمّا الدولة فهي، على الأقل وفي أدنى حدودها، إنفتاح على الجسم

الإجتماعي ككل وعنوان نظري للوحدة على أساس فردي، لا على أساس جماعي.

الدولة تجمع بطبيعتها وتوحّد. خطأها المميت في الصومال أنها جمعت ووحّدت لتستغلّ هذه الوحدة، لا لتعمل على بسط الحقوق والواجبات على الجميع. بل إن قتل الدولة، على أيدي سياد بري، باتجاه منح الحقوق لأهل عشيرته وأهل الجنوب وفرض الواجبات على أهل عشائر الوسط والشمال، أفضى بالتجربة السياسية الصومالية إلى سلطة تقوم خارج الدولة وعلى حساب معانيها القانونية، فأصبحت السلطة مرتكز الدولة بدل أن تكون الدولة مرتكز السلطة.

والمشكلة الكبرى أن الصومال دخل، بعد طرد سياد بري من الحكم، في بحر الصراعات الفخذية بدل الصراعات العشائرية.

فمن جهة استقلّ الشمال نهائياً وأنشأ جمهورية أرض الصومال، على صورة جمهورية جيبوتي الصومالية المجاورة لها من جهة الشمال. ومن جهة ثانية دبَّ الصراع على السلطة، في العاصمة مقديشو، بين فخذَي عشيرة الهَوية، واحد يساند الجنرال محمد فارح عيديد والآخر يساند رجل الأعمال والرئيس المؤقّت علي مهدي محمد.

وهذا متوقّع في منطق صراع العصبيّات بحسب النظرية الخلدونية. فالعصبية الأكبر والأقوى عسكرياً تبتلع العصبية الأصغر والأضعف عسكرياً. وعندما ينتهي الصراع بين العصبيتين الرئيسيتين بغالب ومغلوب يبدأ الصراع على الغنيمة بين أفخاذ العشيرة المنتصرة كما حصل في الصومال وأفغانستان.

وتختلف هذه الحروب، خاصّةً في الصومال وأفغانستان، عن سواها من الحروب الأهلية الكلاسيكية بأنها ليست إيديولوجية. فالهدف من القتال العسكري بين الفصائل الأفغانية المتخاصمة ليس فرض إيديولوجية طرف على الطرف الآخر (حيث أن الكلّ يسبح في العصبيّة نفسها) بل كسر عصبيّة الخصم ودفع عصبيّة أهل العشيرة أو القوم إلى السلطة حيث الضمان والأمان

فالحروب الأهلية في العالم الثالث تقليدية القلب والقالب، أفقها العصبي يمنع عنها طرح البرامج السياسية التجديدية أو البديلة.

لذلك عندما خرج سياد بري من دائرة السلطة في الصومال في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ لم يعن ذلك أي تغيير في جوهر اللعبة السياسية في البلاد. بل إن خلع عصبية عشيرة الماريجان عن السلطة سمح بتبوّء عصبية أخرى زمام السلطة في الصومال. فبدل أن تحكم عشائر الجنوب البلاد أصبحت أكبر عشائر الوسط في البلاد هي التي تحكم.

فمن زي العشيرة، عادت البلاد إلى زيّ العشيرة ولم تتغيّر الحلّة السياسية في الصومال، حيث إن منطق العشيرة لا يتغيّر بين عشيرة وأخرى. قيام هذا المنطق على العصبية القبلية يجعل من بنية أفكاره ومفاهيمه عالماً مغلقاً على نفسه وعلى نماذج ماضيه الذاتية جداً. أكثر من ذلك، فإن الصراع العشائري الذي يتحوّل إلى صراع بين فروع هذه العشيرة وأفخاذها يدلّ على أن الحلقة السياسية مغلقة ومفرغة.

فبدل الإطاحة بالظالم سياد بري أتى من هو أظلم منه مع محمد فارح عيديد. بل إن أخوة السلاح وأبناء العم في العشيرة الواحدة (عشيرة الهَوية) اختلفوا سريعاً على السلطة - الغنيمة وتناحروا عسكرياً في ما بينهم وأنشأوا خطوطاً للتماس في العاصمة مقديشو.

وحروب العشائر والأفخاذ هذه هي حروب تقليدية يمكنها أن تدوم عشرات السنوات دون أن تصل إلى نتيجة ودون أن يسعى أحد للوصول إلى نتيجة.

فاليوم يندّد علي مهدي محمد بمحمد فارح عيديد ويطالب بمحاكمته على أيدي قوّات الأمم المتحدة في حين أنه، البارحة، كان شريكه في القتال وابن عمّه في عشيرة الهَوية ضدّ سياد بري.

فالصراع الأهلي في الصومال والذي بلغ أعلى درجات الاهتراء بانزلاقه إلى الصراع بين فروع العشيرة الواحدة يشير إلى أن توحيد البلاد مستحيل على هذا الأساس، مما يقتضي معونة طرف خارجي يعيد اللحمة إلى البلاد.

والطرف الخارجي يتمثّل هنا في الأمم المتحدة التي يشرف عليها العرّاب الأميركي من دون منازع. إلّا أنّ العلاج غير ناجح حتى الآن. لقد أفرزت الحروب الأهلية في البلدان الغنية في الغرب تجارب سياسية متجدّدة (في الولايات المتحدة وفي فرنسا إبّان الثورة الفرنسية). أمّا بلدان العالم الثالث الحالي فتفرز نماذج من الحروب الأهلية فتّاكة، بمعنى أنها تدمِّر الإنسان والحجر والمال والبنى التحتيّة من دون طرح بدائل، بل في سبيل العودة إلى حيث كانت قبل أن تبدأ الحرب. وأبرز مثال على هذه الحقيقة الحرب اللبنانية التي انتهت بالعودة إلى نظام الطوائف الذي كان سائداً قبل الحرب.

أمّا في الصومال فبلغ التدهور السياسي الناتج عن الحرب الأهلية قعر البؤس ومنتهى الشراسة. والصوملة تعني حرب الآفاق المسدودة بهذا المعنى. أي أن لا بدائل مطروحة بعد القضاء على الدولة وتدمير معالمها (ما عدا الإذاعة!) وتقويض بناها. فالبلدان التي لا تتأسّس على دول تقيم عليها أنظمتها وسلطاتها كافة تقوم إمّا على الرمل وإمّا على الوحل.

لذلك، إذا كانت اللبننة، في مرحلة من المراحل، تعني الجنون السياسي، فإن الصوملة تعني في المقابل الإنتحار السياسي، حيث إن لا مكان في الصومال السياسي اليوم إلا لانفصال إقليم الشمال الذي لن يعيد أبداً بعد الآن تجربة الوحدة، لا مع عشائر الجنوب ولا مع عشائر الوسط. ولا مكان اليوم في الصومال إلا لصراع أفخاذ العشائر، بعد مرحلة طويلة من الصراع بين العشائر الكبيرة.

ولا مكان اليوم في الصومال، على صعيد الطرح السياسي المحلي، إلّا لتغذية صراع العصبيّات القبليّة.

من هنا فإن الصوملة، كحرب أهلية عالم رابعية، هي اليوم أفقر حروب الفقراء الداخلية، بمعنى أنها فقيرة في إمكانياتها المادية من جهة وفقيرة في إمكانياتها السياسية من جهة ثانية، حيث إنها لا تطرح بدائل (بعدما قامت بتدمير كلّي لمعالم الدولة)، ولن تستطيع طرح بدائل. ذلك أن أفق تصوُّر زعمائها للكون وللآخرين أفق ذاتي وأناني، قبلي وعشائري.

* أنظر: **الحرب الأهلية في لبنان، الحرب الأهلية في رواندا**.

إسبانيا (الحرب الأهلية في) Spain (Civil War)
Espagne (Guerre Civile d')

١) جذور الحرب:

هناك عدة أساليب لتحليل الحرب الأهلية الاسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩). أبسطها يقوم على اعتبار أن هذا النزاع هو مجرد «انتفاضة عسكرية ضد الحكم الجمهوري في إسبانيا، قامت بدعم من العناصر المحافظة في البلاد» على حد ما تعبّر عنه الأنسيكلوبيْديا بريتانيكا الشهيرة.

أما المقاربة الثانية فهي تلك التي اعتمدها المؤرخون الاسبانيون أنفسهم، في ظل الحكم الفرنكوي، والتي لا تهتم إلا بالأحداث السياسية التي حصلت بين عام ١٩٣٠ و١٩٣٩ حيث تعادل عنف وبربرية الطرفين المتخاصمين نضالياً (الجمهوريون والوطنيون) مما يعطي القارئ انطباعاً أن الحرب كانت عبثيّة في مراميها وبدون سبب وجيه يذكر.

في وجه المقاربة التبسيطية الأولى والتي تبلغ فيها الحياديّة حدّ اللاموضوعية وفي وجه المقاربة الثانية التي لا تحكي سوى نصف الرواية دأبت مقاربة ثالثة في إرساء تحليل ظاهرة الحرب الأهلية الإسبانية على أساس إشكالية تدعونا، أول ما تدعونا، إلى العودة إلى ماضي وتاريخ اسبانيا بغية فهم طبيعة النظام الملكي الذي قام فيها وتكوين شعوبها المتنوعة وإدراك بنية الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها.

ولكي تكون المقاربة أوضح يمكننا حصر المتابعة التاريخية لتكوين الوعي السياسي عند الاسبان في نقطة مركزية هي تكوين الدولة. ذلك أن البنيان المتداعي للدولة الاسبانية، الملكية، هو الباب الذي دخلت منه الحرب الأهلية الاسبانية والذي تدخل منه عادة جميع النزاعات الأهلية والداخلية عبر العالم.

أ - الوعي السياسي المنقسم على نفسه

بقيت الحرب الاسبانية، زهاء عشرين عاماً، مطمورة في أقبية النسيان، حيث لم تسمح السلطات الاسبانية بين ١٩٣٩ و١٩٦٢ بأي بحث أكاديمي أو صحافي في الموضوع. فالأمر الوحيد المسموح كان إذ ذاك داخل البلاد، تمجيد بطولات الزعيم فرانكو والحركة الوطنية التي ناصرته. أما خارج البلاد فكانت فلول الجمهوريين تمجّد نفسها وتمجّد الجبهة الشعبية التي دعمتها إبان حكمها الذي امتدّ من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٩.

إلا أن مجموعات من الأكاديميين الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين قد قامت منذ منتصف الستينات بالاهتمام الجاد بالموضوع فشرع هؤلاء في التدقيق في الأرقام وفي الكشف عن الاحصاءات المطمورة وفي درس الأمور على الخريطة، فانقشعت رويداً رويداً الرؤيا أمامهم. والنشاط المبذول خلال العقدين المنصرمين كان جاداً بما فيه الكفاية لكشف جميع خبايا الحرب الأهلية الاسبانية.

أصبح اليوم ممكناً إجراء مسح شامل لتجلياتها في الحقول كافة. وانقشاع الرؤيا هذا يدعونا، نظراً لعمق المشاكل التي كانت مطروحة آنذاك، للعودة إلى الماضي، إلى حيث بدأت حرب أهلية أخرى هي حرب الثلاثين سنة التي حدثت بين ١٦١٨ و١٦٤٨ في المانيا والتي كانت اسبانيا قد شاركت فيها بشكل مكثف.

فالنظام الملكي الاسباني، من خلال ارتباط أسرته الحاكمة بآل هابسبورغ وبالأمبراطورية الجرمانية اللاتينية المقدسة، كان قد ساق مفهوماً خاصاً للدولة على مدى عدة قرون. ففي حين أن الدولة الوطنية (أو الدولة القومية كما يُقال خطأ) كانت قد اجتاحت أوروبا كافة اعتباراً من القرن الثامن عشر (مع نموذجين بارزين في كل من فرنسا وبريطانيا)، بقيت من جهتها اسبانيا منطوية على نفسها ومنغلقة على النموذج الأمبراطوري حيث لا وجود للمواطن على أساس حقوق مدنية غير قابلة للدحض ولا لهوية وطنية واحدة تصهر الجميع في بوتقة واحدة.

بالمقابل كانت سلطة الملك مطلقة وواجبات الرعايا الاسبان مطلقة تجاه ملكهم وتجاه الكنيسة الكاثوليكية في آن.

ذلك أن سلطة ملوك اسبانيا، بعدما حققوا الغُلب على العرب عام ١٤٩١ وبعد اكتشاف القارة الأميركية عام ١٤٩٢، اعتُبرت سلطة زمنية وروحية على حدّ سواء. فملك اسبانيا كان الحاكم المطلق لبلاده والذراع المسلح للكاثوليكية في العالم.

ففي حين أن النظام الملكي البريطاني كان قد أبعد نفوذ البابا عن بلاده منذ العام ١٥٣٤ (إعلان الانشقاق الانغليكاني) وفي حين أن بطاركة فرنسا، قبل الثورة الفرنسية، كانوا يدينون بولائهم السياسي لملوك فرنسا منذ عهود طويلة، بقي الأمر مختلفاً في اسبانيا حيث لم تنفصل سلطة الملك عن سلطة روما، ولم تعرف بالتالي الدولة الاسبانية المسار الذي عرفته باقي أوروبا.

يشير الفرنسي غي هيرمي إلى هذا الارتباط الوثيق بين النظام الملكي الاسباني وبين الكاثوليكية المناضلة فيقول: «إن الحكم الملكي المطلق الاسباني يقوم في المقام الأول على قوة الكاثوليكية الأصولية، المناهضة للبروتستانتية»[1].

فالتكوين التاريخي للوعي السياسي الاسباني مدين لقطبين: قطب الولاء للهوية الوطنية وقطب الولاء للهوية الدينية، الكاثوليكية تحديداً، ففي عقل الاسباني لا انفصال بين الملكية الاسبانية وكنيسة روما. ذلك أن الكنيسة الكاثوليكية جزء لا يتجزأ من الكيان السياسي الاسباني عبر التاريخ.

وهذا ما سيجعل من الاسبان أناساً ينتمون عملياً إلى دينهم وإلى هويتهم الكاثوليكية قبل أن ينتموا إلى وطنهم الأم.

وما من شك أن منبع الحرب الأهلية الاسبانية يقوم هنا تحديداً، في ضعف الانتماء الوطني الاسباني العام الذي أدت إليه حدّة وعصبيّة الانتماء الديني عبر تاريخ اسبانيا القديم الذي بقي على حاله بالرغم من بلوغ الأزمنة

---

(١) GUY HERMET, LA GUERRE D'ESPAGNE ED. DU SEVIL, PARIS, 1989, P.16.

الحديثة. وهذا ما دفع بعض النقاد إلى اعتبار أن حرب اسبانيا الأهلية التي نشبت عام ١٩٣٦ شكّلت آخر حب دينية أوروبية.

ب - المعوقات الذهنية

في الواقع فإن حرب اسبانيا هي من وقود الفكر الديني تماماً كما كانت الحرب الأهلية الأميركية (بين الشمال والجنوب، بين ١٨٦١ و١٨٦٥) هي من وقود سياسي. حيث إن إيديولوجيا الحرب الأهلية الاسبانية تغرس جذوريها في الالتزام الفكري والسياسي الديني المصدر، الذي مارسته الملكية الاسبانية طوال قرون عديدة. ففي ظل هذا الضغط الإيديولوجي الكثيف لم يتمكن التفكير الوطني من النماء ومن التطور، بل بقي سجين قضبان الانتماء ما بعد الوطني والروحي.

لم يتمكن الاسباني من مجابهة مسائل الحريات الديموقراطية ولا من مواجهة أفكار العدالة الاجتماعية التي طرحت نفسها على باقي الأوروبيين منذ مطلع القرن السابع عشر. بقيت اسبانيا ككل معزولة عن هذا المسار العام الذي كان قد بدأ في كل أنحاء أوروبا وبقي الانطواء السياسي، عبر الانتماء إلى عالم الأفكار الكاثوليكية والبابوية، غالباً على سواه من الهموم الفكرية الملحة والموضوعية. فتأجل الصراع الاجتماعي والسياسي في اسبانيا قرنين اثنين حتى انفجر في منتصف القرن العشرين بالشكل الدموي الذي عرفته الحرب الأهلية.

فالاعاقة التي طالت الوعي الوطني عند الاسباني إنعكست أيضاً، بشكل مباشر، على مفهومه للدولة الوطنية التي لم تعد تجد لنفسها الفرصة الطبيعية في التبلور. حيث السلطة الملكية ذات الرأسين في اسبانيا، سلطة الملك وسلطة بابا روما، لم تسمح بولوج الوعي الوطني الاسباني إلى فكرة الدولة الوطنية الواحدة الموحَّدة، الديموقراطية الهوية والاجتماعية الانتماء.

وفي هذا السياق بقي الكاتالاني، كاتالونياً في المقام الأول، ثم كاثوليكياً في المقام الثاني. أما الانتماء الاسباني فلم يكن بالنسبة له سوى

انتماء مصطنع، لا عمق سياسياً له. وما ينطبق على الكاتالاني ينطبق أيضاً على الباسكي.

لم تكن الدولة الملكية الاسبانية قادرة على صهر هذه الهويّات المختلفة في إطار هوية واحدة بشكل هش ومصطنع، ذلك أن الرابط الوحيد الذي كان يقوم بين جميع هؤلاء الاسبان لم يكن وحدة المصير، بل اللغة الاسبانية فقط، والتي كانت، كما يُقال لها هناك، لغة «الكاستيليانو» أي لغة مملكة كاستيليا التي تغلّب ملوكها على سواهم من الملوك (في بلاد الباسك وكاتالونيا وغاليسيا وعلى الأمراء العرب في الأندلس) ففرضوا على شعوبهم لغة مملكة كاستيليا، دون التمكن لا من محو اللغات التي كانت سائدة في المملكات المهزومة ولا من محو الانتماء الوطني لأبنائها على صعيد كيانهم الصغير.

هكذا، عندما أطلّت اسبانيا على القرن العشرين وعلى عهد تفتّق الحريات الديموقراطية عبر العالم، كانت لا تزال تحمل هذه البلاد، بشعوبها المختلفة، علامات التفكك الوطني الحاد. حيث كان قسم من الاسبان يتمسّك بهويته الدينية الكاثوليكية، ما بعد الوطنية، والقسم الآخر يجاهر أكثر فأكثر برفضه للانتماء الوطني الاسباني كانتماء موحّد.

لذلك افتقدت المطالب الاجتماعية التي ستُرفع في ما بعد إلى أي كوابح سياسية نابعة من الوعي الوطني. وفقدان الحس الوطني بالمشاركة السياسية جعل قسماً كبيراً من الاسبان يقفون مباشرة في وجه الدولة. فالاصطدام بالدولة كان دائماً، اعتباراً من المطلبين الزراعي والاجتماعي. ولم يكن هذا الانتقال من المعارضة الاجتماعية إلى المعارضة الوطنية ممكناً، بالشكل النيء الذي شهدته اسبانيا خلال حربها الأهلية التي كانت أهلية بكل معنى الكلمة، لولا وقوف الوعي السياسي الجماعي في هذه البلاد على منصّة الانتماء الفكري الديني.

فالنظام الملكي الاسباني، بعكس النظام الملكي الفرنسي أو البريطاني أو الالماني، لم يسعَ، في يوم من الأيام، إلى بناء وعي وطني اندامي، يصهر

الجميع في مواطنية واحدة. وهذا ما سيكلف اسبانيا في ما بعد غالياً.

ج - حدّة المشكلة الاجتماعية

هناك ميزة تجدر الإشارة إليها في البنيان الاجتماعي للقوى العاملة الاسبانية عشيّة الحرب الأهلية. فقد بقيت اسبانيا، حتى عام ١٩٣٠، بلداً ذا هوية اقتصادية زراعية. فعدد سكان هذه البلاد كان يبلغ، عام ١٩٣٠، ٢٣ مليوناً و٦٠٠ ألف شخص. أما القوى العاملة فكانت تبلغ عشرة ملايين اسباني واسبانية يتوزعون، بحسب القطاعات، على النحو الآتي:

- القطاع الزراعي ٦٠٪
- القطاع الصناعي ٢٠٪
- قطاع الخدمات ٢٠٪

فالمجتمع الاسباني، عشية الحرب، هو مجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي. وهذا ما سوف ينعكس على الذهنيات المتخاصمة خلال الحرب والتي ستكون شديدة الارتباط بجذورها الريفية وبالعصبيات القائمة في المجتمعات المتمسكة بنزعاتها التقليدية بشدّة. علماً أننا سوف نعثر على المعادلة نفسها في ما بعد، في زمن الحرب الباردة، في العديد من بلدان العالم الثالث التي التهمتها الحروب الأهلية.

ولكن ما هو أكثر إقلاقاً في الأمر هو أنه، من بين ستة ملايين فلاح يعملون في الحقل الزراعي، اثنان منهم هم من فئة الفلاحين المياومين الذين لا يعملون فعلياً سوى ١٠٠ أو ١٥٠ يوماً خلال العام كله. مما يضعهم ويضع أفراد عائلاتهم معهم على حافة البؤس والمجاعة. فقد شكل هؤلاء العمال الزراعيون، أصحاب الوضع الاجتماعي غير المستقر، كتلة كبيرة من الغضب الشعبي سوف تغرف منها الميليشيات والجيوش الاسبانية المتحاربة عسكرها وعناصرها المقاتلة. وقد شهدنا أمراً مشابهاً خلال الحرب اللبنانية التي انخرط في ميليشياتها المتخاصمة أهلياً ونضالياً مقاتلون يحملون جذورهم الريفية واضحة في ممارستهم وفي تصوّرهم للدولة وللآخرين.

فالغضب الاجتماعي المسنود إلى غياب اللحمة الوطنية وإلى طغيان الانتماء العصبيّ وغير العقلاني غالباً ما يتسبّب بانفجارات سياسية لا ترحم أبداً.

عدم إرساء أسس توازن اجتماعي واقتصادي في البلاد، والذي قام وعاش عليه النظام الملكي الاسباني فترة طويلة، لم يسمح بتقديم أي فرص جدية للتغيير في البلاد، فتحجَّرَ كل واحد في عقليته الفردية وفي عصبيته الفئوية، متجاهلًا الانتماء الوطني واللحمة الوطنية.

أدى هذا الواقع إلى انقسام القوى العاملة الزراعية في البلاد، ذات الجذور الريفية إلى تيارين سياسيين رئيسيين: أولهما التيار الكارلي وثانيهما التيار الفوضوي.

شكّل التيار الكارلي، الكاثوليكي التقليدي، تياراً محافظاً شديد التمسك باسبانيا العهود القديمة. فهو كان مناهضاً للرأسمالية وللبورجوازية التي رأى فيها تهديداً (من خلال ليبراليتها) للكيان المعرفي التقليدي في البلاد. وقد انتشرت الكارلية السياسية بكثافة في المناطق النائية من البلاد، البعيدة عن العاصمة مدريد أو عن المدينة الكبرى برشلونة، في مناطق كاستيليا القديمة وغاليسيا واراغون.

أما التيار الفوضوي، المناهض للأكليروس وللبورجوازية في آن، والمؤمن بعفوية الجماهير، فقد انتشر في جنوب البلاد، في مناطق الأندلس وكاتالونيا وكاستيليا الجديدة.

هكذا عاش الفلاحون الاسبان، في مناطقهم المختلفة، المشكلة الاجتماعية على أساس أنها مشكلة سياسية، يقتضي تقديم الحل لها بعد السيطرة على الدولة، حيث إن حلها في ظل الدولة الملكية التقليدية تبيّن أنه مستحيل، طوال القرون العديدة المنصرمة.

والمسؤول عن بلوغ الأمور هذا الحائط المسدود وعن تحوّل الأزمة الاجتماعية إلى مأزق سياسي حاد يقع على أكتاف النظام الملكي الاسباني والكنيسة الكاثوليكية على حدّ سواء. لذلك، عندما هبّت رياح المعارضة

المسلحة في البلاد، توجّهت بنادق المعارضين إلى صدور المسؤولين الملكيين والمسؤولين الكنسيين على السواء، ودافع أنصار الملك والكنيسة الكاثوليكية بالمقابل، على قدم المساواة، عن إسبانيا التقليدية القديمة. فقد تمكّنت الحرب، ولأول مرة في تاريخ هذه البلاد، من فرز التناقضات ومن فصل الزيت عن الماء، بعد قرون من غموض إيديولوجي ضيّع المسائل الاجتماعية والسياسية الوطنية في بحر من الانتماءات الروحية وما بعد الوطنية.

فمشكلة الاصلاح الزراعي التي كانت في البلدان المجاورة لاسبانيا مسألة محض اجتماعية كانت تشكل في اسبانيا مشكلة اجتماعية وسياسية ومعرفية. وتصارعت في هذا الإطار وجهة النظر الشعبية مع وجهة نظر الدولة، دون أن تتمكن اللحمة الوطنية (المفقودة أصلًا) من أن تقف في وجه تفاقم التفسخ الأهلي وتعاظم العنف الداخلي والأخوي. وغاب التوفيق السياسي بين المتناقضات كلياً، لدرجة أن أبناء البلد الواحد لم يعودوا يشعرون أنهم ينتمون إلى الوطن الواحد.

لذلك فالانتفاض ضد الغبن الاجتماعي عنى مباشرة، في اسبانيا الثلاثينات، الانتفاضة السياسية على الدولة الملكية التي، بدل أن تبحث عن دواء ناجح تشفي به هذا الداء المستفحل بالجسم الوطني بكليته، صادقت على شرعيته. كما أن النقمة الشعبية، المنتفضة على النظام السياسي البالي في البلاد، لم ترحم أولياء الكنيسة الكاثوليكية الذين كانوا يتحملون، في نظر الطبقات الشعبية، المسؤولية المعنوية والسياسية عما حصل طوال القرون الماضية.

وفي ظل هذه الاختلالات الاجتماعية والسياسية الطاعنة في حياة البلاد دقّت ساعات الحسبان، فاتخذت الحرب الأهلية الاسبانية طابع الجردة السياسية والتاريخية لمسار طويل من الأخطاء المتراكمة التي ما لبثت أن تحوّلت إلى نهج سياسي وشرعي معتمد رسمياً من قبل السلطات في البلاد.

من هنا أيضاً يتضح لنا أن العنصر الداخلي، المعرفي والسياسي، كان

العنصر الأساسي الذي اتكأت عليه الحرب الأهلية الاسبانية. فالتدخلات الخارجية التي سوف تظهر في خضم الحرب (من استقدام للعناصر المقاتلة المغربية التي قاتلت إلى جانب الجنرال فرانكو ومن استدعاء للألوية الأممية التي قاتلت إلى جانب القوات الجمهورية) لم تجد لنفسها مبرر التدخل إلا على أساس هذه القاعدة البنيوية القائمة على التفسخ الداخلي والانقسام الوطني.

ضغط القطاع الزراعي الاسباني في اتجاه استفحال الأمور بغية الدفع إلى معالجتها معالجة جذرية، في المناطق الطرفية من البلاد. أما العمال فقد ضغطوا في الاتجاه نفسه، انطلاقاً من العاصمة ومن المدن الرئيسية حيث كانوا يشكلون القوى العاملة الأساسية. فالتقت المعارضتان، الفلاحية والعمالية، على خط تماس الدولة بمفهومها الملكي والدولة بمفهومها الجمهوري.

طغت النزعة الفلاحية المعارضة في الأرياف الجنوبية والوسطى من البلاد. أما نزعة المعارضة العمالية فتركزت في منطقة كاتالونيا (وعاصمتها برشلونة) حيث كانت تضم القوى العاملة فيها نسبة ٤٥٪ من العمّال، في حين أن هذه النسبة لم تكن تتعدّى، في المناطق الأخرى من البلاد، نسبة ٢٠٪.

وقد شكّلت في هذا الإطار برشلونة حصناً عمالياً وحزبياً هاماً استمدت منه في ما بعد الحكومة الجمهورية الاسبانية الجديدة قوة سياسية لخططها التغييرية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجبهة الشعبية التي شكّلها في ما بعد الجمهوريون والتي انضموا جميعاً تحت لوائها (من اشتراكيين وفوضويين وشيوعيين) اقتبست أسلوباً خاصاً للتعاطي الإعلامي مع الجماهير الاسبانية. فقد اعتمدت القوى التي كانت تتألف منها الجبهة الشعبية آنذاك لغة ترفع مطلب الإصلاح الزراعي في المقام الأول (استجابة للمطلب الجماهيري العارم) ثم تنتقل منه مباشرة إلى رفع مطلب التغيير في النظام السياسي (والذي

كان مطلباً حزبياً أساسياً) في المقام الثاني. وقد أحسن إعلاميو الطرف الجمهوري في استخدام هذا المزيج المطلبي بحيث أصبح، بعد فترة من الزمن، الشارع الجمهوري بأسره يطالب بتحقيق الإصلاح الزراعي والإصلاح السياسي على قدم الأهمية والمساواة.

كما أن اعتماد هذه اللغة المطلبية المزدوجة قد سمح بتحقيق ما لم ينجح دائماً في تجارب ثورية أخرى وهو التحام الطبقة العاملة بطبقة الفلاحين في إطار مشروع سياسي واحد يجد الكل فيه مصلحة موضوعية لنفسه ولموقعه المستقبلي. إذ وجد الفلاح الاسباني المغبون منذ عهود طويلة أن ثمة مغبوناً آخر، حديث العهد، هو العامل اليدوي في القطاع الصناعي، فأيقن أن لا فرق جوهرياً بين الغبن الذي يعيشه هو والغبن الذي يعيشه العامل، مما سمح للنضال المطلبي أن يتّخذ في اسبانيا، ولأول مرّة في تاريخها، طابعاً وطنياً شاملًا، تجاوز الانقسام القطاعي والإقليمي وتخطّى كوابح الفكر المحافظ التقليدي السائد تاريخياً في البلاد.

د - موقع الجيش في بنية السلطة

يحتل الجيش الاسباني موقعاً خاصاً في معادلة السلطة في البلاد ويشير إلى أهميته جميع الذين قاربوا أحداث اسبانيا الحديثة. ففي ظل غياب بورجوازية قوية في المدن الاسبانية الأساسية تقوم بدور المعدّل الليبرالي للأمور السياسية في البلاد، من خلال خوضها في اللعبة الديموقراطية العامة وتأطيرها لحركة الجماهير ضمن أصول إحترام للمصلحة الوطنية والقانون (تماماً كما حصل في فرنسا والمانيا وبريطانيا قبل قرن ونصف)، ظهر الجيش الاسباني على أنه القوة العسكرية الوحيدة التي يمكن لها أن تضطلع بدور سياسي فاعل في البلاد ومقبول من جميع الأطراف.

اتخذ الجيش الاسباني لذلك السبب دور الحَكَم في الصراع الداخلي الدائر في ظل النظام الملكي، يعيد المياه إلى مجاريها، في هذا الاتجاه أو ذاك، بحسب قوة الضغط المطلبي أو قوة التصدّي الملكية. واعتياد الجيش

الاسباني على دور الحَكَم السياسي هذا جعله يتدخل أكثر فأكثر في الحياة السياسية في البلاد، فازدهرت الانقلابات العسكرية في اسبانيا لدرجة أن الاسم المتعارف عليه في العلوم السياسية لتسمية هذا الحدث هو اسباني الأصل، وهو الـ Pronunciamiento[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، في ظرف ١٢٢ سنة، أي من ١٨١٤ إلى ١٩٣٦، قد عرفت اسبانيا ٥٢ انقلاباً عسكرياً متتالياً!

فهل أن الأمر مجرد مصادفة؟ طبعاً لا. بل تعبّر هذه الظاهرة الشاملة والثابتة عن الوضع المرضي الذي كانت تعيشه البلاد التي كانت عرضة للاحتلال السياسي الدائم على مدى عصور طويلة. فمنذ مطلع القرن التاسع عشر (أي مباشرة بعد قيام الثورة الفرنسية الديموقراطية عام ١٧٨٩ والتي استمرت مفاعيلها حتى سنة ١٧٩٩) بدأت رياح الاضطراب السياسي العميق تعصف بالبنيان السياسي الملكي الاسباني.

وهنا تحديداً برز دور الجيش الاسباني في تعديل قوة الحركات المطلبية التي كانت قد بدأت، منذ ذلك الحين، تشق طريقها في الوعي الشعبي الاسباني.

إلا أن الجيش - كالعادة - لم يكن الحل. فتوالت الانقلابات العسكرية في اسبانيا دون أن يشفى المريض. بل إن كل انقلاب عسكري كان يؤجل قليلًا موعد استحقاق الانفجار الكبير، دون أن يحول دونه، ودون أن يتمكّن من معالجة جذوره الاجتماعية والسياسية. فتجدر الإشارة هنا إلى أنه، خلال الفترة التي كثرت خلالها الانقلابات العسكرية في اسبانيا، حدثت في البلاد ثلاث حروب أهلية صغيرة لأنها لم تشمل البلاد كلها، إلا أنها كانت عنيفة ودموية ومعبّرة جداً عن المناخ السياسي الانقسامي السائد في البلاد. حصلت

---

(١) يعني الـ pronunciamiento تآمر عدد من ضبّاط الجيش، بغية الاستيلاء على السلطة السياسية في البلاد، حيث يقومون بإخراج العسكر من ثكناتهم في نواحي عديدة من البلاد، ومع احتلال مواقع السلطة حيث يعلنون (ومنها كلمة pronunciar) عن مشروعهم السياسي التجديدي أو المحافظ، من خلال بلاغهم الرقم ١، شفهياً.

هذه الحروب الأهلية المحصورة ولكن الفعلية بين ١٨٣٣ و١٨٤٠، بين ١٨٤٦ و١٨٤٩، وبين ١٨٧٢ و١٨٧٦. والملفت للانتباه أن هذه الحروب كانت تحصل في فترات كان الغليان الشعبي أيضاً يجتاح فيها البلدان المجاورة لإسبانيا. مما يعني أن إسبانيا لم تكن معزولة عن محيطها الجيوسياسي العام من جهة، وأن حكم العسكر لم يكن العلاج للأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد.

فقد أدار الجيش الأزمة في إسبانيا، طوال قرن وربع من الزمن، دون أن يتمكن من تحوّلها، عام ١٩٣٦، إلى مأزق وطني كامل للبلاد. وقد لعب الجيش الاسباني، خلال هذه الفترة، تارة دور الجزرة، مستقطباً المطالب الليبرالية، وتارة دور العصا، قامعاً الانتفاضات الشعبية. إلى أن عصفت الحرب الأهلية بالبلاد كلها، دون التمييز بين قطاع وآخر.

٢ - اسبانيا الحمراء ضد اسبانيا السوداء:

بدأ الصراع المستميت بين اسبانيا الحمراء (الاشتراكية - الشيوعية) واسبانيا السوداء (الكاثوليكية التقليدية) اعتباراً من العام ١٩٣٠.

لأول مرة في تاريخ هذه البلاد، فاز الجمهوريون على الملكيين في الانتخابات البلدية التي أجريت في ١٢ نيسان ١٩٣١، بعدما ساندتهم غالبية أصوات الناخبين في العاصمة مدريد وفي أكبر مدن اسبانيا، برشلونة. على أثر هذه النتائج انسحب الملك من الحياة السياسية ثم سرعان ما غادر البلاد. أما وزراء الملك الفونس الثالث عشر الهارب فاعتكفوا في بيوتهم وأعلنوا استقالاتهم دون انتظار تشكيل حكومة جديدة.

ولهذه الأسباب تحديداً أعلنت أول جمهورية إسبانية في البلاد في ١٤ نيسان ١٩٣١ وسارع المسؤولون الجمهوريون (من اليسار الوسط الموالي لليسار) إلى الحلول مكان الوزراء المنسحبين، تلافياً لحدوث أي فراغ في السلطة.

أما الحكومة الجمهورية الجديدة فقد أوكل تأليفها إلى الكاثوليكي

المحافظ نيسيتو الكالا زامورا الذي سيجمع في فريق عمله الوزاري الاتجاهات السياسية كافة ما عدا ممثلي تنظيمات أقصى اليمين وأقصى اليسار. وستبقى الأمور سليمة نسبياً حتى ذلك التاريخ.

لكن بعد بضعة أسابيع بدأ الاختلال السياسي يجتاح الساحة بمبادرة من التنظيمات الشعبية اليسارية (فوضويو الاتحاد الوطني للعمال والشبيبة الاشتراكية والشبيبة الشيوعية) واليمينية (الشبيبة الملكية والكاثوليكية) التي شرعت معاً، كما في مطلع الحرب اللبنانية، بدكّ أسوار الدولة الواحدة. فاليمين المتطرف كان يهتم الدولة بأنها مؤسسة - عبّارة تستخدمها الشيوعية البولشيفية لاجتياح البلاد بأسرها؛ أما اليسار المتطرف فكان يرى أن الدولة خاضعة لهيمنة الارستقراطية الملكية والكنسية وأنها جمهورية في التسمية فقط.

وقد أدت الاضرابات المتتالية، من هنا ومن هناك، إلى زعزعة الاستقرار السياسي في البلاد، وكلها كانت موجَّهة ضد دولة لم تكن لتعجب أحداً. وفي هذا السياق أحصى أحد الدارسين الاسبان عدد أيام العمل الضائعة بسبب هذه الاضرابات المتكررة كما يلي:

١٩٢٩ : ضياع ٣١٤ ٠٠٠ يوم عمل

١٩٣١ : ضياع ٣٨٤٣ ٠٠٠ يوم عمل

١٩٣٣ : ضياع ١٤٤٤ ٠٠٠ يوم عمل[١].

أما في ١٠ و١١ أيار ١٩٣١ فقد أُضرِمَتْ النار في سلسلة من الأبنية التابعة للأكليروس الكاثوليكي، بمبادرة من المتطرفين اليساريين (الفوضويين)، بحجة أن النشيد الوطني الملكي كان قد أذيع، عبر مكبرات الصوت، في بعض شوارع العاصمة مدريد. في الواقع كان هذا التنظيم يردّ على الرسالة الرعوية التي كان قد أصدرها ونشرها قبل يومين مطران مدينة طليطة، رئيس أساقفة اسبانيا وحيث كان يعلن ولاءه للملك وللنظام الملكي.

---

(١) R. TAMAMES, La Republica: la era de Franco, Madrid, Alianza editorial, 1973, P.121.

سترتفع أيضاً حدّة الصراع مع إعلان نتائج الانتخابات النيابية التي كانت قد جرت في ٢٨ حزيران ١٩٣١. فقد توزعت المقاعد على أثرها على النحو الآتي:

- اليسار: ٥١,٥٪
- الوسط: ٢٠,٥٪
- اليمين: ٢٨٪

أما المنعطف الحقيقي للصراع الأهلي الاسباني فقد حصل في ١٤ تشرين الأول ١٩٣١. ففي هذا اليوم، وبضغط كبير من القاعدة الاشتراكية والفوضوية والشيوعية في الشارع، قام البرلمان الاسباني بالتصويت لصالح المادة ٢٦ من الدستور الاسباني.

وقد شكل اعتماد هذا النص القانوني في المجتمع السياسي الاسباني شرخاً مشابهاً لذلك الذي كان قد أحدثه صدور قانون الغاء العبودية عن كونغرس الولايات المتحدة قبل سبعين عاماً والذي كان قد تسبب باندلاع الحرب الأهلية الأميركية. ذلك أن القطيعة الإيديولوجية النهائية قد حصلت مع صدور مادة الدستور الجديدة هذه والتي كان من أبرز نتائجها تبلور التفسخ الوطني، الداخلي، وقيام اسبانيا السوداء ضد اسبانيا الحمراء.

فالجدار النفسي شُيِّدَ في الحياة السياسية العامة في البلاد التي توزّع أهلها على كتلتين متخاصمتين نضالياً، كما يحصل تماماً في مطلع كل حرب أهلية من الحروب التي عرفها التاريخ البشري.

ماذا كانت تحتوي هذه المادة الجديدة (المادة ٢٦) التي أقحمت في الدستور الاسباني في أول عهد جمهوري عرفته البلاد؟ كانت تنص بوضوح على:

- فصل الدين عن الدولة (وتحديداً فصل الكنيسة الكاثوليكية عن الدولة)
- الغاء الميزانية الرسمية المخصصة لقطاع العبادة الإلهية (الإكليروس)
- الغاء الجمعيات الدينية (وخصوصاً السلك اليسوعي لارتباطه مباشرة بسلطة البابا)

- وجوب خضوع الكنيسة الكاثوليكية لقانونٍ لاحقٍ ينظّم عمل جمعيات العبادة الدينية[1].

فالمشروع السياسي الذي ساقته المادة ٢٦ المستحدثة في الدستور الاسباني كان يقف على أرضية العلمنة السياسية كقاعدة للحياة العامة في البلاد وينتفض جهراً على ما كان يسمّى في حينه «القومية الكاثوليكية الاسبانية».

أ - حلقات الصراع

في كانون الأول ١٩٣٢ أسس المحامي جيل روبليس الاتحاد الاسباني لحركات اليمين المستقلة وستنخرط في ما بعد في هذا الاتحاد غالبية الشباب الاسباني الكاثوليكي والملكي. في تشرين الأول ١٩٣٣، أي بعد أقل من سنة، تأسست الكتائب الاسبانية وترأسها خوسي - أنطونيو پريمو دي ريڤيرا.

خاض اليمين الذي كان لمّ شمله الانتخابات النيابية الجديدة التي نُظِّمَتْ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ بنجاح كبير فتقدم مرشحوه على مرشحي اليسار الذين كانوا قد فازوا خلال الانتخابات الماضية، وجاءت النتيجة على النحو الآتي:

- اليمين: ٤٥٪
- الوسط: ٣٤٪
- اليسار: ٢١٪

ترأس الحكومة الجديدة أحد أعضاء التكتل الوسط. وحاولت هذه الحكومة الوسيطة الجديدة أن تجمّد مفاعيل المادة ٢٦ من الدستور دون أن تبطلها. فبقي اليمين على غضبه واشمأز اليسار لهذه الخطوة التراجعية. والواقع كان، أن أحداً لم يعد راغباً في جمع شمل الوطن وتوحيد المواقف من خلال إيجاد تسوية عامة للأمور، بل، على العكس كان الكل راغباً في

(١) وقد صدر هذا القانون بالفعل، عن مجلس النواب الجمهوري الجديد بتاريخ ١٧ أيار ١٩٣٣.

إقحام الأمور بغية حسمها لصالحه.

وفي إطار هذه القطيعة الوطنية العميقة حصلت انتفاضة عمّال مناجم منطقة أوفييدو في مقاطعة استورياس، في أيلول - تشرين الأول ١٩٣٤. أوكِلتْ مهمة قمع هذا العصيان العمالي إلى الجنرالين فرانكو وغوديد. ولأول مرة في تاريخ اسبانيا السياسي أدخلت الحكومة الوية مغربية في حلبة الصراع من أجل قمع العمال المنتفضين. تمكن الجنرالان بعد قتال عنيف استمر أسبوعين من كسر ظهر الحركة لصالح الحكومة الجمهورية ولكن بعد سقوط ١٣٠٠ قتيل و٣٠٠٠ جريح.

هكذا أعقبت الحكومة الجمهورية الثورية الأولى (الناتجة عن انتخابات حزيران ١٩٣١) حكومة جمهورية محافظة (نتجت عن انتخابات تشرين الأول ١٩٣٣). فسياسة الدولة برمتها كانت مرتبطة بالأشخاص الذين كانوا يمسكون بزمام أمور السلطة في البلاد ولم تكن تعتمد منهجاً رفيعاً، وطنياً عاماً، بغض النظر عما هم في الحكم. فلا استقلالية الدولة ولا منطق الدولة كانا محترمين أو ممارسين، لا من قبل هذا الفريق ولا من ذاك. لذلك تقاسم الجميع الدولة، لا لخدمة الأمة ككل، بل لقمع الأخصام السياسيين الموجودين خارج السلطة.

غاب منطق الدولة الوطنية وانصاعت الدولة بأجهزتها كافة للإرادة الحزبية، فأصبحت دولة الحزب، فبالرغم من أن هذا الحزب كان الوسط. إلا أن هذا الوسط المتغير التلوين (تارة ثوري النزعة وطوراً يميني وملكي النزعة) لم يعمد إلى جمع الأفرقاء المتخاصمين نضالياً ضمن بوتقة وطنية واحدة، فتارة كان يمارس الغُلب على فريق وتارة ثانية على الفريق الآخر. ومن هنا لم يكن الوسط وسطاً دستورياً وطنياً حقيقياً، يعمل على جمع أشلاء الوطن المتخاصمة، بل كان وسط حزبي الخيط والحياكة، بمعنى أنه يسعى إلى ممارسة السياسة بذهنية الأحزاب الأخرى ولو أنه لم يدّعِ علناً ذلك.

استعادت حركات اليسار المبادرة بعد فترة من الزمن، حيث تمكنت من الفوز في الانتخابات النيابية التي نُظِّمَتْ مجدداً في ١٦ شباط ١٩٣٦ حيث

توزعت المقاعد على النحو الآتي:

- اليسار: ٥٦٪
- الوسط: ١١٪
- اليمين: ٣٠,٥٪
- الباسك: ٢,٥٪

على أثر هذه الانتخابات عاد الثوري مانويل ازانيا إلى رئاسة الجمهورية في ١٠ أيار ١٩٣٦.

امتد بعدها العنف إلى جميع أنحاء البلاد وانتشرت عمليات الخطف والاغتيالات والاضرابات. وفي ظل تصاعد الحمّى السياسية في البلاد، ابتلعت الكتائب الاسبانية الاتحاد الاسباني لحركات اليمين المستقلة التي كانت تتميز باعتدالها، فطغى التطرّف على اليمين قاطبة بعد ذاك.

في الكتلة اليسارية توحدت أيضاً حركتا الشبيبة الاشتراكية والشبيبة الشيوعية فطغت الثانية على الأولى وساد التطرّف اليسار بأسره. سيبة الحرب الأهلية أصبحت بعدها جاهزة ولم ينقصها سوى إشارة البدء بالاقتتال.

جاءت هذه الإشارة من خلال الانتفاضة التي نظمها الجنرال فرانكو في ١٨ تموز ١٩٣٦، حيث تحركت آلة الحرب عند الأطراف كافة.

ب - الحرب المفتوحة

تشابكت الأحداث بسرعة بعد ذلك التاريخ. فبعد إعلان قيام الانتفاضة وإذاعة البلاغ رقم واحدة من مدينة بورغوس (حيث كان فرانكو قد أسس مقره الحربي والسياسي) انقسم الجيش الاسباني على نفسه. انضم قسم من الضباط الكبار إلى الكتلة الجمهورية وانضم القسم الآخر إلى الكتلة المنتفضة التي أطلقت على نفسها تسمية الكتلة الوطنية.

أما التسميات التي راجت في الإعلام خلال الحرب فكانت القوى الجمهورية أو القوى الحكومية من جهة، والقوى الوطنية أو القوى المنتفضة

في الجهة المقابلة.

* جاء توزيع القوى العسكرية في البلاد على الفريقين المتخاصمين شبه متعادل. ذلك أن ٤٥٪ من مجموع قوى المشاة تضاف إليها القوات البحرية و٣٥٠ طائرة حلّت، مطلع الأحداث، في خانة الجمهوريين. في حين أن ٥٥٪ من قوى المشاة تضاف إليها ١٠٠ طائرة كانت من نصيب الطرف الوطني.

ويلاحظ في هذا الصدد ارنو ايماتز «أنه من بين الضباط الكبار، أعدم الوطنيون ١١ جنرالًا وأميرالًا في حين أن الجمهوريين قاموا بإعدام ٣٢ منهم. بحيث بقي في الخدمة الفعلية ١٧ جنرالًا في منطقة نفوذ الوطنين و٢٢ جنرالًا في منطقة نفوذ الجمهوريين»(١).

أما المساحة التي كان يحتلها كل فريق، إبّان اندلاع الأحداث، فكانت هي أيضاً شبه متعادلة، إذ إن الجمهوريين كانوا يسيطرون على ٢٦٦٨٠٠ كلم٢ في حين أن الوطنيين كانوا يسيطرون على ٢٤٠٠٠٠ كلم ٢ .

إضافة لذلك فمن أصل ٥٠ مقاطعة كانت تتألف منها البلاد، ٢٠ مقاطعة بقيت موالية لحكومة الجمهوريين في حين أن ١٦ مقاطعة انضمت إلى الوطنيين، وبقيت ١٤ مقاطعة أخرى موزعة جغرافياً على الفريقين.

* خلافاً للتعادل في القدرات العسكرية والجغرافية والإنسانية الذي كان سائداً بين الفريقين فإن القدرات الخاصة بكل منهما كانت مختلفة.

فالجمهوريون كانوا جدّ متقدمين على الوطنيين في هذا المضمار حيث إنهم كانوا يتمتعون باحتياط الذهب والفضة المخزون في أقبية مصرف اسبانيا. فالمعروف أن هذا المصرف الوطني كان يحتل المرتبة الرابعة آنذاك بين جميع مصارف الدول الغربية وكان يملك ٦٣٤ طناً من الذهب الصافي، يعود جزء منه إلى عهد فتح واستعمار القارة الأميركية بعد ١٤٩٢.

---

(١) Arnaud IMATZ, La guerre d'Espagne revisitée, ed. Economica, Paris, 1993, P.31.

لذلك بادرت الحكومة الجمهورية إلى شراء أعتدة عسكرية خفيفة وثقيلة وطائرات من فرنسا، عام ١٩٣٦، بقيمة ١٧٤ طناً من الذهب الصافي. أما ما تبقى من هذا الاحتياط الذهبي فقد نُقِلَ إلى مرفأ قرطجنة، على البحر المتوسط، ثم سُفِّرَ من هناك، على متن أربع سفن سوفياتية، إلى موسكو، مقابل دبابات وطائرات وأسلحة اشترتها الحكومة الجمهورية لمحاربة الوطنيين، في آذار ١٩٣٧.

وهكذا ضاع الاحتياط الذهبي لمصرف اسبانيا وبدأ تدهور قيمة العملة الوطنية واحتل التضخم موقع الصدارة في الحياة الاقتصادية في البلاد.

أما مشتريات كل فريق من الأسلحة والدبابات والطائرات فكان هو أيضاً شبه متعادل وبحسب ما يلاحظ المؤرخون فإن بريطانيا، عبر اتصالاتها الديبلوماسية، كانت تسهر سراً على تعادل هذه المشتريات العسكرية بين الطرفين. ولكن المؤرخين إياهم لا يعطوننا سبب هذا السلوك السياسي البريطاني.

فخلال حرب اسبانيا كلها اشترى الجمهوريون ١٤٧٥ طائرة (١١١١ من الاتحاد السوفياتي و٣٦٤ من بلدان أخرى منها فرنسا). أما الوطنيون فقد اشتروا ١٢٥٣ طائرة (٦٥٦ من إيطاليا و٥٩٣ من المانيا و٤ من بلدان أخرى).

أما تمويل مشتريات السلاح، عند الطرف الوطني فكانت تحصل من خلال القروض الطويلة الأمد التي كانت حكومة فرانكو في بورغوس تعقدها مع شركات المانية وأميركية كبيرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن دولة الفاتيكان كانت قد اعترفت رسمياً بحكومة الجنرال فرانكو في ٢٨ آب ١٩٣٧، أي قبل المانيا وإيطاليا.

كانت حكومة الطرف الوطني تسيطر على مناطق المناجم في وسط وشمال البلاد، وقد موّلت الأسلحة التي اشترتها من المانيا تحديداً من خلال بيع أسهم هذه الشركات الوطنية للشركات الالمانية المرتبطة بسلسلة مصالح الحزب النازي الحاكم في المانيا آنذاك. هكذا حصلت المانيا عام ١٩٣٩

وبعد المفاوضات التي جرت في هذا الخصوص، على ٧٥٪ من أسهم ثلاث أكبر شركات استخراج المعادن في اسبانيا كما حصلت على الاشراف المالي الكامل على شركات استخراج المعادن الموريتانية - الاسبانية.

دعم أثرياء النظام الملكي السابق حكومة الجنرال فرانكو في كل مبادراتها المالية حتى استطاعت هذه الأخيرة، بالرغم من مقوماتها المالية الضعيفة في مطلع الحرب، أن تكتسب ثقة عالمية ودعماً دائماً على الصعيدين المالي والاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شركة نفط تكساس، الأميركية، أقرضت حكومة بورغوس ١٨٨٦٠٠٠ طن من المحروقات خلال الحرب الاسبانية.

يبقى أن نشير أخيراً في هذا الخصوص إلى أن التضخم المطرد الذي أصاب العملة الاسبانية ساعد حكومة بورغوس في تخفيف دينها الداخلي.

ج - التدخّل الخارجي

يُشار عادة إلى أن التدخّل الخارجي كان مكثّفاً خلال الحرب الأهلية الإسبانية، لدرجة أن هذه الحرب منعوتة بأنها شكّلت حرباً عالمية مصغّرة قبل أوانها، لكثافة العنصر الخارجي المنخرط فيها وفي معادلتها السياسية الداخلية.

في الواقع تساعدنا الأرقام على فهم هذه الفكرة، كما أنها تساعدنا أيضاً على فهم حدودها. فخلال حرب إسبانيا استقدمت حكومة الجنرال فرانكو ٦٢٢٧٠ جندياً مغربياً كانوا يعملون في إطار اللواء الأجنبي الإسباني، مما أحدث خللًا في التوازن الداخلي بين الجيشين الجمهوري والوطني. فسارعت لذلك الحكومة الجمهورية المتمركزة في مدريد إلى الإستعانة بالألوية الأممية الشهيرة.

تراوح عدد أفراد الألوية الأممية (التي انضمّ إليها ودعمها الكاتب الفرنسي أندريه مالرو والكاتبان الأميركيان أرنست هيمنغواي وارثر كوستلر) بين ٦٠٠٠٠ شخص و٨٠٠٠٠، علماً أن ١٣٥٠٠ منهم قد قضوا في المعارك

ضدّ القوات الوطنية في كل أنحاء إسبانيا وخصوصاً في محيط العاصمة مدريد.

أما المقاتلون الألمان الذين شكّلوا عماد لواء الكوندور في سلاح الجو الوطني فقد بلغ عددهم الإجمالي ١٥٠٠٠ جندي وطيار توزّعوا على ثلاث دفعات، تضمّ كل دفعة ٥٠٠٠ مقاتل على مدى ثلاث سنوات قُتل خلال حرب إسبانيا ٢٧١ ألمانياً و٧٠٠٠ مغربي دفاعاً عن حكومة الجنرال فرانكو.

يبقى أن أبرز دارسي الحرب الإسبانية، وهو أرنو ايماتز، يعتبران هذه الحرب بالرغم من كثافة التدخّل الخارجي فيها بقيت حرباً بين الإسبانيين بشكل أساسي «حيث أنه إذا أخذنا بعين الإعتبار مجموع الرجال الذين جنّدتهم الحرب عند كل فريق (وهو ١٧٥٠٠٠٠ مقاتل في منطقة نفوذ الجمهوريين و١٢٦٠٠٠٠ مقاتل في منطقة نفوذ الوطنيين) نلاحظ أن الأجانب، في أي لحظة من لحظات الحرب، لم يتعدّوا ١٠٪ من مجمل عناصر الجيوش المتقاتلة»[١].

د - الضحايا

لم تكن الحرب الإسبانية حرباً دينية بحتة، كما هو حال حرب الثلاثين سنة مثلًا، لكنها تأسّست معرفياً على قاعدة الخلاف الإيديولوجي الديني. فمن جهة كان طرف يقاتل من أجل فرض العلمانية وفي الجهة المقابلة كان الطرف الآخر يدافع عن مواقع الإيمان الكاثوليكي الأصولي.

كان مطارنة إسبانيا الكاثوليك قد أصدروا رسالة مفتوحة بتاريخ الأول من تموز ١٩٣٧ (وقّع عليها ٣٥ مطراناً يقطنون مناطق حكم الجنرال فرانكو، بإيعاز من الفاتيكان، و١٢٠٠ مطران آخر في كل أنحاء العالم الكاثوليكي) يعلنون فيها عن بدء «حملة صليبية» ضدّ الجمهوريّين. فردّ عليها الجمهوريون بإعلان الحرب المكشوفة على الإكليروس الكاثوليكي في مناطق نفوذ حكومة

(١) Arnaud IMATZ, op. Cit., P.34.

مدريد وبالقيام بشتى أعمال الإعتداء على رجال الدين الكاثوليك وعلى ممتلكات الكنيسة الكاثوليكية في إسبانيا.

وكنتيجة لهذه الحرب الإيديولوجية والدينية أحصت الجهات الوطنية، عند نهاية الحرب الأهلية، ٦٨٤٥ شهيداً كاثوليكياً، بينهم ١٣ مطراناً و٤١٨٤ كاهناً و٢٣٦٥ راهباً و٢٨٣ راهبة، قضى القسم الأعظم من هؤلاء من جراء القمع الجمهوري المباشر (إغتيال، تصفية)، غير أن عدداً قليلًا من بينهم (١٦ كاهناً) قد قضوا على يد الوطنيين أنفسهم، كونهم كانوا من رجال الدين الكاثوليك الباسك الذين انضمّوا إلى الحركة الجمهورية ودافعوا سياسياً عنها.

* أما عدد ضحايا الحرب الإسبانية فمرتفع، كما هو الحال في جميع الحروب الأهلية. قضى في الجانب الوطني ١٤٨٠٠٠ شخص، بين مجنّد ومدني، وقضى في الطرف الجمهوري ١٤٣٢٥٠ شخصاً. إلا أن استمرار أعمال حرب العصابات بين عناصر أحزاب الحكومة الجمهورية السابقة وعناصر جيش الجنرال فرانكو، على الحدود الفاصلة بين إسبانيا وفرنسا بخاصة، والتي تواصلت حتى سنة ١٩٤٥، أوقعت المزيد من القتلى عند الطرفين، بحيث تصبح محصلة حرب إسبانيا الشاملة، بعد ضمّ الأرقام إلى بعضها: ١٥٤٠٠٠ قتيل في الطرف الوطني و١٥٢٠٠٠ في الطرف الجمهوري. ويصبح بذلك العدد الإجمالي لقتلى الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩) وملحقها (١٩٣٩-١٩٤٥) ٣٠٦٢٥٠ ضحية[١].

هـ - التخاصم الإيديولوجي

ما هي معالم إيديولوجيا كل من الطرف الجمهوري والطرف الوطني خلال هذه الحرب التي عرفت بحماستها وبعنفها الشديدين؟

تميّز الوطنيون، المنضوون تحت لواء الجنرال فرانكو، بتماسكهم

(١) Ramon Salas LARRAZABAL, Perdidas de la Guerra, ed. Planeta, Barcelona, 1977.

الداخلي والإيديولوجي. فالجميع، في الخندق الوطني، كان ينطلق من مسلمات واحدة قوامها وجوب الدفاع عن النظام الملكي وعن العقيدة الدينية الكاثوليكية بشكلها التقليدي الموروث عن الأسلاف.

وهدف الكتلة «الوطنية»، المحافظة والكاثوليكية الملكية، كان كسر شوكة الاختراق الشيوعي للحياة السياسية في البلاد. لذلك فالشعارات، على رجعيّتها، كانت واضحة وشعبية، مستجيبة لمطلب شائع في صفوف الشعب الإسباني بفئاته المختلفة.

إلا أن الجنرال فرانكو، وكما تبيّن منذ تأليفه لأول حكومة في بورغوس، بتاريخ ١ شباط ١٩٣٨، أصرّ على تمثيل الجميع في حكومته هذه بشكل متساو (وهذا ما لم يفعله الديكتاتور موسوليني على سبيل المثال في إيطاليا)، حيث ضمّت هذه الحكومة ثلاثة ممثّلين عن التيار الملكي وثلاثة ممثّلين عن الكتائب الإسبانية وثلاثة ممثّلين عن الحزب المسيحي الديموقراطي وثلاثة ممثّلين عن الجيش والقوى المسلّحة. وقد تكررت هذه الحكومة، على هذا النحو من التأليف، حتى ١٩٦٢ حيث عاد البرلمان الإسباني إلى العمل باستقلالية نسبية لم تكن مألوفة من قبل. أما بعد موت فرانكو عام ١٩٧٥ فقد عادت الأمور إلى طبيعتها في البلاد مع مجيء الملك خوان كارلوس المنفتح والمتنوّر.

أبرز قيمة كان يعمل من أجلها الطرف الوطني كان المحافظة على مفهوم للدولة الإسبانية يقوم على القيَم (لا على الشخص، كما في النموذج الفاشي الإيطالي المجاور له، في عهد موسوليني). فالدولة، في المنظار الوطني، كانت تشكّل بنياناً تربوياً وإدارياً، على حدّ سواء. والمحافظة عليها، بشكلها التقليدي المعهود، إنما كان يهدف إلى المحافظة على اللحمة الإجتماعية التقليدية، المؤمنة والمحافظة. وهذا ما نستشفه من خلال تحليل مضمون الكلمات والخطب التي ألقاها كل من الجنرال فرانكو ومن زعيم ومؤسّس الكتائب الإسبانية، خوسي أنطونيو بريمو دي ريفيرا.

نُعِتَتْ هذه الإيديولوجيا، في ما بعد، بالقومية الكاثوليكية الإسبانية.

أما الكتلة «الجمهورية» فقد تميّزت بتفكّكها العميق، كما كان حال الحركة الوطنية إبّان الحرب اللبنانية. ويقول في هذا الصدد بيار فيلار:

«ليس هناك من عقيدة أو من إيديولوجيا موحَّدة في الخندق الجمهوري. ففي الواقع، نرى أن الفوضوي كان مؤمناً خلالها بعفوية الجماهير، أما الفوضوي النقابي فكان يؤمن بخط النقابات، والشيوعي (غالباً منذ مدة وجيزة) كان يؤمن بالجمهورية الديموقراطية كمرحلة توصل الجميع إلى مثال أعلى تمتزج فيه الأممية الثالثة والصداقة السوفياتية والحرب الوطنية»[١].

إنطلاقاً من هذا التشرذم الفكري والإنقسام العملي والإختلاف العقائدي عمل الجمهوريون على الإستيلاء على الدولة، بغيّة إخضاعها لمشروعات سياسية مضّطربة وغير المستكملة البنيان النظري. فكانت النتيجة الكارثة العسكرية والسياسية التي حلّت في ما بعد بالطرف الجمهوري الذي ساعدته ظروفه العامة والدولية أكثر مما ساعد نفسه.

وفي هذا السياق، لن نحكم على المشروع الجمهوري خلال الحرب الإسبانية، بل سندع أبرز رموزه، وهو الرئيس الجمهوري السابق مانويل أزانيا وقد مات في المنفى، يتكلّم.

يقول أزانيا في مذكّراته: «كل حزب، كل منطقة، كل نقابة حاولت أن تحصل على جيشها الخاص. في صفوف العسكر كانت الألوية في شجار دائم والمقاتلون يسرقون المؤن من بعضهم وكذلك الذخائر. الكل فكّر في خلاصه الشخصي، دون المبالاة بالمشروع السياسي المشترك... أين هو التضامن الوطني في كل ذلك؟ لم أره في أي مكان... وأمرّ نتيجة لهذه الأحداث تكمن في انحلال التضامن وتهشيم الدولة وتقاسم أشلائها»[٢].

التقويم النهائي شديد القسوة والنقد الذاتي فيه رفيع المستوى.

---

(١) Pierre VILAR, La guerre d'Espagne, Q.S.J., ed. P.U.F., Paris, 1986, P.100.

(٢) Manuel AZANA, Obras Completas, Memorias politicas y de guerra, ed. Oasis, Mexico 2967 in IMATZ Arnaud, op. cit., P.35.

فالحرب الأهلية الإسبانية تظهر أمامنا اليوم على أنها شكّلت آخر حرب أهلية إيديولوجية عرفها الغرب، تمتزج فيها بعض مشاهد الحرب الأهلية الأميركية وكومونة باريس، وتختلف عن جميع الحروب الأهلية التي سوف تنشب في العالم الثالث في ما بعد، إبان الحرب الباردة، في أن كل طرف فيها سعى إلى بسط سيطرته على الدولة، حباً فيها واقتناعاً بموقعها السياسي الحيوي في تنظيم حياة المجتمع الإسباني الجديد.

ذلك أن ميزة الحروب الأهلية في العالم الثالث أنها آلت إلى تقويض الدولة - دون نقد ذاتي ودون توبيخ ضمير لاحقين - لا إلى احتلالها سياسياً بغية التأسيس لبناء مجتمع جديد.

ومن هنا إيجابية الحرب الأهلية الإسبانية، بالمقارنة مع عبثيّة النزاعات الأهلية في بلدان الجنوب التي تنتهي إلى اتفاقات، لا إلى عمليات سلم متبلورة أو إلى انتصار صريح لأحد الأفرقاء، لأنها في الأساس لم تنطلق من مشروع بناء دولة جديدة، بل من فكرة هدم دولة قديمة ليس إلّا.

* أنظر: **حرب الثلاثين سنة، دستور ألمانيا، الحروب الكارلية، كومونة باريس.**

النجوم (حرب)

Stars (War)

Etoiles (Guerre des)

* أنظر: مبادرة الدفاع الاستراتيجي.

مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense Initiative Initiative de Défense Stratégique

إنّ ما سُمّي بحرب النجوم، في منتصف الثمانينات، هو في الواقع برنامج فيه الكثير من الخيال والجرأة والتقنية والفن الحربي المتطوّر والتكاليف المالية الباهظة، قامت بإعداده الولايات المتحدة الأميركية بغية حماية أراضيها من هجوم محتمل قد يشنّه بشكل مفاجئ الإتحاد السوفياتي بالإعتماد على صواريخه العابرة للقارات.

فبعدما قام الإتحاد السوفياتي باحتلال أفغانستان مع ما رافقه من نشر للصواريخ السوفياتية في هذه البلاد، استنفرت الأجهزة السياسية في الإدارة الأميركية. وطلب الرئيس رونالد ريغان من مراكز مختصّة وضع دراسة حول مدى إمكانية تصدّي الدفاعات الأميركية لحرب بالصواريخ قد يشنّها الإتحاد السوفياتي ضدّ الولايات المتحدة. فجاءه الجواب على الشكل الآتي: لا تستطيع الدفاعات الأميركية بوضعها الحالي منع، ولو عدد من الصواريخ السوفياتية، من اختراق الأجواء الأميركية وضرب المدن الكبرى في البلاد. مما سوف يتسبّب بكوارث بالغة الخطورة.

بناءً على هذا التقرير الأولي طلب الرئيس رونالد ريغان من مراكز دراسات أخرى وضع دراسة تسمح للولايات المتحدة، في حال نشوب حرب مع الإتحاد السوفياتي، من المبادرة إلى الدفاع الاستراتيجي، في كل أنحاء العالم، إنطلاقاً من أسلحة وأقمار صناعية عاكسة لأشعة اللازر، تثبّت في الفضاء.

لذلك عُرف هذا البرنامج، المتمركز تكنولوجياً في الفضاء، بحرب النجوم، وهو في الواقع وبحسب التسمية الأميركية برنامج (SDI) للدفاع الاستراتيجي عن أراضي الولايات المتحدة بالمبادرة إلى تعطيل جميع صواريخ العدو في مراحل إنطلاقها الثانية والثالثة والرابعة (أي بعد ٢٠٠ ثانية

من إقلاعها على الأقل).

ولمواجهة صواريخ العدو المتّجهة نحو الولايات المتحدة صمّم البرنامج الأميركي (وكلفة أبحاثه فقط ٢٦ بليون دولار أميركي) تركيز حوالي ٥٠٠ قمر صناعي في أنحاء مختلفة من طبقة الجو المحيطة بالأرض تكون مهمتهم إما قصف صواريخ العدو بأشعة اللازر مباشرة أو عكس هذه الأشعة المنطلقة من قواعد عسكرية أميركية على الأرض (والبالغة سرعتها سرعة الضوء أي ٣٠٠٠٠٠ كلم بالثانية، والأسرع بثلاثين ألف مرّة من أي صاروخ متطوّر معروف حتى الآن).

إلا أن مشكلتين واجهتا برنامج الـ **SDI**:

- أولاها امتناع الكونغرس الأميركي عن الموافقة على مشروع الدراسة ككل والإكتفاء بتخصيص بضعة ملايين فقط لمتابعة الفكرة.
- صعوبة صنع مدافع اللازر القادرة على التمتّع بقوة كافية لبلوغ وتدمير الصواريخ السوفياتية على مسافة بعيدة جداً، أو القادرة على عكس أشعتها عبر محطات في الفضاء مخصّصة لهذا الغرض. فالفكرة سهلة الاستيعاب على الصعيد النظري إلا أنها مستحيلة التنفيذ بالتقنيات المعروفة حتى الآن. الأمر الذي يجعل من برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي برنامجاً خيالياً إلى حدّ ما.

إلا أن التركيز عليه إعلامياً وعلى مدى جدّية متابعة الولايات المتحدة له جعل الإتحاد السوفياتي يلهث، من جهته، باتجاه إنشاء برامج مضادّة. مما زاد نفقاته الحربية وسرّع بشكل غير مباشر في سقوط الإتحاد السوفياتي بعدها.

فالعملية الاستراتيجية العسكرية تحوّلت إلى مادة للإستهلاك الإعلامي المكثّف، مما حوّلها، بعد فترة، إلى مادة سياسية حقيقية.

أو ليست الخدعة أحدى أقدم أساليب الحرب بين البشر؟

* أنظر: **الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة، مؤتمر يالطا.**

السويس (حرب)
Suez (War)
Suez (Guerre de)

تهيّأت ظروف هذه الحرب بانسحاب البريطانيين من مصر في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٦. وبعدها بأيام قليلة، في ٢٣ حزيران (يونيو)، أجري استفتاء جاء بموجبه جمال عبد الناصر إلى السلطة.

إلا أنه بين ١٩ و٢١ تموز (يوليو) من السنة نفسها أعلنت تباعاً بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والبنك الدولي رفضهم الصريح لتمويل مشروع سدّ أسوان الحيوي بالنسبة إلى مستقبل الإقتصاد المصري. وبتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٦ يعلن الرئيس عبد الناصر تأميم مصر لقناة السويس.

في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) شنّت القوات الإسرائيلية هجوماً على قناة السويس. ثم لم يطل الوقت حتى شنّ البريطانيون بالتحالف مع الفرنسيين إنزالًا جوياً على قناة السويس، بغية استكمال الطوق على هذا المرفق الحيوي للإقتصاد المصري ولحركة الملاحة العالمية على حدّ سواء.

وتعاون القوات الثلاث، البريطانية والفرنسية والإسرائيلية جعل وسائل الإعلام المصرية تتكلّم في حينه عن «العدوان الثلاثي».

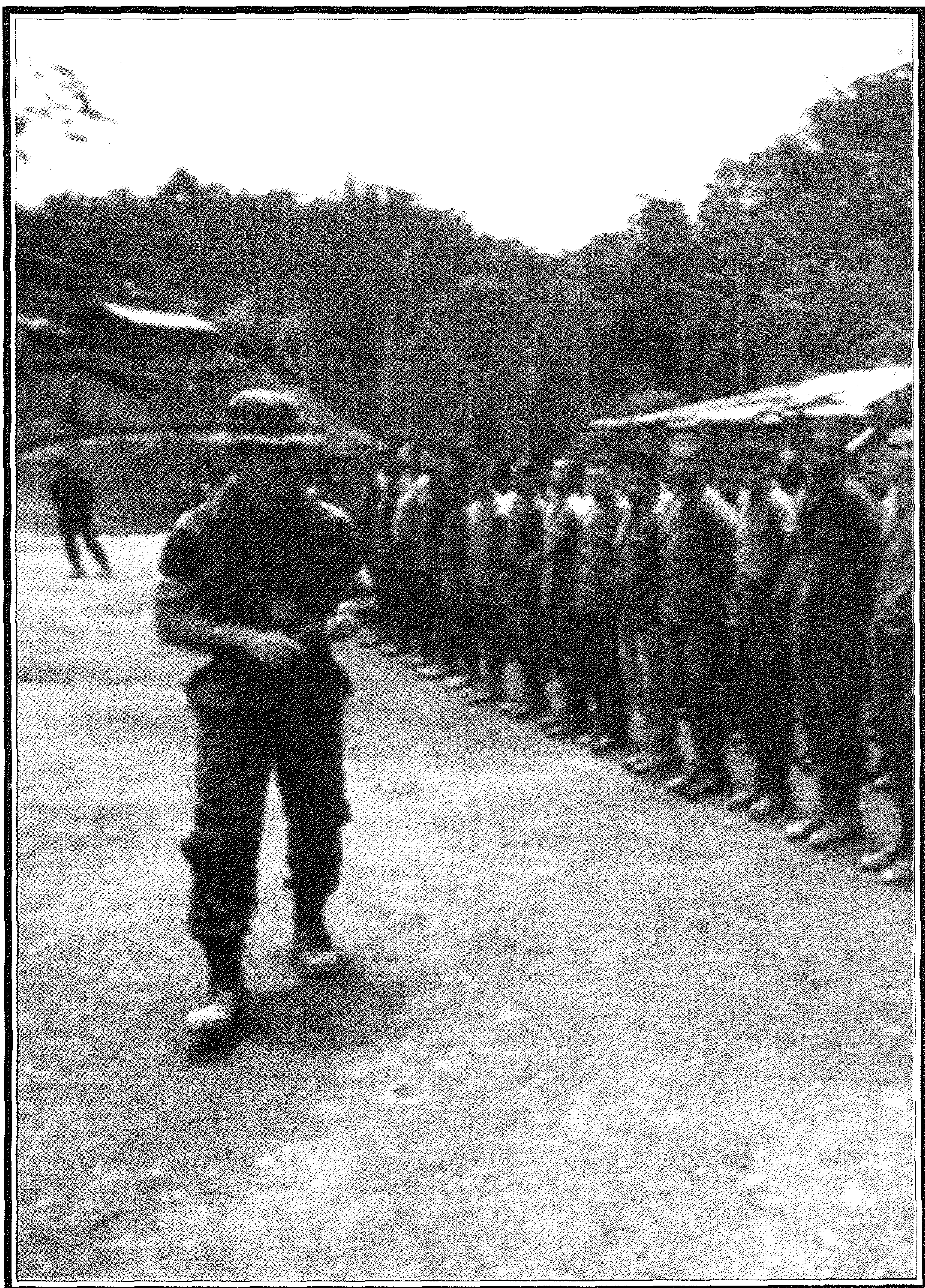
في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) تحتلّ قوات هذا الحلف مدينة بور سعيد. ولكنها، وبفعل الضغط الأميركي والسوفياتي اعتباراً من اليوم نفسه، تعلن القوات الثلاثية وقفاً للنار في اليوم التالي.

تتدخّل بعدها قوة من الأمم المتحدة فتفصل بين المتقاتلين في منتصف الشهر نفسه ثم تُقفل قناة السويس.

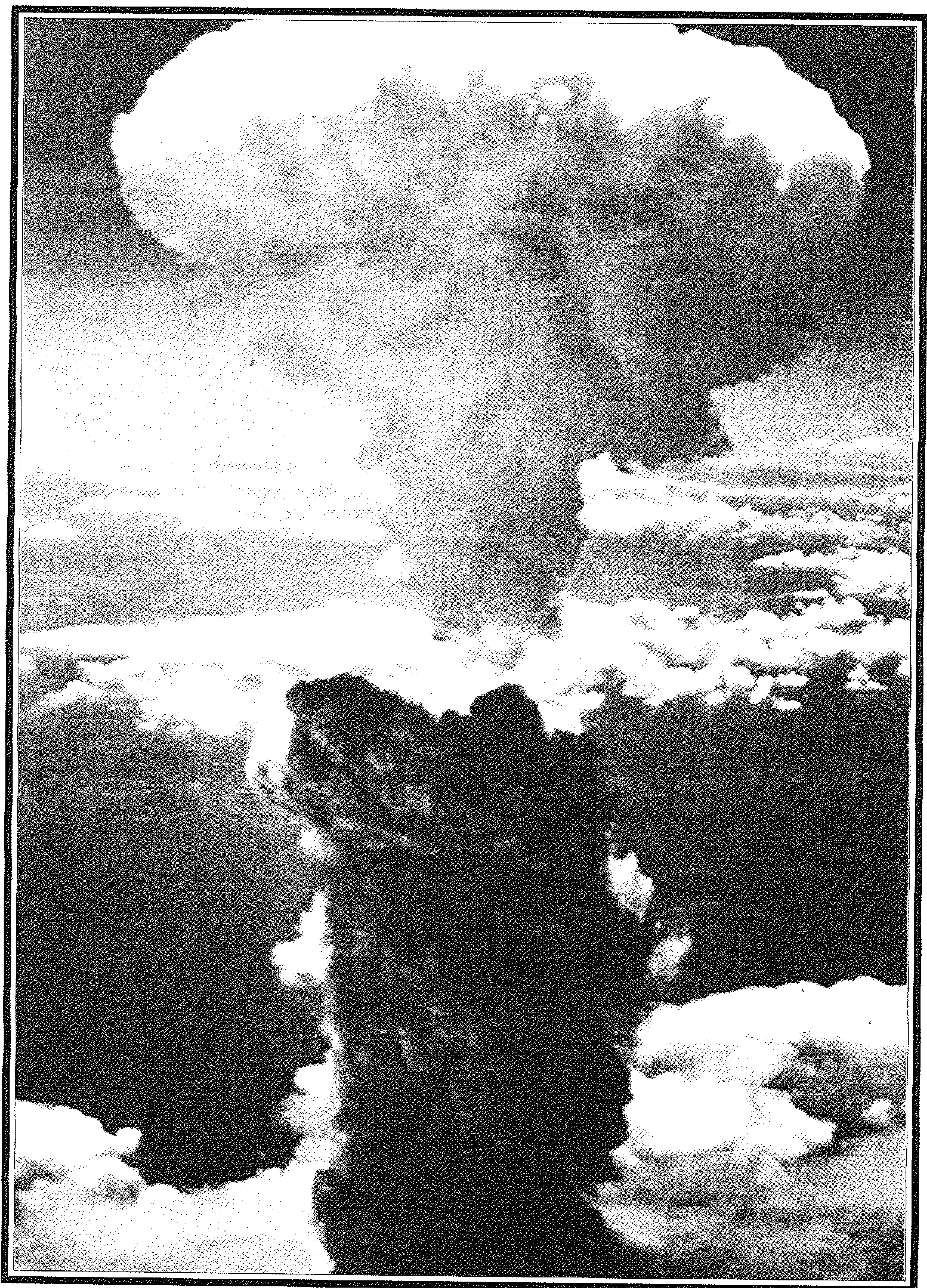
في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٦ تتمكّن القوات المصرية من تحرير مدينة بور سعيد. ثم تقوم القوات الإسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٥٧ بإخلاء



دعوة للمرأة البريطانية، للخروج من المطبخ والعمل في المصنع دعماً للحرب



كونتراس في مركز التدريب ، في نيكاراغوى، ١٩٨٦



قنبلة ناغاراكي ، بعد قنبلة هيروشيما ،١٩٤٥



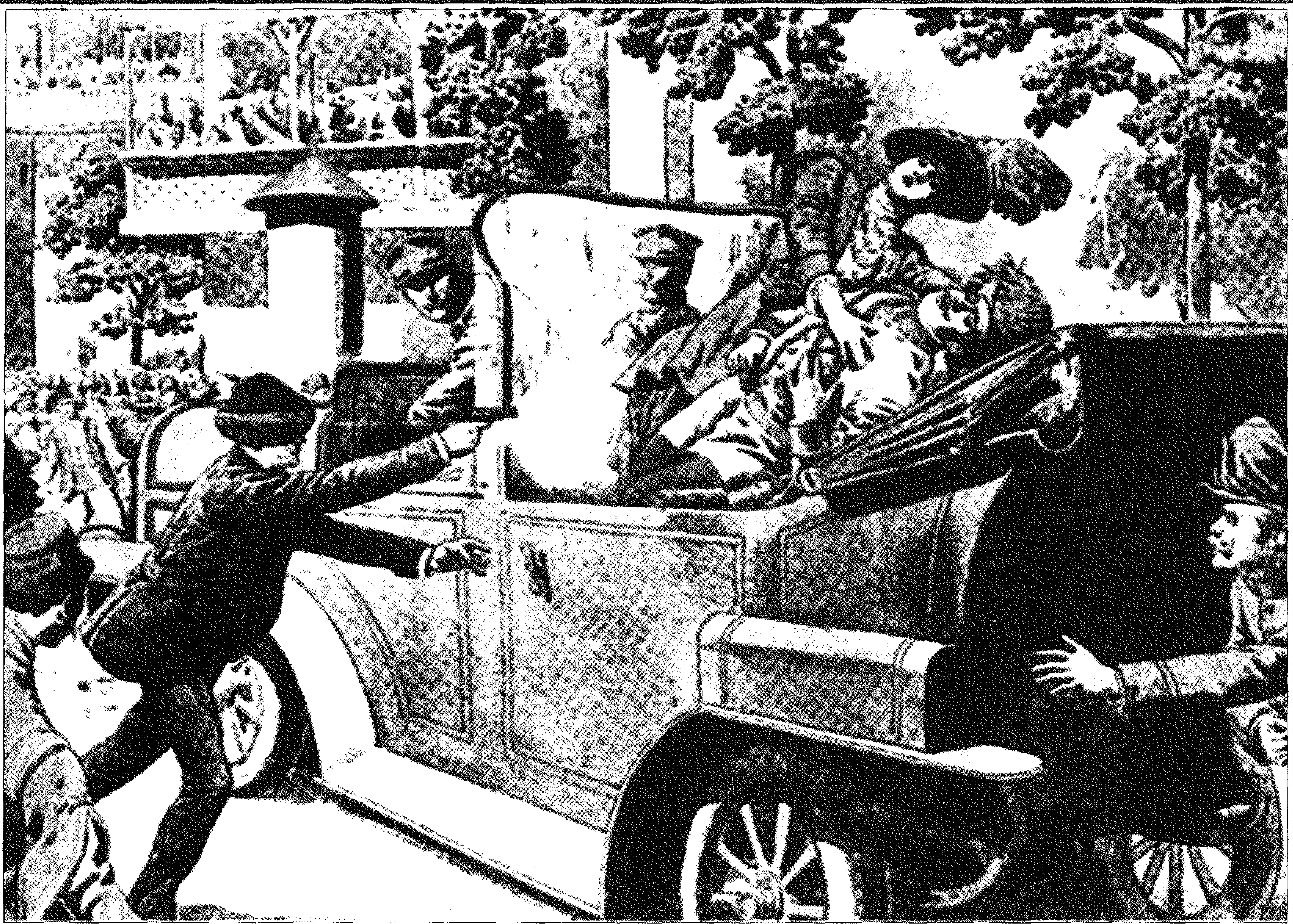
الجنرال الاميركي ماك أرثر ، بعد إستسلام اليابان



دخول الالمان الى باريس ١٩٤٠



الجيش الالماني منتشراً في فرنسا، ١٩٤٠



مقتل ولي عهد النمساوي في سراييڤو، ١٩١٤





ملصقات من الحرب العالمية الاولى

الأراضي التي كانت قد احتلّتها. وتُفتح بعدها القناة مجدّداً أمام الملاحة التجارية.

* أنظر: **حرب حزيران ١٩٦٧، حرب تشرين ١٩٧٣.**

الثلاثين سنة (حرب)

Thirty Years (War)
Trente ans (Guerre de)

أفرزت حرب الثلاثين سنة (١٦١٨-١٦٤٨) والتي كان مسرحها الرئيسي ألمانيا، صراعاً داخلياً معقّداً كونه يقوم على خلاف إيديولوجي ديني من جهة (تتواجه فيه بعنف الكاثوليكية المتراجعة مع البروتستانتنية الصاعدة) وعلى خلاف سياسي أوروبي الأبعاد من جهة ثانية، يقوم على محاولة آل هابسبورغ (الأسرة الحاكمة في الأمبراطورية الجرمانية) تطويق فرنسا سياسياً، وعسكرياً وعزل السويد وتحجيمها.

غير أن ميزة هذه الحرب أن الطابع الأهلي قد استثمر فيها بشكل كثيف طوال سنواتها. وبالمقارنة معها فإن حرب المئة سنة (١٣٣٧-١٤٥٣) التي تواجهت خلالها الأسر الحاكمة في كل من بريطانيا وفرنسا شكّلت حرباً سياسية دافع فيها الشعب، عند كل طرف، عن ملكه. أما حرب الثلاثين سنة فقد شكّلت حرباً دافع فيها المتصارعون عن ملكهم وعن دينهم على حدّ سواء.

ولذلك تتميّز حرب الثلاثين سنة عن سواها من الحروب بين الأسر الحاكمة الأوروبية - والتي تكرّرت مراراً في هذه القارة - بأن طابعها الأهلي كان طابعاً أهلياً دينياً. فعندما حمل الألماني الكاثوليكي السلاح ضدّ الألماني اللوثري أو الكالفيني أعطى للقطيعة التي حصلت بينه وبين الألماني الآخر بُعداً طائفياً دينياً واسعاً، حيث أفرز إقحام الدين في الصراع السياسي، كقيمة أخلاقية وإيديولوجية على السواء، استنفاراً أهلياً وشعبياً واسع الشأن وعميق الإلتزام.

ومن هنا فقد غدت أرض المعركة ذات مستويين. إذ كان الألماني يحارب الألماني الآخر على أرضيّة سياسية ملموسة وعلى أرضيّة دينية مجرّدة. فكان الخلاف بين الألماني والألماني يهدف إلى تأسيس مملكتين

متلازمتين، واحدة على الأرض وأخرى في السماء.

فالدين والخيار الطائفي كانا مقحمين في الصراع الدائر على الأرض، مما سمح بتأسيس الحرب أهلياً وبإعطائها طابعاً شعبياً قلّ مثيله في الحروب التي دارت في أوروبا آنذاك.

كما سمحت هذه الظاهرة بإعادة تأهيل العنصر الخارجي وبجعله داخلياً. فالفرنسي والسويدي والدانماركي والإسباني والإيطالي الذين دخلوا في الصراع الألماني الناشب آنذاك لم يتمّ إدراكهم على أساس أنهم ينتمون إلى أمم أجنبية، بل أنهم صُهروا، على أساس إنتمائهم الديني، في الصراع الألماني الداخلي واعتُبروا جزءاً طبيعياً وداخلياً منه. فالإسباني كان كاثوليكياً قبل أن يكون إسبانياً، وبالتالي أخ ونصير الألماني الكاثوليكي في الجنوب الألماني. أما السويدي فكان بروتستانتياً قبل أن يكون سويدياً في نظر الألماني البروتستانتي، وعلى هذا الأساس كان أخاً له ونصيراً.

١) شرارة بوهيميا

تُعتبر حرب الثلاثين سنة النزاع الأوروبي الأهلي الشامل الأول في تاريخ هذه القارة، نظراً للقاعدة الإيديولوجية الواسعة التي تأسّس عليها والتي طالت الجميع في أنحاء أوروبا كافة. ففي حين أن حرب المئة سنة شكّلت حرباً داخلية بين أسرتين حاكمتين (في بريطانيا وفرنسا) تربط بينهما صلات قربى فيودالية، مما لم يستدع إدخال العنصر الخارجي فيها وحصرها في الخلاف الأسري الملكي المحض، وبالتالي السياسي الخيط والحياكة، فإن حرب الثلاثين سنة التي حصلت على الأرض الألمانية أقرب إلى الحروب الأهلية المعاصرة (كونها إيديولوجية) منها إلى النزاعات الفيودالية القديمة التي كانت بحت سياسية.

ففي أساس حرب الثلاثين سنة خلاف إيديولوجي عقائدي ينطلق من الرسالة السامية التي أصدرها عام ١٦٠٩ الأمبراطور الهبسبورغي الألماني رودولف الثاني. إذ كانت تمنح هذه الرسالة الملكية هوية جديدة للبروتستانت

التشيكيين، سامحةً لهم بتشييد معابدهم بكل حرية وبنشر دعوة لوثر بدون أي تقييد إنطلاقاً من الكراسي الجامعية.

إلا أن إصدار هذه الرسالة المتسامحة أثارت غضب الكاثوليك الذين كانوا يمسكون بزمام الأمور السياسية في الأمبراطورية الجرمانية حتى ذلك الوقت، حيث أنهم رأوا فيها تهديداً مباشراً لسلطتهم التاريخية. فبدأت عندها الحرب بين الطرفين بشكل علني وبمبادرة واضحة من الكاثوليك.

فقد أمر في آذار ١٦١٨ مطران براغ الكاثوليكي بتدمير معبد بروتستانتي كان قد شُيّد قبل سنة بموجب قانون الرسالة السامية. انتفض على الحادث بروتستانت بوهيميا كلها (التابعة في حينها للأمبراطورية الجرمانية) فهرعوا إلى عقد جمعيات برلمانية تندّد بفعلة الكاثوليك هذه وبتخاذل الأمبراطور في تطبيق أوامره وقوانينه على الأرض.

ففي إطار جمعية برلمانية ثانية، عُقِدَتْ في أيار ١٦١٨، ضمّت ممثلي الطائفة البروتستانتينية، تقرّر على الفور رمي مندوبي الأمبراطور الكاثوليك (الذين كانوا قد حضروا لنقل وقائع الإجتماع للسطلة العليا) من الشبابيك في الطوابق العليا، مما تسبّب بوفاتهما (مارينيتز وسلافاتا).

وفي الواقع تكمن شرارة الحرب الحقيقية - والتي ستشعل البلاد فيما بعد طوال ثلاثين سنة متواصلة - في تخلي الأمبراطور عن الرسالة السامية التي كان قد أصدرها هو بنفسه قبل تسع سنوات. ذلك أن عقد التسامح الذي كان قد أُبرِمَ عام ١٦٠٩ من خلال هذه الرسالة التي أرست أسس السلم الأهلي بين البروتستانت والكاثوليك قد طُعِنَ فيه عند إحراق معبد مدينة هوب عام ١٦١٨ والذي لم يؤدّ إلى معاقبة الفاعلين.

فالبروتستانت رأوا في هذه الحادثة إعلاناً للحرب من قبل الكاثوليك والأمبراطور على حدّ سواء الذي كان على رأس السلطة ويعمل بالتنسيق الدائم مع البابوية في روما من خلال مستشاريه اليسوعيين.

لذلك لا نخطئ إذا اعتبرنا أن مصدر الخلاف، في المقام الأول، كان

إيديولوجياً، قبل أن يكون سياسياً أو اقتصادياً. حيث أن نظرتين للعالم واللاآخرين كانتا في تصادم على الأرض. تستند الأولى إلى الرسالة السامية التي كانت رسالة تسامح وتستند الثانية إلى نفي ونقض هذه الرسالة الأمبراطورية بقمع البروتستانت بشكل مباشر وعدائي. كل طرف كان يرى الطرف الآخر من خلال كوكبة من المفاهيم الدينية تسلخ عنه حقوقه الإنسانية في الحرية وتربطها بواجبات هذا الدين تجاه الآخر. لم تكن الموجة المعرفية موحَّدة بين الطرفين، بل أن الخلاف الإيديولوجي الديني كان يُشعر كل طرف بأنه يعمل لتأسيس مُلك من نوع آخر.

وقد لعبت رسالة رودولف الثاني (في قبولها من قبل طرف وفي رفضها من قبل الطرف الآخر) الدور إيّاه الذي لعبه إصدار قانون إلغاء العبودية في الولايات المتحدة الأميركية بين ولايات الشمال وولايات الجنوب بين ١٨٦١ و١٨٦٥. فتماماً كما انقسم الأميركيون عندها بين مناصر لإلغاء العبودية في البلاد ومناصر للمحافظة عليها، انقسم رعايا الأمبراطورية الجرمانية عام ١٦١٨ بين مناصر لرسالة التسامح ومناقض لها. فالأساس الإيديولوجي هو الذي يسمح بقيام الحروب الأهلية، إن في الماضي أو في الحاضر.

تابع البروتستانت تنظيم طاقاتهم في ألمانيا فبادروا إلى تنظيم دستور جديد لمملكة بوهيميا عام ١٦١٩ كما انتخبوا لأنفسهم ملكاً جديداً لهم، بروتستانتياً، هو الأمير فردريك الخامس. في الفترة نفسها انتُخِبَ فرديناند الثاني، الكاثوليكي، أمبراطوراً لجرمانيا كلها. ومن عادة الأمبراطور أن يتولّى هو أيضاً، تقليدياً، مملكة بوهيما التابعة له مباشرة.

لذلك عمد فرديناند الثاني إلى استعادة مملكته من الملك البروتستانتي الذي نصّبه التشيكيون قبل عام فيها، فاستعان لهذا الغرض بالعصبة الكاثوليكية المقدّسة التي كانت تضمّ أعضاء أسرة هابسبورغ الذين كانوا يحكمون أيضاً في إسبانيا.

أما البروتستانت فقد استغاثوا، من جهتهم، بالعصبة الإنجيلية التي كانت تضمّ هولندا والدانمارك وبريطانيا.

٢) المبادرة الكاثوليكية

تمكّن الأمبراطور فرديناند الثاني من التغلّب على بروتستانت بوهيميا، بمؤآزرة الجيش الإسباني الكاثوليكي، في معركة الجبل الأبيض التي حصلت في الثامن من تشرين الثاني ١٦٢٠. على أثر هذه الهزيمة طُرِدَ فردريك الخامس من أراضي الأمبراطورية وصودرت ممتلكاته كافة.

تابع فرديناند الثاني قمع أعدائه بقوة، فألغى رسمياً الرسالة السامية وحاكم كل الذين ساهموا بتنصيب فردريك الخامس ملكاً لبوهيميا، كما ربط هذه المملكة بآل هابسبورغ الكاثوليك بشكل دائم. كما فرض مرسوم أمبراطوري على كل التشيكيين القاطنين في بوهيميا وجوب اعتناق المذهب الكاثوليكي والتخلّي علناً ورسمياً عن البروتستانتينية بغية المحافظة على ممتلكاتهم والبقاء على أرض المملكة البوهيمية. فحصر بذلك مواطنيّة رعايا مملكة بوهيميا بالكاثوليك دون سواهم. ولم تُستكمل اللوحة إلا عندما أعلن رسمياً، بعد سنة، عن اعتماد مملكة بوهيميا، الكاثوليكية كدين رسمي لها.

فالعداء الديني حلّ مكان التسامح وألغى كل إمكانية تواصل بين البروتستانت والكاثوليك. القطيعة الإيديولوجية أصبحت كاملة بين الطرفين. وهذا ما انعكس بالطبع على المملكات والولايات الأخرى التابعة للأمبراطورية الجرمانية والتي أصابتها العدوة الطائفية والدينية. فحيث يغلب الحضور السكاني البروتستانتي أُعلِنَ الإنضمام للعصبة الإنجيلية وحيث الغلبة للعنصر السكاني الكاثوليكي أُعلِنَ الإنضمام للعصبة المقدّسة الكاثوليكية. فانشطرت ألمانيا إلى قسمين وإلى معسكرين وإلى عالمين مستقلّين إيديولوجياً عن بعضهما ومعاديين سياسياً وعسكرياً لبعضهما.

فالعقيدة الدينية، بل الإنتماء إلى الإيمان الطائفي دون سواه، سمح بانقسام النفوس بنموّ الوعي السياسي بشكل إيماني معكوس، لا عقلاني وعدائي للآخر على أساس انتمائه إلى سجل مذهبي آخر.

٣) التدخّل الخارجي

أحد أبرز أوجه حرب الثلاثين سنة تكمن في التدخّل الأجنبي الكثيف

الذي حصل إبّانها. فالتدخّل الخارجي لم يُعتبر، من قبل الأطراف كافة، تدخلًا خارجياً بالمعنى السياسي للكلمة. بل أن كل طرف سعى إلى ترغيب الأطراف الخارجية الموالية إيديولوجياً له في الدخول إلى أراضي الأمبراطورية بغية المساهمة في المجهود الحربي الحاصل فيها بالرجال والعتاد.

وهكذا تدفّقت على ألمانيا جيوش الكاثوليك من إسبانيا وإيطاليا، عبر هولندا الإسبانية وإيطاليا وسويسرا جنوباً، وجيوش الدانماركيين والسويديين شمالًا، عن طريق البحر ثم البر. وقد احتلّت الجيوش الإسبانية منطقة نهر الراين منذ أواخر عام ١٦٢٠ حيث بقيت حتى عام ١٦٤٨.

بادر الملك كريستيان الخامس، الدانماركي البروتستانتي، عام ١٦٢٥، إلى مناصرة البروتستانت الألمان بناءً لطلب أمرائهم. فاحتلّت الجيوش الدانماركية المناطق الشمالية من الأمبراطورية الجرمانية حيث كان يكثر سكن البروتستانت (منطقة هولستاين وبوميرانيا ومكلمبورغ وساكس). وكان في الواقع همّ الدانماركيين إبقاء الجيوش الإسبانية بعيدة عن حدود بلادهم، من خلال إلهائهم عسكرياً على أرض ألمانيا.

عام ١٦٣٠، وبتشجيع من فرنسا وروسيا، دخل ملك السويد غوستاف - أدولف إلى الأراضي الألمانية بهدف دعم الحلف البروتستانتي المنضوي تحت لواء العصبة الإنجيلية. علماً أن ملك السويد لم يقم بمبادرته هذه إلا بعدما وافق عليها البرلمان السويدي الراغب في إيجاد أسواق جديدة للصناعات المعدنية السويدية التي كانت تشهد ركوداً كبيراً منذ مطلع القرن. كما أنه عُرِفَ فيما بعد أن المساهمة المالية الفرنسية كان لها دور بارز في تشجيع السويد على خطو خطوتها العسكرية الكبيرة، إذ كانت فرنسا تدفع سنوياً للسويد مليون ليرة ذهبية، نصفها في أمستردام (في ١٥ تشرين الثاني من كل عام) ونصفها في باريس (في ١٥ أيار من كل عام)[١].

(١) Georges LIVET, *La Guerre de Trente Ans,* P.U.F., Paris, 1983, P.54.

شمل جيش غوستاف - أدولف السويدي ٣٠٠٠٠ جندي من المشاة يرافقهم ٦٠٠٠ خيّال و١٠٠ مدفع عام ١٦٣١. أما في نهاية الحرب عملياً، في عام ١٦٤٧، فكان يبلغ الجيش السويدي ١٧٠٠٠٠ جندي معظمهم من البروتستانت الألمان والسويسرانيين.

وفي حين أن الجيش السويدي كان معروفاً في مطلع تدخّله بانضباطه الكبير وبقوة شعوره الديني، فإن هاتين الميزتين قد تماهتا تدريجياً ليحلّ مكانهما نزعة النشاط العسكري على طريق المرتزقة، حيث كل جنرال سويدي يقود الجيش على كيفه وينهب المدن أو يفرض عليها الخوّات على كيفه. ويعيد بعض المؤرّخين سبب ذلك إلى وفاة الملك غوستاف - أدولف عام ١٦٣٢، خلال معركة لوتزن.

في الواقع ما حصل من الجهة السويدية، من ضعف في الإيمان ومن تراجع في الإلتزام الديني في المعارك والأعمال العسكرية، حصل أيضاً من الجهة الإسبانية. فالمرتزقة الميلانيون والنابوليون والسويسريون والإسبان والسويديون والدانماركيون، يرشدهم بعض السكان المحليين، كانوا ينهبون الأديرة (بما فيه الأديرة التابعة لمذهبهم) والقصور. ولا عتب عليهم في ذلك، إذ من الأساس دخلوا إلى البلاد بطلب وبمباركة من الألمان أنفسهم.

٤) التناقضات الداخلية

كان يقوم النسيج السياسي الداخلي للأمبراطورية المقدّسة الجرمانية اللاتينية على عدد كبير من التناقضات. ففي حين أن الأمبراطور كان يسعى دوماً إلى توطيد أواصر المركزية السياسية في الأمبراطورية، كان يسعى الأمراء السبعة الكبار الذين كان يحقّ لهم انتخاب الأمبراطور (وهم مطران مدينة مايانسا ومطران مدينة تريف ومطران مدينة كولونيا وملك بوهيميا وأمير مقاطعة ساكس وقومس الراين وأمير منطقة براندبورغ) إلى المحافظة على سيادتهم الكاملة على أراضيهم ومقاطعاتهم ومدنهم الكبيرة، بغية استثمارها سياسياً واقتصادياً.

إضافة إلى ذلك كان يحاول كل أمير مقاطعة صغيرة أن يحذو الخطوة نفسها معتبراً نفسه السيّد المطلق على «ولايته»، أي على المقاطعة التابعة له. فالخلاف مع الأمبراطور كان سياسياً أيضاً في البلاد حيث كان يسعى كل أمير من الأمراء (صغيراً كان أم كبيراً) إلى المحافظة على استقلاليته الكاملة، دون السماح للأمبراطور ببسط نفوذه الكامل على البلاد. أما هذا الأخير فكان يسعى إلى تقليم أظافر الأمراء الكبار وقصّ أجنحة الأمراء الصغار بغية المحافظة على حدّ أدنى من المركزية ضمن حدود الأمبراطورية.

أما مجالس الأمبراطورية التي كان يحق لها وحدها إقرار الضرائب وإعلان الحرب وعقد الإتفاقات الخارجية فكان يسيطر عليها الأمراء، لا الأمبراطور، من خلال توزيع مدروس للعبة التمثيلية. مما كان يعيق أيضاً بسط سلطة الدولة المركزية المتمثّلة في الأمبراطورية.

وميزة هذه المجالس الأمبراطورية (الدييت) أنها كانت تنقسم كمجالس تشريعية إلى ثلاث هيئات. فكانت الهيئة الأولى تشمل الأمراء السبعة الذين كان يحق لهم انتخاب الأمبراطور، وكانوا يسمّون «الأمراء الناخبون». أما الهيئة الثانية فكانت تضمّ أمراء من الإكليروس وأمراء مدنيين، البالغ عددهم ثلاثمائة تقريباً (مطارنة، بطاركة، دوق، قومس، بارونات، لاندغريف، بورغريف). أما الهيئة الثالثة فكانت تتألّف من أمراء المدن الأمبراطورية الحرّة (نورمبرغ، أوغسبورغ، راتيسبون، بريم، هامبورغ، لوبك وستراسبورغ). La Diète.

لذلك لم تكن سلطة الأمبراطور مطلقة عملياً إلا في المقاطعات الخاصة تاريخياً بأسرة هابسبورغ (في النمسا، والتيرول، وستيريا وألزاس). ما خلا ذلك كانت المجالس التشريعية، المشرذمة النفوذ والمتشعّبة السلطة، تدير أراضي الأمبراطورية على هواها، مانحة المصلحة الخاصة للأمراء المتفرّقين الذين كانوا يؤلفونها الحظ الأوفر في اتّخاذ القرارات المصيرية والوطنية العامة.

فالمصلحة الخاصة كانت تتغلّب على المصلحة العامة في الحقل

السياسي. والنزعة المركزية التي كان يحاول الأمبراطور الدفاع عنها لم تكن تستند لا إلى جيش موحّد وواحد ولا إلى سلطة مالية واحدة تجبي الضرائب ولا إلى أي قرار دستوري وسياسي واحد يتّخذه الأمبراطور كرأس للدولة الألمانية. بل أن سلطة الأمبراطور كانت مشروطة بل مكبّلة الأيدي تجاه النفوذ الفعلي للأمراء الكبار والصغار الذين كانوا يديرون البلاد على هواهم وعلى قياس مصالحهم.

لذلك، عندما قام الأمبراطور فرديناند الثاني بإلغاء البروتستانتينية في كل من النمسا وبوهيميا، تخطّى سلطة الدييت، المجالس التشريعية التقليدية، مما أثار ثائرة الأمراء الصغار والكبار على حدّ سواء، بما فيهم الكاثوليك حيث أن جميعهم شعروا بأن النزعة المركزية التي كان الأمبراطور يحاول تطبيقها تتهدّدهم جميعاً وتتهدّد سلطاتهم الصغيرة. فاستقلالية الأمراء السياسية، والتي كانت تضمنها الدييت، أصبحت مهدّدة بشكل مباشر بعدما أقدم فرديناند الثاني، ومن طرف واحد، على اتّخاذ قرار لم يكن من صلاحياته الدستورية.

لجوء فرديناند الثاني إلى قطع الجسور مع البروتستانت، بدون أخذ مشورة أحد، أثار حفيظة الجميع الذين انقسموا، داخلياً، إلى طرفين: طرف بروتستانتي يقاومه وآخر كاثوليكي قليل الحماس عند بدء النزاع. مما أجبر الأمبراطور الألماني على اللجوء إلى أبناء عمّه الهابسبورغ الذين كانوا يحكمون إسبانيا آنذاك. فأتت الجيوش الإسبانية الكاثوليكية، براً وبحراً، لمناصرته ومعاضدته.

وبتشجيع من الأوساط البابوية، زاد فرديناند الطين بلّة بشكل متعمّد في ٦ آذار ١٦٢٩ عندما أصدر «مرسوم الاسترداد» متخطياً مرة أخرى سلطة الأمراء في المجالس التشريعية ومتّخذاً قراراً لم يكن من صلاحياته الدستورية. فبموجب هذا المرسوم كان يأمر الأمبراطور بإعادة إلى الكنيسة الكاثوليكية جميع الأملاك التي استولى عليها البروتستانت بعد عام ١٥٥٢.

إضافة إلى طابعه الإيديولوجي النافر والمعادي جهراً للبروتستانت من

قبل الأمبراطور الكاثوليكي شكّل هذا المرسوم مفترقاً أساسياً في حرب الثلاثين سنة حيث أثبت للأمراء البروتستانت أن نوايا الأمبراطور العدائية لا تقتصر على مملكتي بوهيميا والنمسا التابعتين لأسرة هابسبورغ وراثياً، بل أنها تتعدّاها لتشمل ألمانيا كلها، في مشروع توحيد مركزي، بالقوة وبالقرار المنفرد.

اتّخذ الصراع البروتستانتي - الكاثوليكي بُعداً عسكرياً وسياسياً وإيديولوجياً شاملًا بعد هذا التاريخ، حيث تبلورت بشكل سريع القطيعة المعرفية الكاملة بين الطرفين، فتابعت الحرب الحوار المقطوع بالسلاح والبارود والنار ولم تتوقّف إلا بعد هزيمة الجيوش المناصرة للمنشقّين البروتستانت (من سويديين وفرنسيين وألمان بروتستانت).

٥) إتفاقيات وستفاليا

في ٢٤ تشرين الأول ١٦٤٨ تمّ توقيع إتفاقيات وستفاليا. أولى هذه الإتفاقيات وُقِّعَتْ في أوسنابروك بين الأمبراطور من جهة وبين الأمراء البروتستانت من جهة ثانية. أما الإتفاقية الثانية فقد وُقِّعَتْ في مونستر بين الأمبراطور وفرنسا.

والخاسر الأكبر في هاتين الإتفاقيتين، بحسب كل المؤرّخين، كان الأمبراطور ومعه الأمبراطورية الجرمانية.

فعلى أثر هذه الإتفاقيات حصلت فرنسا، كتعويض لمجهوداتها الحربية لصالح الأمراء البروتستانت، على القسم الأكبر من مقاطعة الزاس، إضافة إلى مدينتي بريزاش وبينيورول. كما حصلت على حق إقامة جيشها بشكل دائم داخل الأراضي الألمانية، في مدينة فيليبسبورغ.

أما السويد فقد حصلت، بكسم تعويض أيضاً لمجهوداتها العسكرية لصالح الأمراء البروتستانت (مما يعني أن ما من أحد من الأشقاء والحلفاء كان بريئاً في تدخّله العسكري)، على مقاطعة بوميرانيا الغربية، المواجهة لشطوطها، إضافة إلى مدن ويسمار وبريم وفردن.

كما أن هولندا حصلت على استقلالها وكذلك الكونتونات السويسرية التي كانت تابعة كلها في السابق للأمبراطورية الجرمانية.

أما مرسوم الإسترداد فقد إعتُبِرَ باطلًا وأُعيدتْ جميع الأملاك المستَرَدَّة على أساسه إلى السلطات الدينية البروتستانتية.

أُعلِنَتْ أيضاً المساواة الكاملة، خلال هذه الإتفاقيات، بين الكاثوليك، اللوثريين والكالفينيين (الذين حصلوا لأول مرّة باعتراف رسمي لكيانهم الطائفي والسياسي). أما الإنجاز الأكبر، في نظر الأمراء كافة، فكان اعتماد مبدأ قديم متجدّد قوامه أن «لكل حاكم دينه»، أي أن على الرعايا أن يتبعوا الولاء السياسي لأمرائهم. فالولايات الجديدة - والتي فاق عددها في ألمانيا الألف وخمسمائة في حينه - كانت تتبع طائفة أمرائها بشكل إلزامي، إذ تكرّست الهوية الطائفية بشكل دائم وقانوني بالتلازم مع الهوية السياسية.

وبذلك غدا الألماني من رعايا إحدى المذاهب السياسية المعترف بها في البلاد دون أن يحق له أن يحدّد هويته السياسية خارج إطار هذه القاعدة. مما سمح بالطبع للأمراء الصغار بالاستئثار بالسطلة في ولاياتهم، وباطباقها بشكل مُحكم على رعاياهم، باسم الدستور الجديد.

٦) الخسائر

أما خسائر حرب الثلاثين سنة فكانت جسيمة إذ كلّفت ألمانيا، إضافة إلى خسائرها في الأرض لصالح كل من فرنسا والسويد وهولندا وسويسرا، خسائر بشرية كبيرة. فقد أودت الحرب الطويلة هذه بحياة ٤٠٪ من سكان الريف و٣٠٪ من سكان المدن.

ففي إحصاء قامت به بعثة كنسيّة في منطقة براندبورغ عام ١٦٥٠ تبيّن أنه من أصل ٦٣٧ قرية كانت قائمة في السابق في تلك المنطقة، أُزيل منها ٤٠ قرية ولم يبق في ٦٨ قرية أخرى سوى عائلة واحدة أو عائلتين.

أما مدينة مغدبورغ الشهيرة فقد أُضرِمَتْ فيها النار واحترقت بكاملها.

بقيت ألمانيا طويلًا، بعد زلزال حرب الثلاثين سنة، معدومة القوى ومكسورة من الناحية الإقتصادية، إذ عمّ الفقر ريفها ومدنها على السواء ولم ينج من هذه الآفة إلا بعض المناطق النائية التي لم تشارك في الحرب بشكل دائم والتي كانت تؤمّن القمح بأسعار باهظة للمناطق المنكوبة.

تجربة حرب الثلاثين سنة تجربة مرّة جداً بالنسبة إلى الذاكرة الشعبية الألمانية حيث تلتطم فيها صور البربرية العسكرية بصور الفقر الكلي وبصورة الإنقسام الديني والمذهبي الذي لم يستفد منه سوى الخارج. فحصّة الأسد من غنائم الحرب ذهبت للذين استُدعوا من الخارج للمساعدة على تحقيق النصر على العدو المذهبي الداخلي.

هذا هو حال جميع الحروب الأهلية والدينية التي تشكّل حرب الثلاثين سنة أكبرها على الإطلاق.

أما هيغل فقد كان له، بعد قرن ونصف، تقويم آخر لهذه الحرب.

* أنظر: **هيغل، دستور ألمانيا، الحرب الأهلية في ايرلندا، الحروب الأهلية في فرنسا.**

ترانزڤال (حرب)

Transvaal (War)
Transvaal (La Guerre du)

تسمية أخرى لحرب البويرز. وقد سُمّيت بهذا الإسم لوقوعها في ترانزڤال، في جنوب أفريقيا.

* أنظر: **حرب البويرز**.

طروادة (حرب)

Troy (War)
Troie (Guerre de)

تروي **الالياذة** التي ألّفها الشاعر الإغريقي هوميروس فصول حرب طروادة في ٢٤ قصيدة و٦٩٣ ١٥ بيتاً. أما **الاوديسه** فتروي مغامرات عوليس بعد حرب طروادة في ٢٤ قصيدة أخرى. وقد استمرّت هذه الحرب تسع سنوات في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، قاتل خلالها پريام، ملك طروادة، اليونانيين بقيادة اغاممنون.

* أنظر: **الحروب البونيقية**.

ڤيتنام (حرب) Vietnam (War) Vietnam (Guerre du)

تغرس حرب ڤيتنام جذورها في حرب الهند الصينية، وتحديداً في الموقف الداعم للقوة الاستعمارية الفرنسية والذي اتخذته إذ ذاك الولايات المتحدة الأميركية. فهذه الأخيرة كانت قد دعمت المجهود الحربي الفرنسي آنذاك، بين ١٩٥١ و١٩٥٤، بمساعدات بلغ مجموعها ما قيمته ٩٤٠ بليون فرنك فرنسي، مما كان قد غطى في حينه ٨٠٪ من المصاريف الحربية للقوة الفرنسية المستعمرة. فالموقف السياسي الأميركي، المتخوِّف من تمدّد رقعة المدّ الشيوعي في هذه المنطقة من العالم، كان قد جاهر بعدائه «للڤيت منه»، ثم لجمهورية ڤيتنام الديموقراطية في شمال البلاد. وهذا ما بقي ماثلًا في الأذهان والنفوس.

أما السبب المباشر لحرب ڤيتنام التي إمتدت بين ١٩٦٤ و١٩٧٣ فهو حادثة خليج طون كين.

ففي ٤ آب (أغوسطس) ١٩٦٤ يطلق الجيش الشعبي لجمهوية ڤيتنام الشمالية النار على مدمرتين أميركيتين كانتا قد توغلتا داخل المياه الإقليمية التابعة لڤيتنام الشمالية (مدمرة «مادوكس» ومدمرة «تونر جوي»). وقد شكلت هذه الحادثة حجة لبدء التدخل العسكري الأميركي المباشر، إذ سرعان ما بدأت الغارات الجوية الأميركية على الخصم.

وقد تحولت هذه الغارات الجوية الأميركية إلى عمل يومي عند سفن البحرية الأميركية اعتباراً من ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٥، حيث كانت تنقل يومياً الطائرات الأميركية حمولات من القنابل فتلقيها على مواقع الجيش الشعبي في ڤيتنام الشمالية. وبعد ثلاثة أشهر ونصف بدأت طائرات ب ٥٢ تغير على عمق البلاد، على عاصمة جمهورية الشمال وعلى مدنها الرئيسية وعلى مستودعات المحروقات في هانوي وهايفونغ.

١) حرب التحرير (١٩٦٨-١٩٧٣)

بين ٢٠ كانون الثاني (يناير) و٨ نيسان (أبريل) ١٩٦٨ تحاصر قوات المارينز وقوات ڤيتنام الجنوبية المتحالفة معها مدينة «كي سانه» التي تسقط بين أيديها في ما بعد. أما ثوار الڤيت كونغ (الشيوعيون الڤيتناميون في الجنوب) فيردّون اعتباراً من ٣١ كانون الثاني (يناير) من السنة نفسها بهجوم شامل سمّي بهجوم التيت **Têt** كونه تناسب مع بدء السنة البوذية التي تُعرف بهذا الاسم.

دخل الڤيت كونغ خلال هذا الهجوم المدن الرئيسية في جنوب ڤيتنام واصطدموا مع القوات الأميركية والڤيتنامية الجنوبية المتحالفة معها، إلا أنهم لم يلقوا ترحيباً يُذكر حيث حلّوا، فاضطروا بعدها إلى الانسحاب مخلفين وراءهم ٠٠٠ ٣٠ قتيل من الڤيت كونغ و٠٠٠ ١٣ قتيل من المدنيين.

في ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٨ حصلت مجزرة **My Lai** ماي لاي التي قتل خلالها ١٢٠ جندياً أميركياً من القوات الخاصة ٥٠٠ فلاح ڤيتنامي. أما الملازم ويليام كالي الذي قادَ المجزرة فقد حُكم بالسجن المؤبد، إلا أنه خرج من السجن بعد ثلاث سنوات فقط بموجب عفو أصدره الرئيس نيكسون.

في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ بدأت المفاوضات الأميركية مع حكومة الثوار المؤقتة، في باريس.

ثم عاودت القوات الأميركية قصفها الجوي المكثف، في نهاية سنة ١٩٧١، على مدن وبلدات ڤيتنام الشمالية.

شن الڤيت كونغ، اعتباراً من نيسان (أبريل) ١٩٧٢، حرباً تحريرية شاملة كبدت القوات الأميركية خسائر كبيرة.

في ٩ أيار (مايو) من السنة نفسها فخّخ الأميركيون مرفأ هايفونغ، المتنفس البحري الأساسي لجمهورية ڤيتنام الشمالية. ثم صبّت القوات الجوية الأميركية، بين ١٨ و٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢، خلال غارات مكثفة، ٠٠٠ ٤٠ طن من القنابل على مدينة هانوي، عاصمة الشمال، ذهب

ضحيتها ١٣١٨ قتيل و١٢٦١ جريح من سكانها المدنيين.

في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ أوقف الأميركيون غاراتهم الجوية على ڤيتنام الشمالية تمهيداً لاتفاقات السلام التي وُقِّعتْ في باريس في ٢٧ من الشهر نفسه بين أطراف أربعة هي: ڤيتنام الشمالية، جبهة التحرير الوطنية (الڤيت كونغ)، الولايات المتحدة الأميركية، ڤيتنام الجنوبية. وقد شهد على اتفاقيات السلام المعقودة الصين وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوڤياتي.

بعد هذا التاريخ تراجعت القوات الأميركية وأعادت انتشارها في المناطق الڤيتنامية الجنوبية الواقعة تحت خط العرض ١٧.

أما القوى التي شاركت في هذه الحرب فكانت:

- جمهورية ڤيتنام الجنوبية: ٠٠٠ ١٠٠ ١ جندي كان يؤآزرهم، عام ١٩٧١، ٠٠٠ ٢٣٩ مستشار عسكري أميركي مع كامل عتادهم الحربي الجوي والبرّي والبحري.
- جمهورية ڤيتنام الشمالية: ٠٠٠ ١٦٥ جندي نظامي ساندهم ٠٠٠ ٨٠ مقاتل من الڤيت كونغ.

*** الخسائر:**

- خسائر ڤيتنام الجنوبية: ٠٠٠ ٢٠٠ قتيل و٠٠٠ ٥٠٠ جريح. أما الضحايا المدنية فقد بلغ مجموعها بين ١٩٦٥ و١٩٧٣، على أدنى تقدير، ٠٠٠ ٤٥٠ قتيل و٠٠٠ ٠٠٠ ١ جريح. كما إضطر ١٢ مليون ڤيتنامي جنوبي إلى مغادرة قراهم الأصلية، طبقاً لمشروع التجميع السكاني الذي فرضته الولايات المتحدة على جمهورية الجنوب.
- خسائر الولايات المتحدة: من كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، وبحسب الاحصاءات الرسمية الأميركية، ٥٧٢ ٤٦ قتيل (منهم ١٢٪ من السود) و٣٢٩ ١٥٣ جريح. أما الأميركيون المفقودون فقد بلغ عددهم ٢٢٧٣ ضابطاً أعيد منهم إلى الحرية سنة ١٩٧٣ فقط ٥٩٠ وسنة ١٩٧٥ فقط ٦٨.

أما الطائرات التي أسقطها الشماليون والڤيت كونغ فقد بلغ عددها، بين ١٩٦٢ و١٩٧٣، ٣٧١٩ طائرة، يضاف إليها ٤٨٦٩ مروحية حربية. كما خسرت الولايات المتحدة أيضاً خلال هذه الحرب عتاداً حربياً مختلفاً شمل المدافع وبطاريات الدفاع الأرضية.

- خسائر الڤيت كونغ وڤيتنام الشمالية: ٠٠٠ ٧٣٧ قتيل و٠٠٠ ١٠٠ جريح في صفوف المدنيين والعسكريين، بحسب التقديرات الأميركية.
- كلفت حرب ڤيتنام الولايات المتحدة الأميركية ١٠٨ بلايين دولار أميركي، كما كلفت المساعدات التي قدمها الاتحاد السوڤياتي لجمهورية ڤيتنام الشمالية ولثوار الڤيت كونغ بليون و٦٦٠ مليون دولار، وكلفت الصين مساعداتها ٦٧٠ مليون دولار أميركي.
- القنابل: بين ١٩٦٥ و١٩٧١ صبّت القوات الأميركية ٠٠٠ ٣٠٠ ٦ طن من القنابل (منها ٠٠٠ ٦٠٠ طن على ڤيتنام الشمالية و٠٠٠ ٠٠٠ ٤ على مناطق الڤيت كونغ في ڤيتنام الجنوبية والباقي على طريق هوشي مِنه التي كانت تربط الشمال بقواعد الثوار في الجنوب).

الذخائر: استخدمت القوات الأميركية والڤيتنامية الجنوبية المتحالفة معها ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ طن من الذخائر. أما كمية النابالم التي استخدمتها القوات الأميركية فقد قُدِّرَتْ بـ ٠٠٠ ٣٧٢ ليتر من المواد المزيلة للأوراق بين ١٩٦٥ و١٩٧١، مما تسبب بإزالة ٥٪ من مجموع غابات ڤيتنام الشمالية وتضرّر ٥٠٪ منها وبنفق ٠٠٠ ٥٠٠ ١ فدان وبقرة.

فالحصيلة النهائية تضع حرب ڤيتنام في طليعة الحروب من حيث دمارها ونتائجها المادية والمعنوية، على الصُعُد كافة. فقد كانت إحدى أشرس وأقسى وأكلف الحروب التي شهدها القرن العشرون.

إلا أن الأمور لم تبق عند هذا الحد، فقد أضيفت خسائر حرب التوحيد (بين ١٩٧٤ و١٩٧٥) إلى تلك التي كانت قد سببتها حرب التحرير (بين ١٩٦٤ و١٩٧٣).

٢) حرب التوحيد (١٩٧٤-١٩٧٥)

في العام ١٩٧٤ تكررت وتكثفت مواقف التعارض بين الصين وڤيتنام، ذلك أن الصين كانت تطالب باستعادة جزر هوانغ سا و تروونغ سا، الأمر الذي كانت تعارضه ڤيتنام. مما أدى إلى اشتباكات عسكرية بين البلدين، حلفاء الأمس.

من جهته عمد الكونغرس الأميركي إلى وقف مساعداته المالية لڤيتنام الجنوبية في ٦ آب (أغوسطس) ١٩٧٤، والجدير ذكره في هذا السياق أن قيمة هذه المساعدات كانت قد بلغت عام ١٩٧٢ بليون و٦١٤ مليون دولار أميركي، وعام ١٩٧٣ بليون و٢٦ مليون دولار أميركي. وحجب هذه المساعدات عن حكومة ڤيتنام الجنوبية أدى إلى إضعافها حيث اضطرت هذه الأخيرة إلى تسريح ٦٠٪ من عناصر قواتها العسكرية (والتي كان يبلغ عدد رجالها ٧١٠ ٠٠٠ جندي نظامي).

في العام ١٩٧٥ شن الڤيت كونغ هجومات مكثفة على قوات الجيش النظامي في الجنوب الذي كان أخذ بالتفكك. وقد استطاعت قوات الحكومة المؤقتة التي ألفها الثوار من احتلال الهضبات العالية في البلاد (والتي تشكل خمس مساحة ڤيتنام الجنوبية) خلال شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٧٥، مما فتح أمام «الڤيت كونغ» الطريق إلى مدينة سايغون، عاصمة الجنوب.

سقطت مدينة هوي في ٢٧ آذار (مارس) ثم تبعتها مدينة دا نانغ في ٢٩ من الشهر نفسه. وفي ٢١ نيسان (أبريل) استقال الرئيس الجنوبي الجنرال تيو **Thieu**، الأمر الذي دفع بالحكومة الجنوبية التي شعرت بأن الكل يتخلى عنها إلى عرض إجراء مفاوضات مع حكومة الڤيت كونغ. لكن هذه الأخيرة التي كانت قد ضمنت الفوز العسكري رفضت الفكرة وطالبت باستسلام كامل دون شروط.

بين ٢١ و٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٧٥ عملت ٤٤ سفينة أميركية على نقل

جميع الرعايا الأميركيين من البلاد يرافقهم ٧٠ ٠٠٠ ڤيتنامي.

وفي ٣٠ نيسان (أبريل) سقطت مدينة سايغون وتسلمت حكومة الڤيت كونغ زمام الأمور بعدها في البلاد.

٣) إعادة الإعمار المتعثرة (١٩٧٥-١٩٩٥)

بدأ الهجوم العسكري الشامل الذي شنه ثوار فيتنام الشمالية على طول الحدود الكمبودية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤. وبعد أقل من أربعة أشهر، وتحديداً في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٥، سقطت سايغون عاصمة الجنوب، في أطول وأشرس حرب عرفها القون العشرون، وفي أوسعها استقطاباً للعصبيات الأيديولوجية آنذاك. وقد أطلق في ذلك الحين اسم «مدينة هوشي مِنه» على سايغون.

أما اليوم فأين تقع فيتنام الموحَّدة في خريطة إدراكنا لأمور الجغرافيا السياسية؟ وأين هي بالنسبة لتجربتها، بعد مضي زهاء عشرين عاماً من عملية إعادة إعمار تبدو وكأنها لا تزال في عامها الأول؟

سنحاول إلقاء بعض الأضواء على فيتنام ما بعد سنوات الجمر ومساءلة النموذج «الإشتراكي» لعلميات إعادة الإعمار، طبقاً للوصف الذي أطلقه المسؤولون الڤيتناميون أنفسهم على خططهم في هذا المجال. حيث إن عظمة الأنظمة السياسية لا تظهر في قدرتها على خوض الحروب فحسب (وهذا ما كانت قد نجحت فيه فيتنام في حينه)، بل أيضاً، وبخاصة، في قدرتها على إدارة السلم وجلب البحبوحة والإزدهار لأبناء شعبها.

لا تزال فيتنام تعاني حتى اليوم - أي بعد زهاء عشرين عاماً على انتصارها العسكري - من الحصار الإقتصادي الذي فرضته طويلًا الولايات المتحدة الأميركية (وحلفاؤها) على البلاد. وفي هذا المجال تشبه ڤيتنام إلى حد ما الحالة اللبنانية التي تميزت بحصار وانهيار اقتصاديين بعد «انتصار» تفجير مركز المارينز في بيروت عام ١٩٨٣، كماتشبه الحالة الصومالية بعد خروج الجنود الأميركيين منها خلال بضعة أشهر.

فالسلاح الأميركي الأمضى لترويض الشعوب الصغيرة المستعصية على نفوذ الولايات المتحدة العسكري أو السياسي هو التركيع الإقتصادي، بعد حصار طويل، يحجب عن الدورة الإقتصادية الداخلية موارد الرسمايل الخارجية وما يرافقها من تنشيط وتنمية للحقول المالية والتجارية داخل البلاد.

فڤيتنام اليوم تنتظر بفارغ الصبر الاندراج في دورة الاقتصاد العالمي وإعادة جدولة ديونها للبنك الدولي، وهي الديون التي لا تستطيع الدولة الڤيتنامية تسديدها بالشروط التي وُضِعَتْ لها في الأساس.

وعامّة الناس تحلم بخلع كابوس الحرب عنها وعودة الرخاء إلى البلاد المجروحة، أما الدولة فتقف عاجزة أمام تحقيق هذا الأمل وتحاول منذ ثلاث سنوات أن تستقطب الرساميل الأجنبية كيفما كان، على الطريقة الإشتراكية التي شهدناها جميعاً في بلدان أوروبا الشرقية.

فالإشارات القادمة من الخارج تهيّج مشاعر الفيتناميين التوّاقين في الجنوب أكثر من الشمال، للعودة إلى البحبوحة والإزدهار الإقتصادي. وها هي فرنسا رفعت قيمة مساعداتها لفيتنام الموحَّدة من ٩٥ مليون دولار عام ١٩٩١، إلى ١٣٠ مليوناً عام ١٩٩٢. وها هي شركة كوكاكولا (الحاضرة دائماً في عمليات الإختراق) توقّع على عقد استثمار في فيتنام، في تموز (يوليو) ١٩٩٣، عبر أحد فروعها في أندونيسيا، تجنباً للحظر الأميركي في المجال الإقتصادي، تبلغ قيمته ٢٣ مليون دولار.

لقد طوت فيتنام، زمن الخطط الإقتصادية وابتعدت عن الإيديولوجيا الماركسية التي مات في سبيلها أكثر من مليون شخص. وفيتنام اليوم تنتظر بفارغ الصبر سماح الرئيس الأميركي كلينتون للبنك الدولي بتمويل مشاريع اقتصادية في هذه البلاد المنكوبة. وتربط الإدارة الأميركية عملية التطبيع بحل «قضية المفقودين» الذين ضاعوا أو ضُيّعوا في خضم الحرب خلال السبعينات، تماماً كما تربط إسرائيل تطبيع العلاقات مع سورية بقضية المفقودين هي أيضاً، لكن الواضح في الحالتين أن المسألة المطروحة حجة

يقف وراءها موقف سياسي رافض وممانع.

في الواقع، وبعد الدمار الهائل الذي حل بها خلال فترة الحرب، لم تُعِدْ فيتنام بعد تأهيل بنيتها التحتية. وجل ما تمكنت الحكومة الإشتراكية الجديدة توفيره انحصر في بعض الترميمات البسيطة والسريعة هنا وهناك. ويستحيل تشبيه فيتنام بعد انتهاء حربها مع بلاد العم سام، بكوريا بعد انتهاء حربها مع الأميركيين، حيث كانت كوريا الشمالية قد تمكنت، في خلال أربع سنوات (من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧)، من إعادة بناء وإعمار البلاد برمتها. ولا تزال كوريا الشمالية تعيش اليوم على الوثبة التي حققتها في تلك الفترة في الحقلين الإقتصادي والتنموي.

أما فيتنام التي لم تمتد إليها يد المساعدة السوفياتية بما فيه الكفاية في زمن السلم (كما كان حاصلًا في زمن الحرب) والتي لم يعمد الجبار الصيني - بفعل المنافسة - إلى مساعدتها في النهوض من الخراب، والتي تورطت في الحرب الكمبودية عام ١٩٧٩ ولم تحقق مكاسب تذكر، فتبدو اليوم وحيدة. فلا هي مع جدها بخير ولا هي مع جدتها بخير، على حد قول المثل اللبناني. الماركسيون والإشتراكيون تخلّوا عنها، بعدما أدت الدور المطلوب منها على الساحة الدولية، والرأسماليون، بإيعاز من الولايات المتحدة، يقاطعونها. لذلك هي في مأزق، ولذلك تعيش حالة اختناق على المستوى الإقتصادي.

لم تتمكن من تحقيق وعود السلم تجاه شعبها وتخلى عنها الجميع. وحالة «التضامن الإشتراكي» التي استفادت منها كوريا في حينه، على يد الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي، لم تتكرر. بل إن الجفاء الصيني - السوڤياتي أضاف إلى مشاكلها مشكلة إيديولوجية.

وبما أن الإنتظار اليائس الطويل قد فعل فعله في الأوساط الشعبية، ها هي الحكومة الڤيتنامية اليوم تعرض أسواقها على من يرغب وتنتظر منّة البنك الدولي من أجل المباشرة بإعادة تأهيل بنيتها التحتية. فالطرقات الڤيتنامية في حالة يرثى لها وكذلك سكك الحديد، والإقتصاد يدور في حلقة مفرغة منذ زمن طويل. فالحمّى الڤيتنامية الحالية تجعل المسؤولين فيها يقبلون

العروض، ثم ينقضونها لمجرد تقديم طرف آخر عرضاً أفضل مع عمولة أوفر، وهكذا دواليك مع طرف ثالث ورابع، في عودة لما يشبه الراسمالية الوحشية التي عرفتها كل البلدان الصغيرة مطلع استعمارها.

فالمواصلات والإتصالات الڤيتنامية تنتظر قروض البنك الدولي (والذي يحصل أيضاً في كل عرس على قرص). ذلك أن اقتصاد السوق حل نهائياً مكان الإقتصاد الإشتراكي في ذهن أهل الحكم، بعدما كان عامة الناس قد اعتمدوا هذا الخيار قبلهم بأكثر من عقد.

يبلغ عدد سكان فيتنام اليوم ٧١ مليون نسمة ويتوقع أن يصل إلى ٨١ مليوناً سنة ٢٠٠٠ و١٠٠ مليون عام ٢٠١٠، أي أن معدل الخصوبة السكانية مرتفع جداً في البلاد (وهذا ما يحدث بعد كل الحروب بصفة عامة). لكن المخيف في هذا الأمر الطبيعي يكمن في عدم توازي النمو الإقتصادي في البلاد مع هذا النمو السكاني، مما يجعل من مشكلة البطالة أولى المشكلات المستعصية في ڤيتنام اليوم. فبعد انسحاب الجيش الڤيتنامي من كمبوديا قبل سنتين غرقت البلاد في اليد العاملة العاطلة عن العمل، بفعل تسريح الجنود بمئات الآلاف.

فكيف لڤيتنام، والوضع السكاني على ما هو عليه والإقتصاد في حالة تراجع واختناق، أن تواجه المستقبل ليس سياساً فقط، بل معيشياً بكل بساطة؟ فزمن الخيارات السياسية والتاريخية المصيرية ولّى، وحلّ مكانه زمن الخيارات الحياتية المحلّة. فالصراع المطروح موضوعياً أمام حكام ڤيتنام الإشتراكيين لم يعد صراعاً سياسياً خارجياً، مع عدو أجنبي، بل صراع من أجل البقاء، على الجبهة الداخلية.

وحصل ما كان متوقعاً إذ أعقب الإنفجار السكاني وازدياد عدد العاطلين عن العمل تضخم للعملة الوطنية لم يسبق له مثيل. فالدولار الواحد أصبح يساوي ١٢٠٠٠ دونغ، في العملة المحلية الڤيتنامية. لذلك تعاني البلاد أزمة حادة يخشى المسؤولون أن تتحول إلى مأزق. هذا ما يدفعهم إلى التهافت على فتح أسواق بلادهم على الأوروبيين والأميركيين واليابانيين، تجنباً

للكارثة التي قد تحصل في وقت قريب، حيث إن معدل الدخل القومي للفرد في ڤيتنام لا يتعدى اليوم مئة دولار أميركي في السنة.

ويعتمد الإقتصاد الڤيتنامي حالياً على بعض الصادرات المحدودة والتي من شأنها أن تغذي البلاد بالعملة الصعبة. أما زبائن ڤيتنام فكانوا عام ١٩٩١ وبحسب الأهمية: سنغافورة، اليابان، هونغ كونغ، فرنسا، كوريا الجنوبية، تايوان وألمانيا.

وتصدر ڤيتنام إلى هذه البلدان ٣,٩ مليون طن من النفط، بقيمة ٥٥٠ مليون دولار أميركي، كما تصدّر مليون طن وربع المليون من الفحم ومليون طن من الأرز بقيمة ٢٢٠ مليون دولار، ومنسوجات مختلفة بقيمة ٨٥ مليون دولار، إضافة إلى منتوجات حرفية بقيمة ٥٦ مليوناً.

أما في ما يتعلق بالواردات فإن ڤيتنام تستورد بعض المشتقات النفطية وكميات كبيرة من الأسمدة. أي أن البلاد، بالرغم من الخطط الواعدة التي وضعها حكامها، لا تزال تفتقر إلى الصناعة وإلى التكنولوجيا المتقدمة (إذ تبيع النفط لتعود وتشتري بعض مشتقاته). وهذا ما ينعكس سلباً على معدل البطالة والحالة الإجتماعية العامة في البلاد. فالتكنولوجيا المتقدمة غائبة والصناعة موجودة لكن الرساميل هاربة أو متمنعة والبطالة مرتفعة (٦ ملايين عاطل عن العمل، خلال ١٩٩٣)، أي بكلمة مختصرة الأزمة مستفحلة.

لقد عادت البلاد، بعد حرب الشيوعيين المظفرة، إلى البدائية الإقتصادية. فالحرف هي عماد الإقتصاد، ولا قطاع مصرفياً يُذكر. فلا النمو ممكن على الأرض، من خلال ما هو متوافر محلياً (بعض الحرف اليدوية الماهرة)، ولا التطور ممكن نظرياً، في غياب شبه كلي للرساميل الباعثة للحركة والإنتاج. وهنا يتعادل ما خلفته الحرب من أسباب تراجع مع ما لم يوفره السلم من أسباب نهوض.

وعبقرية الڤيتناميين العسكرية - والتي يشهد لها العالم أجمع - ترافقت مع جهل اقتصادي من العيار نفسه. ولا أفق للبلاد مستقبلًا في إطار هذه المعادلة الآخذة في الإنحدار المطرد. فمن دون رساميل وصناعة وإنتاج كيف

يمكن لهذه البلاد الوافرة السكان أن تصمد في وجه المشاكل المتراكمة؟ وفي ظل هذه المعطيات الأولية كيف لڤيتنام أن تباشر إعادة الإعمار التي تم تأجيلها عقدين من الزمن؟

ففي ما يتعلق بشبكة الإتصال الداخلي، وعلى رغم اتساعها، تبقى الطرقات غير معبدة إلا في ما ندر، وفي حالة سيئة. وعلى الخط الحديد الممتد بين مدينة هوشي منه في الجنوب ومدينة هانوي في الشمال، لا تزال القطارات تعمل على الطاقة البخاريّة، تماماً كما كانت تعمل مطلع هذا القرن عندما أدخلها الفرنسيون إلى البلاد. وتستعين شركة طيران فيتنام بخبرات الخطوط الجوية الفرنسية لتأسيس أسطولها الجوي المدني، كما أنها تتعاون، في مجال الإتصالات، مع شركة استرالية.

والواقع أن إعادة النظر في السياسة الإقتصادية الڤيتنامية كانت قد بدأت عام ١٩٨٦. فبالرغم من تمسك أهل الحكم بصفة الإشتراكي، بدأ الإقتصاد الڤيتنامي حينذاك بالإقلاع عن الخطط الكلاسيكية المعهودة في الأنظمة الإشتراكية في العالم، وتوجه نحو اقتصاد السوق. ورفعت الدولة الڤيتنامية الضغط عن القطاع الخاص وأطلقت الأسعار على طبيعتها. كما غابت منذ ذلك الحين مراقبة الأسعار في المحلات التجارية.

وفي الريف أيضاً اعتمدت الدولة توجهاً ليبرالياً، مع إعادة الحياة إلى الاستثمارات الخاصة والإقلاع عن العمل الجماعي. حيث إن الأراضي كانت تؤجر للأفراد من خلال عقود طويلة الأمد (تمتد بين ١٠ و٢٠ سنة) مع إمكانية شراء الأرض من قِبَل الفرد بعد انتهاء مدة هذا العقد. وهذا ما أعادَ من الشبّاك الملكية الخاصة بعدما طردها النظام الإشتراكي من الباب، عام ١٩٧٥، بعد هزيمة الجيش الأميركي وانسحابه نهائياً من البلاد.

وفي مجال آخر دعت الحكومة الڤيتنامية المحشورة في الزاوية الإقتصادية، جميع الڤيتناميين في المهجر إلى العودة (مع رساميلهم) إلى البلاد، بغية تنشيط الدورة الإقتصادية المحلية. ويبلغ عدد أفراد الجالية الڤيتنامية التي غادرت البلاد إثر انسحاب الأميركيين من الجنوب، مليون

نسمة. إلا أن كل ذلك لم ينفع كثيراً. فالمهاجرون لم يعودوا والقطاع الخاص، بفقر إمكانياته الذاتية، لم يكن قابلًا لإطلاق دورة اقتصادية تحتاجها بلاد خرجت مدمَّرة من الحرب وتعاني من بطالة مرتفعة ومن معدّل للخصوبة فوق عادي.

وأصدرت الحكومة الڤيتنامية، عام ١٩٨٧، وبعد فشل إجراءاتها الداخلية التي لم تجد نفعاً في إعادة الحياة إلى اقتصادها المنهار، تنظيماً للاستثمارات الأجنبية كان الغرض منه جذب الرساميل الخارجية وإدخالها في الدورة الإقتصادية المحلية. وتميّز هذا التنظيم بعرضه على الشركاء الأجانب عدة صيغ للتعاون، من المؤسسة المحدودة المسؤولية، المشتركة بين الدولة الڤيتنامية والشركة الأجنبية، إلى المؤسسات ذات الرأسمال الأجنبي بشكل كلي. كما سمحت الدولة بالتنسيق المباشر بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية من دون المرور بالدولة.

كما أن التسهيلات الضريبية، المنصوص عنها في تنظيم الاستثمارات هذا، كانت كبيرة جداً ومغرية للغاية. وجلبت هذه الإجراءات الجديدة بعض الاستثمارات إلى البلاد. إلا أنها كانت، هي أيضاً، مخيّبة للآمال، نظراً لإحجام الأميركيين عن إطلاق العملية عبر إعطاء الضوء الأخضر لحلفائها. صحيح أن الضوء لم يعد أحمر، إلا أنه لا يزال برتقالي اللون، ويعني، من دون أي لبس، ضرورة التزام الوقوف. وهذا ما تفهمه اليابان وألمانيا وفرنسا جيداً. وهذا إضافة إلى أن الاستثمارات الجديدة أعادت الأمور السياسية إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب، ولو بشكل مقنّع. فالرساميل الوافدة - على تواضعها - اتجهت كلها نحو مدينة سايغون القديمة واستُثمِرَتْ في القسم الجنوبي من جمهورية ڤيتنام الاشتراكية، متجنّبة الشمال عن قصد.

وبذلك فإن لڤيتنام اليوم عاصمتين. هانوي، في الشمال، وهي العاصمة السياسية، وهوشي منه سيتي، في الجنوب، هي العاصمة الاقتصادية. والمسألة لا تشبه توزيع الأدوار مثلما هي الحال في النموذج الأميركي على سبيل المثال (بين واشنطن ونيويورك)، بل يتسم بطابع وبدلالة سياسية لا

تخفى على أحد، داخل البلاد أو خارجها.

فالشروط الموضوعة أمام إعادة إعمار ڤيتنام سياسية بالنسبة للجبار الأميركي ولحلفائه، والالتفاف على هذه الشروط برش الورود على الملف الاقتصادي لا يشبع غليل «النظام العالمي الجديد»، لا في ڤيتنام، على ما يبدو، ولا في البلدان الأخرى المحشورة في مواقعها السياسية عبر العالم.

أما على الصعيد الصحي فقد تخلت الدولة في ڤيتنام عن مجانية الطبابة والاستشفاء، وهذا ما انعكس سلباً على العديد من العائلات التي لا تسمح مداخيلها الضعيفة بتأمين الاستشفاء لأعضائها، إضافة إلى أن المضادّات الحيوية نادرة جداً وباهظة الثمن، إن وُجِدَتْ.

ومرض الملاريا ما زال منتشراً بكثافة حتى اليوم خارج المدن. كما أن سوء التغذية يفتك بقسم كبير من أبناء الريف الڤيتنامي بسبب المواد الكيماوية التي كانت قد رمتها بكثافة الطائرات الأميركية خلال الحرب والتي تسببت ولا تزال بموت النباتات والأشجار وتساقط أوراقها بشكل دائم، مما قضى على العديد من الزراعات التي كان الڤيتناميون يقتاتون منها وتسبب بتخلخل النظام الغذائي عند عامة الناس وأهل الريف. والمادة الأفتك في حينها كانت لا تزال تعمل في الأرض والنباتات بعد عشرين سنة على رميها عبر الجو.

أما المناطق الأكثر تضرراً من جراء هذه المفاعيل الضارة بالزراعة، فتقع على وجه العموم في الشطر الشمالي من البلاد. فقد دلت إحصاءات رسمية قامت بها وزارة الصحة الڤيتنامية أن سوء التغذية يطاول ٦١ في المئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وثلاث سنوات، في منطقة هانوي تحديداً. كما أن الاحصاءات إياها بيّنت أنه في المنطقة نفسها يزن ١٤ في المئة من المواليد الجدد أقل من كيلوغرامين ونصف كيلوغرام.

يضاف إلى ذلك - وهنا نلمس كم أن الحرب كانت ظالمة ومؤذية - إن الوفيّات بين الأطفال تبلغ نسبتها ٥٦ في المئة وهي مرتفعة جداً، وترتبط بشكل أساسي بمشكلات سوء التغذية ونقصان المواد الأساسية في الطعام. أما في ما يخص العمر المتوقع عند الولادة (أمل الحياة) فهو يبلغ حالياً في

ڤيتنام ٥٥ سنة عند الذكور والإناث على حد سواء، في حين أن هذا المؤشر العام يبلغ ٦٥ سنة في البلدان المحيطة بڤيتنام (تايلاند والصين الشعبية وبورما). وأما في البلدان الغربية فيبلغ ٨٠ سنة عند الإناث و٧٥ عند الرجال.

وتحاول ڤيتنام حالياً أن تنمّي قطاعها السياحي. فالآمال المعلقة على هذا القطاع كبيرة وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا ڤيتنام سنة ١٩٩٠، ١٨٧٠٠٠ شخص (في حين أن تايلاند المجاورة استضافت خلال السنة نفسها خمسة ملايين سائح). وخلال ١٩٩١ ارتفع عدد السياح في ڤيتنام إلى ٣٠٠,٠٠٠، وهذا ما شجع الحكومة على الاهتمام بهذا الحقل والعمل على ترميم الفنادق القديمة والتي يعود بعضها إلى العهد الكولونيالي الفرنسي في الهند الصينية.

وتأمل ڤيتنام في أن يصل عدد السياح فيها، خلال فترة وجيزة، إلى مليون ونصف مليون سائح. لذلك فهي تقوم بتشجيع الرحلات إلى هانوي وسايغون وخليج هالونغ ومدينة الآباطرة في هوي. وهي تعرض على الشركات الأجنبية التي تنظم رحلات تشمل عدة بلدان (لاوس وتايلاند والصين مثلًا) أن تضيف ڤيتنام إلى اللائحة. والشركات الفرنسية كانت الأولى في المبادرة إلى تلبية النداء، حيث بدأت بتنظيم رحلات بحرية وبرية (عبر سكة الحديد) تشمل هايفونغ وهالونغ وهانوي ودانانغ وهوي وسايغون، مع العلم أن أسماء هذه المدن كلها (ما عدا هوي) لا تزال ترتبط بمعارك طاحنة وبقصف جوي متواصل.

أما المشكلة في هذا المجال فتبقى غياب البنية التحتية المناسبة. فالفنادق ذات المواصفات الدولية نادرة وطواقم الإدارة في الفنادق غير مؤهلة لمهماتها بشكل جيد، إضافة إلى أن الطرقات سيئة وغير صالحة للانتقال المريح، مما يخفف من حماسة شركات السياحة ويسيء إلى سمعة البلاد السياحية.

تحاول ڤيتنام الاشتراكية اليوم أن تخلع عن أكتافها عباءة الاقتصاد

الاشتراكي حيث لا خيار لها غير ذلك، نظراً لفشل الخطط في إيقاف البلاد على رجليها من جديد. فبعد مغازلة المهاجرين الفاشلة عام ١٩٨٦، توجهت السلطات الرسمية، عام ١٩٨٧، نحو الاستثمارات الأجنبية التي تم تبسيط معاملاتها إلى أقصى الحدود، والتي أُعفيَتْ من العديد من الرسوم مع تخفيض كبير على ضريبة الدخل.

وهذا بالفعل ما شجع الاستثمارات سنة بعد سنة. حتى إن أحد الوفود الڤيتنامية الذي زار مؤخراً بيروت عرض على اللبنانيين... المشاركة في إعادة الإعمار في ڤيتنام من خلال المشاركة بعملية الاستثمارات.

ويبدو أن عودة ڤيتنام إلى الحظيرة الاقتصادية، بتشجيع دائم من الفرنسيين، قد قطعت شوطاً كبيراً. حيث إن أرقام سنة ١٩٩٢ تشير إلى بلوغ استثمارات الأجانب في ڤيتنام قيمة إجمالية فاقت ٣ بلايين دولار أميركي بقليل. وهذا أمر مشجع جداً لشعب منكوب يحلم في عيش سلمه ازدهار لا فقر وحرمان.

وقد توزعت البلايين الثلاثة على ٤٢١ مشروعاً مختلفاً، يقع ٨٠ في المئة منها في جنوب البلاد وفي منطقة سايغون تحديداً. وتأتي تايوان في رأس قائمة المشاركين في الاستثمارات من خلال ٤٦ مشروعاً تبلغ رساميلها ٦٠٢ مليون دولار. وبعدها هونغ كونغ من ٩٠ مشروعاً يستثمر فيها ٣٩٣ مليون دولار. وفي المرتبة الثالثة حلّت استراليا مع ١٨ مشروعاً بقيمة ٢٨٠ مليوناً، أما فرنسا فتأتي في المرتبة الرابعة مع ٢٧ مشروعاً بقيمة ٢٧٦ مليوناً.

إلّا أن ڤيتنام تنتظر في الواقع وببالغ الصبر استئناف العلاقة مع البنك الدولي الذي توقف عن مدّها بأي قرض بسبب قصور هذه البلاد عن تسديد ١٥٠ مليون دولار له عام ١٩٨٢.

وقد اقترحت فرنسا مؤخراً على البنك الدولي أن تقوم هي وبعض الدول الأخرى بتسديد هذا المبلغ، على أن ينظر البنك الدولي في جدولة فوائد هذا الدين المتراكمة لجهة الغائها.

لكن حمامة نوح، حاملة غصن الزتيون، أتت من صوب اليابان التي منحت ڤيتنام قرضاً، عام ١٩٩٣، قيمته ٣٧٠ مليون دولار.

إن سلحفاة إعادة الإعمار تتقدم... ويبدو أن الانطلاقة قد حصلت فعلًا. فاليوم يبدو أن السلام في ڤيتنام آتٍ على ظهر فرس الاقتصاد الحر، بعدما خرّبت حرب الرأسمالية ضد الشيوعية إحدى أجمل البلدان في العالم، وبعدما وقع ضحية الإيديولوجيات المتناحرة شعب كان يستحق الحياة والرخاء والهناء.

ولا ينفع البكاء على الماضي. إلّا أن الملاحظة التي تفرض نفسها في خاتمة هذا الكلام تشير إلى أن ڤيتنام كانت ضحية مرتين: مرة أولى عندما حصلت حرب الآخرين على أرضها، ومرة ثانية عندما انتقم سلم الآخرين من اقتصادها.

إن الوقوع على خط تماس الجبارين في الماضي، أن في ڤيتنام أو في لبنان أو في نيكاراغوا، مكلف جداً على الأصعدة كافة.

وعمليات إعادة الإعمار المطلوبة بعد الخراب، محفوفة بألف مشكلة ومشكلة.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، ديان بيان فو، الحرب الأهلية في كمبوديا، الحرب الباردة، إعادة الإعمار.**

الحرب العالميّة الأولى World War I
Première Guerre Mondiale

في آب ١٩١٤، إشتعلت أوروبا برمّتها في حرب سرعان ما تبيّن انها شاملة وعالمية. فكانت شاملة لأن الأفرقاء فيها ناصروا بعضهم البعض فأنشطرت أوروبا إلى قسمين. وكانت عالميّة لأن مستعمرات أوروبا عبر العالم آنذاك كانت تغطّي عملياً ٧٠٪ من الكرة الأرضيّة. فأمتدّ القتال إلى بقاع الأرض كافة.

* **أسبابها**: يُعاد عادةً سبب إندلاع الحرب العالمية الأولى إلى مقتل الأرشيدوق وولي عهد العرش النمساوي - المجري، فرانسوا فردينان هابسبورغ، في سرايفو بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٤، على يدّ طالب صربي. والواقع هو أن الوضع العالمي ككل، الشديد الإحتقان، إضافة إلى أطماع الرايخ الثاني في ألمانيا، هم الذين أدّوا إلى الإنفجار العسكري الهائل الذي شمل أوروبا بكاملها وحصد فيها، بعد أربع سنوات على إندلاع المعارك، تسعة ملايين قتيل.

وكانت النمسا تنوي السيطرة على صربيا، العاصية عليها والعاملة على إثارة الإضطرابات في البوسنة. فوجدت في مقتل ولي عهدها الفرصة المناسبة للانقضاض على صربيا. فنسّقت الأمر مع المانيا وشكّلت معها حلفاً سرعان ما أثار تشكّل حلف مقابل في مواجهته. كما أن عمليات إعلان حرب البلدان على بعضها، بين ٢٨ تموز (يوليو) و٥ آب (أغسطس) ١٩١٤، أشعلت أوروبا برمّتها.

أعلنت النمسا الحرب على صربيا في ٢٨ تموز (يوليو)، ثم على روسيا في ٥ آب (أغسطس). ثم أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في الأول من آب (أغسطس) وعلى فرنسا وبلجيكا في ٣ آب (أغسطس). ثم أعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في ٤ آب (أغسطس) وعلى النمسا في ١٣ آب

(أغسطس). ثم أعلن اليابان الحرب على ألمانيا في ٢٣ آب (أغسطس). ثم أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على تركيا في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤.

* القوى العسكرية المشاركة

توزّعت القوى العسكرية على جبهات مختلفة وعلى جيوش مختلفة وعرفت الحرب مدّاً وجزراً كان لصالح ألمانيا أول الأمر، ثم إنقلب عليها بعد فترة من الزمن وبعدما ضعفت اقتصادياً في الداخل، الأمر الذي سمح لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بقضم جميع المكتسبات التي كان الجيش الألماني قد حقّقها في البرّ والبحر على السواء، قبل الإنقضاض، سنة ١٩١٨، على الرايخ الالماني من كل الجهات.

ففي ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ توقّع المانيا على إستسلامها في مدينة روتوند الفرنسية بعدما أنهكت قواها وبدأت الإضطرابات تنشب في البلاد، في كولونيا وهامبورغ وبرلين وفي ميونيخ حيث أُعلن عن انشاء جمهورية جديدة تحت إسم جمهورية ويمار.

أمّا توزيع القوى المقاتلة، على الأرض، فقد جاء على النحو الآتي:

* فرنسا:

٨ ٣١٧ ٠٠٠ مجنَّد (بين ١٩١٤ و١٩١٨)

٢ ٦٠٠ ٠٠٠ مقاتل

٢٣٠٠ دبابة

٣٦٠٠ طائرة

١٠٠ ٠٠٠ آلية مختلفة

٦٣٠ ٠٠٠ حصان

* بريطانيا :

٦ ٠٠٠ ٠٠٠ مجنَّد

١ ٧٠٠ ٠٠٠ مقاتل

٦١٠ دبابة

١٧٠٠ طائرة

* الولايات المتحدة :

٣ ٨٠٠ ٠٠٠ مجنَّد

١ ٨٠٠ ٠٠٠ مقاتل

٩٠ دبابة

٧٤٠ طائرة

* بلجيكا :

٣٨٠ ٠٠٠ مجنَّد

١٧٠ ٠٠٠ مقاتل

١٣٤ طائرة

* ايطاليا :

٥ ٦١٥ ٠٠٠ مجنَّد

٢ ٥٠٠ ٠٠٠ مقاتل

١٢٠ طائرة

* المانيا :

١١ ٠٠٠ ٠٠٠ مجنَّد

٥ ٥٠٠ ٠٠٠ مقاتل

٤ ١٠٠ دبابة

٣ ٩٠٠ طائرة

*** النمسا/ المجر:**

٧ ٨٠٠ ٠٠٠ مجنَّد

٢ ٩٠٠ ٠٠٠ مقاتل

*** تركيا:**

٢ ٨٥٠ ٠٠٠ مجنَّد

٤٩٠ ٠٠٠ مقاتل

*** بلغاريا:**

١ ٢٠٠ ٠٠٠ مجنَّد

٣٨٠ ٠٠٠ مقاتل

*** خسائر الحرب**

فرنسا: ١٣٩٠ ٠٠٠ قتيل

المانيا: ١٩٥٠ ٠٠٠ قتيل

النمسا/ المجر: ١٠٤٠ ٠٠٠ قتيل

بلجيكا: ١٠٠ ٠٠٠ قتيل

الولايات المتحدة: ١١٤ ٠٠٠ قتيل

بريطانيا: ٧٨٠ ٠٠٠ قتيل

ايطاليا: ٥٣٠ ٠٠٠ قتيل

روسيا: ١٧٠٠ ٠٠٠ قتيل

صربيا: ٤٠٠ ٠٠٠ قتيل

بلغاريا: ٨٧ ٠٠٠ قتيل

رومانيا: ١٥٨ ٠٠٠ قتيل

كندا: ٦٠ ٠٠٠ قتيل

تركيا: ٤٠٠ ٠٠٠ قتيل

أما عدد الضحايا بين المدنيين، فيقدَّر بعشرة ملايين قتيل.

* نهاية الحرب

إنتهت الحرب العالمية الأولى بمؤتمر للسلام عُقِدَ في باريس في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ والذي اشتركت فيه ٢٧ دولة مختلفة لتعيد ترسيم خريطة أوروبا الجديدة. وقد تمخّض مؤتمر السلام هذا عن معاهدة للسلام وُقِّعَتْ في مدينة ڤرساي، قرب باريس، بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٩.

ومن الأسباب الأساسية التي أدّت إلى تسريع وتيرة الحرب، اعتباراً من سنة ١٩١٦، نذكر الإستراتيجية العسكرية البحرية التي إتبعتها القيادة العسكرية الألمانية العليا. فبعد معركة جوتلاند البحرية، بين المانيا وبريطانيا (ملكة البحار والمسيطرة على ٤٨٪ من حركة الملاحة في العالم) حيث تمكّنت البحرية الألمانية، في ٣١ أيار - مايو ١٩١٦ من إغراق ١٤ سفينة عسكرية بريطانية - من أصل ١٥٠ كانت قد إحتشدت للمعركة، مقابل ١٠٠ سفينة عسكرية المانية - بقي هَمّ الألمان، رغم فوزهم بهذه المعركة، أن مَلَكَة البحار لا تزال لبريطانيا ولحلفائها (ومنهم فرنسا). فقررت الإعتماد على حرب الغوّاصات لإغراق سفن العدوّ، التجارية والعسكرية على السواء.

فضاعفت عشرات المرات البحرية الألمانية قدرتها على صعيد الغوّاصات. فبعدما كانت لا تملك، سنة ١٩١٤، إلاّ ٢٥ غوّاصة، صنعت ووضعت في الخدمة، بين ١٩١٤ و١٩١٨، ٣٤٣ غوّاصة أخرى. الأمر الذي سمح لها أن تشلّ طاقة الحركة البريطانية والحليفة لها في البحر الأطلسي والمتوسط والادرياتيكي.

وكانت تهدف المانيا من خلال هذه الاستراتيجيّة إلى أمرين:

- الأول، هو شلّ حركة ملاحة الحلفاء ثم خنق إقتصادهم
- الثاني، تسريع وتيرة الحرب وإنهاؤها خلال ٦ أشهر.

إلاّ أن الشيء الوحيد الذي أدّت إليه حرب الغوّاصات الألمانية كان إجتذاب الولايات المتحدة إلى دخول الححرب إلى جانب الحلفاء، الأمر الذي قلب المعادلة لصالح هذا الفريق الذي إستفاد من الطاقة الإقتصادية والبشرية الأميركية لتدعيم وضعه العسكري، في وقت كان الوضع الإقتصادي الألماني يزداد سؤاً يوماً بعد يوم وينعكس على الوضع العسكري والسياسي الألماني بشكل سلبي. فبعد تأرجح طويل، وبعدما كان الرئيس الأميركي ويلسون قد عرض أكثر من مرّة وساطة الولايات المتحدة في الحرب الدائرة في أوروبا، إقتناعاً منه ومن الشعب الأميركي بأن الحياد هو الموقف الأنسب في هذا الصراع، لم يتقبّل الأميركيّون الحصار البحري الذي كانت تضربه الغوّاصات الألمانية على الملاحة التجارية، الحيوية بالنسبة لهم ولإقتصادهم، فصوّت الكونغريس الأميركي (مجلس الشيوخ) على قرار إعلان الحرب ضدّ ألمانيا في ٦ نيسان (أبريل) ١٩١٧، بعد قطع العلاقات الديبلوماسية معها قبل شهرين، في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٧.

* نتائج الحرب العالمية الأولى

أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى هو سقوط الإمبراطوريات الكبرى وإضمحلالها (النمساوية - المجرية، الجرمانية - البروسية والعثمانية) وإعادة ترسيم خريطة أوروبا على ضوء معطيات سياسية جديدة. حيث أُنشئَتْ

جمهوريّات جديدة في كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا والمجر والنمسا وبولونيا وليتوانيا وليتّونيا وإستونيا. كما أُنشئت مملكة يوغوسلافيا وتوسّعت مساحة فرنسا باستعادتها لمقاطعتي ألزاس ولورين. وإتسعت أيضاً بعدها مساحة كل من رومانيا واليونان وإيطاليا.

قُسِّمتْ بعدها السلطنة العثمانية إلى منطقتي نفوذ، إحداهما تحت الإنتداب الفرنسي (سوريا ولبنان) والأخرى تحت الإنتداب البريطاني (فلسطين والأردن وغزّة).

وفي ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩١٩، وبموافقة جميع الحلفاء، تأسّست جمعيّة الأمم التي فُرِضَتْ بأسمها إتفاقات السلام على الدول المهزومة، وهي:

- إتفاقية ڤرساي، بالنسبة إلى ألمانيا، في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٩.
- إتفاقية سان جرمان أن لاي، بالنسبة إلى النمسا، في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩.
- إتفاقية نويي، بالنسبة إلى بلغاريا، في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩.
- إتفاقية تريانون، بالنسبة إلى المجر، في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٠.
- إتفاقية سيڤر، بالنسبة إلى تركيا، في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠. إلاّ أن هذه الإتفاقية قد إستُبدِلت، بعد حصول حرب التحرير التركية والحرب التركية - اليونانية، باتفاقية لوزان، في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣.
- إتفاقية راپالّو، بين ايطاليا ويوغوسلافيا، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠.
- إتفاقية ريغا، بين الإتحاد السوفياتي وبولونيا، في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢١.

إلاّ أن هذه الإتفاقيات لم تكن كلها موفّقة، وعلى الأخص في ما يتعلّق بألمانيا، حيث أن التعويضات الباهظة المفروضة عليها وإحتلال منطقة رينانيا الصناعية والتعجيل في إفلاسها الإقتصادي كانت الأسباب التي ولّدت لاحقاً النقمة لدى أفراد الشعب الألماني، الأمر الذي جعل هذا الشعب، بعد عقدين

من الزمن يبحث عن الثأر لما حلّ به من كوارث، عن طريق إعتناق قسم كبير منه للعقيدة النازية القائمة على سموّ العرق الجرماني - الآري وعلى وجوب سيطرته على العالم كله.

* أنظر: **الحرب العالمية الثانية، حرب البوير، فون كلوسفيتز، كومونة باريس.**

الحرب العالميّة الثانية World War II
Deuxième Guerre Mondiale

ذهب ضحية الحرب العالمية الثانيةأربعون مليون نسمة، وقد إستمرّت هذه الحرب ست سنوات. بدأت في الأول من أيلول ١٩٣٩ (حيث شنّت ألمانيا إعتداءها على بولونيا) وإنتهت في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، بإستسلام اليابان، بعد مخاض عسير.

وقياساً بما حصل خلال الحرب العالمية الأولى، فأن هذه الحرب قد شملت أفرقاء أكثر مما شملته الحرب العالمية الأولى. كما أنه كان لها بُعد ايديولوجي أعمق وأوسع. فكان لها مسرحان لعملياتها. شمل المسرح الأول أوروبا وقسماً من افريقيا؛ أما المسرح الثاني فكان يقع في المحيط الهادئ، في اليابان والصين وجنوب شرق آسيا.

سيطرت على هذه الحرب وجوه أربعة أساسية، هي الألماني هيتلر والبريطاني تشرشيل والأميركي روزڤيلت والسوفياتي ستالين. وقد شهدت هذه الحرب مرحلتين بارزتين، تمتدّ الأولى من بداية الحرب حتى سنة ١٩٤٢، حيث كانت القوات النازية والإيطالية واليابانية تكتسح ساحات المعارك بانتصاراتها المتلاحقة؛ أما المرحلة الثانية فقد حصلت بعد ١٩٤٢ حيث إستعاد الحلفاء المبادرة وتمكّنوا من تحقيق إنتصارات عسكرية باهرة أنذرت بتراجع ثم بهزيمة هيتلر وحلفائه، ومن هذه الانتصارات فشل الهجوم البحري الياباني في الميداوي وإنكسار الألمان في معركة العلمين والانزال البحري الأميركي على شواطئ المغرب وهزيمة الجيش الألماني في ستالينغراد أمام السوفيات.

* أسبابها

مهما كانت نقاط الضعف الكامنة في إتفاقية ڤرساي التي إنتهت على

أساسها الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٩، بين ألمانيا ومجموعة الحلفاء، فإن هذا العنصر لا يكفي لوحده ليشكّل قاعدة لنشوب الحرب العالمية الثانية. بل أنه ينبغي البحث عن أسباب الحرب العالمية الثانية في الإحتقان الإقتصادي الذي شهدته أوروبا وأميركا على السواء بعد أزمة ١٩٢٩ وإفلاس بورصة نيويورك. ومن الأسباب الجوهرية الأخرى سكوت الأنظمة الأوروبية (بريطانيا وفرنسا بشكل أساسي) على إستعادة ألمانيا بالقوة منطقة رينانيا (الضفة الجنوبية من نهر الراين) في ٧ آذار (مارس) ١٩٣٦، خلافاً لما كانت تنص عليه إتفاقية ڤرساي، دون أن تتحرك الحكومات الأوروبية أبداً.

فقد سمح هذا الحدث ببعث روح الإنتصار مجدداً في نفوس الألمان وبتجييرها لصالح الحزب النازي الذي كان يقود البلاد منذ ١٩٣٣، مع وصول أدولف هيتلر إلى سدّة رئاسة الحكومة في البلاد.

وفي ١٩٣٩، عندما إندلعت الحرب، اعتمدت القيادة العسكرية الألمانية على إستراتيجية الحرب الصاعقة، والتي كان الجيش الألماني قد إختبر نجاحها خلال الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩). كانت تعتمد بشكل أساسي على تنسيق الهجومات بين الطائرات والدبابات. وقد إحتلت الجيوش الالمانية، في أيلول ١٩٣٩، الجزء الأكبر من بولونيا، خلال ٢٦ يوماً فقط تاركة للاتحاد السوفياتي ما تبقى من بولونيا، بموجب إتفاقية نصّت على تقاسم بولونيا بين الفريقين. ثم تابعت إحتلال مناطق أخرى من أوروبا بالطريقة نفسها.

* المجهود الحربي الألماني

تمكّنت المانيا من تمويل مجهودها الحربي ككل بالاعتماد على قوتها الذاتية بنسبة ٥٠٪. أما النصف الآخر من التمويل فقد جاء من الدول التي كانت تحتلها الجيوش الألمانية والتي كانت تفرض عليها «تعويضات حرب» باهظة. نذكر على سبيل المثال، أن التعويضات المفروضة على فرنسا كانت تبلغ خمسمائة مليون فرنك يومياً.

بين ١٩٣٩ و١٩٤٢ بقي الإنتاج الحربي الألماني دون مستوى الإنتاج الحربي البريطاني. فقد انتجت بريطانيا، خلال سنتي ١٩٤١ و١٩٤٢، ٣١ ٠٠٠ طائرة في حين أن ألمانيا لم تتمكّن من انتاج، خلال الفترة نفسها، سوى ٢٤ ٠٠٠ طائرة.

غير أن الوضع إختلف بعد ١٩٤٢، حيث بدأت الصناعة الحربية الألمانية تتفوّق على مثيلتها البريطانية في مجال انتاج الطائرات والدبابات وحتى الوقود والزيوت الإصطناعية (التي بلغ انتاجها ٣,٨مليون طناً سنة ١٩٤٣)

أمّا الجيش الألماني فكان يضمّ ١١ مليون مقاتل. غير أن الحروب المتفرقة التي خاضها هذا الجيش بين ١٩٣٩ و١٩٤٣ عطّلت ٤ ملايين مقاتل من مقاتليه (بين قتيل وجريح ومفقود وأسير)، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية الألمانية إلى الإستعانة بقوّات «معاونة»، كما سُميّتْ حينذاك، مؤلّفة من روس بشكل أساسي. وقد أصبح بعدها ٢٥٪ من مجموع الجيوش الألمانية يتألف من قوات معاونة كانت موجودة على كل الجبهات.

أمّا اليد العاملة في ألمانيا فكانت تتألف من ٣٠ مليون عامل، وقد أضافت إليهم القيادة الألمانية إعتباراً من سنة ١٩٤٣، سبعة ملايين عامل أجنبي إستُقدِموا من البلدان المحتلة بغية تأدية العمل المجاني في المصانع الألمانية (ومن بينهم ٠٠٠ ٧٢٣ فرنسي). مما سمح للصناعة الحربية الألمانية بأن تضاعف انتاجها، فأصبحت تنتج، على سبيل المثال، سنة ١٩٤٤، ٣٦ ٠٠٠ دبّابة في السنة. وقد صنعت المانيا، خلال الحرب العالمية الثانية، مئة ألف طائرة حربية مختلفة. كما أنها كانت على وشك انتاج صواريخ عابرة للقارات.

* المجهود الحربي الأميركي

كان الجيش الأميركي يضمّ، سنة ١٩٣٩، ١٩٠ ٠٠٠ جندي. أما سنة ١٩٤٥ فقد أصبح يضمّ ١١ مليون جندي وبحّار، يحارب قسم منهم في أوروبا

(٦,٣ مليون) والآخر في أقصى آسيا (٢,٧ مليون).

وقد شكّلت الصناعة الحربية الأميركية عماد الآلة الحربية للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. فقد أنتجت هذه الصناعة، بين ١٩٤٠ و١٩٤٥:

- ٩٦ ٠٠٠ دبابة
- ٦١ ٠٠٠ مدفع
- ٢٩٦ ٠٠٠ طائرة
- ٢٣٠٠ ٠٠٠ شاحنة
- ٣١ ٠٠٠ ٠٠٠ طن من الذخائر

وقد إستفادت بريطانيا من هذه الصناعة، على سبيل القرض البعيد الأمد، بالأصناف الآتية: ١٠٠٠ دبابة و٥٢٠٠ طائرة سنة ١٩٤١ و٢٤٠٠ دبابة و٧٠٠٠ طائرة سنة ١٩٤٢.

أمّا حصة الإتحاد السوفياتي من الصناعة الحربية الأميركية فكانت: ١٤ ٧٩٥ طائرة و٧٠٠٠ دبابة، تسلّمها الجيش الأحمر بين ١٩٤٢ و١٩٤٣.

حصة فرنسا، بعد ١٩٤٣ بعد إنشاء الجيش الفرنسي في شمال أفريقيا، كانت: ١٤٠٠ طائرة و٥٠٠٠ دبابة و٣٠٠٠ مدفع).

وكانت الولايات المتحدة قد أنشأت جهازً مستقلّا ينظّم ويدير الإنتاج الحربي هو «مكتب المجهود الحربي» الذي كان يديره دونالد ويلسون.

* المجهود الحربي السوفياتي

أُنيطت إدارة الحرب في الإتحاد السوفياتي بلجنة عليا يترأسها ستالين عُرِفَتْ باللجنة الوطنية للدفاع.

وقد إِهتمت هذه اللجنة، أول الأمر، بدراسة سياسة الحرب الأنجع لمواجهة أحداث الحرب العالمية الثانية. فبدأت الإهتمام بالناحية المعنوية

من المجهود الحربي قبل أن تنتقل إلى الناحية الصناعية منه، حيث أعاد ستالين الرتب إلى الجيش الأحمر وأنشأ سلسلة من الميداليّات الحربية كان لها وقع كبير على الشعب الروسي كونها دغدغت مشاعره الوطنية التقليدية من جهة، كما أنها راهنت على تمسّك الشعب الروسي بتقاليده الحربية. وقد أثبتت الوقائع، في ما بعد، أن خيارات هذه السياسة المعنوية كانت جدّ مجدية، إذ مكّنت ستالين من إحراز الإنتصار تلو الإنتصار على الجيوش الألمانية، بعدما ألغى النشيد الأممي الشيوعي وإستبداله بنشيد وطني روسي ينشده العسكر أثناء المعارك.

تمكّنت الصناعة الحربية الروسية من إنتاج، بين ١٩٤١ و١٩٤٥:

- ٨٠٠ ١٤٢ طائرة
- ٥٠٠ ١٠٢ دبابة
- ٠٠٠ ٤٩٠ مدفع

أمّا الجيش السوفياتي فكان يضمّ ستة ملايين ونصف جندي وبحّار إنتشروا على جبهة طولها ٢٤٠٠ كلم.

* خسائر الحرب العالمية الثانية

تتراوح تقديرات عدد القتلى خلال الحرب العالمية الثانية بين ٤٠ و٥٠ مليون شخص. وخلافاً للحرب العالمية الأولى حيث كانت الغالبيّة العظمى من الضحايا من العسكريين المشاركين في المعارك، فأن نصف ضحايا الحرب العالمية الثانية كانوا من المدنيّين.

وقد أبادت العمليات الحربية، بين ١٩٣٩ و١٩٤٥، ٦ ملايين بولوني (أي ١٥٪ من مجموع سكان البلاد)، و٢٠ مليون روسي (أي ١٠٪ من مجموع سكان الإتحاد السوفياتي) ومليون ونصف يوغوسلافي (أي ١٠٪ من مجموع سكان البلاد).

أما الولايات المتحدة فقد خسرت ٠٠٠ ٣٠٠ قتيل، كلهم من العسكريين.

خسرت بريطانيا ٠٠٠ ٣٢٦ عسكري و٠٠٠ ٦٢ مدني.

خسرت فرنسا ٠٠٠ ٢٠٥ عسكري و٠٠٠ ٤٠٠ مدني.

خسرت إيطاليا ٠٠٠ ١٦٠ عسكري و٠٠٠ ١٥٠ مدني.

خسرت ألمانيا ٠٠٠ ٤٠٠ ٤ عسكري و٠٠٠ ٥٠٠ مدني.

خسرت بلجيكا ٠٠٠ ٨٨ عسكري ومدني.

خسرت بلغاريا ٠٠ ٢٠ عسكري ومدني.

خسرت كندا ٠٠٠ ٤١ عسكري ومدني.

خسرت فنلندا ٠٠٠ ٩٠ عسكري ومدني.

خسرت اليونان ٠٠٠ ٢٠ عسكري و٠٠٠ ١٤٠ مدني.

خسرت المجر ٠٠٠ ٤٣٠ عسكري ومدني.

خسرت هولندا ٠٠٠ ٢١٠ عسكري ومدني.

خسرت نيوزيلاندا ٠٠٠ ١٢ عسكري ومدني.

خسرت رومانيا ٠٠٠ ٤٦٠ عسكري ومدني.

أما في آسيا فقد خسرت الصين ما بين ٦ و٨ ملايين قتيل، معظمهم من المدنيين. وقد خسرت اليابان ٣ ملايين قتيل، من بينهم ٠٠٠ ٦٠٠ مدني.

والصورة التي أعطتها للتاريخ الحرب العالمية الثانية هي صورة زلزال بشري وسياسي بقيت عواقبه حيّة طوال العقود الأربعة اللاحقة التي عقبت إنتهاءها.

*** أنظر: الحرب العالمية الأولى، مؤتمر يالطا، الحرب اليابانية - الروسيّة، الحرب الباردة، الاستراتيجيا.**

٢ - المعارك والعمليات

أبو قير (معركة)

Aboukir (Battle of)
Aboukir (Bataille d')

معركة بحرية احتدمت في الأول من آب (أغسطس) ١٧٩٨.

كان الأسطول الفرنسي الذي حمل نابليون وجنوده إلى مصر راسياً في مرفأ أبو قير عندما فاجأه الأميرال البريطاني نيلسون وأسطوله. فور مشاهدته الأسطول الفرنسي أمر نيلسون بشنّ هجوم مباشر عليه، فمرّ قسم من سفن البحرية الملكية البريطانية بين السفن الفرنسية الراسية ومشّطها تمشيطاً كونها مصطفة خلف بعضها البعض، بينما كان القسم الآخر من الأسطول البريطاني يقصف عن بعد كل سفينة فرنسية إنتهت سفنه من تمشيطها.

كان الانتصار البريطاني باهراً. أما الفرنسيون فقد خسروا، في تلك المعركة التي استفاد فيها البريطانيون من عنصر المفاجأة، ٤٠٠٠ قتيل و١٦ سفينة، غرق منها ٥.

وعُزل بذلك بونابارت وجيشه في مصر عن قواعده في فرنسا.

* أنظر: **معركة ريڤولي، معركة جيمّاپ، معركة طولون.**

Bara (Battle of) — بارة (معركة)
Bara (Bataille de)

هي إحدى المعارك التي خاضها الجيش المصري خلال الحملة التي نظّمها محمد علي، حاكم مصر، على السودان ومشارف الحبشة.

قاد هذه المعركة التي حصلت في ٨ نيسان (أبريل) ١٨٢١، صهر محمد علي، والي مصر، محمد بك الدفتردار. وقد خاض المحاربون هذه المعركة العنيفة في بلدة بارة، على بُعد بضعة كيلومترات من مدينة الأبيض، عاصمة منطقة كردخان، والتي كان ينوي الجيش المصري السيطرة عليها آنذاك.

قاد المعركة، من الجانب السوداني، محمد الفضل، نائب سلطان دارفور، ومن الجانب المصري محمد الدفتردار.

إستبسل خلال هذ المعركة جيش كردخان، إلّا أن المدفعية المصرية تمكنت من تسجيل الفوز عليه بعد صدام شرس وطويل.

كان يتألف الجيش الحبشي من ٨٠٠٠ مقاتل من المشاة ومن ١٢٠٠ فارس. واللافت للانتباه أن بعض هؤلاء الفرسان كان يرتدي الدروع الحديدية وكذلك أحصنتهم. إلا أن مدفعية جيش محمد علي رجحت كفة المصريين الذين تمكّنوا من إسقاط ٧٠٠ مقاتل من الكردخان وأسر ٢٠٠٠ مقاتل أرسلوا في ما بعد إلى القاهرة.

أما خسائر الجيش المصري خلال تلك المعركة فكانت ٢٥٠ قتيل و٣٠٠ جريح، علماً أن القوات المصرية التي شاركت في المعركة آنذاك بلغت ٣٤٠٠ مقاتل.

* أنظر: **معركة كورتي، معركة نافارين.**

كان (معركة) Cannes (Battle of)
Cannes (la Bataille de)

معركة وقعت بين الجيشين الروماني، المؤلف من ٨٦٠٠٠ رجل والجيش القرطاجي، المؤلف من ٤٠ ٠٠٠ رجل (بينهم ٢٥ ٠٠٠ مقاتل من الاسبان والفرنسيين)، سنة ٢١٦ قبل الميلاد.

وقد هُزِمَ الرومان شرّ هزيمة خلال تلك المعركة إذ سقط لهم ٧٢ ٠٠٠ قتيل وأُسِرَ لهم ١٠ ٠٠٠ أسير. وكانت المعركة بقيادة القائد القرطاجي هنيبعل.

* أنظر: **الحروب البونيقية**.

كاستور (عملية)

Castor (Operation)
Castor (Opération)

من عمليات حرب الهند الصينية، قادها الكولونيل الفرنسي جيل برفقة قوة مؤلفة من ٥٠٠٠ مظلّي. تمكنت القوة الفرنسية خلال هذه العملية التي حصلت في ٢٠ تشرين الثاني (نوڤمبر) ١٩٥٣ من احتلال سهل داخلي طوله ٢٠ كلم حولته في ما بعد إلى موقع محصّن بأمر من القيادة العسكرية الفرنسية العليا. وكان يُدعى هذا السهل الداخلي ديان بيان فو.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، ديان بيان فو، حرب ڤيتنام.**

شيسابيك (معركة) Chesapeake (Battle of)
Chesapeake (la Bataille de)

هي إحدى أبرز المعارك التي حصلت في الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٧٨١، إبان حرب تحرير الولايات المتحدة من السيطرة البريطانية. وقد كان لهذه المعركة البحرية دور كلمة الفصل في انتصار الأميركيين على البريطانيين.

كان الأسطول الفرنسي، الحليف للأميركيين، مؤلفاً من ٢٦ قطعة بحرية يرأسها الأميرال دوغراس. أما الأسطول الإنكليزي والذي كان يقوده الأميرال غرايف فكان مؤلفاً من ٢٢ قطعة بحرية.

خسر الفرنسيون خلال المعركة قطعتين بحريتين و٢٢٠ قتيل وجريح. أما البريطانيون فقد خسروا ٦ قطع بحرية و٣٣٦ قتيل وجريح.

* أنظر: **الحرب الأهلية الأميركية**.

Dien Bien Phu (Battle of) ديان بيان فو (معركة)
Dien Bien Phu (Bataille de)

معركة عنيفة واجهت خلالها القوات الفرنسية المحصَّنة في موقع ديان بيان فو (سهل داخلي في فيتنام، طوله ٢٠ كلم) قوات الثوار الڤيت منه بقيادة الجنرال جياب.

طوق الڤيتناميون الموقع ابتداءً من ١٣ آذار ١٩٥٤ وعملوا على إسقاطه بحرب الاستنزاف، حتى وقع في أيديهم في ٧ أيار (مايو) من السنة نفسها، أي بعد أقل من شهرين من بدء تطويقه.

تميزت هذه المعركة التاريخية في سجل حرب الهند الصينية بشراسة هجوم الڤيتناميين وبصمود الفرنسيين العنيد في الموقع.

شارك في هذه المعركة الطويلة، من الجانب الفرنسي، ١٥ ٠٠٠ مقاتل، ومن الجانب الڤيتنامي ٥٠ ٠٠٠ مقاتل (يضاف إليهم ٢٠ ٠٠٠ للصيانة ونقل الأعتدة). أما حصيلة الضحايا فكانت كالآتي:

الفرنسيون: ١٦٠٠ قتيل، ١٦٠٠ مفقود، ١١٦١ هارب من المعركة، ٤٤٠٠ جريح و١٠ ٠٠٠ أسير (أطلق سراح ٣٩٠٠ منهم مباشرة بعد وقف إطلاق النار).

الڤيت مِنه: ١٠ ٠٠٠ قتيل.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، كاستور (عملية)، حرب ڤيتنام**.

El - Alameyn (Battle of) العلمين (معركة)
El - Alamein (la Bataille de)

من معارك الحرب العالمية الثانية التي خيضت في شمال القارة الأفريقية، سنة ١٩٤٢. كان عدد أفراد القوات البريطانية عند اندلاعها ١٩٥ ٠٠٠ جندي يقودهم الجنرال مونتغومري. أما عدد أفراد القوات الالمانية - الإيطالية الذين كان يقودهم الماريشال روميل فكان يبلغ ١٠٤ ٠٠٠ جندي.

وقد خسر التحالف الالماني - الإيطالي المعركة وتكبّد خسارة ١٥٠٠ قتيل و٣٠ ٠٠٠ أسير وتدمير ٥٤٨ دبابة وسقوط ٦٠٠ طائرة.

وكان قد تردد، قبيل هذه المعركة، أنه كان يتوقف عليها مصير الحرب العالمية الثانية.

* أنظر: **الحرب العالمية الثانية**.

England (Battle of)
Angleterre (la Bataille d')

إنكلترا (معركة)

يطرح هذا الاسم على سلسلة المعاركة الجوية والبحرية التي حصلت بين المانيا النازية وبريطانيا خلال أشهر تموز (يوليو) وآب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) من سنة ١٩٤٠، في مطلع الحرب العالمية الثانية.

وقد سقط لبريطانيا خلال هذه المعارك ٢٩٣٦٠ قتيل و٤١٠٩٦ جريح إضافة إلى خسارة ٩١٥ طائرة حربية.

أما المانيا والتي كانت تعتمد بشكل رئيسي على الغارات الجوية فقد خسرت ١٧٣٣ طائرة وأقل من ١٠٠٠ قتيل.

* أنظر: **الحرب العالمية الثانية، حرب البويرز.**

جيمّاپ (معركة)

Jemmapes (Battle of)
Jemmapes (Bataille de)

معركة فرنسية - نمساوية حصلت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٢. قادها، من الطرف النمساوي، دوق ساكس تيشين، ومن الطرف الفرنسي، الجنرال دومورييه **Dumouriez**.

تقع جيمّاپ في بلجيكا وكان الجيش الثوري الفرنسي يتعقّب إذ ذاك الجيش النمساوي المعادي والذي كان، خلال الصيف، قد حاصر ثمّ دكّ أسوار مدينة ليل الفرنسية (في شمال البلاد) بغية إسقاطها. إلا أن إصرار سكان مدينة ليل ومقاومتهم العنيدة، إضافة إلى انهزام الجيش البروسي في ڤالمي قبل شهرين، جعلا القائد النمساوي يفضّل الانسحاب.

أما عساكر الثورة الفرنسية فقد استفادوا من انسحابه هذا لمهاجمته. فكانت معركة جيمّات، تحت زخّات الشتاء وفي منطقة تعج بالمستنقعات.

غير أن الجيش النمساوي كان قد أقام ستة تحصينات قوية جداً يقصف منها القوات الفرنسية دون هوادة. كما أن تفوّق الجيش النمساوي بالمدفعية جعل قوّة النار عنده أشد فتكاً من تلك التي كان يعتمد عليها الفرنسيون.

إلا أن معنويات جنود الثورة الفرنسية - هذه الثورة التي أصبحت تضمّ بعض الصبايا والنساء لأول مرّة في تاريخ الحروب الأوروبية، تقاتل على أرض المعركة جنباً إلى جنب مع الرجال خلال الصدامات - أدهشت النمساويين وتسببت بخسارتهم للمعركة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجرنال الفرنسي دومورييه كان قد صمّم في حينه استراتيجية المعركة على أساس الهجوم المباشر. إذ كان يصعد الجنود الفرنسيون مباشرة إلى التحصينات، غير آبهين بعدد الضحايا الذين كانوا يسقطون في صفوفهم، وهم يصرخون: «عاشت الأمة الفرنسية» بدون انقطاع ولا هوادة، حتى تحقيق النصر لبلادهم.

* أنظر: **معركة ڤالمي، معركة طولون، الاستراتيجيا.**

كورتي (معركة)

Korti (Battle of)
Korti (la Bataille de)

كان محمد علي باشا، والي مصر، قد قرّر شن حملة على السودان بعدما بلغه أن المماليك الذين هربوا من مصر على أثر مذبحة القلعة في القاهرة كانوا ينوون تشييد نظام لهم في تلك البلاد، بمساعدة البريطانيين، العاملين على مناهضة النفوذ الفرنسي في مصر وإضعافه.

سلّم والي مصر الحملة على السودان لإسماعيل باشا، أحد أبنائه فتوجه هذا الأخير إلى السودان على راس جيش مؤلف من ٥٥٠٠ مقاتل (١٢٠٠ من الفرسان العثمانيين، ٤٠٠ من فرسان العرب والمغاربة، ٧٠٠ من المشاة، ٣٠٠ من رجال المدفعية، ٨٠٠ من المشاة العرب والمغاربة، ٧٠٠ من رجال العرب العبابدة، إلتحق بهم خلال الزحف ١٤٠٠ مقاتل آخر من المشاة. كما كانت هذه القوات مزوّدة بأربعة وعشرين مدفعاً).

في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٢٠ كانت هذه القوة متجهة نحو عمق الأراضي السودانية، فاضطرت للتحرك داخل منطقة نفوذ القبائل الشويقيّة في شمالي السودان. أجرى اسماعيل باشا محادثات مع زعماء قبائل الشويقية طالباً منهم إلقاء السلاح وتسليمه خيولهم. فاعتبر هؤلاء أن ما عرضه القائد المصري إهانة مباشرة لهم فقرّروا رفع التحدّي. علماً أن القبائل الشايقية كانت تملك قوة عسكرية قوامها ٥٠٠٠ فارس و٣٠٠٠ من المشاة.

فخلال إحدى عمليات الاستطلاع للجيش المصري على الضفة اليسرى من النيل وقعت فرقة الكشافة في كمين نصبه فرسان الشويقيّة فأبيدت عن بكرة أبيها. مما دفع اسماعيل باشا إلى تجهيز فرقة من الفرسان قوامها ٨٠٠ مقاتل والاتجاه نحو بلدة كورتي، مركز نفوذ القبائل المذكورة، الواقعة على الضفة الغربية من النيل.

وكانت العناصر الباقية من جيش اسماعيل باشا قد تأخرت بسبب تأخر

السفن في اجتياز منطقة الشلالات.

اعتقد زعماء القبائل الشايقية أن الوقت مناسب لمهاجمة الجيش المصري فهاجموا اسماعيل باشا في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٠.

أوكل اسماعيل باشا مهمة الدفاع عن الجناح الأيمن لمشاة البدو الذين كانوا يصحبون جيشه. وتسلم قائد الحملة على السودان قلب الفرقة وأوكل الدفاع عن الجناح الأيسر للمشاة المغاربة.

غير أن الجناح الأيسر سرعان ما انهزم وكذلك الجناح الأيمن، فبقي اسماعيل باشا يقاتل مع فرقته، يسانده عرب العبابدة وعلى رأسهم زعيمهم عابدين الكاشف، طوال ثلاث ساعات متواصلة حتى تمكن من تحقيق الانتصار. وتقول الروايات المصرية إنه، خلال تلك المعركة المعروفة بمعركة كورتي، قد سقط للقبائل الشايقيّة ٨٠٠ عنصر بين قتيل وجريح بينما لم يسقط للجيش المصري سوى ٣٠ قتيل كونها معتمدة على المدفعيّة بشكل أساسي.

* أنظر: **معركة نافارين، معركة بارة.**

نافارين (معركة)

Navarin (Battle of)
Navarin (Bataille de)

معركة بحرية حصلت داخل مرفأ نافارين اليوناني في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٢٧، بين الأسطول المصري الذي كان يقوده ابراهيم باشا (ابن محمد علي، حاكم مصر) والأميرال العثماني طاهر باشا من جهة، وبين السطول الإنكليزي الذي كان يقوده الأميرال ريني والاسطول الروسي؛ من جهة أخرى.

وكان الاسطول المصري الحديث قد جاء بناءً لطلب من الباب العالي العثماني بغية مساعدة القوات التركية على قمع الثورة التي كانت قد إندلعت في الجزر اليونانية والتي كانت تغذّيها سراً الديبلوماسية الإنكليزية.

التقت الأساطيل كلها في منطقة نافارين وحاول ابراهيم باشا تجنّب الصدام مع قوات الحلفاء لعلمه انه سيخسر المعركة. وهذا ما وافقه عليه أبوه في مصر. إلاّ أن السلطات العثمانية المتهوّرة كانت تشجّع على الصدام، محاولةً الخروج من المأزق الذي كانت قد وقعت فيه على الصعيدين السياسي والإقتصادي. فالغرب كان ينتظر الفرصة المناسبة للقضاء على «امبراطورية الرجل المريض» التي كان يُقصد بها السلطنة العثمانية.

وكانت قد استمرّت دول الحلفاء في الضغط على السلطة العثمانية لدفعها على منح بلاد اليونان الإستقلال الإداري الكامل. غير أن موقف الباب العالي كان صارماً يرفض تدخل الدول الغربية في شؤونه. إلا أن قوات الحلفاء تجاهلت الموقف العثماني وامهلت الباب العالي شهراً لايقاف أعماله العدوانية ضد اليونانيين وإلا إضطرت الدول المتحالفة إلى اللجوء إلى أساليب أخرى لتنفيذ رغبتها. فالتهديد المبطن كان واضحاً في بيان الحلفاء.

بعد فشل الوساطات بين الطرفين تحرك جزء من اسطول ابراهيم باشا باتجاه شبه جريرة المورة حيث كانت احدى الحاميات المصرية قد تعرضت

للهجوم والإبادة. وتُرِكَ القسم الباقي من الإسطول المصري، داخل مرفأ نافارين، بقيادة الأميرال المصري محرم بك.

استقر رأي الحلفاء على الدخول بأساطيلهم داخل مرفأ نافارين لأجل الضغط مباشرة على ابراهيم باشا ولكي ينتزعوا منه التراجع عن تنفيذ خطة قمع الثورة في جزر اليونان.

والجدير ذكره انه، في هذه الأثناء، كانت الأساطيل المصرية والعثمانية قد توزّعت سفنها على ثلاثة صفوف متوازية داخل الميناء بحيث أن كل صف يشكل نصف دائرة. ووقفت البوارج والفرقاطات الكبيرة في الصف الأول، وسفن الكورفيت السريعة في الصف الثاني، وفي الصف الثالث سفن الإبريق الخفيفة.

وكان ميناء النافارين محمياً بواسطة بطاريات من المدافع وُضعت في طرف جزيرة إسفختريا اليونانية. هذا بالإضافة إلى وجود حرّاقات مهمتها اشعال النار في البوارج المعادية. كما تجدر الإشارة إلى أن الضباط الفرنسيين الذين كانوا على متن السفن المصرية كمستشارين عسكريين إستجابوا لنداء الأميرال ريني، قائد الاسطول الفرنسي، فانسحبوا من الاسطول المصري كي لا يحاربوا اخوانهم الموجودين على متن سفن الاسطول الفرنسي. فترك هؤلاء الضباط الاسطول المصري في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر)، في أحرج الأوقات وقبل يومين فقط من وقوع المعركة بين الطرفين.

جمع الأميرال الانكليزي كودرنغتون صباح ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) قادة أساطيل الحلفاء على متن بارجته «آيا»، وإتفق معهم في شأن إدارة المعركة عند حصولها. وتقرّر اقتحام مرفأ نافارين في اليوم نفسه، إلا أن هبوب الرياح دفع الجميع إلى ارجاء المبادرة إلى اليوم التالي.

وفي صبيحة ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٢٧ بدأت سفن الحلفاء تتأهب لدخول مرفأ نافارين وعلى رأسها البارجة «آسيا» التي تقل الاميرال الانكليزي، تحيط بها السفن الحربية الانكليزية الأخرى يتبعها الاسطول

الفرنسي ثم الروسي. ولم يطل الوقت حتى اقتحمت سفن الحلفاء مرفأ نافارين. فبادر الاميرال المصري محرم بك إلى ارسال رسول إلى البارجة «آسيا»، طالباً من الاميرال الإنكليزي كودرنغتون العزوف عن فكرته.

لكن الأميرال الإنكليزي أجاب المصري بأنه هو الذي يُصدر الأوامر وانه لم يأتِ إلى هنا ليتلقى الأوامر من أحد، وذلك بلهجة استفزازية واضحة. ثم دخلت أساطيل الحلفاء عند الساعة الثانية بعد الظهر داخل مرفأ نافارين دون التخوف من بطاريات المدفعية المصرية التي لم تتصدَّ لهم لا من البر ولا في البحر.

بل بقيت صفوف السفن المصرية والعثمانية ملتزمة الهدوء طوال مدّة نصف ساعة، الأمر الذي سمح للاميرالين الانكليزي والفرنسي بالتحرك بحرية وبالمناورة داخل المرفأ.

وهكذا اصطفت أساطيل الحلفاء على شكل نصف دائرة في مواجهة الاسطولين المصري والعثماني، واقتربت من سفنهما حتى أصبحت على مرمى مدافعها بالتمام.

توقفت البارجة الانكليزية «دار تموت» على رأس الصف بهدف تعطيل عمل الحراقات المصرية الراسية في مدخل الميناء. وطلب آمرها من احدى الحراقات المصرية أن يغادر جنودها وبحارتها الحراقة. وكان هذا الطلب بمثابة الشرارة الأولى للمعركة لما صحبه من لهجة استفزازية واضحة.

كان الاسطول المصري - العثماني الموحَّد يتألف من ٦٢ سفينة حربية في حين أن اسطول الحلفاء كان يتكوّن من ٢٧ سفينة حربية، من ضمنها ١٠ بوارج، يقابلها ٣ في الاسطول المصري - العثماني. فأسطول الحلفاء كان يتفوق نوعياً على الاسطول المصري المتفوق عليه عدداً، ليس إلاّ.

فحاصرت السفن الانكليزية والفرنسية والروسية سفن الاسطول المصري - العثماني في عقر دارها، داخل مرفأ نافارين، مما أفقد هذه الأخيرة عامل المبادرة والقدرة على المناورة، الأساسية في فنون القتال البحري.

ثم بدأت المعركة بين الطرفين عند الساعة الثالثة بعد الظهر لتنتهي في الخامسة مساءً، بعد أن هلك معظم الاسطول العثماني والمصري.

أمّا عدد القتلى من المصريين والعثمانيين فقد بلغ ثلاثة آلاف. في حين أن الحلفاء لم يفقدوا سوى ٥٤ جندياً انكليزياً و١٦١ جريحاً، و٣ قتلى فرنسيين و١٤١ جريحاً، ودون أن يتكبّد الروس أي خسارة تذكر.

بعد هذه المعركة التي دمّرت معظم سفن الأسطول المصري أمر محمد علي، حاكم مصر، ما تبقى منها بالعودة إلى الإسكندرية بصحبة ابنه ابراهيم باشا وتخلّى بعدها والي مصر عن نيّة لعب أي دور عسكري في بحر اليونان.

فالدرس كان قاسياً والخسارة كانت فادحة على الصعيدين العسكري والسياسي.

* أنظر: **معركة كورتي، معركة بارة.**

بيرل هاربور

Pearl Harbor

Pearl Harbor

عملية عسكرية واسعة النطاق نفذها الجيش الامبراطوري الياباني ضد البحرية الأميركية الراسية في مرفأ عسكري في جزر هاواي بتاريخ ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١. وقد ألهبت ضخامة الخسائر، التي تكبّدها الجيش الأميركي أثناء الغارة المفاجئة، مشاعر الأميركيين ودفعتهم إلى دخول الحرب إلى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) عن قناعة.

أمّا اليابانيون فقد استخدموا للقيام بهذه العملية ٦ حاملات طائرات (على متنها ٤٠٠ مقاتلة حربية) ومدرعتين و١٦ طراداً، إضافة إلى قافلة تموين بحرية مؤلفة من ١١ سفينة. يرافقها جميعاً ٣ غواصات كبيرة و٥ غواصات صغيرة.

أما خسائر البحرية الأميركية فكانت تدمير ١٢ سفينة حربية مختلفة وتدمير ١٨٨ طائرة مقاتلة.

* أنظر: **الحرب العالمية الثانية**.

ريڤولي (معركة)

Rivoli (Battle of)
Rivoli (Bataille de)

حصلت في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٧.

معركة حاسمة قادها الجنرال الفرنسي بونابارت ضد النمساويين بقيادة الجنرال الفينكزي في سهل ريڤولي، شمال غربي مدينة ڤيرونا الايطالية.

بالرغم من تفوّق النمساويين في الرجال وقوّة النار، تمكّن الجيش الفرنسي من شرذمة القوة النمساوية، بفضل تحركات سريعة وعمليات التفاف، الأمر الذي سمح للجنرال الفرنسي ماسّينا من الانقضاض، في الوقت المناسب، على الجناح الأيمن للجيش النمساوي، فتبعه تطويق الجناح الأيسر، ثم الاجهاز على قوة كان النمساويون يعلّقون عليها الآمال الكبيرة.

عند انتهاء المعركة كان النمساويون قد خسروا ٢٠٠٠ قتيل و١٢٠٠٠ أسير من أصل ٢٨ ٠٠٠ رجل كان يتألف منهم جيشهم. أما فلول الجيش النمساوي فقد انسحبت باتجاه بلادها عبر الأودية والممرات الجبلية.

أمّا وقع هذا الإنتصار على الصعيد الفرنسي فكان عظيماً حيث اعترف الجميع بعدها أن الجنرال بونابارت كان يتمتع بطاقات في التخطيط الإستراتيجي لا سابق لها في تاريخ الحروب الأوروبية. حيث كانت تعتمد استراتيجية الخطط التي كان يضعها القائد العسكري الفرنسي بونابارت على سرعة الحركة وعلى عدم شنّ الهجوم على القوة المركزية لجيش العدو إلاّ بعد هزم القوى المساندة والداعمة لها، على الجناحين الأيمن والأيسر للجيش المعادي. مع الحرص الدائم على عدم تجزئة الجيش الفرنسي الذي كان يهاجم بكامل طاقاته هنا، ثم بسرعة كبيرة وبكامل طاقاته هناك، دون السماح لجيش العدوّ باستعادة انفاسه أو بإعادة انتشار قواته على الأرض.

* أنظر: **معركة ڤالمي، معركة جيّماپ، الاستراتيجيا**.

سان-بارتيلمي Saint-Barthélemy

Saint-Barthélemy

مجزرة حصلت في عيد القديس برطلماوس، في اطار الحروب الدينية الفرنسية التي تقاتل خلالها (١٥٦٠-١٥٩٨) البروتستانت والكاتوليك. وقد حصلت هذه المجزرة التي ذهب ضحيتها آلاف البروتستانت في ٢٤ آب (أغوسطس) ١٥٧٢.

وفي التفاصيل أن الاميرال كوليني البروتستانتي كان قد أصبح مستشار ملك فرنسا الكاثوليكي شارل التاسع. وكان يحاول كوليني أن يدفع الملك الفرنسي إلى محاربة الاسبان الموجودين في مقاطعة فلاندريا، على تخوم بلجيكا الحالية، بغية انشاء جمهورية كالفينية هناك.

غير أن الحزب المتحالف مع اسبانيا في البلاط الفرنسي (والمؤلف من كاترين دوميدسيس، أم الملك، ودوق أنجو، اخ الملك، وجميع آل دي غيز) كان قد قرر قتل كوليني قبل أن تبدأ المعارك في هذه المقاطعة.

في ٢٢ آب (أغوسطس)، عند الساعة ١١ صباحاً، يطلق ضابط من انصار أم الملك النار عليه فيجرحه دون أن يقتله. احتجّ في اليوم التالي البروتستانت الفرنسيون وقدموا عريضة في هذا الخصوص للملك محذرينه من العودة إلى أجواء الفتنة الأهلية. أمّا الأميرال كوليني الذي عاده الملك في منزله فقد اسمعه نصيحة مفادها: «حاذر أمك!»

وعندما عاد شارل التاسع إلى قصره نقل إلى أمه كلام الاميرال كوليني فقرّر عندها حزب الملكة، المتحالف مع الاسبان، ابادة البروتستانت عن بكرة ابيهم. ونظموا لذلك تفاصيل المجزرة التي حصلت في ٢٤ من الشهر نفسه، أي بعد يومين من تاريخ محاولة إغتيال الأميرال كوليني.

أوكلت مهمة تنفيذ العملية لحراس آل غيز ولحراس الملك ولميليشيا كان قد ألفها نقيب تجّار باريس. أما العلامة الفارقة لمنفذي هذه العملية

فكانت صليباً ابيضاً مثبَّت على القبعة ومنديلًا ابيضاً مربوطاً على الزند.

في الساعة الخامسة صباحاً من اليوم الموعود يتجه اخ الملك إلى منزل الاميرال كوليني فيذبحه في فراشه. ثم تقرع الأجراس ايذاناً ببدء العملية فتبدأ المذبحة الرهيبة التي لا زالت حتى الآن تهز ضمائر الفرنسيين.

أما عدد ضحايا المجزرة فغير معروف بالتحديد. تقول المصادر البروتستاتنتية انه بلغ ٣٠ ٠٠٠ قتيل، أما المصادر الكاثوليكية فتحاول تخفيف الرقم ولا تتكلم سوى عن ٢٠٠٠ قتيل، وقع نصفهم في مدينة باريس.

* أنظر: **الحروب الدينية في فرنسا، حرب الثلاثين سنة، معركة سان - دُني.**

سان - دُني (معركة)

Saint-Denis (Battle of)
Saint-Denis (Bataille de)

اسم قرية صغيرة على ضفاف نهر السين، تبعد عن مدينة باريس أقل من عشر كيلومترات. حصلت في السهل المجاور لها معركة بين القوات البروتستانتية والقوات الكاثوليكية إنتهت بانتصار الثانية على الأولى في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٥٦٧.

وتندرج هذه المعركة في سياق الحرب الدينية الثانية التي عرفتها فرنسا بين ١٥٦٠ و١٥٩٨.

*** أنظر: الحروب الدينية في فرنسا، حرب الثلاثين سنة.**

سيلاري (معركة)

Silare (Batte of)

Silare (Bataille de)

معركة هزم فيها القائد الروماني ليكينيوس كراسوس زعيم العبيد سبارتاكوسي سنة ٧١ق.م.، بعدما كان هذا الأخير قد جمّع زهاء ٧٠ ٠٠٠ عبد انتشروا عبر الأراضي الايطالية طوال سنتين متتاليتين (٧٣-٧١)، عابثين بكل ما كانوا يعثرون عليه.

هُزم سبارتاكوس خلال معركة سيلاري حيث قُتِلَ؛ وتفرقت بعدها جموع العبيد وانتقلت إلى البلدان المجاورة، بعدما قُتِلَ القسم الأكبر من المنتفضين، علماً ان القسم الأكبر من هؤلاء العبيد كان من أصل اغريقي، وهو الأصل الذي ينتمي إليه زعيم الانتفاضة سبارتاكوس عينه.

* أنظر: **الحروب البونيقية**.

الهويس (معركة) Sluys (battle of) l'Ecluse (bataille de)

معركة بحرية حصلت سنة ١٣٤٠ بين أسطول البحرية الفرنسية واسطول البحرية الانكليزية، مطلع حرب المائة سنة.

كان ملك فرنسا فيليب السادس قد حشد اسطولًا ضخماً قبالة الشواطىء البريطانية، تجنباً لانزال انكليزي محتمل على شواطىء فرنسا الشمالية - الغربية. وكان يضمّ الاسطول الفرنسي ٢٠٠ سفينة حربية على متنها ٢٠ ٠٠٠ بحّار.

رفع ملك انكلترا إدوارد الثالث التحدّي الفرنسي وأمر بحريته الحربية بخوض المعركة. فكان أن وقعت هذه الأخيرة قبّالة مرفأ بروج البلجيكي في ٢٤ حزيران/يونيو ١٣٤٠.

خسر الفرنسيون المعركة بعدما إنسحبت السفن الايطالية التي كانت تعمل في الأساس تحت إمرة الاميرال الفرنسي نيكولا بيهوشي. وبهزيمتهم هذه فقد الفرنسيون بعدها سيطرتهم على بحر المانش الفاصل بين فرنسا وجزر إنكلترا.

أطلق على هذه المعركة إسم معركة الهويس بسبب حصولها في عرض البحر، قبالة مدينة صغيرة تحمل إسم سبلويس (Sluys) والتي تعني، باللغة الفلامندية، الهويس.

* أنظر: حرب المائة سنة

طولون (معركة)

Toulon (Battle of)
Toulon (Bataille de)

كانت مدينة طولون، في جنوب فرنسا، قد إنضمت إلى الحلف المعادي للثوار الفرنسيين، فسمح أهلها، عام ١٧٩٢، للجيش الانكليزي بالتمركز داخل اسوارها وبتسلّم زمام أمور مرفأها.

بعدما انتهت الثورة الفرنسية من معاركها العسكرية في بلجيكا والمانيا، ضد البروسيين والنمساويين، وبعد القضاء على انتفاضة انصار الملك في منطقة ڤاندي (غرب البلاد) قررت القيادة الفرنسية تحرير مدينة طولون ومعاقبة الخونة فيها. فأرسلت لهذا الغرض جيشاً لها بقيادة الجنرال دوغومييه.

وبعد حصار دام اسبوعاً صحبته المعارك الدامية، تمكّن رائد شاب في قوات المدفعية، يُدعى بونابارت، من السيطرة على قلعة صغيرة كان قد تحصّن فيها ثلاثة آلاف جندي انكليزي. وبما أن هذه القلعة الحصينة كانت تشرف على مرفأ طولون (حيث البحرية الانكليزية والاسبانية) وعلى المدينة في الوقت عينه، اعتُبرت مدينة طولون ساقطة ولم يلبث أن إنسحب منها الانكليز مهزومين بعد إحراق خمس سفن فرنسية في مرفأها. والجدير ذكره أن الفرنسيين كانوا ينشدون نشيدهم الوطني اثناء الهجوم.

وكانت هذه المعركة التي انتصر فيها جيش الثورة الفرنسية مناسبة اولى لإظهار طاقات الرائد بونابارت العسكرية الذي سوف يتألق في الحقلين العسكري والسياسي على السواء.

* أنظر: **استراتيجا، معركة ڤالمي، معركة جيّماپ**

تسوشيما (معركة)

Tsushima (Battle of)
Tsoushima (Bataille de)

معركة بحرية بين الاسطول الياباني، بقيادة الاميرال توغو، والاسطول الروسي، بقيادة الاميرال رودجستفنسكي، في اطار الحرب الروسية اليابانية.

حصلت المعركة في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٠٥ وقد خسر خلالها الاسطول الروسي المحاصَر في مضيق تسوشيما ٣٥ سفينة حربية من أصل ٣٨ كان يتألف منها. كما أسر اليابانيون الاميرال الروسي خلال المعركة.

لم يطل الوقت بعدها حتى إنسحب الجيش الروسي من منشوريا وكوريا على السواء، واضعاً حدّاً للحرب بين روسيا واليابان في هذه البقعة من العالم.

*** أنظر: الحرب الروسية - اليابانية، حرب الهند الصينية.**

فالمي (معركة)

Valmy (Battle of)
Valmy (Bataille de)

أولى المعارك التي خاضها جيش الثورة الفرنسية ضد الجيش البروسي بقيادة الدوق ڤون برونشفيك، في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٢.

والجدير ذكره أن البروسيين، في معظمهم من الجنود المرتزقة، فوجئوا باسلوب الحرب الفرنسي، حيث كانت تهاجمهم، على سبيل المثال، مجموعة من خمسين ألف مقاتل فرنسي دفعة واحدة وهم يصرخون: «عاشت الأمة الفرنسية»، دون أن يبالوا بالموت. أن هذا الوضع جعل قائد الجيش البروسي يكتشف استحالة الانتصار على جيش معبأ ايديولوجياً إلى حدّ انه لا يهاب لا المدافع الثقيلة ولا الموت.

فبعد عدة ساعات من القتال أمر الجنرال البروسي جيوشه بالانسحاب، تاركاً على أرض المعركة ثلاثمائة قتيل وعدد من المدافع. فحصلت بذلك الثورة الفرنسية على أول انتصار عسكري باهر لها، زاد حكامها عزماً وجنودها اقتناعاً بصحة القضية التي كانوا يدافعون عنها، ألا وهي قضية الأمة الفرنسية الجديدة القائمة على أسس جمهورية الأخوّة والعدالة والمساواة.

وكانت العروش الأوروبية كافة، في النمسا وبروسيا وانكلترا وايطاليا وبولونيا تنظر كلها بعين الغيظ إلى التجربة الثورية الفرنسية الظافرة، فتحاول اسقاط هذا النظام السياسي الجديد عن طريق كسره عسكرياً. غير أن العروش لم تبلغ مرادها، بل فوجئت بنمط جديد من القتال وبالتعبئة الايديولوجية الوطنية التي لم تكن معروفة قبل ذلك لكون الحروب كلها كانت إما حروب الملك أو الأمير، وتخوضها جيوش من المرتزقة.

* أنظر: **حرب المائة سنة، الاستراتيجيا.**

Vinh-Yen (Battle of) — ڤينه ين (معركة)
Vinh-Yen (Bataille de)

معركة من معارك حرب الهند الصينية، تواجه خلالها ثوار الڤيت مِنه مع قوات الاستعمار الفرنسي، إمتدت من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١. قاد هذه المعركة من الجانب الڤيتنامي الجنرال جياب وقد هُزم خلالها وخسر العديد من رجاله، إذ استخدم الفرنسيون خلال تلك المعركة قنابل النابا لم التي كانت تلقيها طائراتهم على القوات المعادية. فكانت الحصيلة، من جانب الڤيت مِنه ٦٠٠٠ قتيل و٥٠٠ أسير.

* أنظر: **حرب الهند الصينية، حرب ڤيتنام.**

٣ - المفاهيم والنظريات

حرب غاليا

Bellum Gallicum

Bellum Gallicum

عنوان الكتاب الذي وضعه يوليوس قيصر إثر انتهائه من حروبه في هذه البلاد والذي يصف فيه أطباع الفرنسيين وعاداتهم وتقاليدهم في ذلك الزمان.

* أنظر: **الحروب البونيقيّة**.

كلوسڤيتز، كارل ڤون Clausewitz, Carl Von
Clausewitz, Car Von

جنرال بروسي عاش بين ١٧٨٠ و١٨٣١. يُعتبر أول منظّر حديث للحرب الكلاسيكية.

صحيح أن القائد الروماني يوليوس قيصر كان قد وضع كتابه في الحروب، حول غزوه لبلاد غاليا (بلاد الفرنج، فرنسا الحالية)، لكن تعاطيه مع موضوعه قد غلب عليه الطابع السردي المحض. ويمكن القول الشيء نفسه عن كل القادة العسكريين الذين تلوه (بما فيهم نابليون) والذين برعوا في قيادة المعارك دون التنظير للحرب.

أما ڤون كلوسڤيتز فقد قام بتحليل ظاهرة الحرب بأبعادها كافة في كتاب له يحمل عنوان **في الحرب**، نُشر لأول مرّة سنة ١٨٣٢، في أجزائه الأولى، وسنة ١٨٣٤، في أجزائه الأخيرة، أي بعد وفاة صاحبه بسنة واحدة فقط.

ويدرس ڤون كلوسڤيتز في كتابه هذا، من جملة ما يدرس، انعكاسات الحرب الاجتماعية والاقتصادية.

ويشير إلى أن الخطط العسكرية هي في الأساس خطط سياسية. علماً أن نتائج هذه الخطط العسكرية غير مضمونة سلفاً، كون الحقل الاجتماعي شديد الحركة ومتنوّع المعطيات.

تجدر الإشارة إلى أن ڤون كلوسفيتز كان قد شارك بنجاح في معركة واترلو التي هُزم فيها نابليون سنة ١٨١٢. كما أنه تسلّم إدارة المعهد الحربي البروسي اعتباراً من سنة ١٨١٨.

من أشهر أقواله: «الحرب متابعة للسياسة بوسائل أخرى».

كما يؤكد ڤون كلوسفيتز على أن هدف الحرب هو الاطاحة بنظام الدولة العدوة السياسي، لا محو سكان البلد المعادي عن بكرة أبيهم. فغرض

الحرب سياسي في المقام الأول والأخير. فالسلم وعقد اتفاقية السلام يشكّلان هدف الحروب الحقيقية.

من ناحية أخرى يشير ڤون كلوسفيتز في كتابه إلى أنه، عندما تندلع الحرب، ينبغي أن يشترك فيها جميع أفراد الأمة، كل بحسب طاقاته، وإمكانياته، كي يكون الاستنفار عاماً والمعنويات مرتفعة. فالجندي المقاتل على الجبهة إنما هو إمتداد للمواطنين الذين يعملون ويعيشون وراء خطوط القتال وخلف حقل المعركة.

فالحرب عملية شاملة، لا نجاح لها سوى من خلال ربط أواصر أبناء الأمة كافة، في سبيل تحقيق هدف سياسي واجتماعي موحّد ينعكس إيجاباً على الجميع في حال تحقيق الانتصار وينعكس على الجميع سلباً في حال تكبّد الهزيمة.

* أنظر: **هيغل ، الاستراتيجيا، حرب الثلاثين سنة، كومونة باريس.**

دستور ألمانيا

Constitution of Germany
La Constitution de l'Allemagne

* أنظر: هيغل، حرب الثلاثين سنة، إتفاقية الطائف.

التطهير الإثني

Ethnic Cleansing

La Purification Ethnique

تتشكّل الحروب كلها في رؤوس أصحابها قبل أن تتجلّى على الأرض في ممارسات وتقنيات عسكرية متنوعة. فالحرب تقوم على فكرة العداء الكلّي وعلى القطيعة مع الآخر، ولذلك هي حدث «مفكَّر فيه» كما يقول الكتّاب الغربيون، وخيار واضح وصريح يجريه الإنسان. لكن هذا «الخيار المتعمَّد» الذي يُفتتح به عادةً النزاع المسلح، والذي يتمّ ضبطه في شعارات سياسية وإيديولوجية، سرعان ما يغرس جذوره في طبقات الوعي التحتية حيث الحكم لمفاهيم «غير المفكَّر فيه»، وحيث الغلبة للميل العاطفي على الموقف العقلي. فتتغيّر عندها طبيعة هذا الخيار كما تتغيّر صياغته أيضاً بشكل تدريجي بحيث يخرج عن الخط الأساسي الذي رُسِمَ له في حقل النظرية السياسية.

هكذا بدأت حرب أسبانيا الأهلية (١٩٣٦-١٩٣٩) على أنها، في الأساس، حرب بين أنصار النظام الجمهوري وأنصار النظام الملكي، لكنها انتهت، في الممارسات، على أنها بين الباسك والكاتالان من جهة وجيش فرانكو المغربي من جهة ثانية، بين الإكليروس الإسباني المتحالف مع الجنرال فرانكو وبين كفّار الحركة الشيوعية العالمية.

تماماً كما أن الحرب اللبنانية الأخيرة كانت قد بدأت بين أنصار لبنان اليساري من جهة وبين أنصار لبنان اليميني من جهة أخرى. لكنها انتهت شرذمة في الهويات الوطنية ثم صراعاً على السلطة داخل كل حيّ من أحياء العاصمة، في إطار نزاع مناطقي على مذهبي على حزبي وعشائري.

بدأت أيضاً الحرب الكمبودية إيديولوجية الطابع، مستندة إلى نظرية الاشتراكية العلمية، وانتهت على مشهد عمليات الإبادة البربرية التي كانت معروفة عن العصور الغابرة أيام المغول والتتار. وبدأت الحرب الصومالية والرواندية على أسس مطلبية سياسية وانتهت على التقاتل العشائري. بدأت

الحرب الأهلية اليوغوسلافية على أساس تشييد جمهوريات إثنية وانتهت على أساس رفض فكرة الدولة والاكتفاء بالمحميّات الكبيرة لكل طرف من الأطراف الأساسية، مع ما يستتبعه ذلك من عمليات تطهير للأرض من دنس الإنسان الآخر المنتمي إلى ثقافة مذهبيّة أخرى تُسمّى إثنية في الخطاب الانتروبولوجي.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن من أبرز عمليات تحويل الحروب عن مساراتها السياسية المعلنة، منذ القدم، اعتماد الجماعات المسلحة لأفكار ومفاهيم مركّبة كمفهوم التطهير الاثني الذي يتردّد حالياً في الصحافة العالمية عند الكلام عن حربي البوسنة ورواندا. فمن أين للبشريّة هذا المفهوم العبثي المريض الذي يتسبّب في قتل مئات الآلاف من البشر؟ وكيف نما عبر التاريخ؟

١) من الآشوريين إلى الرومان فالألمان

حصلت أولى عمليات التطهير، كما يرويها المؤرخون، أيام حكم الأشوريين، في عهد الملك طغلاط الثالث، خلال القرن السابع قبل الميلاد. حيث كان يعمد هذا الملك، في كل معركة ينتصر فيها، إلى إخلاء نصف السكان المحلّيين واستبدالهم بعدد مواز من رعاياه الأشوريين، مكرّساً انتصاراته العسكرية بتغطية سكّانية فاعلة تضمن له استمرارية السلطة تلقائياً في الأراضي التي احتلتها جيوشه.

فكان هذا الشكل من التطهير الاثني أداة سياسية فاعلة ومبتكرة تسمح له بتمتين سلطته على الأراضي الغريبة التي كانت تصبح، بفضل هذه العملية، من الأراضي الأصيلة في المنظار الأشوري، بعد زمن.

أما في عهد الرومان (وبخاصة منذ القرن الأول للميلاد حتى الرابع منه) فقد اقترن التطهير بالهوية الدينية. حيث أُطلق آنذاك على عملية إخلاء روما من المسيحيين صفة «تنظيف» روما من المسيحيين. فالمؤسسة العليا كانت هي صاحبة الإشاوة في تحديد هوية مَن ينبغي أن يتمّ تنظيف المدينة أو البلاد

منهم، حيث رأت سلطة الأباطرة في روما أنه من حقها أن تشطب فئة من المواطنين التابعين لها على أساس عقائدي.

من هنا انتقل مفهوم التطهير العسكري من المجال العرقي، كما في النموذج الأشوري، إلى المجال العقائدي، في النموذج الروماني، حيث أصبح العدو من العرق نفسه ومن ضمن الحضارة والمواطنيّة عينها، ولكن على أساس الاختلاف العقائدي مع السلطة.

إلا أنه، بعد انتصار المسيحيّة وظفرها بالسلطة السياسية التي كانت تضطهدها أساساً في روما، بمساعدة الأمبراطور قسطنطين، تحوّلت هي بدورها، كعقيدة ذات سلطة وكدين رسمي للسلطة، إلى عمليات «تنظيف» طالت هذه المرّة اليهود بشكل خاص خلال فترة محاكم التفتيش، في القرن الثالث والرابع والخامس عشر، في كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا والمجر وليتوانيا وغيرها من البلاد الأوروبية.

ويرى الأميركي أندروبيل - فيالكوف أنه، بعد إعلان أوغسبورغ في ألمانيا عام ١٥٣٠، والذي سمح من خلاله الأمبراطور بوجود البروتستانتية بشكل شرعي في مناطق محددة من شمال ألمانيا، غدت الطائفة حجر زاوية التنظيف الاثني بالمعنى الحديث للكلمة، حيث ارتبطت كل طائفة (كاثوليكية أو لوثرية أو كالفينيّة) بأمير مسؤول سياسياً وقانونياً عنها، انطلاقاً من المبدأ القائل بأن «لكل مذهب حاكمه»(١).

هكذا دخلت فكرة التنظيف الاثني، بشكل معكوس، في شرعية الممارسة السياسية. ذلك أنه كان عليك، بحسب القانون وبنود إعلان أوغسبورغ الأمبراطوري عام ١٥٣٠ (والذي تكرّس في ما بعد في اتفاقيات وستفاليا التي عُقدت بين الأمراء والأمبراطور الجرماني إثر حرب الثلاثين سنة، عام ١٦٤٨) أن تتبع دين أميرك الذي هو مسؤول عنك سياسياً ودينياً على حدّ سواء.

---

(١) Andrew BELL-FIALKOFF, «A brief history of ethnic cleansing», in **Foreign Affairs**, summer 1993, P.112.

مما يعني أنه، عندما تقع في حيّز سلطة أمير ليس من مذهبك بالضرورة، فإن وضعك ليس قانونياً بالمعنى الكامل للكلمة. ذلك أن شائبة انتمائك إلى طائفة تشكّل أقليّة في نطاق سلطة ولاية الأمير قد تكلّفك غالياً في يوم من الأيام، لكونك دخيلًا بالمعنى المذهبي للكلمة على المنطقة التي تقيم فيها، حتى ولو إنتميت عرقياً وسياسياً إلى هذه المقاطقة.

فالانتماء الطائفي والمذهبي حدّ فاصل لصالحك عند جلوسك على ضفة الانتماء للأمير المذهبي، وحدّ عليك إن كنت تقف على الضفة المقابلة لانتماء الأمير الذي أنت تحت سلطته. فحقوقك تصبح إذ ذاك مشروطة ومنقوصة ومهدّدة بشكل دائم، حتى بالقوّة.

أما إذا كنت من الذين ينتمون إلى طائفة الأمير في المقاطعة التي يحكمها فأنت محظوظ بالفعل وغير محظوظ بالقوّة، حيث إنه يكفي أن يُهزم أميرك في إحدى المعارك على يد أمير من مذهب آخر (كالفيني، لوثري، كاثوليكي) لكي تصبح في موقع صاحب الحقوق المهدَّدة، كما حصل مراراً خلال حرب الثلاثين سنة في الأمبراطورية الجرمانية بين ١٦١٨ و١٦٤٨.

ذلك أن عمليات التنظيف المذهبية أصبحت قانونية كونها موجودة بين سطور التوزيع السياسي والمذهبي للإمارات الجرمانية، في منطق الممارسة السياسية وفي نظريتها. فعندما يعترف القانون بحقوق مواطن على أساس مذهبي، في إطار معادلة سياسية محددة (لكل مذهب حاكمه) يجيز أيضاً هذا القانون، ضمناً، بتصحيح المعادلة الطائفية عند حصول تغيير في المعادلة السياسية مع ذهاب أمير لوثري ومجيء أمير كاثوليكي، أو مع ذهاب أمير كاثوليكي وتنصيب آخر كالفيني.

٢) المنطق الطائفي والمذهبي

فالمنطق المذهبي في الحكم هو الذي حمل في أحشائه بذور عمليات التنظيف الاثنية حيث إنه بقبوله الانتماء الطائفي كمعيار قانوني، عنى أيضاً - ولو بصمت - أن الانتماء إلى مذهب غير مذهب الأمير الحاكم يشكّل خرقاً

لهذا القانون العام السائد في البلاد. وهكذا فإن مفهوم التنظيف الاثني يجد أسسه الشرعية في القبول بمبدأ «لكل مذهب حاكمه» الذي اعتمدته الأمبراطورية الجرمانية في القرنين السادس والسابع عشر حيث تكرّس المبدأ في دستورها. فما كان إيديولوجياً في عمليات إبادة المسيحيين على يد الرومان، وفي عمليات إبادة اليهود على يد المسيحيين خلال القرون الوسطى، أي ما كان ممارساً انطلاقاً من موازين قوى عامة حاصلة على الأرض، أصبح شرعياً وحتى دستورياً مع التدابير التي أدخلها الأمبراطور - بضغط من أمرائه - في صلب القانون العام السائد في البلاد.

وانتقلت بذلك فكرة التنظيف الاثني على أساس مذهبي وديني من حيّز الأحكام الاجتماعية العامة إلى حيّز المراسيم القانونية. تأسست وأضفت عليها السلطة - من حيث لا تدري - صفة الشرعيّة القانونية.

وعلى ضوء هذه الفكرة أصبح جائزاً أن يختلف الحاكم مع المحكوم وأن يعتبر أن القانون يسمح له بتصحيح التوازن السكاني والسياسي في المنطقة المولج حكمها إليه، من خلال طرده للعناصر الدخيلة على المذهب الذي على أساسه يحكم المقاطعة.

ونذكر أن نظام الملل الذي اعتمدته السلطنة العثمانية في الحقبة التاريخية نفسها في ولاياتها المختلفة كان متقدماً نسبياً على القوانين التي كانت تُسنّ في أوروبا في تلك الفترة والتي كانت تعزّز الفرز السياسي على أساس مذهبي. حتى أتت الثورة الفرنسية فقلبت الطاولة على الجميع معتمدة مبدأ المواطنيّة والولاء للدستور، أي لمجموعة من الأفكار العلمانية والديموقراطية، لا للملك أو الأمير.

سمح دخول المعيار المذهبي إلى قانون السلطة بإيجاد نقيضه على الأرض. فالانتماء السياسي على أساس تنوّع مذهبي وتشعّب طائفي كان قنبلة موقوتة أدخلها أمراء ألمانيا في القانون والدستور في بلادهم. أما الأمبراطور الهبسبورغي فقد رأى في هذا القانون المعوج إمكانية في العودة إلى مبدأ «فرّق، تسد» الروماني الشهير، تحت غطاء مبدأ «لكل مذهب حاكمه»، بغية

تأمين ديمومة سلطته على الأرض.

فالحكم السياسي على أساس مذهبي سمح في ما بعد، في أوروبا ما قبل الثورة الفرنسية، بتنظيم عمليات تنظيف أثنية على أساس مذهبي (في فرنسا وإيطاليا والنمسا) إتسمت بطابع «التطهير» كونها تتخذ بُعداً روحانياً في نظر اللاهوتيين، وكونها تنقل الأرض إلى الآخرة والآخرة إلى الأرض، في إطار فذلكة شارك في صياغتها رجال السياسة ورجال الدين معاً. فالسلطة الزمنية التي كان يمارسها في حينه آل هابسبورغ في أمبراطوريتهم الجرمانية إنما كانت من وحي التنسيق مع السلطة البابوية، الموصوفة بالروحانية. لذلك كان إسم أمبراطورية آل هابسبورغ الكامل: الأمبراطورية المقدسة اللاتينية الجرمانية.

٣) الأكثرية والأقليّات

أما الوجه الآخر لنظام الملل العثماني فلم يكن برّاقاً، حيث إنه اعتمد على مبدأ حق الحكم الاستراتيجي في الدفاع عن أراضي السلطان لتبرير مذابح الأرمن التي نظّمها العثمانيون عام ١٨٩٤ (والتي ذهب ضحيتها مائتا ألف قتيل) ثم عام ١٩١٥ (والتي ذهب ضحيتها مليون ونصف قتيل) على أراضي السلطنة.

كان البريطانيون يعملون منذ منتصف القرن التاسع عشر على إنشاء دولة أرمنية كبرى تقف مستقبلًا في وجه السلطنة العثمانية، سلطنة الرجل المريض فكان أن انتفض هذا الرجل المريض وحوّل التسامح الذي اعتمده كمبدأ لنظام الملل إلى مبدأ الحق في التصرّف الكلّي والمطلق بالأقليّات التي تقع تحت سيطرته وتأتي مذابح جبل لبنان ودمشق خلال الفترة الممتدة بين ١٨٤٠ و١٨٦١ ومذابح الأرمن التي ارتكبتها السلطنة العثمانية مباشرة (والتي يصفها بدقة الطبيب الألماني الدكتور يوهانس لبسيوس[١]) في هذا السياق تحديداً.

فالأقليّة، مثل المرأة في الزواج الشرقي القديم، تبقى محتَرَمة الحقوق

---

(١) Johannes LEPSIUS, **Rapport secret sur les massacres d'Arménie**, éd. Hamaskaïne, Beyrouth, 1968.

طالما أنها لم تكسر عقد الطاعة، حيث إن تخطيها لهذا العقد قد يجلب لها عقاب القتل لكونها جزءاً من ممتلكات الرجل، لا شريكته في الحياة. وهذا المنطق بالذات هو الذي تحكّم بالعثمانيين إبّان المجازر التي ارتكبها بوحشيّة الجيش النظامي التركي تسانده فرق الأكراد الذين، كأقلية، خضعوا في ما بعد بدورهم لمجازر كتلك التي شاركوا فيها عام ١٩١٥، بخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على يد الأتراك أنفسهم.

فالأقليّة الاثنية (الأرمن الأكراد) كالأقليّة المذهبيّة في ألمانيا القرن السادس والسابع عشر، رهينة دائمة بين أيدي الأمير أو السلطان. فطالما أنها تبدي له الطاعة التامة، هي مقبولة وحياتها ممنوحة لها. أما عندما تدخل في حركات عصيان سياسية أو عندما تبدي رغبة في الانفصال، فالأقليّة تتحوّل عندها إلى قطيع من الخراف جاهز للذبح. وقد لعبت القوى الأوروبية طويلاً على مسألة الأقليّات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، عاملةً على زعزعة السلطنة العثمانية من خلال ادعاء حمايتها والمطالبة بحقوقها. مما أساء إلى هذه الأقليّات أكثر بكثير مما أفادها[١].

فاللعب على حقوق وامتيازات الأقليّات (ومنها الأرمن بشكل خاص) مهّد الطريق أمام ظهور الوجه الآخر للعبة الأقليّات، المتمثّل في سحق خروجها على الطاعة السياسية من خلال كسر تمايزها الاثني بحيث لا يعود موجوداً.

لعبت السلطنة العثمانية على هذا المبدأ المعكوس. فالأكثرية (السلطة) تحترم الأقليّة وتعاملها بالتسامح طالما أنها لا تشكّل تهديداً لمصالحها السياسية. أما عندما تتحوّل هذه الأقلية (والكلّ في ظل السلطنة العثمانية أقليّة) فإن السلطنة ترى أنه من حقها الطبيعي أن تبيد هذه الأقلية عن بكرة أبيها. تماماً كما كان من حق الرومان، في نظرهم، إبادة المسيحيين الذين كانوا يتهدّدون ركائز سلطتهم السياسية. وهكذا دواليك.

---

(١) Georges CORM, «Géopolitique des minorités au Proche-Orient», in **Hommes et Migrations,** Janvier-Février 1994.

هكذا شكّلت عمليات إبادة الأرمن، ثم عمليات إبادة الأكراد، عمليات تنظيف إثنية سياسية استراتيجية شبيهة بتلك التي كان يقوم الغرب بها قبل القرن الثامن عشر. إلا أن الفرق بين العثمانيين وبين الغربيين، في هذا المضمار، يكمن في أن التنظيف السياسي على أساس مذهبي لم يدخل في قلب القانون العام للحكم العثماني، وبالتالي لم يتّسم بالشرعية. مما يجعله أقلّ خطورة، من وجهة نظر الفكر السياسي، من إعلان أوغسبورغ في ألمانيا عام ١٥٣٠ أو من معاهدات وستفاليا عام ١٦٤٨.

فربما أن عمليات الإبادة العثمانية إتسمت بوحشيّة أكبر، إلا أنها لم تستند إلى القانون بل إلى السياسة فقط. وهذا ما يجعلها أضعف، في المطلق، من المجازر المذهبية التي حصلت في فرنسا وألمانيا خلال القرن السادس والسابع عشر، بمباركة من ملوك فرنسا ومن الأمبراطور الجرماني. ففي المانيا وحدها، ذهب ضحية حرب الثلاثين سنة حيث ساد التطهير الاثني على أساس مذهبي، ٣٠٪ من سكان المدن و٤٠٪ من سكان الريف، بحسب المؤرخين الأوروبيين أنفسهم[١].

أما في لبنان، فما حصل خلال الحرب الأخيرة (١٩٧٥-١٩٩٠) هو إمتداد ولو متأخر لهذا الفهم الخاطئ لموقع الأقليات على الخريطة العالمية. حيث إن القيادات المسيحية التقليدية اعتقدت أن بإمكانها الإتكال بشكل رئيسي على الخارج، إسوة بأسلافهم «المقاطعجيين»، دون التمكّن من إدراك أن سياسة حماية الأقليّات خلال القرن الماضي إنما كانت جسراً استخدمته القوة الغربية في خرقها لطوق السلطنة العثمانية. وأنه، بانتهاء السلطنة العثمانية، تحوّل الاهتمام السياسي بأقليات الشرق الأوسط إلى الاهتمام بأقلية وحيدة هي الأقلية اليهودية في الدولة العبرية أي إسرائيل.

لذلك، فإن الأقليات الأخرى التي تشعر بتهديد لمكتسباتها الانتدابية، وظناً منها بأن الغرب سيهبّ إلى مساعدتها، دقت نفير خطر الاندثار المسيحي في الشرق، مرتكبة خطأين، يقوم أولهما على عدم فهم تغيّرات السياسة

---

(١) Georges LIVET, **La Guerre de Trente Ans**, éd. P.U.F., coll. Q.S.J., 4e éd., 1983, P.60.

العالمية تجاه الشرق الأوسط عامةً والعالم العربي خاصة، وثانيهما الاعتماد الأساسي والوهمي على قوة الخارج لترجيح الغُلب لمشاريعها السياسية.

هكذا عاش بعض زعماء الأحزاب والميليشيات اللبنانية الحرب اللبنانية على أنها غير أهلية. عاشوها على أنها تقع بين طرف غربي متقدم وآخر عربي متخلّف. مما استتبع فهماً إيديولوجياً مقلوباً لمعادلة الصراع. فالصراع الأهلي يقع بين الأهل، بين أناس ينتمون إلى وطن واحد. لكن أوطان الأقليّات تقوم داخل الدولة الواحدة وتشكّل دولًا ضمن الدولة الواحدة. لذلك فالعدو يقع في خانة أوطان الآخرين وتتحوّل الحرب الأهلية، في أذهان المتحاربين، إلى حرب وطنية يتخاصم فيها نضالياً المسلم والمسيحي والدرزي.

ونبذ الآخر، في الإطار الوطني الواحد، أعاد هكذا الحرب اللبنانية إلى دائرة تفكير الأقليات خلال القرن الماضي. فتلوّنت الحرب ثم غرقت في الفهم العنصري والمغلق، وتثبّتت في مواقع الاستنفار العدائي الدائم للآخر لدرجة أنه خُيّل للصحافي الأميركي جوناثان راندال أنه أمام حرب ستدوم ألف سنة، على غرار الحروب التي كانت تنشب في الغرب في الماضي. فالصورة التي استخدمها استهزائية، مستوحياً ألف ليلة وليلة، إلا أنه أشار إلى الإدراك الجديد للغرب تجاه مسألة صراع الأقليّات في الشرق الأوسط، وهو مفهوم لا يعود يقوم على التعاطف أو على التضامن الديني، بل على تغليب المصلحة الاقتصادية على أي مصلحة أخرى.

٤) الدفاع عن الأوطان الصغيرة

من هنا فإن الحرب الأهلية أضحت، في وعي هذه العناصر المدافعة عن حقوقها الأقلويّة، حرباً وطنية. حرب يدافع فيها المقاتل عن وطن لا يشاطره في الكيان والفكر مع المقاتل الموجود في الطرف الآخر، والذي بدوره كان يشعر أنه يعمل في سبيل وطن صغير آخر سُمّي إدارة مدنية في الجبل أو وطن أكبر سُمّي دار السلام، حيث تقع في خارجه دار الحرب.

فذاكرة الأقليات استدعت عودة ذاكرة الأكثرية إلى الظهور. مما أعاد الحرب اللبنانية في السبعينات والثمانينات إلى القرن التاسع عشر، وأصبح منطق الأقلية يحرك أحد أطرافها ومنطق الأكثرية يحرك الآخر. وخطورة منطق الأكثرية غير المبني على أسس ديموقراطية أنه يستند إلى منطق الغُلب، لا إلى منطق العدالة والمساواة. لذلك فهو ملغّم داخلياً ببارود يقوم على حق العشيرة الأكبر على العشائر الصغرى.

وقد أدّى هذا المنطق في الهند إلى كوارث حقيقية، حيث لا يرضى الهندوس - وهم يشكّلون الأكثرية - بأية صيغة مساومة، في بنيتهم المعرفية التقليدية، مع المسلمين الذين يشكلون أقليّة، بل إن منطق الغُلب، تماماً كما في النموذج العثماني، هو الوحيد الذي يُسمح به.

ومن باب التمسك بمنطق الأقلية وبمنطق الأكثرية التقليدية، المبنيَّين على أن الحق للأقوى والواجب على الأضعف، دخلت ولا تزال تدخل الحروب الأهلية في العالمين الثالث والرابع إلى دائرة الفهم المعكوس. فخلال العمليات العسكرية يتصدّر المهمّات واجب الدفاع عن الأرض والعرض، أي واجب الدفاع عن الوطن الصغير كما هو مصوّر في ذهن الأقليّة. من هنا ينتفي الطابع السياسي للحرب ويحلّ مكانه منطق الدفاع عن حدود أمن الأقليّة التي تسبح في بحر من العداء.

وقد أوصل هذا المنطق البوسنيين مؤخراً إلى حدّ الاكتفاء بثلث فقط من وطنهم الأصلي، في نزوع سياسي أقلوّي دفين جعل المتقاتلين يتقاتلون لا لتحقيق برنامج سياسي متكامل، بل للدفاع عن حدود الميني - وطن الموجود في هواجس الذاكرة الشعبية لجماعاتهم.

أما في لبنان فقد فهم هذا الدفاع عن الأرض والعرض دفاعاً عن الوطن الأم الصغير، دفاعاً عن الرحم الصغير الذي فيه الأمان وخارجه الموت والاندثار. نسي، في لبنان، المقاتل، البرامج السياسية التي كانت الأحزاب قد رفعتها في مطلع الحرب، وانكفأ على الدفاع - على جثث المدنيين - عن وطن حزبه الصغير بعدما تحطّم وطنه الطائفي الكبير.

وفي إطار الوطن الصغير (المهدّد دوماً من قبل الدخيل، كما في القبيلة، أو من الغريب، كما في القصص التي رواها الرحابنة في مسرحهم عن حياة القرى اللبنانية) إقتضى منطق الحرب العودة إلى منطق الأقليّة. لذلك بلغت نسبة المهجّرين خلال الحرب اللبنانية ٢٢٪ من مجموع سكان البلاد، وبلغ عدد المهجَّرين خلال الحرب اليوغوسلافية مليون ونصف مهجّر. فطرد سكان هذه الأوطان الدخلاء أو الغرباء يأتي طبقاً لمنطق التنظيف الإثني.

وبما أن الهوية الاثنية غالباً ما تعني، في بلدان العالم الثالث المتنوّعة، الانتماء المذهبي، فمن السهل جداً أن تعود بنا الحروب الأهلية المعاصرة إلى منطق الأقليّات المضطهَدة.

فطرد الدخيل وطرد الغريب يعني، رمزياً، قتله.

ولهذا الخيار تقنيات عدّة تقتضي التعرّف إلى الأصيل وتمييزه عن الغريب والدخيل تقوم على التأكد من مذهب الفرد على بطاقة هويته (في النموذجين اللبناني والبوسني) أو التأكد من وسمات القبيلة (في الصومال والسودان) والتأكد من أداء الصلاة على هذه الطريقة أو تلك (في قبرص ولبنان والبوسنة) والتأكد من لهجة الاثنية (في أفغانستان)، إلى ما هنالك من عمليات تدقيق تبدأ بلفظ كلمة بندورة عند الفلسطينيين وتنتهي بالكشف على الأعضاء التناسلية عند الذكور في البوسنة.

فمنطق التنظيف هذا الذي يبدأ في الحقل السياسي سرعان ما ينزلق ويغطس حتى أذنيه في الحقل المذهبي. فتطفو عندها على وجه المفردات السياسية مفردات لها علاقة بتاريخ الأديان، بالمقدّس والمدنّس وبدائرة الفكر التقليدي.

فعمليات التطهير التي هي أرقى، في المنظور الحربي التقليدي، من عمليات التنظيف، ترتدي طابعاً يبدأ دينياً وينتهي مذهبياً. فيصبح معه دفاع المقاتل عن وطن الأقلية دفاعاً عن أرض الحمى، عن أرض أجداد الأسطورة التأسيسية للجماعة الأولى في الإثنية. والدفاع عن أرض الحمى واجب مقدّس تعدّت عليه بشكل متعمّد بعض الميليشيات في لبنان أثناء الحرب بغية

استفزاز النعرات العدائية المحلية (في إهدن والشوف وزحلة).

ومن مميزات التطهير أنه ذو وجهين، أحدهما خارجي (ضد الغريب والدخيل) والآخر داخلي (ضد خونة قضية الطائفة أو المذهب العليا). وهذا ما حصل، على سبيل المثال عندما طهّرت ميليشيا حزب الكتائب المسيحية قرية جاج المسيحية، في منطقة جبيل، عام ١٩٧٥، لأن أفرادها مانعوا هذا الحزب من فتح مكتب فيها، انطلاقاً من موالاتهم للزعيم السياسي ريمون إدّه، المسيحي المعارض لسياسة الميليشيا المذكورة.

أما عملية التطهير هذه فقد سمّيت في حينه، ومن باب الخجل المصطنع، تطويعاً.

فمنطق الأقلية منطق قمعي حيث إنه في حالة استنفار دائم تجاه الخارج، أي تجاه المذاهب الأخرى. كما أنه على استعداد ثابت لتطهير الأقليات الصغيرة في الداخل، باسم الأكثرية، أكثرية الأقليّة.

والرأي العام الغربي الذي يتابع على شاشاته وفي صحافته هذه النزاعات سرعان ما يصفها - عن حق - بالمجنونة.

* أنظر: **حرب البوسنة، التطهير الإثني الصربي، الحرب الأهلية في لبنان، الحرب الأهلية في رواندا.**

حرب العصابات

Guerilla
Guérilla

إن كلمة guerilla في اللغات المشتقّة من اللاتينية، هي مشتقّة من كلمة guerra التي تعني الحرب.

استُخدِمَت هذه الكلمة للتعبير عن حرب العصابات التي كان يشنّها الجيش الإنكليزي، بقيادة الدوق ولنغتون بين ١٨٠٨ و١٨١٤، بغية طرد الجيوش النابليونية من شبه الجزيرة الإيبرية (إسبانيا والبرتغال).

فكان الجيش الإنكليزي يساند مجموعات الإسبان والبرتغاليين التي كانت تهاجم، في الليل كما في النهار، وفي حين غرّة، الجنود الفرنسيين غير المهيئين للرد على حرب عصابات. وقد نجحت هذه العصابات المحلية المدعومة إنكليزياً، في إعاقة تقدّم وانتشار القوات الفرنسية.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بين مبادئ الحرب التي كان قد حدّدها القائد العسكري الصيني سون تزو، قبل أربعة قرون من الميلاد، هناك مبدأ يقول: «اقتل شخصاً وسوف تخيف عشرة آلاف». وهذا ما ينطبق على حرب العصابات التي هي، في جانب أساسي منها، حرب أعصاب.

* التجربة الصينية

أما القائد العسكري والسياسي ماو زي دونغ فقد حدّد مبادئ حرب العصابات الثورية، إبان الثورة الشعبية التي قادها في بلاده والتي ظفرت بالحكم في الصين عام ١٩٤٩ . فهو يعتبر، في كتاباته السياسية، «أنه، عندما تفقد حرب العصابات هدفها السياسي الواضح، فسوف تفشل.

وهي عرضة للفشل أيضاً عندما لا تتطابق أهدافها السياسية مع طموحات الشعب وتعاطفه مع عناصرها، ذلك أن كسب تعاون ودعم الشعب للثوار أساسي لنجاح تجربة حرب العصابات».

فكان يؤكّد باستمرار ماو زي دونغ، في هذا السياق، على إنضباطيّة عنصر حرب العصابات الذي ينبغي أن يدفع ثمن الطعام الذي يحصل عليه من الأهالي وأن يحترم ممتلكاتهم وألّا ينزع ملابسه أمام زوجة فلاح، إلى آخره من أرشادات تطال السلوك الإجتماعي العام للمقاتل الثوري.

أما المبادئ التي ينبغي أن ينطلق منها نشاط عنصر حرب العصابات فهي: ١ - الإخلاص للقضية، ٢ - التطوّع.

* التجربة الڤيتنامية

كانت معاهد التدريب في ڤيتنام، إبان حرب الشيوعيين فيها ضدّ قوات الولايات المتحدة الأميركية، تحدّد حرب العصابات على أساس القواعد الآتية:

١ - الدافع الإيديولوجي (الدفاع عن قضية شعبية أساسية).
٢ - الدعم الشعبي (فالثائر الملتزم ينبغي أن يتحرك وسط الجماهير كالسمكة في البحر).
٣ - اختيار المسؤولين (ذلك أن نجاح تطبيق الخطط السياسية لا يستقيم بدون الاعتماد على كوادر مثقفة تثقيفاً إيديولوجياً متكاملًا).
٤ - التنظيم السياسي والعسكري (فالتنسيق بين الحقلين أساسي كون حرب العصابات حرباً تعني قضية).
٥ - إختراع الأسلحة (من خلال ابتكار وتصنيع أسلحة بسيطة انطلاقاً من المواد الطبيعية المتوفرة في الأدغال).
٦ - إقامة قواعد حصينة وبعيدة (داخل الغابات وفي الجبال وفي قلب الأدغال).
٧ - إرهاب العدو (بحيث يبقى مستنفراً وعائشاً على أعصابه فيتعذّر عليه تنفيذ الخطط العسكرية التي يصبو إليها) وبلبلة أمور حياته اليومية والعملية ولفت انتباه الرأي العام العالمي من خلال ضراوة وقوة الضربات الموكلة إلى الغازي.

* التجربة اليونانية

إن كان بإمكاننا اعتبار أن تجربة حرب العصابات الصينية وكذلك تجربة حرب العصابات الڤيتنامية قد نجحتا، فلا يسعنا بالمقابل إلّا التأكيد على فشل هذا النموذج الذي اعتمده الشيوعيون اليونانيون إبّان الحرب الأهلية اليونانية في مرحلتها الثانية (١٩٤٦-١٩٤٩) عندما كانوا يتصّدون للقوات الملكية اليونانية التي كانت قد تسلّمت زمام السطلة في البلاد بعد انتخابات شباط (فبراير) ١٩٤٦.

فقد إعتمد الشيوعيون اليونانيون آنذاك سلوكاً عملانياً أفقد حرب العصابات معناها النضالي ومغزاها الشعبي.

١ - عاملوا المدنيين الذين كانوا يعيشون داخل مناطق نفوذهم العسكري في جبال شماليّ البلاد، معاملة بربرية خالصة، كما لو أنهم كانوا رهائن بين أيديهم.

٢ - مارسوا الجشع تجاه المزارعين والفلاحين بشكل لا مثيل له، إذ أنهم كانوا ينتزعون منهم انتزاعاً كل ما كان يحلو لهم انتزاعه وامتلاكه، دونما احترام لا للمزارعين اليونانيين ولا لممتلكاتهم.

٣ - كانوا يخطفون الأطفال بغية إرسالهم إلى داخل الإتحاد السوفياتي حيث كانوا يخضعون لدورات مكثّفة في التثقيف الحزبي فيعودون بعدها إلى صفوف الحزب مقاتلين بلا رحمة.

أما ما قيل عن فشل تجربة حرب العصابات التي قادها الشيوعيون اليونانيون بسبب حجب الجنرال اليوغسلافي تيتو الدعم عنهم فغير صحيح وهدفه التضليل. فالتجربة التي خاضوها كانت بائسة وليس ظروفها العامة.

وهنا لا بدّ من التذكير بفكرة كان قد أشار إليها ماو زي دونغ ومفادها «أن الذين يقاتلون بدون منهج يجهلون طبيعة حرب العصابات الحقيقية».

*** التجربة الفرنسية**

أما التجربة العسكرية الفرنسية، إبّان حملات الاستعمار، فقد حاولت أن تتبع منهجاً معاكساً لحرب العصابات. فبدل الرهان على الإرهاب كانت الحملات العسكرية الاستعمارية الفرنسية تراهن على الخدمات، منطلقة من مسلّمة تفيد بأن هذه الشعوب والمجتمعات تعاني من تأخّر على مختلف الأصعدة.

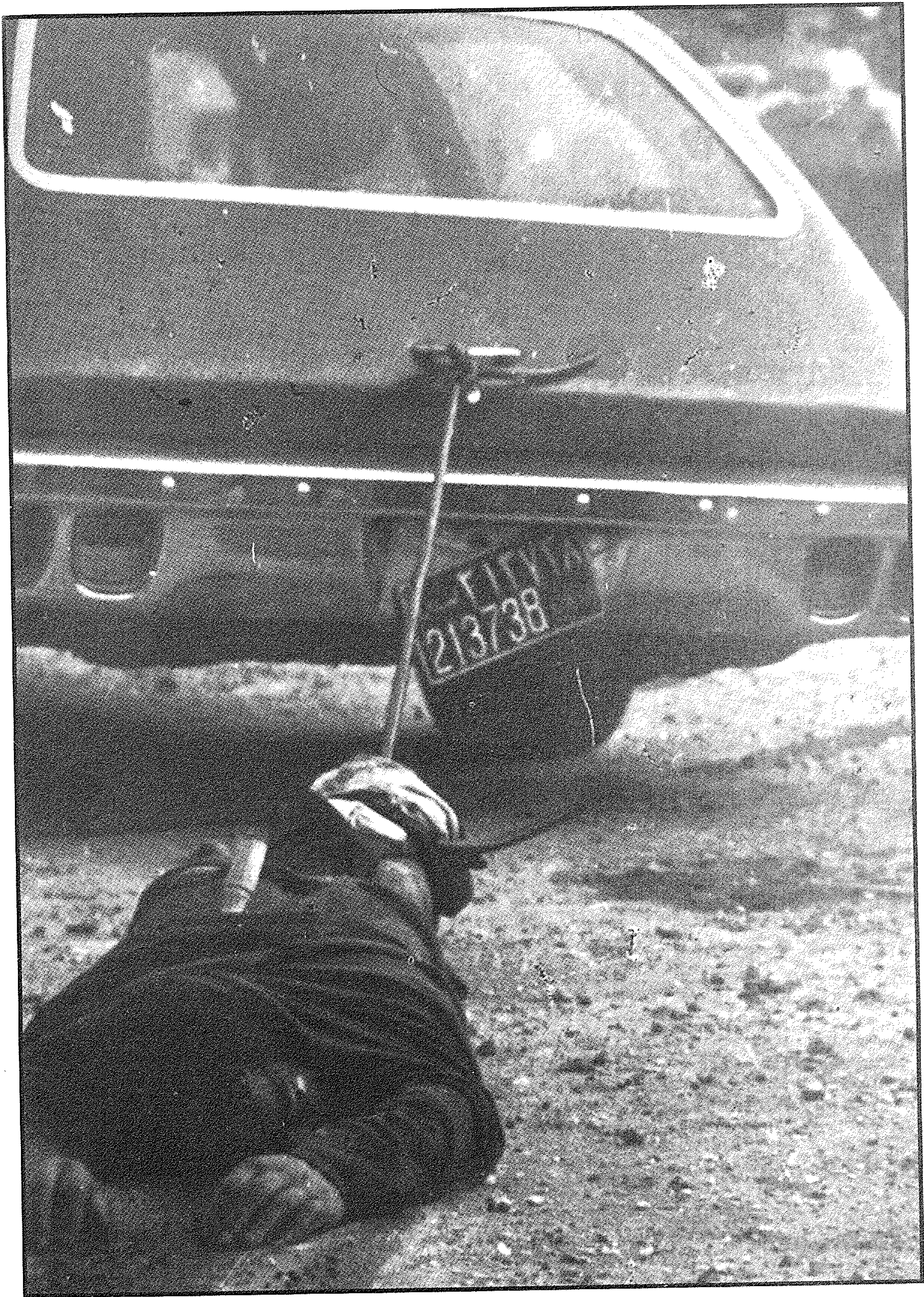
من هنا أتت نظرية الجنرال الفرنسي ثم الماريشال ليوتاي **LYAUTAY** الذي دعا جيوش الاستعمار إلى اعتماد استراتيجية بقعة الزيت. فمهمة الجيش الفرنسي في المغرب، على سبيل المثال، لم تكن القتال فحسب بل مد الخدمات والطرقات ومشاريع الري وتقنيات الزراعة المتقدمة إلى المناطق النائية بغية كسب عناصرها معنوياً ثم سياسياً لصالح المشروع الاستعماري الفرنسي، دون إراقة دماء.

وقد نجحت نظرية ليوتاي فاقتحم جيش الاستعمار الفرنسي سلمياً القسم الأكبر من المغرب العربي بالاعتماد على هذه الفكرة.

* أنظر: **حرب ڤيتنام، الحرب الأهلية في كمبوديا، الاستراتيجيا.**



بيع الاسلحة في الشارع ، في بيروت ، ١٩٧٥ .



من مشاهد الحرب الاهلية اللبنانية ، ١٩٧٦ .

راهب بوذي يضرم النار بنفسه في سايغون احتجاجاً على سياسة بلاده، ١٩٦٣

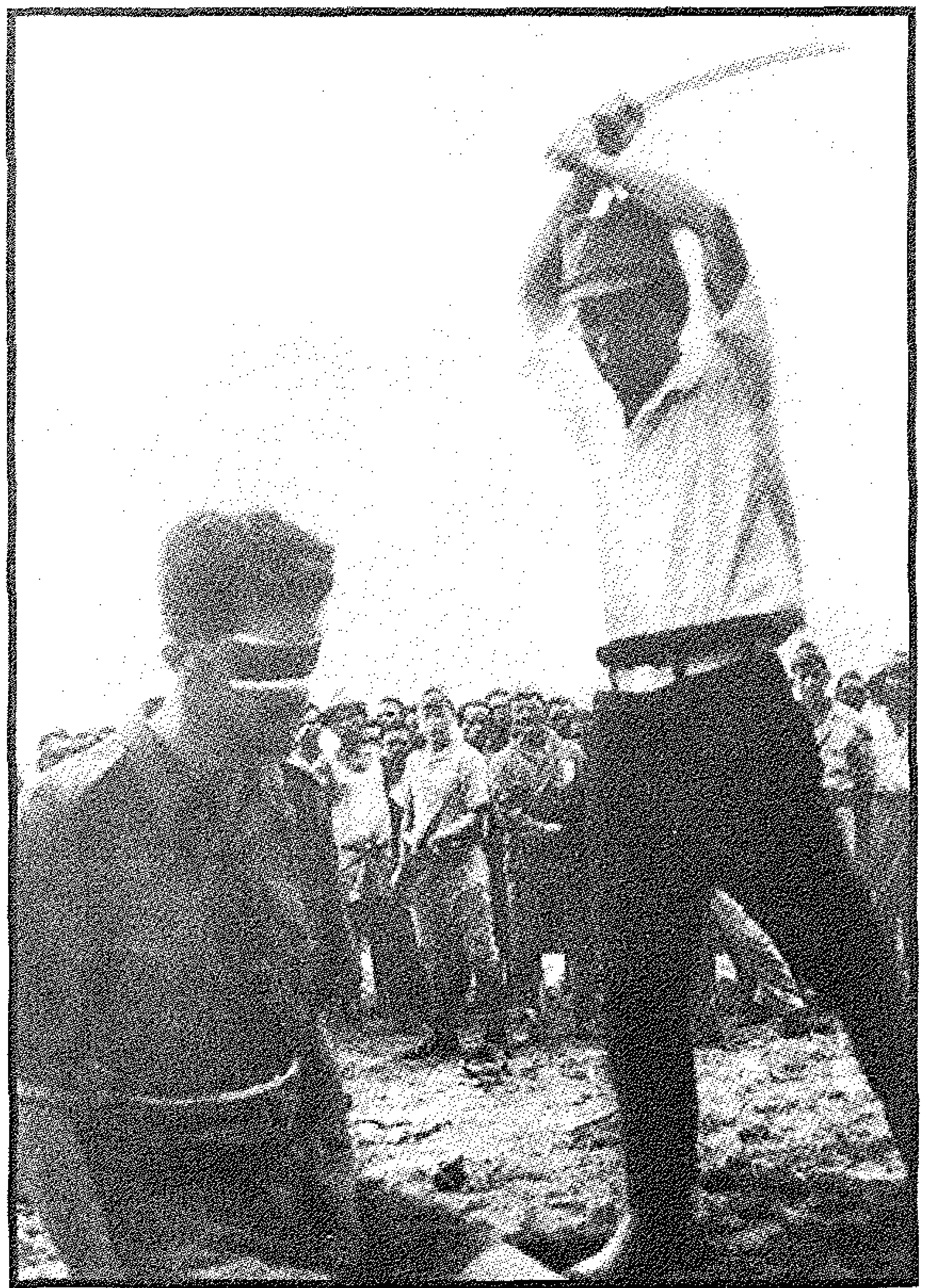
مجزرة ماي لاي التي قامت بها فرقة من الجيش الاميركي ضد الفيتناميين، ١٩٦٨ .

ضابط ڤيتنامي جنوبي يعدم سجين من الڤيتكونغ امام الصحافيين في سايغون، ١٩٧٢ .



ادولف هتلر يتأمل طفل الماني يرتدي زيّ ميليشيا الجند النازي، ١٩٣٨

موسوليني يحدق بالعدو على الجبهة اليونانية، ١٩٤١ .



جلاّد ياباني يتهيأ لإعدام طيّار اوسترالي في المحيط الهادىء، ١٩٤٥



الرئيس الاميركي روزفلت (مشلولاً) يعلق وساماً لجنرال اميركي، ١٩٤٢ .



عميل ألماني يحتمي من ضربات مجموعة من المقاومين الفرنسيين بعد انتهاء الحرب ، ١٩٤٤

عميلة ألمانية بعد افتضاح أمرها، ١٩٤٤

تشيرتشيل بالزي العسكري، ١٩٤٠ .

هتلر يتمرن على أداء خطبه .



امرأة روسية تكتشف جثة ابنها بين الضحايا، خلال الحرب الالمانية - الروسية، ١٩٤٢

هيغل

HEGEL
HEGEL

هيغل هو بدون أي شك أول فيلسوف أوروبي انكب على وضع أسس جادة لنظرية الحرب الداخلية. فقد حاول هذا المفكر الألماني، انطلاقاً من مقاربة تحليلية لحرب الثلاثين سنة (١٦١٨-١٦٤٨) وفي كتاب عنوانه دستور ألمانيا* أن يستخرج دروس وعبر هذا الصراع السياسي الطويل الذي فتك بالأرض الألمانية والشعب الألماني على حد سواء خلال النصف الأول من القرن السابع عشر.

ويعير هيغل أهمية كبيرة لاتفاقيات وستفاليا (١٦٤٨) التي آلت إليها، في نهاية مطافها السياسي والعسكري، حرب الثلاثين سنة، وشكلت نتيجتها المنطقية والخطيرة في آن في ما يتعلق بمستقبل ألمانيا والشعب الألماني. وما من شك أن هذا الموضوع قريب منا نحن الذين لا زلنا نعاني من أفاعيل حرب أهلية تأسست، من جملة ما تأسست عليه، على العنصر الديني، تماماً كما حصل بالنسبة إلى حرب الثلاثين سنة.

فالملاحظات التي يبديها هيغل حول هذه الحرب تحمل أفكاراً تصلح لمقاربة أكثر من حرب أهلية في بلدان الجنوب كما تُسمّى اليوم، ولو أن الخلاصة الأخيرة التي يتوصل إليها هيغل خاصة بالتجربة الألمانية دون سواها.

النص التحليلي الذي يقدمه لنا الفيلسوف الألماني (والذي كتبه بين ١٨٠٠ و١٨٠٢) مشبع بالمعرفة التاريخية غير أنه، في المقام الأول، نص سياسي. وينبغي هنا أن نعي أن هيغل كتب دستور ألمانيا بوحي من الأحداث التي كانت تعيشها ألمانيا في حينه وتتلخص في سلسلة من الهزائم العسكرية

(*) G.W.F.HEGEL, Ecrits Politiques: La Constitution de l'Allemagne, éd. Champ Libre, Paris, 1977.

تجاه جيش الثورة الفرنسية الذي كان يخوض معاركه بمعنويات مرتفعة جداً وبتضامن وطني كانت تفتقر إليه ألمانيا في تلك الفترة.

لذلك يتوصل هيغل إلى استنتاج سياسي خطير مفاده أن ألمانيا لا تعود تشكّل اليوم دولة، وهذا ما يفسّر هزائمها المتكررة أمام الجيش الفرنسي الذي هو، بالمقابل، جيش دولة فتية ومكتملة البنيان الداخلي، مما يجعلها حُكماً أنجح إقداماً على الحروب وعلى خوضها، كونها صهرت مواطنيها في بوتقة وطنية واحدة وفي إطار مؤسسات دولة متينة.

ولتفسير تراجع ألمانيا في الحقل العسكري يعود هيغل إلى اتفاقيات وستفاليا التي يجد في نتائجها السياسية مفتاح ظاهرة غياب الدولة في ألمانيا وتاليا هزائمها العسكرية المتكررة. فيرى أن أفاعيل حرب الثلاثين سنة، والتي خاضتها ألمانيا قبل ١٥٢ سنة، لا زالت حية في الحياة السياسية الألمانية الراهنة ومؤثرة في مجريات الأمور بشكل سلبي.

لذلك يقوم هيغل بإغناء مراجعته السياسية لتاريخ ألمانيا الحديث بتحليل نظري جد مفيد قوامه أن حرب الثلاثين سنة قد أعادت إنتاج نفسها وآلياتها طوال هذه الفترة من خلال الدستور الألماني حيث بقيت محفوظة ومصونة ودائمة الفعالية. فالممارسة السياسية الألمانية في زمنه إنما كانت مدينة، في كل شاردة وواردة، للآليات السياسية التي تمخضت عن اتفاقيات وستفاليا إن في الحقل العسكري أو في الحقل المالي أو في الحقل القانوني والديني والسياسي.

فإعادة إعمار إلمانيا السياسية، بعد ١٦٤٨ وبعد انتهاء الحرب فيها، إنما أعادت إنتاج بنية المانيا ما قبل العام ١٦١٨، أي ما قبل الحرب، وكرستها لأمد طويل بعد هذا التاريخ.

فحلقة حرب الثلاثين سنة أغلقت نفسها على الكيان السياسي الالماني التقليدي، السابق للحرب، كنتيجة مباشرة للاتفاقيات المعقودة داخلياً (مع أمراء المانيا الكبار والصغار) وخارجياً (مع فرنسا والسويد)، كما أنها أطبقت الحلقة الأكبر على الدولة الالمانية، على المدى الطويل، حيث إنها لم تعد

تسمح بقيامها طوال قرن ونصف من الزمن.

وبذلك تكون أفاعيل حرب اللاثين سنة والاتفاقات التي تمخضت عنها قد لفّت ألمانيا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. ذلك أن تبلور الدولة الالمانية الذي كان يحصل تدريجياً من خلال تمتينها مركزة السلطة بين أيدي الأمبراطور قد أوقف نهائياً بعد عام ١٦٤٨ ولم تقم له قيامة منذ ذلك الحين في نظر هيغل.

وهكذا تحولت فترة ما بعد الحرب الأهلية الالمانية إلى سلم هش طويل فارغ المضامين ومعاد للدولة في جوهره، إذ عادت الحروب بين الأمراء وولاياتهم المستقلة (حيث يتمتعون بسيادة مطلقة) من ثوابت الحياة السياسية الالمانية المفككة التي كانت سائدة إبان العهود الفيودالية القديمة.

ففي نظر هيغل حافظت العهود الاقطاعية السابقة على حيويتها وأعادت إنتاج بناها السياسية البالية والمعادية لقيام الدولة الحديثة من خلال الإمساك بدستور المانيا ما بعد الحرب الأهلية الذي حملته جوهر فهمها الذاتي لأمور السياسة وحيث تغلب المصلحة الخاصة لكل أمير (وكان قد فاق عددهم وقتذاك ١٨٠٠ أمير يتمتعون بسيادة مطلقة على ولايتهم التي كانت أشبه بدويلات) على المصلحة الوطنية العامة.

لذلك يعتبر هيغل أن المانيا هُزِمَتْ مرتين بعد خوضها حربها الأهلية الطويلة: مرة عام ١٦٤٨ حيث عقدت اتفاقيات وستفاليا، ومرة ثانية طوال الفترة اللاحقة، حيث تكررت الهزيمة السياسية بعدم قيام الدولة الالمانية القوية، بل حيث أعيد الاعتبار، بموافقة داخلية وإقليمية لمجمل بُنى الشلل السياسي شبه الكليّ في البلاد.

١) صحة الدولة

ففي نظر هيغل «تظهر سلامة صحة الدولة، بصفة عامة، لا في فترات السلم الهادئة، بل في أزمنة الحرب. حيث إنه، في الحالة الأولى، لا تشكّل الحكومة سوى إدارة عاقلة وهادئة لا تتطلب سوى معرفة واعتياد المحكومين تجاهها. بالمقابل، تظهر خلال الحرب قوة الرابط الذي يربط الفرد

بالمجتمع. ونلاحظ عندها نسبة التضحيات التي تمكّن هذا الرابط من أن يفرضها على الجميع، كما نلاحظ قيمة المجهودات التي يقبل أفراد المجتمع، بشكل طوعي، بتقديمها لصالح ديمومة هذا الرابط» (ص ٣٢).

من هنا فإن صحة الدولة الالمانية، عام ١٨٠٠-١٨٠٢ حيث كان هيغل يكتب هذه الأسطر، كانت هزيلة وضعيفة للغاية في نظره، حيث كشفتها الحروب التي خاضتها المانيا ضد فرنسا والتي برهنت خلالها عن قدرات عسكرية وسياسية شبه معدومة. فالألوية الالمانية التي كانت تزج في المعركة آنذاك، في وجه جيش الدولة الفرنسية البالغ التنظيم والتضامن الوطني وذي المعنويات الثورية العالية، لم تكن تشكّل جيشاً المانيا بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل مجرد مجموعات سياسية مستقلة عن بعضها تأتمر بمئات القادة المختلفين ولا تربط بينهم روابط وطنية واحدة ولا أسس مالية واحدة ولا حتى الشعور بالمصير الوطني الواحد، وحيث تغلب نعرة الانتماء المحلّي والمذهبي (كاثوليكي، لوثري، كالفيني) على أي شعور آخر.

هكذا ينطلق تحليل الفيلسوف الالماني من التحسس بالمأساة السياسية الحاضرة، انطلاقاً من مقومات الماضي الحاضرة في الدستور، فيتوصل إلى سلسلة من الأسئلة يمكن تلخيصها في الآتي: كيف توصّل بنا الانحدار إلى هذا المستوى المنخفض من الوطنية؟ كيف خسرت الدولة الالمانية الامبراطورية مقوماتها في انتاج اللُحمة الوطنية؟ كيف نصنِّف الدولة الالمانية الحالية على ضوء المخلفات البنيوية التي تركتها حرب الثلاثين سنة في الدستور؟

وكان الامبراطور الالماني، في أعقاب اتفاقيات وستفاليا، قد جُرِّدَ من صلاحياته المركزية الأساسية وأُعطِيَتْ له صفة شرفية تعتبره «الرئيس الأعظم للأمبراطورية» في حين أن الصلاحيات السياسية الفعلية كانت منوطة بكل أمير وبكل ولاية من الولايات الالمانية العديدة والمستقلة عن بعضها البعض. فكان يحق لكل أمير، على سبيل المثال، وبموجب الدستور الالماني الموضوع في أعقاب حرب الثلاثين سنة والساري المفعول مطلع القرن التاسع

عشر، أن يعقد اتفاقيات منفردة بينه وبين أمير آخر ضمن إطار الامبراطورية الجرمانية، دون أن يمر بموافقة السلطات الأمبراطورية في البلاد. كما كان يحق له أن يعقد اتفاقيات سياسية منفردة مع دول أجنبية، دون أن يمر أيضاً بموافقة الامبراطور الجرماني أو بسلطاته. أما الشرط الوحيد - والخجول جداً - الموضوع لعقد هذه الاتفاقيات فكان «ألا تكون هذه الاتفاقيات منافية للواجبات المعقودة تجاه الأمبراطور والأمبراطورية»، لحفظ ماء الوجه. ذلك أن كل أمير كان يقوّم واجباته تجاه الأمبراطور بالشكل الذي كان يراه مناسباً، طالما أن الأمر كان خيارياً وغير ملزم دستورياً.

هذا ما يدفع هيغل إلى سوق الملاحظة الآتية، بمرارة واضحة: «من خلال المفهوم العام جداً القائل «برئيس الامبراطورية» يجد نفسه الأمبراطور ملقى في الصنف إياه الذي يقع فيه دوق البندقية الأسبق أو سلطان تركيا». علماً أن وظائفهما كانت محض شرفية وبدون سلطة فعلية.

وهذا ما دفع أيضاً هيغل إلى ملاحظة مفادها أنه، في الإطار الراهن للشؤون السياسية العامة «لا يستحق شعب معين أن يحصل على تسمية دولة إلا إذا كان موحداً في الدفاع الجماعي عن مجمل خيراته» (ص ٤١) والتي هي خيرات البلاد بكليتها. وهنا يتبين أن التحديد السياسي الذي يعطيه هيغل للدولة هو تحديد عسكري في المقام الأول، ذلك أن غياب اللحمة الوطنية، التي هي السبب الأول في هزيمة أي شعب خلال الحروب، تعني، في نظر هيغل، غياب الدولة وغياب دورها المركزي الموحّد للمؤسسات وللبشر.

من هنا يرى هيغل لزاماً عليه أن يبدأ بتحليل الدستور الالماني انطلاقاً من الشق المتعلق فيه بالقوة العسكرية. ففي نظر الفيلسوف الالماني أنه هنا يكمن بيت القصيد الفعلي لغياب الدولة في المانيا. حيث إن الذهاب إلى الحرب عندما يحصل، إثر اعتداء على أراضي الامبراطورية، لا يثبت القوة العسكرية الالمانية، بل يبرز ضعفها. ذلك أن كل ولاية من الولايات الالمانية التي كانت تقارب الـ ١٨٠٠ ولاية مستقلة كان ترسل جيشها الخاص إلى المعركة مع طباخيه وقادته المستقلين عن الجيوش الأخرى.

وغالباً ما كان يرسل الأمراء الالمان الشاب المحجوز منذ فترة وجيزة دون أن يتمتع بأي تدريب على الحرب، ويحتفظون بخيرة الجنود لحماية مقاطعاتهم الخاصة وأراضي ولاياتهم. مما كان يبطل أي فاعلية ميدانية خلال المعارك مهما كان عدد العساكر المدفوعين إلى المعركة ومهما كان عتادهم.

فالتنسيق بين الألوية المذهبية والمناطقية المختلفة وغير المؤهلة للحرب الفعلية كان غائباً تماماً في ظل غياب لحمة وطنية ينص على الالتزام بها الدستور ويعمل على ترسيخها من خلال مؤسساته. لذلك كان الجيش الالماني جيشاً وهمياً لا حضور فعلياً له كجيش موحّد على أرض المعركة. إذ كانت مئات الجيوش الصغيرة والمنفردة تقاتل لحسابتها في المعركة ضد العدو أو تحجم عن القتال في خضم المعركة بسبب عقد أميرها اتفاقية حياد مع الدولة المعادية.

لذلك يرى هيغل أن غياب الوحدة السياسية في القرار الحربي والذي يستمد قوته من الدستور الالماني إياه، وغياب اللحمة الوطنية التي لم يضعها الدستور الالماني كشرط للانتماء للدولة الالمانية كانا يمنعان عن المانيا صفة الدولة الوطنية (على غرار فرنسا على سبيل المثال) ويؤديان إلى الهزائم العسكرية المتتالية. فخسارة المعارك والمدن والأراضي على الحدود المتاخمة مع فرنسا في ١٨٠٢ كان ينمّ عن تواصل طبيعي بين نهج الدستور الذي أدى إلى خسارة الأراضي والمدن في أعقاب حرب الثلاثين سنة قبل قرن ونصف.

فالمرض البنيوي السياسي إياه (وعنوانه العريض غياب الدولة) كان يفتك بالمانيا الماضي كما بالمانيا الحاضر.

غياب مؤسسات موحّدة

أما على الصعيد المالي فلم يكن الأمر بأفضل، بحسب هيغل، ذلك أن الدولة كمركز وكمحور للعمليات المالية في البلاد كانت غائبة. والملاحظ هنا أن القرارات التي كانت تتخذها الأكثرية خلال جلسات المجالس

التشريعية (الدييت)، في شأن جمع الضرائب اللازمة لتمويل المجهود الحربي للأمبراطورية خلال حروبها، لم تكن ملزمة بالنسبة للأقلية التي تتهرّب من دفعها دون أن يطالها الدستور. بل إن الدستور كان يمنحها حق التحفظ والبقاء على الحياد خلال الحروب التي كانت تعني مصير المانيا ككل. يؤكد هيغل على ضخامة هذه المفارقة ويستنتج منها أن لا مجال، في ظل هذه المعطيات المالية والاقتصادية أن تقف الدولة الالمانية على رجليها ولا أن يقف جيشها على رجليه.

كان كل أمير يجبي الضرائب ويموّل جيشه ويديره على طريقته، فيدخل الحرب ساعة يشاء ويخرج منها من خلال عقد اتفاق حياد مع جيش العدو عندما يرى الأمر مناسباً لمصالحه الخاصة، دون أن يطاله الدستور، دستور اتفاقيات وستفاليا الذي وُضِعَ عام ١٦٤٨ على مقاس مصالح الأمراء كافة، لا على مقاس مصالح الأمبراطور والأمبراطورية الالمانية.

فبألف طريقة وطريقة كان يتمكن الأمراء من التهرّب من قرار الدخول في الحرب، مدعين عقد اتفاقيات حياد قديمة مع الدولة المنوي مواجهتها (فهذا مما كان يُعتبر حفاظاً على البند الدستوري القائل بعدم عقد اتفاقيات تكون ضد مصلحة الامبراطور أو الامبراطورية) أو ممتنعين بشكل واضح عن جمع الضرائب الضرورية لمجهود الحرب التي تخوضها البلاد، والتي لم تكن الزامية دستورياً.

أما في ما يخص أراضي الأمبراطورية (الرايخ) فكانت مجزأة بشكل لا يسمح بتاتاً بإقامة لحمة وطنية بين أبناء الشعب الالماني الذين كانوا موزّعين على كيانات صغيرة ومتعددة جداً، تقوم على التنافر المذهبي والمناطقي. فالهوية المحلية كانت تغلب على المدن والقرى وعلى ناسها، من وحي تمايز الأمير المسؤول عنها عن باقي الأمراء ومدنهم وقراهم. فالهوية الخاصة والحدود القائمة على الأرض بين ولاية مستقلة وولاية أخرى كانت تمنع الاتصال والتواصل السياسي، وبالتالي كانت تحجب اللحمة الوطنية عن أبناء الشعب الواحد. فالحصانة الوطنية كانت غائبة على الأرض كما في النفوس.

٢) مسؤولية الفكر الديني

عند عرضه لمآسي المانيا العسكرية في الحاضر لا يتوانى هيغل عن توجيه اللوم العنيف لمخلفات حرب الثلاثين سنة في الدستور الالماني، إذ منها تنبع البنى المشلولة التي تكبح نمو الدولة. فجذور الشلل تضرب عميقاً في توزيع السلطات السياسية في البلاد وفي الابتعاد المتعمد عن أي مركزية سياسية على الصعيد العسكري والمالي والقانوني. فالسيادة الوطنية مئات السيادات المجتزأة تمنع الوصول إلى الأشكال الوحدوية الشاملة التي تميز الدول في نظر هيغل.

لذلك يصدر الفيلسوف الالماني حكمه بشكل قاطع ويختم استعراضه للمآسي البنيوية التي تعاني منها المانيا بالخلاصة الآتية: «كيف يمكن لالمانيا أن تكون دولة دون أن تكون دولة؟ الاجابة على هذا السؤال سهلة: فالدولة (في المانيا) دولة في الفكر، لا دولة في الواقع، ذلك أن عنصرها الشكلي منفصل عن عنصرها الواقعي. فالشكلانية الفارغة هي إلى جانب الدولة، أما الواقع فيقف إلى جانب غياب الدولة» (ص ٧٣).

لا وجود فعلياً للدولة الالمانية في ظل دستور يغيّب اللحمة الوطنية ويشرذم القرار السياسي ولا يعتمد مؤسسات موحّدة تصهر الجميع في بوتقة واحدة.

أما المسؤول عن هذا الوضع المحزن فيقع في إفرازات حرب الثلاثين سنة، حيث يقول هيغل: «إن الويلات التي زرعتها الحروب الدينية، وبخاصة حرب الثلاثين سنة، فاقمت وعجلت مصير الأمة الالمانية التي ابتلت، بفعل ذلك، بالفصل والانعزال عن بعضها.

فبدل أن يبقيه انقاسمه خارج دائرة الدولة، أدخل الدين، على العكس، انقاسمه إلى داخل الدولة. فقد كان الدين العامل الأساسي في تفكيكها. وقد تدخّل في ما نسميه الدستور إلى درجة أنه أصبح اليوم شرطاً من شروط القانون الدستوري» (ص ٨٥).

يحمّل هيغل المسؤولية التاريخية لاندثار الدولة الالمانية ولانكسار دستورها الداخلي من الناحية الوطنية لخلافات المسيحية التي قادتها انقساماتها اللاهوتية والتنظيمية إلى إغراق الدولة معها في بلائها، بدل أن تتحمل وحدها مسؤولية إخفاقها في بناء سلطة روحية موحدة. فالانشطار البروتستانتي ثم الانفصال الكالفيني عن أرومة الكنيسة الكاثوليكية حمّلته الأطراف الدينية كافة للدولة الالمانية التي غرقت، بفعل ذلك، في الشرذمة والانقسام وفقدان اللحمة الوطنية.

يحمل هيغل، في الخطوة الأولى، على حرب الثلاثين سنة وعلى اتفاقياتها التي أمعنت في نشر الانقسام المذهبي داخل الجسم الالماني، من خلال إفساد دستور الدولة الالمانية وإبقائه مشلًا للطاقات الوطنية طوال قرن ونصف. فسبب الشلل الجوهري هو جرثومة الانقسام الديني التي أدت إلى انقسام سياسي حاد فانقسام وطني شامل.

ففي نظر هيغل، ما هو أكثر إيلاماً في الوقت الراهن، هو أن هذا الفكر الديني المنقسم على نفسه والمتخاصم مع أجزائه المنشقة في السابق، لا يزال يقوم بالدور التقسيمي إياه في المانيا العام ١٨٠٠. أي أن أفاعيله السلبية لا تزال حية في بنية الدستور الالماني الذي تبناها والتزم بها على مدى المستقبل. فالفيروس الانقسامي على أساس ديني نام داخل خلايا مواد الدستور الالماني ما بعد ١٦٤٨ ولم يعد يأبه بما يحصل على الصعيد الوطني العام.

يقول هيغل في هذا الصدد: «لا يزال الدين عاملًا بالغ الأهمية في تحديد العلاقة بين المانيا (كدولة) وبين أجزائها المختلفة. فالدين هو الذي ساهم أكثر من أي عنصر آخر في ضرب وحدة الدولة وفي جعل هذه القطيعة شرعية» (ص ٨٧).

رابطة الدين، في نظر هيغل، رابطة معنوية وداخلية حميمة، تحافظ على الدولة عندما تكون، هي، بمنأى عن الانقسام الداخلي. أما عندما ينقسم الدين على نفسه كما حصل للمسيحية أبان انتفاضة لوثر عام ١٥١٧، ثم

انشطار التيار الكالفيني عنها هو بدوره، فإن رابطة الدين تندثر ليحل مكانها نقيضها، وهو الفتنة المذهبية. فقد دفعت المانيا، خلال حربها الأهلية الدينية الكبرى، ثمناً باهظاً لوقوعها على خطوط تماس الخلاف الكاثوليكي - البروتستانتي في أوروبا، خلال القرن السابع عشر، حيث حلت النعرة المذهبية مكان رابطة الدين وانقسمت النفوس على بعضها وجُرّتْ (وهنا مسؤولية المؤسسات الدينية كافة في هذه العملية الانتحارية الوطنية) الدولة معها إلى شرذمة قرارها الوطني ووحدتها السياسية، وإلى الامعان في التفرقة لاحقاً، بدل أن يكون الدين بلسم الوحدة الوطنية وشافي جراح الانقسام.

يحكم هيغل على الفكر الديني بتحميله المسؤولية الأساسية في ما جرى ويجري لالمانيا. فتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة عند الأمراء يجد سنداً دستورياً له في الانقسام المذهبي والسياسي الذي آلت إليه اتفاقيات وستفاليا كناتج طبيعي للحرب الأهلية والدينية التي دامت ثلاثين سنة آنذاك.

٣) الخروج من الانقسام

أما الخروج من الانقسام الوطني الحاصل في المانيا فهو، في نظر هيغل، في الابتعاد عن مصدر التفرقة الداخلية الذي هو الانتماء المذهبي، والبحث عن مصدر خارجي للُّحمة الوطنية الجديدة.

يكتب في هذا المضمار الفيلسوف الالماني: «ولكن، من خلال قضائه على الدولة فقد كشف لنا الدين، بشكل رائع، ما هي المبادئ التي يمكن أن تتأسس عليها الدولة. فما يحتاج إليه الناس، طالما أن الانقسام الديني قد مزّق ما هو حميم فيهم - علماً أن رابطة الدين ينبغي أن تبقى - هو انصهار خارجي، يقوم على أشياء خارجية، كمثل خوض الحروب، إلخ». (ص ٨٨).

فالبديل للحرب الأهلية، في نظر هيغل، هو الحرب الوطنية، ذلك إنها تؤدي إلى تفعيل اللحمة الوطنية وتمتين أواصرها. فالحرب هي البديل للحرب، ولم يتمكن هيغل أن يخرج من دائرة تصوراته العسكرية للدولة.

فبالحرب تُهزَم الدول الضعيفة وبالحرب أيضاً تُبنى الدول القوية والحصينة.

وهذا التحليل هو الذي انتقده بعد قرن ونصف أيضاً النمساوي كارل پوپر الذي رأى في معالجة هيغل للأمور السياسية مدخلًا لبناء التوتاليتارية الحديثة. فبتغليبه منطق الدولة على حرية الأفراد يوصل هيغل من نظره إلى التنظير للعنف المعكوس، الشرعي كونه يأتي باسم الدولة، بدل أن يأتي باسم الآب.

لماذا اختار هيغل الخيار العنفي والعسكري لبناء اللحمة الوطنية المؤدية إلى تشييد بنيان الدولة، وعلى مقربة منه نموذج الدولة الفرنسية التي بنت لحمتها الوطنية على أساس البحث عن العدالة الاجتماعية والديموقراطية وتحقيقها في دستور الجمهورية؟ لماذا يتمسك هيغل بنموذج الرايخ وبشخص الأمبراطور طالما أن الثورة الفرنسية قدمت له نموذجاً جديداً وبديلًا هو نموذج الجمهورية (وتعني هذه الكلمة، في الأصل اللاتيني، الشأن العام)؟

لا ندري ما دفع بهيغل نحو هذه الخيارات الفلسفية والسياسية الخطيرة التي أثبتت في ما بعد فشلها، في المانيا تحديداً. إلا أن ما يهمنا من الموضوع هو الأسلوب الذي يعالج من خلاله هيغل ظاهرة الحرب الأهلية، الدينية المذهبية تحديداً. فما يقوله في هذا الصدد مفيد جداً وصالح إلى حد بعيد بالنسبة إلى نماذج كالحرب القبرصية واللبنانية وحالياً البوسنيّة.

ما هو جلي في تحليل هيغل لحرب الثلاثين سنة هو الأهمية الكبيرة التي يعيرها لهدم الدولة الذي تتسبب به الحرب الأهلية.

فالحرب الداخلية، بين أبناء الدولة الواحدة، لها انعكاس سياسي بالغ الخطورة في سلبيته، إذ يؤدي إلى تدمير الدولة المركزية لصالح مراكز النفوذ المحلية الصغيرة التي سرعان ما تُدخل الشلل بشكل متعمد إلى كيان الدولة، مانعة الانصهار الوطني الحقيقي ومبقية على الانقسام السياسي العام في البلاد.

ونرى أن هذه القاعدة النظرية التي اكتشفها هيغل قبل قرنين تقريباً، في

إطار مساءلته الفلسفية لتجرية الحرب الدينية التي فتكت ببلاده، تشكّل قاعدة صالحة للأزمنة المعاصرة التي ليست بأزمنة حديثة بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث القديم، حيث لا تزال قواعد البنى التقليدية تتحكم بكل الأمور وحيث الدساتير، كما في دستور المانيا أيام هيغل، هي مصدر للانقسام ومصدر للاقتتال الأهلي الدائم كونها لا تقوم على تحديد هوية المواطنية على أسس مدنيّة بحتة، بل تلعب بالنار بإدخال الهوية الدينية أو المذهبية أو القبلية إلى جانبها.

فالازدواجية في الهوية الوطنية، بين ما هو مدني وما هو ديني أو مذهبي أو قبلي، تؤدي اليوم في بلدان جنوب الأرض إلى إشعال حروب أهلية بشكل مستمر سرعان ما تطيح بالدول التي كانت تقف عليها والتي شُيِّدَتْ على رمال متحركة في الأساس. غير أن البكاء بعد وقوع الحرب الأهلية لا يفيد.

فلا يصحّ، في النهاية، إلا الصحيح، إن في زمن هيغل أو في زمننا الحاضر.

* أنظر: **حرب الثلاثين سنة، الاستراتيجيا.**

مان مايكل

MANN Michael
MANN Michael

من فاته مطالعة كتاب **منابع السلطة الاجتماعية** (*) للبريطاني مايكل مان فاته الكثير، ذلك أن الكتاب مرجع أكاديمي بكل معنى الكلمة.

ينطلق المؤلف قبل كل شيء من عقد كامل من البحث الجامعي في بريطانيا والولايات المتحدة ومن تفرغ كامل للكتابة لمدة ثلاث سنوات. فالمجهود المبذول كبير والرصانة واضحة في كل صفحة من صفحاته.

ينطلق أيضاً المؤلف من منصة نظرية جديدة قوامها عدم الاعتراف بمفهوم المجتمع كما صاغه علماء الاجتماع الفرنسيون ثم روّجه علماء الاجتماع البريطانيون والأميركيون. ففي رأيه أن انتظام البشر، عبر تاريخ البشرية الطويل، لم يأت انطلاقاً من محاور وكتلات اجتماعية أساسية، بل إن هذا الانتظام التدريجي والمتعدد الأشكال إنما تمحور حول شبكات من السلطة تقاطعت في ما بينها وتقاطرت عبر العصور.

وشبكات السلطة هذه تتأسس على أربعة منابع أساسية، في نظر مايكل مان هي: الإيديولوجي، الاقتصادي، العسكري والسياسي.

لم تعرف البشرية شكلاً اجتماعياً موحَّداً في تاريخها كله. ولا حتى بقيت المجتمعات البشرية على محور واحد طوال وجودها. بل إن البشر توزعوا في المكان والزمان، على أشكال تعاضدية تقوم كلها على الصدفة، بمعنى أنها لا تخضع لأي حتمية تاريخية أو لأي تعاقب خلدوني أو كومتي أو سوروكيني.

يبين لنا المؤلف، من خلال استعراضه لما حصل في بلاد ما بين النهرين بين ٣٢٠٠ و١٥٠٠ قبل الميلاد، كيف نشأت أول حضارة متكاملة في تاريخ

(*) منشورات جامعة كامبريدج، ١٩٨٦، وطبعة ١٩٩٢ هي الخامسة.

البشرية مع طبقاتها الاجتماعية وشبكاتها الاقتصادية وأنظمتها العسكرية ومنظوماتها الإيديولوجية. ويضيف أن الدولة واكبت تقاطع هذه العناصر مجتمعة. لذلك أفضى هذا التبلور العام لأمور البشر كافة في هذه البقعة من العالم وفي تلك الحقبة بالذات إلى ظهور أول مدنيّة وأول حضارة في العالم. ويعتبر المؤلف أن هذه الظاهرة لم تتكرر بشكلها المتكامل سوى خمس أو ست مرات منذ بداية التاريخ وحتى الآن.

أما النموذج الفينيقي فيتمحور حول عنصر واحد، وهو عنصر التجارة البحرية، التي أعطت الفينيقيين سلطة كبيرة على شواطئ البحر المتوسط منذ القرن التاسع قبل الميلاد. كانت تنطلق الحركة، في الجهة الشرقية من الحوض، من صور وجبيل، أما في الجهة الغربية منه، كانت تنطلق من مدينة قرطاجة (٨١٤-١٤٦ قبل الميلاد). ابتدع الفينيقيون مونوبول التجارة وربطوا مدن سواحل البحر المتوسط ببعضها وبهم على حد سواء. فالأمبراطورية التي كانوا يسيطرون عليها كانت اقتصادية. بالتجارة لا بالعكسر كان يتم إخضاع المدن المتوسطية المختلفة، بقوة تبادل السلع والخيرات الاقتصادية.

ومن أجل تسهيل التعامل التجاري هذا بين بقاع ولغات مختلفة قام الفينيقيون بابتداع الفونيتية الأبجديّة، كي يسهل التعامل صوتياً، لا كتابياً بين التاجر وعملائه وزبائنه على الشواطئ كافة. فالحاجة كانت هنا أم الاختراع، ومحرك العملية الثقافية العنصر الاقتصادي والصيغة التجارية المتقدمة. بسط أهل فينيقيا أبجديتهم إلى جانب سلعهم وبضائعهم، في إطار حيّز مكاني وجغرافي شاسع جداً، تماماً كما ينشر الأميركيون اليوم سلعهم التجارية ولغتهم كلغة تجارية وثقافية على المستوى العالمي.

فالفينيقيون أسسوا شبكاتهم الاجتماعية على شبكتهم الاقتصادية المونوبولية العالمية، بالنسبة إلى معايير ذلك الزمان. وعندما تماهت هذه الشبكة الاقتصادية بعد سيطرة اليونانيين على التجارة البحرية في القسم الشرقي من البحر المتوسط حوالى سنة ٤٠٠ قبل الميلاد، وبعد هدم الرومان لمدينة قرطاجة عام ١٤٦ ق.م. تفكّكت الشبكات الاجتماعية الخاصة

بالفينيقيين واندثروا. مما يشير، في سياق تحليل مايكل مان، إلى أن ركيزة الاجتماعي تقع في غير الاجتماعي، وهنا، على سبيل المثال فقط، في الاقتصادي.

والملفت للانتباه هنا أيضاً أن الأسطول التجاري الفينيقي لم يكن يتأثر بالحرب الدائرة بين الفرس واليونانيين في تلك الفترة. وكأن به يشير بوضوح إلى أن التجارة تقوم لذاتها وبذاتها، بمنأى عن تأثيرات السياسي والإيديولوجي. فالأمم تتحارب والتجار الفينيقيون يتابعون عملهم الاعتيادي وكأنه يقع على مستوى آخر من مستويات الحياة.

أما النماذج الإغريقية والرومانية فتقوم على شبكات سياسية وعسكرية بشكل أساسي. وما يقوله مؤلف الكتاب عن نشوء الـ Polis الاغريقية، التي سرعان ما تحولت إلى مدن - دول، لها أساسها القانوني والسياسي والتجاري الخاص غير معروف بالشكل الذي يصفه مايكل مان. فالتضامن بين أبناء الـ polis الواحدة والذي تحوّل إلى لحمة اجتماعية مكتملة العناصر بفعل الإحساس بالانتماء السياسي لنموذج متحضر، غير بربري، أعطى العسكر الاغريقي قوة غير معروفة عند شعوب الأمم الأخرى حتى ذلك الحين.

فالمقاتل الاغريقي كان يقاتل، لا دفاعاً عن ملك أو دفاعاً عن مملكة، بل دفاعاً عن نظام قانوني وسياسي هو حجر الزاوية فيه. فتماماً كما عليه واجبات، وله حقوق. والتحامه بأبناء مدينته - الدولة كان ينبع من هذه القناعة العميقة. ولذلك ابتدع الإغريق في ذلك الوقت الكتيبة المتراصة التي تعتمد أسلوباً قتالياً فذا حيث يقاتل كل جندي بيمينه دفاعاً عن يسار زميله المكشوف لولا إلتحامه به.

ومن هنا كانت النجاحات العسكرية الكبيرة التي حققها الإغريق على الفرس وعلى سواهم من الشعوب. سر النجاح في هذا الأسلوب القتالي كان في تحول المقاتل في الـ Polis الاغريقية، من جندي عادي، كما عند الآشوريين والفرس والمصريين وأهل الهند، إلى مواطن مقاتل دفاعاً عن قيَم ومثل عليا وأهل وزملاء في المواطنيّة.

أما أهل روما الذين كانوا تجمعاً بشرياً تربطه العصبية الحربية وروحيّة الارتزاق والغنيمة فقد أسسوا كل أشكالهم التضامنية وجميع نشاطاتهم على قاعدة الانتصارات العسكرية والفتوحات. وطبقاتهم الاجتماعية كانت إلى حد كبير طبقات عسكرية.

إلاّ أن فراغ النموذج الروماني الفكري أتاح المجال للروحانيات المسيحية الناشئة في أوروبا بالتغلب على العملاق الروماني ذي الأرجل الفخارية. ثم أسست المسيحية بدورها أمبراطوريتها، طوال القرون الوسطى الأوروبية (من القرن الخامس بعد الميلاد حتى القرن الخامس عشر) منتهجة نهج بناء شبكة السلطة الايديولوجية بدل شكبة السلطة العسكرية.

إلا أن المسيحية وقعت بدورها في التناقض الداخلي الذي حاولت أن تلعب عليه طويلًا بتوفيقها بين مصلحة الفقراء والمحرومين ومصلحة الأسياد والأمراء الفيوداليين. إلى أن أتى الراهب المعترض مارتن لوثر وعلق أول بيان له يهاجم فيه البابوية عام ١٥١٧ على أبواب إحدى الكاتدرائيات، باللغة الالمانية وبحماية سياسية من الوجه البارز في المقاطعة.

يتابع مايكل مان تحليله بالنموذج البريطاني الذي يسمح له بإظهار نشوء الدولة الملكية بالتزامن مع ازدياد المشاريع الحربية على الجزيرة من جهة وفي هولندا وفرنسا واسبانيا من جهة أخرى. أي أن محرك الأمور الاقتصادية والاجتماعية كان عكسياً في المقام الأول إلى أن تحوّل النموذج إياه، داخلياً، في ما بعد، باتجاه شبكات للسلطة تقوم على عناصر أخرى مع تطور صناعة النسيج في البلاد.

يتوقف كتاب مايكل مان، في جزئه الأول عند عام ١٧٦٠ ب.م. أما الأجزاء الأخرى فقيد الأعداد عند المؤلف.

يساعدنا هذا الكتاب على أمور عدة، أهمها:

- مراجعة تاريخ البشرية بشكل غير إيديولوجي، انطلاقاً من متغيرات عدة، حتى لو تقاطعت هذه المتغيرات في ما بينها في النموذج الواحد.

فالمطالعة التي يقوم بها صاحب الكتاب شفافة، تسمح لنا بالتقاط الجديد المتجدد باستمرار في تجارب البشرية في كل بقاع العالم.

- مراجعة نظرية لمفاهيم كنا نعتبرها أساسية في علم الاجتماع وأبرزها مفهوم المجتمع والبنية الاجتماعية التي تعطي انطباعاً بالاكتفاء الذاتي، ضمن حدود علم أصيل وعتيد.

نضيف إلى ذلك أنه، حتى لو خسر المجتمع كمفهوم من طابعه الجوهري بعدما قدمه مايكل مان، وحتى لو تمحور «الفعل الاجتماعي» حول عناصر أخرى يدور هو في فلكها ولا تدور هي في فلكه، يبقى أن محوريّة المجتمع تكمن في أن لا معنى للاقتصادي أو العسكري أو السياسي أو الإيديولوجي خارج إطاره هو.

فدحض نظرية دوران الشمس حول الأرض لا يعني لا دحض الشمس ولا دحض الأرض. فكلاهما عنصران أساسيان وثابتان في منظوماتنا المعرفية.

* أنظر: **حرب المئة سنة، حرب الثلاثين سنة**.

الحرب الجُزيئيّة

Molecular War
Guerre Moléculaire

عندما ينكبّ أحد أبرز المفكرين اليساريين الالمان المعاصرين على دراسة ظاهرة الحرب الأهلية نتساءل: ما عساه يطرح في معالجته لهذا الموضوع، الذي أضحى الخبز اليومي للعالم الثالث والذي غادر القارة الأوروبية منذ ما يقارب الخمسين عاماً (مع انتهاء الحرب الأهلية الاسبانية عام ١٩٣٩)، والذي غادر المانيا تحديداً مع انتهاء حرب الثلاثين سنة فيها عام ١٦٤٨؟

وإذا بنا نفاجأ بأنه يدخل إلى الموضوع من غير بابه التاريخي المعهود، بل من زاويته السياسية المباشرة، منطلقاً من قراءة للحياة اليومية عند الالمان راهناً، وعلى ضوء معطيات شاهدناها جميعاً تكراراً على الشاشة الصغيرة دون أن ندرك تماماً مدى ارتباطها بظاهرة الحرب الأهلية، كوننا قد اعتدنا على أشكالها العالمثالثية، الأكثر سطوعاً، بشمولها الطوائف والعشائر والاثنيات.

فجديد إنزنسبرغر أنه يرى في نمط الحياة السياسية الذي غرق فيه قسم من الشباب الالماني والأوروبي المعاصر، مدخلًا إلى الحرب الأهلية الجزيئية التي هي، في نظره، تلك الحرب التي تنشب في الداخل، في المدن (كما حصل في لوس أنجليس ذات يوم)، في ضواحي العواصم (كما حصل في باريس وبرلين بالأمس القريب)، أو على ملاعب كرة القدم (كما حصل في بريطانيا وإيطاليا)، في الأحياء الداخلية لبعض المدن الكبيرة حيث تحوّل الأهلون دون سابق إنذار إلى أناس دمويين وإلى سفاحين صغار يفتكون بكل ضعيف (أكان مسناً أم طفلًا أم عاملًا مهاجراً)، في إطار سيادة مطلقة للعنف وتأليه لـ «قيَمه» المطهِّرة. فالعنف اليومي، المنظِّم والموجِّه ضد المجتمع

(*) Hans Magnus ENZENSBERGER, **Vues sur la guerre civile**, éd. Gallimard, Paris, 1995.

المدني هو، في نظر مؤلف الكتاب، المدخل الطبيعي للحرب الأهلية الداخلية، المنطوية على الذات والعاملة على تآكل الجسم الاجتماعي من الداخل.

اللأمر علاقة بغريزة الموت التي طالما تكلّم عنها فرويد، يتساءل المؤلف؟ لكنه سرعان ما يجيب بأن التفسير النفسي لا يكفي لتفسير الظاهرة ككل. في الواقع سوف تبقى هذه النقطة غامضة حتى نهاية الكتاب. ذلك أن المؤلف يستعرض الظاهرة ويتوقف عند منعطفاتها الأوروبية الغربية دون الولوج إلى تفسيرها بشكل شامل. يحلّل ببطء وبشكل ثاقب، لكنه يتجنّب التفسير. لكن ما يقدمه لنا في معرض تحليله هذا جد مفيد إذ إنه يقف عند الطور الجنيني للحرب الأهلية إذا صحّ التعبير، حيث يبتعد الإنسان عن الإنسان الآخر، ضمن الدولة الواحدة، فينسج بعدها كل فريق حقده المنهجي تجاه الآخر، تدريجياً، حتى الوصول إلى النظرية الإيديولوجية المتكاملة.

وإفراز إيديولوجيا التخاصم النضالي التي تتأسس عليها جميع الحروب الأهلية ليس بالضرورة حكراً على الأحزاب السياسية، كما يبيّنه النموذج الغربي. بل إن ظاهرة جماعات الهاردروك التي تلفّ أحياء بكاملها في المدن الغربية الرئيسية، تكون قد أعلنت ضمناً الحرب الأهلية على محيطها. إذ إن محيطها، ككل، يصبح في نظرها في الضفة المقابلة، كما تغدو الدولة العدو رقم واحد بالنسبة إليها.

وهنا تحديداً يغيب عن بال إنزنسبرغر أن معادلة الحرب الجزيئية التي يصنّفها، متسرعاً، في مصاف الحروب الأهلية، هي معادلة غير مكتملة العناصر. فالحرب الأهلية لا تضع فريقاً واحداً في مواجهة الدولة، بل فريقين متخاصمين نضالياً. لكن هذين الفريقين يلتقيان على أن عدوهما الاستراتيجي المشترك هو الدولة.

فالحرب الجُزيئية هي مدخل موضوعي إلى الحرب الأهلية ولكنها، كما يُقال في لغة العلوم، شرط ضروري ولكن غير كاف لاستقامة معادلة الحرب الأهلية بكليّتها. ذلك أن الحرب الأهلية، حيثما حصلت في العالم، شطرت

البلاد إلى نصفين وابتلعت الدولة قبل أن يعمد أحد الطرفين إلى ابتلاع الآخر. ونموذج بلدان العالم الثالث الذي يشهد في بعض تجلياته تماهياً للدولة مع أحد الطرفين المتخاصمين نضالياً (كما حصل في الصومال مثلًا) لا يصحّ على النموذج الغربي حيث لا دولة بين ظفرين، بل دولة تعقلن حركة المجتمع من خلال قانونها ومؤسساتها، لا من خلال العصبيات ومصالح العشيرة المهيمنة على السلطة، بل من خلال حقوق وواجبات المواطن.

لذلك عندما يستشهد المؤلف بفرقة «أسلحة في ورود» التي بيع ١٥ مليون نسخة من ألبومها الأخير المعنون «شهوة التدمير»، ويعتبر أن هذه هي الحرب الجزيئية بعينها، نقول له إن براعم العنف الأهلي ربما هي موجودة في مسلك الشباب الذي غواه هذا الألبوم وطرحُ هذه الفرقة، لكن القطيعة لم تُستكمل عناصرها بعد ولم ينتقل بعد المجتمع الالماني أو الأوروبي إلى طور الحرب الأهلية. فالحرب الأهلية تقوم على شرخ عمودي في المجتمع ككل، الذي يتحول برمّته إلى العنف الإيديولوجي أو إلى العصبية السياسية. وهذا الأمر بعيد المنال في نموذج المجتمعات الغربية التي تشكو من أمراض شبابية مزمنة، لغياب اللُحمة العائلية بين أفرادها، ولكن التي تتمتّع بالمقابل بدول صلبة ومتينة لا تدع الظاهرة الانحرافية تتحوّل إلى ظاهرة مَرَضيّة شاملة أو وبائية. بل إن حصر المدمنين في أحياء محددة، إن في أمستردم أو في بون أو سان فرانسيسكو أو نيويورك، يعني حصر أولئك في دائرة جغرافية تُمنح لهم فيها حرية نسبيّة في التحرّك. ولكن بمجرد أن تخرج هذه الجماعات خارج الغيتو التي قبلت حصر نفسها فيه، محاولةً مد عنفها إلى الأحياء الباقية من المدينة، تقوم السلطة بتحجيمها وكسر ظهرها فوراً، بغير أسلوب.

فلا خوف من هذه المجموعات الجزيئية على المجتمع ككل في الغرب، مهما ارتفع عدد عناصرها، طالما أنها هامشيّة وغير مقبولة اجتماعياً وطالما (وهذا هو الأهم) أن لا إيديولوجية متماسكة لها غير فكرة الرفض. فما دامت مصالح البلاد الاقتصادية بمنأى عن ضرر هذه الجماعات، تعمد الدولة الغربية إلى تركها تدور في قنينتها الكبيرة المقفلة. لا يخاف الأميركيون، ككل، من الجماعات الفيتنامية أو الكورية التي تبعث الرعب في بعض أحياء

مدن كاليفورنيا، لأنهم يعرفون أن لا قدرة استراتيجية لهذه الجماعات على البقاء، إلا من خلال إعلان ولائها (ولو بشكل غير علني) للنظام الاقتصادي الرأسمالي القائم.

ولا تخوّف من مجموعات الهامشيين التي تلف أحياء بعض المدن الكبرى في الغرب حيث نسبة الانتحار، بالمناسبة، تفوق نسبة الذين يقدمون على الانتحار من أبناء وسط المدينة، بل إن الشرطة تتعامل معها منذ الخمسينات على أساس أنها ظاهرة منحرفين ليس إلا. ولم تبدأ السلطة الفرنسية، على سبيل المثال، التخوّف فعلياً من هامشيي الضواحي إلا بعدما اقترن عنف بعضهم بعمق إيديولوجي، من خلال التزامهم بطروحات الأصوليين الإسلاميين الجزائريين. فمدّت عندها يدها الحديدية باتجاههم وذكّرتهم في أقل من شهر بأنها هي صاحبة القرار السياسي في البلاد وليس هم.

قد تؤدي المجموعات الجزيئية كما يسميها صاحب الكتاب إلى خلخلة النظام العام في البلاد ولكن، إن لم يتمفصل الاختلال العام، على تبنٍّ عام وواسع لطروحاتها الإيديولوجية، فإن فقدان التوازن لن يتمكّن من التحوّل إلى حالة لا نظامية عامة، وبالتالي إلى حرب أهلية شاملة. ففقدان التوازن الأمني يمهّد للحرب الأهلية ولكنه لا يؤسسها بالمعنى الابستمولوجي للكلمة. ذلك أن الحرب الأهلية بحاجة، قبل كل شيء، إلى شرخ إيديولوجي بنيوي يطول المجتمع بأسره بحيث تتبنّى شرائحه هذا الطرف، بشكل كلّي، أو ذاك. فتتحوّل بعدها البلاد بأسرها إلى بلدين (كما في لبنان) أو إلى ثلاثة (كما في البوسنة).

لذلك لم يفلح هانس مغنوس إنزنسبرغر في تقديم نظرية متكاملة للحرب الأهلية. وربما أن شعوره بذلك هو الذي أدّى إلى اختيار عنوان «مشاهدات في الحرب الأهلية» لكتابه، من منطلق التواضع والنزاهة العلمية على السواء. فما يطرحه في مجال الحرب الجزيئية جديد ومفيد ولكنه طرَفي بالنسبة إلى جوهر الحرب الأهلية. ولا يصحّ تالياً التنظير في الحرب الأهلية انطلاقاً من

قاعدة عملانية غير مكتملة العناصر، لا تجيب سوى على جزء من الإشكالية. لذلك فإن إسهام صاحب الكتاب محدود نظرياً وبحاجة إلى مزيد من التعمّق. إلا أن أجمل ما في كتاب هذا الناقد الألماني هو إشارته إلى دور الإعلام المرئي في تعميم صور العنف الأهلي وفكرة العنف والتمهيد تالياً للعنف الجُزيئي فالأهلي. وهذا أمر قد خبره عملياً كل الذين يتابعون الحرب البوسنية حيث تلعب الشاشات الصغيرة دور المنشّط في ترويج صور الذاكرة الشعبية الإنشطارية وتعيد إنتاج فكرة الحرب الأهلية عند كل مساء في ذهن الكروات والصرب والمسلمين المتخاصمين نضالياً على أرض البلقان. وقد أشار مؤلف الكتاب، دون تسمية البوسنة تحديداً، إلى «أن الحرب الأهلية تتحوّل هكذا إلى مسلسل تلفزيوني». ويتابع فيقول، في السياق نفسه، «إنه إن لم يحوّلك إرهاب الصور إلى إرهابي، فإن صور العنف سوف تجعل منك، على الأقل، متمتِّعاً بها»، مشيراً إلى خطورة الشاشة الصغيرة ليس في الترويج للمعارف فحسب بل في تكوينها في ذهن المشاهدين.

يمكن أن نضيف في هذا السياق أن الحرب الأهلية الرواندية، وقبلها اللبنانية، قد أثبتتا أن وسيلة الإعلام الإذاعية لا تقل خطورة في الترويج للحرب الأهلية، عبر إثارتها للنعرة العصبية بشكل دائم في آذان المستمعين وعقولهم. وشهرة إذاعة الألف رابية التابعة للهوتو قد ذاع صيتها في هذا المجال، كونها تابعت على الأرض، ساعة بساعة ويوماً بيوم، على مدى ستة أشهر متتالية، الحثّ على مزيد من الحرب الأهلية، دافعةً كل هوتو إلى «واجب قتل ولو توتسي واحد خلال حياته»، فكانت النتيجة ما عرفناه من ويلات وويلات مضادة في بلاد لا تزال النيران مشتعلة فيها.

يبقى أن لفتة إنزنسبرغر الفكرية عمل إيجابي. فهو يضع إصبعه على موضوع لم يعالجه فون كلوسفيتز في القرن الماضي ولا أحد بعده في الغرب. فقد برهن بذلك، ربما دون أن يدرك، بأنه متضامن معنا، نحن أبناء العوالم الثالثة والرابعة، الغارقين في الحروب الأهلية، المستضعفين والضعفاء على حدّ سواء.

المدينة المفتوحة

Opened City
Ville Ouverte

عرف التاريخ أشكالًا عدّة من النزاعات والحروب، كما أنه عرف أيضاً أشكالًا مختلفة من التعاطي السياسي مع هذه الحروب والنزاعات. ومن أبرز هذه الأشكال ذاك المعروف بالمدن المفتوحة.

إلا أنه، بالرغم من أهمية هذه المدن على خريطة الحروب واتفاقيات السلام عبر العالم أجمع، فلا تستوقف هذه الظاهرة المعلّق السياسي من حيث أن هذا الأخير غالباً ما لا يعيرها أهمية تذكر لكونها، في نظره، لا تصنع القرار ولا تشارك في رسمه، بل تكتفي بلعب دور جانبي، لا علاقة له مباشرة بالسياسة. علماً بأن هذا الدور، وفي مختلف الأزمان كان ليكفّ عنها شرّ المتقاتلين ويجنّبها الدمار، حتى ولو وقعت هذه المدن على خطوط تماس جغرافية بين جبهتين أو إقليمين أو منطقتين.

ففي التحديد الغربي، القروسطي، تعني المدينة المفتوحة مدينة غير محصَّنة تحصيناً عسكرياً يساعدها على الدفاع عن أمنها وغير الحائزة على قلعة داخل أسوارها. وأبرز هذه المدن، في التاريخ الأوروبي، مدينة أڤينيون، في جنوب فرنسا، التي بدّلت هويتها السياسية مراراً عبر التاريخ قبل أن تستقر على وضعيّة المدينة المفتوحة.

فمرّة ناصرت عرب الأندلس فدمّرها كارل مارتيل سنة ٧٣٦، ومرّة أخرى وقفت إلى جانب دعوة الألبيجوا Albigeois، فحاصرها لويس الثامن، ملك فرنسا، وأجبرها على التخلّي عن عقيدتها سنة ١٢٢٦، ومرّة ثالثة خضعت للبابوات الذين استوطنوها (وعددهم سبعة) هرباً من روما حيث كان يضايقهم الأمراء الطليان، ثم عاد فانشقّ إثنان منهم عن كنيسة روما، بعد الانشقاق الكبير الذي حصل بين عامي ١٣٧٨ و١٤٢٩ والذي أدّى إلى تنصيب بابوات مختلفين في كل من روما وأڤينيون بشكل تزامني.

فقد استقرّت مدينة أڤينيون بعد هذا المخاض التاريخي العسير على وضعيّة سياسية جديدة عُرفت بالمدينة المفتوحة، أي أنها قامت بنزع سلاحها طوعاً معلنة عن حيادها تجاه جميع الأفرقاء في أزمنة السلم كما في أزمنة الحرب.

وهذه الوضعيّة السياسية الجديدة التي سرعان ما تمّ إدخالها في سياق نص تشريعي حاز على شرعية أوروبية، وشمل أكثر من مدينة على امتداد هذه القارة في ما بعد. فبدأت بعدها المدن المفتوحة في فرنسا وبلجيكا وهولندا لعب دور الواحة السلمية والفاصلة في خضمّ الأزمات. فكانت هذه المدن، المنزوعة السلاح بشكل طوعي، تتابع نشاطاتها التجارية والتبادلية دون التأثّر بالحرب الدائرة من حولها.

بل أن الصفقات التجارية لصالح الطرفين كانت تُعقد في إطار هذه المدن، بشكل يتناسب مع حاجة الخصمين الموضوعية، في التموين والأغذية والسلع كافة.

كما أن مفاوضات السلام، عند اقتراب الحروب الأهلية من نهايتها، كانت تُعقد هي أيضاً في مدن الحكمة هذه التي لم تكن تقطع شعرة معاوية لا مع هذا الطرف ولا مع ذاك. بل كانت تحرص على مدّ صلات الودّ مع الأطراف كافة في الشأن المعيشي والمتعلّق بالحياة العملية، بعيداً عن الهواجس السياسية.

أي أن حكمة المدن المفتوحة كانت تقوم على عدم الانحياز والبقاء على مسافة واحدة من المعسكرين، رغبةً في الدخول إلى ما يؤسّس التواصل بينهما. وما من شك أن هذه الهوية السياسية الخاصة قد جلبت لهذه المدن الازدهار والبحبوحة، لكونها كانت مهتمة بتحقيق الربح وتثمير الأموال بالعمل والتجارة، في وقت كانت المدن الأخرى تهتمّ بصرف مُدَّخراتها على المجهود الحربي.

وميزة التجربة السياسية الغربية أنها طوّرت هذه الصيغة، فتحوّلت من مخاض مضطرب إلى وضعيّة قانونية مميزة احترمها الجميع.

صحيح أن هذه الصيغة قد وُلدت في رحم الحروب الأهلية القروسطية الأوروبية حيث كان العدو، بشكل من الأشكال، جارًا وابن عم. إلا أن مغزاها السياسي قد إمتدّ إلى أيامنا هذه.

فمدينة جنيڤ التي تُعقد فيها مؤتمرات السلام للحروب كافة إنما تستوحي، في الدور الذي تلعبه، وضعيّة المدينة المفتوحة القديمة، وتمارس الانفتاح على السلام جنباً إلى جنب مع انفتاحها على التجارة والتبادل والمال.

أما نحن، في دول الجنوب، حيث المخاض السياسي والفكري لا زال في قرونه الوسطى، فتجربة المدن المفتوحة غير متبلورة، حيث أنها لم تدخل لا من قريب ولا من بعيد حيّز القانون المفترض فيه أن يسود عمليات العنف الجماعية والحروب الأهلية والأخوية.

غير أن الحرب اللبنانية قد عرفت، خارج الإطار الشرعي، ولكن في إطار فعلي وموضوعي، تجارب مشابهة لتجربة المدن المفتوحة. فقد قامت بعض المدن اللبنانية، إبان حرب ١٩٧٥-١٩٩٠، بدور الانفتاح على المتخاصمين، ولو بشكل غير علني (حيث أننا نعشق سياسة ما تحت الطاولات على امتداد العالم العربي). كما أن المتخاصمين آنذاك، على عنجهيتهم الكلامية المعهودة، قد اعترفوا لهذه المدن بهذه الوضعية السياسية الفذّة وغير المألوفة كونها أمّنت لهم مصالحهم المادية على الأرض.

فقد لعبت مدينة كوسبا، في الكورة، هذا الدور الوسيط بين طرفين سياسيين محلّيين متخاصمين إيديولوجياً، كما لعبت مدينة القلمون، قرب طرابلس، دوراً مشابهاً بين الكتلتين الشرقية والغربية أيام القطيعة والمعابر.

فمدينة كوسبا التجارية حوّلت موقعها الجغرافي غير المناسب (كونها واقعة على خط تماس بين كتلة كانت تنتمي إلى اليسار السياسي وأخرى إلى اليمين السياسي، حسب المعايير المعتَمَدة آنذاك) إلى وضعيّة مريحة جداً من خلال اعتمادها سياسة محايدة. فقد اكتفى أهلها وتجّارها ووجهاؤها بالانصراف إلى تأمين تبادل السلع والخدمات بين هذه الجهة وتلك، دون

الانغماس في اللعبة السياسية الإيديولوجية.

فكان وجهاؤها يعقدون لقاءاتهم كلها، بعيداً عن الأضواء، مع ممثلي كل طرف على حدة، بغية طمأنتهم بأن أهل البلدة أصدقاء لهم، لا أعداء. وفي مقابل هذا الولاء السياسي الظاهري والمزدوج، كان وجهاء البلدة يطالبون لمدينتهم بحرية العمل التجاري، تأميناً لمتطلبات الجميع دون انحياز ... على طريقة التجار الفينيقيين الذين كانوا يتابعون أعمالهم التجارية في بحر إيجيه وسط حرب السفن اليونانية والفارسية الضروس.

وممثلو الأحزاب الذي كانوا يحاورون هؤلاء الوجهاء كانوا يغضّون الطرف عن هذه الخيانة السياسية غير المباشرة طمعاً في الإفادة من ردّيات ازدهار المدينة الاقتصادي، الأمر الذي كان يؤمّن لهم مداخيل جانبية كانوا بأمسّ الحاجة إليها. لذلك تكرّست هوية هذه المدينة المسيحية المسالمة، على أطراف الكورة ناحية الجبال، بصفة واحة التقاء بين الجميع.

فالدور الأساسي الذي طوّره أهالي هذه المدينة قام على عدم التورّط مع أي طرف من الأطراف، ضمن احترام شكليّات الولاء السياسي للطرف المهيمن على المدينة ولكن دون أن يثير ذلك حساسية الطرف الآخر. ومن هذا التوازن الدقيق بين ما هو مطلوب وما هو مرغوب، بين ما هو مسموح وما هو منشود، بلغ أهالي مدينة كوسبا المسالمة درجة عالية من الحكمة في التصرّف اليومي والعملي سرعان ما انعكست عليهم بحبوحة اقتصادية وازدهاراً.

أما أهالي مدينة القلمون، على الساحل الشمالي، فقد توصّلوا هم أيضاً إلى تحديد لوضعيّة مدينتهم على أساس الإنفتاح قبل أي شيء آخر. فبالرغم من أن القلمون مدينة مسلمة فإن علاقاتها مع جوارها المسيحي المباشر (الكورة) وغيرة المباشر (المنطقة الشرقية عموماً) جعلت منها موقعاً عملياً مشابهاً لموقع المدن المفتوحة المعروفة في التجربة الأوروبية.

فأهالي القلمون، دون استشارة أحد (- وأكرر القول أن موقع بلدتهم الجغرافي ساعدهم على ذلك -)، وجدوا إبان الحرب اللبنانية أن مصلحتهم

العملية تقضي بالانفتاح على جميع الأطراف، بغية تأمين دور الوسيط التجاري، هذا الدور الذي على أساسه عرفت مدينتهم البحبوحة والرخاء. ففي مطلع القرن، عندما كانت لا تزال قرية القلمون تجمعاً بشرياً ملحقاً بمدينة طرابلس، لم يكن لأهلها أي استقلال سياسي.

أما عندما راح أهالي القلمون يستقلّون تباعاً عن طرابلس، بفضل انخراطهم في الوظائف الرسمية وتعاطيهم التجارة الحرّة، بدأوا يطبعون عملتهم السياسية المستقلّة. واللافت أنه طوال الصراع الذي شطر البلاد إلى نصفين، كان أهل هذه المدينة همزة الوصل الناجحة والرصينة بين شرق وغرب الهويات السياسية والإيديولوجية.

فقد تابع تجار ووجهاء وأهالي القلمون حياتهم اليومية والعملية على أساس أن لا دخل لهم بالحرب الدائرة، معتبرين أن دورهم في عمليات التبادل التجاري لا يسمح لهم بمعاداة أي طرف. فالقلمونيون يعيشون على الطريق الدولية التي تربط بين بيروت وطرابلس ويستفيدون من هذه الطريق تحديداً. أي أن حركة تبادل السلع التي تعبر بلدتهم يومياً تترك بعضاً من دنانيرها فيها، فتؤمّن بقاء وبحبوحة أهالي القلمون.

فكيف لا تكون هذه المدينة الصغيرة، المفتوحة جغرافياً واقتصادياً على الشرق وعلى الغرب، غير مفتوحة سياسياً أيضاً على هاتين الكتلتين؟ لذا، رأى أهل القلمون أن مصلحتهم تقتضي اعتماد سياسة الوسيط والاعتدال في الأمور الإيديولوجية كافة. وقد أثارت في وجه أهالي هذه المدينة وضعيّتهم السياسية غير المألوفة هذه رغم موضوعيّتها، موجةً من الإنتقاد من هنا ومن هناك. فالذي يتّخذ موقف المدينة المفتوحة لا يستطيع أن يكون، على حدّ تعبير المثل الشعبي، لا مع جدّه بخير ولا مع جدّته بخير، كونه يحاذر هذه الإيديولوجيا كما يحاذر تلك. وهذا ما لا يعجب بتاتاً المتخاصمين على أساس نضالي وهم يملأون ساحات الحروب الأهلية.

ومن مميزات هذه المدن المفتوحة، في شمال لبنان كما في سواه من المناطق، أنها صقلت معرفة الحسّ السليم عند أهلها، لدرجة أنه تحوّل إلى

فنّ في إدارة العلاقات الاجتماعية، جدّ متطوّر، يقوم على إدراك لأقاصي المواقف الإيديولوجية عند الأطراف المتنازعة والوقوف عند وسطها، دون إثارة حساسية الخصم، وذلك في الاتجاهين.

وهذه القدرة على تكييف المشاعر والخطاب والممارسات تتطلّب حذقاً وذكاءً ليسا بسهلين على ذوي العصبيّات. فالعقل المسيطر على الحاضرة المفتوحة عقل مديني، لا بدوي (بحسب التعريف الخلدوني). فهو شديد التركيب ودقيق التصرفات. ذلك أن المَلَكَة الاجتماعية والمَلَكَة السياسية ضروريتان لصناعة هذه الذهنيّة التي تقف عند شفير الهاوية دون أن تخاف الانزلاق والتي تعيش معلّقة بين أسطر إيديولوجيتين دون أن تسمح لأيّ منهما أن تخترق جدران معارف الحسّ السليم عندها.

فكما أن مدينتي أثينيون وجنيڤ البورجوازيتين قد توصّلتا إلى وضعيّة سياسية وقانونية محدّدة أمّنت لهما البحبوحة والازدهار حتى اليوم، فإن مدينتي كوسبا والقلمون قد تمكّنتا أيضاً بحكمتهما إبّان الحرب اللبنانية، من اتّخاذ حجم اقتصادي أكبر وأفضل من ذلك الذي كان مرسوماً لهما.

فمعارف الإنسان، عندما تدخل على خط المعطيات السياسية والاقتصادية، قادرة على ليّ هذه الأخيرة بالاتجاه الذي يناسب الجماعة، شرط أن تكون هذه الجماعة ذكية بما فيه الكفاية لإدراك أن قانون السلم هو الأقوى، رغم قرع طبول الحرب، وأن الاقتتال الأهلي لحظة عابرة - مهما طالت - في تاريخ الشعوب.

فالمدينة المفتوحة ليست دليل وهن أو تخاذل أو تهرّب من الالتزام بقدر ما هي تمسّك بمبدأ الحسّ السليم الذي لا تستقيم من دونه عمليات العقلنة عند الإنسان. ومفهومها يتبلور تلقائياً ودون تصنّع في إطار الجماعات التي ترى في جدوى العمل فائدة لها وطريقاً وحيداً لتحقيق ذاتها. فالأفق الحقيقي للحياة عند هذه الجماعات هو في السلم، لا في الحرب.

ومن هذا المنطلق فإن المدن المفتوحة أقرب إلى المدن الفاضلة، التي حلم بها كل الطوباويين، منها إلى مدن الحرب التي يصيبها الزوال عاجلًا أم آجلًا.

البلاغ (الشفهي) رقم ١

Pronunciamiento
Pronunciamiento

«البلاغ رقم واحد» معروف في بلدان العالم الثالث أو الجنوب حيث تحصل انقلابات عسكرية تأتي بفريق من الضباط إلى السلطة.

أما هذا التقليد فقد نشأ في إسبانيا في القرن التاسع عشر حيث كان ينتفض من حين لآخر ضابط متمرّد يعلن عن قيام حركته، شفهياً، من خلال خطاب يتضمّن أبرز نقاط برنامجه السياسي، بغية كسب عطف الناس لحركته.

وميزة هذا الخطاب - البرنامج الصادر عن عسكري أعتلى بقوة السلاح سدّة الحكم أنه كان أسلوب الاتصال الجماهيري الأكثر رواجاً عند جميع الأطراف. ففي سنة ١٨٢١ لجأ الجنرال اليساري رييغو لهذه الوسيلة للتعبير عن موقفه السياسي وكذلك فعل الجنرال اليميني غالان سنة ١٩٣٠.

وقد حدث مراراً أن تحوّل الإعلان عن البلاغ رقم واحد هذا إلى شرارة تسبّبت بحرب أهلية في البلاد. وأبرز مثال على ذلك البلاغ الذي أعلنه الجنرال فرانكو من ثكنته سنة ١٩٣٦ والذي أشعل الحرب الأهلية في البلاد في اليوم التالي لإعلانه. أي في الثالث عشر من شهر تموز (يوليو) ١٩٣٦.

* أنظر: **الحرب الأهلية في إسبانيا، الحرب الأهلية في الصومال.**

إعادة الإعمار

Reconstruction

Reconstruction

تحتاج كل الشعوب التي نكبتها الحروب إلى رافعات معرفية متينة قبل الشروع جدياً بعمليات إعادة الإعمار التي تتطلّبها بلادهم. ذلك أن فكرة الإعمار تقوم في الأساس على إرادة الإعمار عند الشعب المهزوم، والأمران يحتاجان إلى منظومة من التصورات والقيَم الخاصة والمميزة تكون كفيلة ببناء روحية جديدة قادرة على استنهاض طاقات الشعب الدفينة.

فقد بيّن النموذج الياباني، إبان انتهاء الحرب العالمية الثانية، أن رافعة المفاهيم التي تمّ الاستعانة بها في عملية إعادة الإعمار كانت تساوي بل تفوق ما ضخته الطاقة الاقتصادية الأميركية من رساميل واستثمارات في الجسم الياباني المنهك، من حيث أهميتها وتأثيرها العملاني. وهذا الأمر ليس بالغريب حيث أن الرأسمال الاقتصادي، كما بيّنه الفرنسي بيار بورديو، لا يعيد إنتاج نفسه إلّا عندما يكون قادراً على التمفصل على رأسمال الشركة أو المؤسسة الاجتماعي، وهذا الرأسمال الاجتماعي إنما يتمثّل في العلاقات العامة وفي السمعة الإيجابية التي تسهر كل مؤسسة رأسمالية على تنميتها وتفعيلها في المجتمع الذي تعمل فيه.

إستندت عملية إعادة الإعمار في اليابان إلى رافعة ضخمة تجسّدت في الإخلاص للأمبراطور، رمز البلاد العلوي، وفي الاستجابة لنداء الواجب. فالمفاهيم التقليدية أعيد تأهيلها وتجهيزها بحيث أصبحت صالحة لاستعادة روحية اليابانيين العتيدة، القائمة على العزة القومية وعلى حسّ بالتمايز يكاد يلامس الانغلاق والعنصرية. فإعادة تأهيل النفوس يابانياً وإعادة تأهيل النصوص أميركياً (مع صياغة الدستور الجديد للبلاد) هما العنصران اللذان سمحا في ما بعد بإطلاق عملية إعادة تأهيل البلاد عمرانياً. فإعادة إعمار البلاد عملية بدأت، في اليابان، بإعادة إعمار نفوس ومعنويات اليابانيين عبر

حثّهم على التضامن مع مشروع يتطابق مع روحيّتهم التقليدية ومع ما كانوا يصبون إليه ولم تبدأ بتوفير الرساميل. فالرساميل الاقتصادية لا تفلح في إعادة بناء البلدان المنكوبة إلّا بقدر ما تتمفصل على كوكبة مفاهيم وتصورات وقيَم. وقد أثبت ذلك النموذج الياباني بشكل قاطع حيث تبين أن إعادة الإعمار شأن إجتماعي ومعرفي أولًا واقتصادي ثانياً.

لم يأت النموذج الألماني، سواء بعد الحرب العالمية الأولى أو بعد الحرب العالمية الثانية، بعبر مختلفة، بل أكّدت خلاصاته ما جاء في الموذج الياباني. حيث أن دولة ما بعد الحرب عرفت كيف تستثمر الحسّ الوطني الألماني والشعور بعظمة الشعب الجرماني في مشروع النهوض بالبلاد من تحت الأنقاض في كل مرة.

فإفلاس البلاد، إبان الحرب العالمية الأولى تطلّب صقل سياسة اقتصادية تقشفية وتنموية على حدّ سواء، لم يقبل الشعب الألماني بها إلّا إيماناً منه بأن مستقبله رهن بالتضحيات التي سوف يقدمها وبفائض القيمة المالية لنشاطه الذي تبرع به طوعاً وبشكل واع لدولته. كان العامل الألماني يرتضي بالعمل بأجر زهيد جداً، في إطار المشاريع العامة، ما سمح للدولة الألمانية إذّاك بإطلاق بناء البنى التحتية في البلاد بأقل كلفة ممكنة واستعادة الدورة الاقتصادية بأسرع وقت ممكن.

وما دعا العامل الألماني إلى القبول بالتبرّع بجزء كبير من مجهوده لبلاده تمثل في استثارة حسن العزة القومية وعنده واقتناعه بهذه الفكرة التي جسّدت الرافعة المعنوية الأساسية لنشاط عقله وسواعده.

تكررت العملية نفسها إبان هزيمة ألمانيا النازية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث قبل الشعب الألماني أجمع بالعمل نصف ساعة إضافية لصالح الدولة الألمانية الجديدة، مقتنعاً بأن نهوض بلاده منوط بتضحيته اليومية بجزء من عمله، طوال ما يقارب العشر سنوات، في المصانع والمؤسسات كافة. ولم يطل الوقت حتى عادت ألمانيا إلى تبوّء إحدى المراتب الأولى في الاقتصاد العالمي.

لا يختلف النموذج الكوري، مطلع الستينات، عن النموذجين الياباني والألماني حيث استُثمِرَتْ في عملية إعادة الإعمار في المقام الأول، الإرادة الشعبية، المبنية على عزّة الشعب الكوري وتفوّقه التاريخي في المجال العملاني. وقد عرف الحزب الشيوعي الكوري، في شمال البلاد، كيف يوظّف هذه الطاقة المعرفية العظيمة في عملية إعادة الإعمار وفي بناء سدود ومجمّعات مرفأية لا زالت تدهش الزائرين حتى اليوم.

نستخلص من جميع هذه النماذج، الخارجة من رحم الحروب الوطنية، أن عملية إعادة الإعمار في إطارها تتوجّه مباشرة وتلقائياً نحو منظومة مفاهيم الشعب المعني وقيمه. فتوظّفها في مشروع إعادة البنيان، من خلال العمل نصف التطوعي، تلبية لهدف أسمى هو اليابان السرمدية أو ألمانيا التي لا تقهر أو كوريا العظيمة. أي أن الرافعة المعرفية تعمل، في هذه النماذج كافة، جنباً إلى جنب مع الرافعة التكنولوجية، فتسهمان معاً في عملية إعادة الإعمار. شعر الألماني والياباني والكوري، إبان عملية إعادة إعمار بلادهم، أنهم مسؤولون عن نجاح العملية أو فشلها وأن مستقبلهم رهن بنجاح هذه الخطة. لذلك شاركوا بشكل مباشر، بمقتضى مسؤولية صوِّرتْ لهم بأنها مسؤولية وطنية وواجب قومي، فمارسوها على الأرض على هذا الأساس، فتماهت الدولة مع الشعب في إطار إرادة واحدة هدفت، منذ اللحظة الأولى، إلى تحقيق مشروع موحّد وعام.

فمشروع الدولة في إعادة الإعمار كان أيضاً مشروع الشعب في إعادة البناء. ومن هنا فإن عملية المشاركة أتت منسجمة وناجحة وأمّنت لهذه البلدان السرعة في التنفيذ والوفر في الكلفة والطاقة اللامتناهية في الاعتماد على سواعد أهل البلاد وعقولهم. فالمشاركة كانت العنوان الأبرز لهذه العمليات التي تكلّلت كلها بالنجاح وأثبتت أن يداً واحدة لا تكفي للتصفيق، على حد تعبير المثل الشعبي، بل أن إشراك المؤسسات الرسمية للقطاعات الشعبية كافة قد أنسى وطأة هزيمة الحرب من جهة ووفَّر، من ناحية أخرى، انتصاراً مادياً ومعنوياً للشعب، استعاض به عما كان قد خسره في الحقل العسكري.

هذا في ما يخصّ الحروب الوطنية. أما في ما يخصّ الحروب الأهلية، فالأمر مختلف. وقد أثبتت الحرب الأهلية الأميركية (١٨٦١-١٨٦٥) أن عملية إعادة الإعمار في ولايات الجنوب المنكوبة أمر مستحيل عملياً، بالمعنى الهندسي الصرف للكلمة، حيث أن إرادة إعادة الإعمار تعجز عن القيام على قاعدة الغالب والمغلوب. فبعدما كانت السلطة الفدرالية الشمالية قد رسمت مشروعاً أطلقت عليه تسمية «إعادة الإعمار» (Reconstruction)، اعتباراً من ١٨٦٦، أي مباشرة بعد انتهاء الحرب وانتصار الشمال على الجنوب، تبيّن أن قبول هذا النموذج كان مستحيلًا في ظل ممانعة أهل الجنوب السياسية له.

كان شرط الشمال إذّاك أن ينتخب الجنوب نواباً جمهوريين، كما في الشمال، كي تنطلق عجلة إعادة الإعمار. وقد فضّل أهل الجنوب البقاء على ما كانوا عليه من بؤس ودمار بدل القبول بشروط الشمال السياسية. ولم تنطلق عملية إعادة الإعمال الفعلية والتي أطلق عليها اسم (Reconstruction II) إلّا بعد ١٨٧٦، حيث فاز مرشحو الجنوب الديموقراطيون بالانتخابات النيابية.

يشير النموذج الإسباني، إثر انتهاء الحرب في البلاد عام ١٩٣٩، إلى أن عملية إعادة الإعمار لم تأت موفّقة للسبب نفسه. حيث شعر قسم من الإسبان أنه مغلوب وشعر قسم آخر أنه منتصر، إضافة إلى وقاحة الطرف الفرنكوي المنتصر وإلى حقد الطرف الجمهوري الخاسر، والذي بقيت أفاعيله طويلًا في عقول الإسبان وقلوبهم.

فالإرادة الوطنية الغائبة، في النموذجين الأهليين الأميركي والإسباني في شكلها الموحّد، غيّبت إعادة الإعمار الواحدة. فأتت لذلك باهتة وغير ناجحة في إسبانيا وعرجاء في الولايات المتحدة الأميركية.

لذلك يستحيل تسوية النماذج كافة والتكلّم عن إعادة إعمار ما بعد الحروب بشكل عام ومطلق. فالرافعة المعرفية التي تلجأ إليها الشعوب التي خاضت حروباً وطنية هي شديدة الفعالية وأساسية في عمليات إعادة الإعمار فيها، لكنها غائبة في نماذج الحروب التي مرّت بالحروب الأهلية. ذلك أن

الإرادة الوطنية الواحدة والنماذج الثقافية والقيمية الواحدة لا تنبت في أرض قاعدتها الغالب والمغلوب.

* أنظر: **دستور المانيا، هيغل، الحرب الأهلية في لبنان، الحرب الأهلية الأميركية، حرب فيتنام.**

التطهير الإثني الصربي Serbian Ethnic Cleansing
La Purification Ethnique Serbe

ما من شك أن التطهير المذهبي الذي حصل أثناء حرب الجبل وشرق صيدا في لبنان، على يد الميليشيات يضاهي في قسوته التطهير الإثني الذي مارسته الميليشيات الصربية مؤخراً في البوسنة. ففي حينها، أي خلال الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤ و١٩٨٥ أحصت الوكالات الصحافية الأجنبية ومؤسسة كاريتاس، إضافة إلى عدد القتلى، جرف ٦١ قرية مسيحية بالبولدوزر، ونهب ٩٣٩٥ منزلًا، وحرق ٨٤٠٢ منزلًا آخر، ونسف ٢٢٠٠ بيتًا، يُضاف إليهم نهب وتدمير ٩٩ كنيسة وديرًا وتدمير ٢٤ مدرسة.

إلا أن الفرق بين التطهير المذهبي أو الديني الذي مورس في لبنان حينذاك وما جرى بالأمس في البوسنة على يد الميليشيات الصربية (من نسف وتدمير للمنازل وللمعالم التاريخية والثقافية الإسلامية في بانيالوكا) وما جرى منذ بضعة أشهر على يد الميليشيات الكرواتية (من نسف وتدمير للبيوت والمعالم الثقافية والتاريخية الإسلامية في موستار) هو أن التطهير الاثني البلقاني يستند إلى أسس نظرية متكاملة، أفصح النظام الأوستاشي عن الشق الكرواتي منها خلال الحرب العالمية الثانية، كما أفصح عنها أيضاً «برلمان صرب البوسنة» مع اندلاع الأعمال الحربية عام ١٩٩١.

فالنظرية الصربية نظرية عنصرية، تؤسّس لنفسها تاريخياً في المخيال الشعبي، انطلاقاً من فكرة جوهرية تقوم على الدفاع عن حقوق الإثنية الصربية المسلوبة وانطلاقاً من حدود تاريخية تعود إلى ما قبل معركة كوسوفو، عام ١٣٨٩، حيث إنتصر العثمانيون على ملك الصرب.

فالأمور مشتبكة، لكن الإيديولوجيا التي تقوم عليها نظرية التطهير الصربية واضحة وتهدف إلى تبرير القطيعة مع الأفرقاء الآخرين، من كروات ومسلمين. فعمليات التطهير الإثني، كما هي واردة في الأدب الشعبي

الصربي قديماً وكما هي مبيّنة في أدبيات الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون حديثاً، نظرية دفاعية تنطلق من موقف أقلّية من أقلّيات البلقان الملتهبة ترى أنه من حقها، باسم التفوّق السكاني والإرث التاريخي، أن تفرض نفسها أكثرية بالمعنى العثماني للكلمة، لا بالمعنى الديموقراطي.

لذلك فالفظاعة والعنف البربريّان مبرّران بالمطلق؛ ذلك أن نظرة الأقلّية الصربية المضطهدة عبر العصور ترى فيهما واجباً دفاعياً مشروعاً. فالمقاتل الصربي الذي يحركه وقود الإيديولوجيا الصربية يعتبر أنه يقاتل دفاعاً عن ماضيه وحاضره ومستقبله على حدّ سواء. لذلك فالالتصاق بالنظرية السياسية التي يسوقها قادته تولّد عنده التصاقاً عصبياً (بالمعنى الخلدوني للكلمة) كليّاً وأعمى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زعيم صرب البوسنة رادوڤان كاراديتش هو في الأساس طبيب نفساني، أي خبير في الأعصاب وأمراضها، قبل أن يتحوّل إلى خبير في العصبيّات البوسنيّة.

تتكلّم أولى البيانات الرسمية الصربية، عام ١٨٠٧، في إطار الدولة الصربية التي أُنشئت آنذاك، عن «تنظيف بلغراد من الأتراك» وإنشاء الدولة الصربية التاريخية. إلا أن هذا التنظيف العسكري والسياسي سرعان ما تحوّل إلى تنظيف مذهبي طاول المساجد والمدارس التابعة للمسلمين على امتداد الأراضي الصربية.

أما الأدب القومي الصربي فغني بالإشارات الواضحة إلى ضرورة تنظيف الأرض الصربية من رجس الأعداء، أعداء الدين والقومية. لكن التأسيس النظري الفعلي لضرورة التنظيف الإثني جاء عام ١٨٤٤ مع ظهور أول مشروع سياسي يهدف إلى إنشاء صربيا الكبرى. فسيناريوات «الحروب المقبلة» رافقت هذا المشروع وعلّلت ضرورة اللجوء إلى عمليات تنظيف تطاول الكروات والمسلمين على حدّ سواء. والملفت هنا هو انطلاق المشروع السياسي التأسيسي للدولة الصربية الكبرى من فرضيّة تعتبر أن لا إثنيات حقيقية في البلقان خارج الصرب. فالدلماتيون كانوا من الصرب وكذلك البوسنيون والسلوفانيون وحتى الكروات. أي أن الكل كان، في الأساس

وفي نظر دعاة صربيا الكبرى، من الإثنية الصربية.

في ١٩٠٢، ونظراً لتصاعد المعارضة الكرواتية للمشروع الصربي، أعلنت الصحيفة الناطقة باسم صرب كرواتيا، في مقالها الافتتاحي: «حتى التطهير النهائي، تطهيرنا أو تطهيركم!». فتبيّن عندها كم أن النظرية الصربية معبّأة إيديولوجياً وكم أنها مستعدة للمضي في طرحها الأحادي، ذلك أن الجريدة حاملة الافتتاحية الملتهبة هذه صدرت في زغرب، في عقر دار كرواتيا. وبدأت عندها أعمال العنف بي الكروات والصرب.

خلال الحرب العالمية الثانية إستغلّ الكروات إنشاء دولة كرواتيا الأوستاشية، برعاية نازية وفاشية مباشرة، للشروع في تنظيم مذابح إثنية ضخمة ذهب ضحيتها ٤٠٠ ألف صربي و٣٥ ألف يهودي و٢٥ ألف غجري.

عندها تحوّلت النظرية الصربية في التنظيف الإثني إلى مشروع محتّم ولا رجوع عنه. ذلك أن نار الاضطهاد الكرواتي ولّدت عنفاً داخلياً عند الصرب لم تتمكّن من إطفائه سنوات الحكم التي أمضاها تيتو في السلطة (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٠). فما إن مات وما إن تصدّع بناء الاتحاد السوفياتي حتى صدر إعلان الحرب الإيديولوجي التأسيسي لحرب البوسنة» في خريف ١٩٨٦، بصوت الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون التي اعتبرت أن «صربيا خسرت دوماً في السلم ما كانت تكتسبه في الحروب»، ممّا كان يقتضي تصحيح مسار الأمور لصالح الصرب، بالقوة العسكرية[(١)].

وكلنا يعلم كيف تجلّت نظرية حقوق الصرب في الممارسة بعد آذار ١٩٩١، حيث تحوّل ميلوسيفيتش، الشيوعي السابق، إلى الزعيم الصربي الأول والأفتك. وُضِعَتْ التسويات جانباً وغلب بعدها المنطق العنصري على الحياة السياسية في البوسنة التي تشكّل المسرح الحالي لصراع إثني قديم متجدّد، علماً أن مسارح أخرى مرشّحة للتفجير في حال عدم توصّل الأفرقاء المعنيين بحرب البوسنة إلى حلّ لمشكلتهم (في إقليم كوسوفو وفي مقدونيا تحديداً.

(١) Collectif, **Le nettoyage ethnique** (documents historiques sur une idéologie serbe), éd. Fayard, Paris, 1993, PP. 231-269.

١) أعمدة الهيكل الملّي

اعتمدت نظرية التطهير الإثني الصربية على أسس هي التالية:

١ - الحق التاريخي «للأمة» الصربية في تحرير أرضها.

يشتقّ هذا المفهوم من نظرية الأقلّيات التي وضعتها القوى الغربية خلال القرن التاسع عشر للتسلّل إلى داخل جسم السلطنة العثمانية. في حين أن الأمة، في النظرية السياسية الغربية تقوم على اتحاد قوميّات ومذاهب في إطار هوية وطنية واحدة، لا على الملّة التي هي جماعة مذهبية قبل كل شيء.

فقد ساهم القناصل وكذلك الكتّاب الفرنسيون والبريطانيون والروس في تضليل الرأي العام الغربي والمحلّي على حدّ سواء عندما اعتمدوا مفاهيم كالأمة الدرزية والأمة المارونية والأمة العلوية. ذلك أن تأسيس التحليل على مفاهيم خاطئة وغير مطابقة للحقيقة الموضوعية ضيّع الفهم العقلاني لمسار الممارسات وضلّل الرأي العام.

والملفت للانتباه أن العملية نفسها قد حصلت في منطقة البلقان التي كانت تتميّز خلال القرن الماضي بتنوّع مذهبي وثقافي كبير وبرغبة أكبر في التدخّل لدى القوى الأوروبية العظمى. مما وضع مسألة الأقليات في موقع مشابه لذلك الذي وُضِعَتْ فيه الأقلّيات في الشرق الأوسط. فالكلام عن الأمة الصربية والأمة الكرواتية والأمة السلوفينية والأمة المقدونية والأمة المونتي نيغرية جاء مطابقاً للسيناريو إيّاه الذي لجأت إليه القوى الأوروبية المختلفة، - بريطانية وفرنسية - في الشرق الأوسط. ولكن هذه المرّة على يد القوى الألمانية والنمساوية والروسية والإيطالية.

فكماشة الأقلّيات الغربية أمسكت بالبلدان الصغيرة والمتنوّعة في العالم العربي وفي البلقان على حدّ سواء، اعتباراً من بداية القرن التاسع عشر. فقد استمرّت السياسات المعتمدة هذه المفاهيم حتى يومنا هذا، بالرغم من تغيّر هذه القوى ودخول الولايات المتحدة بقوة على خط ما تسمّيه «الصراعات المحلّية». فما زالت أقلّيات المشرق العربي (والحرب اللبنانية قد أثبتت ذلك)

تُحكم بكانتوناتها أو بدولها الكونفدرالية، أي بأوطانها الصغيرة وبأرض الحمى والدفاع عن العرض، على نحو ما عاشه أجداد هذه الأقلّيات خلال أحداث ١٨٤٠-١٨٦١ في لبنان وخلال أحداث ١٨٩٤-١٩١٥ في تركيا.

فالمعادلات الذهنية الأساسية لم تتبدّل وإن لجأت إلى تكنولوجيا حربية أكثر تطوراً وقوة.

وها هم اليوم الصرب الذين ينطلقون من مفهوم سياسي تقليدي قوامه «الأمة الصربية»، والكروات الذين ينطلقون من مفهوم «الأمة الكرواتية»، على أسس مذهبية صرف في النموذجين على حدّ سواء، يعودون بالأذهان إلى القرن الماضي وبالتالي إلى النعرات العصبيّة المذهبية التي كانت سائدة آنذاك والتي مُنِحَتْ الشرعية السياسية والإيديولوجية خلال القرن الماضي على يد المستشرقين والمتبلقنين من قناصل ومسافرين وكتّاب ومؤرّخين. فلشدّة ما حصل التأكيد على مفهوم الأمة الصربية ومفهوم الأمة الكرواتية، إعتقد الصرب والكروات أن لأقلّياتهم المذهبية الحق المطلق في الحلول مكان الدولة الوطنية حيث الالتحام لا يعود مذهبياً بل اندماجياً (كما في الدول الوطنية الغربية التي شهدت النور بعد الثورة الفرنسية).

فالأمة الفرنسية، أمة القوميات الفرنسية، لا تعتمد على ولاء أبنائها المذهبي، كما كان الحال في النماذج «القومية» المارونية والدرزية والعلوية خلال القرن الماضي وكما هو الحال في النموذج «القومي» الصربي الحالي، بل على دمج للمذاهب والقوميات كافة في بوتقة وعي سياسي مشترك وطني وديموقراطي. أي أن معيار الولاء للدولة الفرنسية الحالية معيار اندماجي وإيديولوجي واسع، لا معيار إنطوائي مذهبي، منغلق على جماعة محدودة تحركها العصبيّات.

فالأمة المبنية على أساس الملّة، أي على أساس الجماعة الدينية، سوف تختلف بكل تأكيد عن الأمة المبنية على أساس القوم، أي الجماعة الثقافية بالمعنى الإثني للكلمة. أما الدولة الأوروبية الحديثة، المنبثقة عن الثورة الفرنسية، فهي الأمة المبنية على أساس الانتماء الوطني والولاء

لدستور الجمهورية الديموقراطي.

لذلك فما يسعى إليه الصرب والكروات والمسلمون في البوسنة حالياً هو تأسيس أمة بالمعنى الملّي للكلمة، لا بالمعنى الوطني. لذلك فالخيار السياسي، عند جميع الأطراف، عنصري حتماً وانعزالي حُكماً، بمعنى أنه لا يسعى إلى الاندماج العام والتوحيد الإجتماعي، بل يسعى إلى التمييز والتفرقة على أُسس ضيّقة وملتوية. وبما أن مصير الأمم الملّية التي عرفتها السلطنة العثمانية بات فاشلًا (في لبنان وقبرص) فإن مصير الأمم الملّية في البوسنة لن يكون مختلفاً. فالأمة الملّية لا ترتكز على البناء الاندماجي لمواطنيها كافة، بل أنها، على عكس ذلك، تعمل على تفرقة المواطنين وإضاعة الانصهار وإحلال اللحمة المذهبية محلّ اللحمة الوطنية. وهذا ما يسمّيه الجامعي اليوغوسلافي - البريطاني «نبذ العقل»[١].

يرتبط مصير الدولة الوطنية الحديثة، السائدة اليوم في الغرب، بوعي أبنائها الاندماجي وبرغبة أقوامها ومذاهبها في الاتحاد على أسس الحقوق والواجبات الواحدة. أما الدولة الملّية فلن تخترق اليوم سقف ما كانت قد توصلت إليه أيام الأمبراطوريات العظمى في الماضي (النمساوية - المجرية والعثمانية) وستبقى تدور في فلك المبادئ الحصرية والذاتية وتدير ظهرها، بشكل متعمّد، للتجربة الديموقراطية.

لذلك تبقى الدولة الملّية اليوم (والمبنية على الأمة - الملّة - الأقلية) محصورة في دائرة التجربة اللاديموقراطية واللااتحادية في البلقان. فهي تدور في حلقة مفرغة كبيرة بتشجيع من القوى الإقليمية (ألمانيا وروسيا) والدولية (المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة) التي ترى لها مصلحة في الإبقاء على النموذج الأمبراطوري والسلطاني في خاصرة أبرز المناطق استراتيجياً في العالم اليوم (الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية).

لا تسمح الدولة المبنية على أساس ملّي بإنتاج مجتمع ديموقراطي

(١) Stevan PAVLOWITCH, **De Sarajevo à Sarajevo**, éd. Complexe, Bruxelles, 1992, P.83.

موحّد. لذلك فهي، أينما نبتت أو أينما إعتُمِدَتْ، من أبرز النماذج القابلة للاشتعال السياسي والعسكري على أساس أهلي.

فالدولة الملّية لا تحمل من الدولة الحديثة سوى الإسم. وإن عدنا إلى التعريف الذي يعطيه عبدالله العروي للدولة (الدولة عقلانيّة واجتماع) فإنها اجتماع ولكنها ليست عقلانية. إنها بنيان عشائري كبير في جوهرها وآليّاتها آليات قبليّة (قائمة على العصبيّات) ومنهجها السياسي قمعي (حيث أنه يقوم على مفهوم الغلبة وعلى ابتعاد متعمّد عن الديموقراطية) وأفقها العام تناحري (حيث أنه يقوم على الشعور الدائم بالخطر من المحيط، مما يستنفر الإرادات ويرجّح فيها الميل إلى العدوانية والانطواء ضدّ النزوع نحو السلام والوئام الأهلي الدائم).

٢ - الحق الجيوسياسي في ترسيم حدود الوطن الصغير[١].

هنا تكمن أبرز معضلات النظريات السياسية التي تعتمدها الأقليات الإثنية في البلقان منذ قرون طويلة. فالصراع الدائم بين السلطنة العثمانية وبين الأمبراطورية النمساوية - المجرية، على مدى مئات السنين، أدّى إلى توطين وتهجير السكان المحلّيين مرّات عدة. بحيث أنه لا تقوم اليوم بقعة واحدة وموحّدة تسكنها إثنية واحدة. فالصرب في كل مكان وكذلك الكروات وكذلك المسلمون.

لم يستقر الصراع النمساوي المجري - العثماني على تخوم واحدة. بل أن عمليات الاحتلال والاحتلال المضاد كانت تجرّ وراءها تارة سكاناً من هذه الإثنية وطوراً من تلك. فالصرب والكروات كانوا يتقدّمون حيث ينتصر الجيش النمساوي - المجري ويستقرّون في بقاع الأرض «المحررة» فيؤسسون فيها ما هو معروف في اللغة الصربو - كرواتية بالـ «كرايينا»، أي بالتخوم العسكرية والحدود الآمنة.

---

(١) Revue **HERODOTE**, n°63, 4e trimertre 1991, P.8, يعيد الفرنسي إيف لاكوست مفهوم البلقنة السياسي إلى «العداثات الإقليمية» الناشبة في هذه المنطقة من العالم على أساس إثني.

وكانت تقضي مهمة الصرب والكروات في حماية هذه التخوم من هجمات العثمانيين. ولكثرة ما ارتبط وجود هذه الكرايينات بوجود الصرب والكروات، أعتبر هؤلاء بأنها تشكّل حدود أوطانهم الصغيرة.

لكن مقتضيات المعارك العسكرية وعمليات الكرّ والغرّ في البوسنة خلقت عدداً كبيراً من التخوم، يسيطر عليها مرّة الصرب ومرّة الكروات ومرّة العثمانيون. من هنا حصل تداخل وتمازج الإثنيات الجغرافي، بحكم نتائج المعارك العسكرية المتتالية منذ القرن الرابع عشر، علماً أن كل إثنية من هذه الإثنيات تحمل مشروعاً سياسياً مستقلّا يقوم على التخاصم النضالي. فكانت مجبرة على التجاور، في جبال وسهول وأودية واحدة، بالرغم من إلتزامها بمشاريع سياسية ملّية خاصة بكل واحدة منها.

هكذا أدّى إقتسام الأرض بالشكل المتداخل الذي توصّلت إليه الجماعات البوسنية كافة عند حلول القرن التاسع عشر وتشابكه مع وجود مشاريع سياسية متناقضة، إلى قيام براكين البلقان الدائمة الاشتعال من حيث أنه لا حلَّ مذهبياً ولا إثنياً لهذه المعضلة الجيوسياسية. فحيث تقيم هذه الإثنية أرض تاريخية لتلك الأخرى، وحيث تعيش هذه الإثنية الثانية كرايينا سابقة لإثنية ثالثة. وهذكا دواليك.

فالخلاف على هذا الأساس دائم وبدون حلول. ذلك أن لا مجال لحلّه بالعودة إلى أساليب التفكير العقلاني، كون المشاريع القائمة حالياً في البوسنة ملّية، لا وطنية، وكون كل ملّة تعتبر نفسها أمة قائمة بذاتها. فلا رغبة حقيقية عند أحد من الأطراف في الولوج إلى دولة العقلانية، بل هناك عمل دؤوب نحو ترسيخ دولة الجماعات المذهبية.

وقد بيّن الخلاف على خرائط البوسنة خلال مؤتمر جنيف الأخير كم أن المشكلة هي مشكلة نظرة وفهم البوسنيين إلى أرض الحمى التي يبصرونها بعيون مذاهبهم وإثنياتهم، لا بعيون الوطن والمشاريع الوطنية الشاملة.

٣ - تقوم نظرية التطهير الصربية على مبدأ معكوس يأتي من أفق ذهنية الأقلّيات الموروثة عن زمن الحكم العثماني، وهو حق الأقلية في اضطهاد

الآخرين لمجرد أنها أفلتت من اضطهاد الأكثرية لها. وهذا المبدأ قد تجلّى أيضاً في الحروب اللبنانية على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين.

ففي ذهن الصربي والكرواتي الحاليين، الخارجين من تحت حكم طويل للعثمانيين بمصائرهم، مشاعر غبن قوية تشعل قلوبهم حقداً وضغينة. وهذه المشاعر الأقلّوية معجونة بمشاريع سياسية على مقاس الأوطان الصغيرة التي تحلم بها كل إثنية منذ قرون طويلة. لذلك فالتعبئة النفسية قوية جداً عند الجميع.

كما أن هذه التعبئة النفسية مقرونة بذهنية تقوم على حق التصرّف بالآخر، أي بالمسلم البوسني، الذي تحوّل إلى موقع الأقلية لمجرّد إنسحاب العثمانيين واندثار سلطنتهم إبّان الحرب العالمية الأولى، بعقليّة الأكثرية التي كان يتصرّف بها العثمانيون سابقاً. فالمعادلة السياسية المقلوبة تؤدّي، في مرآة الأقلّيات، إلى تفكير معكوس شديد الاعوجاج والخطورة، حيث أنه يوهم ابن الأقلية السابقة الذي تحوّل إلى أكثرية سياسية أنه هو السيّد بعدما كان لفترة طويلة العبد. لذا يعتبر السيّد الجديد أنه من حقه أن يمارس على العبد الجديد ما كان يمارسه السيّد القديم عليه، كونه انتقل هو من مرتبة الأقلية إلى مرتبة الأكثرية ومن موقع العبودية إلى موقع السيادة.

وهنا نعود فنلاحظ أن لعبة الأكثرية والأقلّيات، على الطريقة العثمانية، لعبة الغالب والمغلوب، لا لعبة الدولة الوطنية الحديثة التي تحفظ للأكثرية كما للأقلّية كامل حقوقها، أكانت في السلطة أم خارجها. فلعبة الأكثرية السلطانية والأقلّيات المذهبية تولّد آليات في التفكير معوجة تقضي بتغلب القوة على الحق وبسلب حقوق من هو في موقع الأقلّية، باسم منطق العشيرة الكبرى المنتصرة على العشائر الأضعف.

فالمقاتل الصربي الحالي يطلق على مسلمي البوسنة إسم «الأتراك»، وينظر إليهم من زاوية أنهم أبناء الأكثرية السابقة الذين تحوّلوا، بفعل الهزيمة العثمانية، إلى أقلّية هجينة يحق له التصرّف بهم كما يشاء. فهو لا يشعر بتاتاً أنهم ينتمون مثله إلى وطن واحد هو البوسنة. بل إنهم ينتمون في نظره إلى

وطن تركي مسلم، في حين أنه هو ينتمي إلى وطنه الصربي الكبير. لذلك فلا توبيخ ضمير عنده من كونه يخوض حرباً أهلية مع المسلمين أو الكروات، بل فكرة أيديولوجية راسخة تقوم على أنه، من موقع وطنه الصغير، يحارب أوطاناً صغيرة أخرى ومعادية.

ومن هنا تغدو الحرب في ذهنه حربًا وطنية، لا حرباً أهلية. وفي هذا الإطار لا حقوق للكرواتي أو للمسلم كون هذه الحرب حرب تحرير للأرض الصربية التاريخية من رجس اعداء الدين (المسلمون البوسنيون) والمذهب (الكروات الكاثوليك) وعودة إلى حكم سلطاني جديد، معكوس، يجلس على عرشه بفخر واعتزاز ميلوسيفيتش الأول.

٤ - يتمحور المبدأ الرابع الذي تقوم عليه نظرية التطهير الإثني حول رغبة سياسية منظّمة عند الصرب في إجراء قطيعة نهائية ولا رجوع عنها مع الكروات والمسلمين (البوسنيين في البوسنة والألبان في إقليم ڤويڤودين). فالجسور المعنوية والاجتماعية - الثقافية تُقطع بالسيف، بالعودة إلى وسيلة القتال العسكرية دون سواها من الوسائل.

واليوم، بعدما لفّ منطق التطهير الإثني جميع الأفرقاء على الساحة البوسنية، أنقطع الحوار الذي كان قائماً - ولو بشكل أعرج - في الاتحاد الكونفدرالي اليوغوسلافي السابق بين «الأمم» الصغيرة ذات الأحلام الإثنية الكبيرة والتي أصبحت تعمل على تحقيق أوطانها الصغيرة على أساس مذهبي. وعندما نرى مندوبي الأطراف المختلفة يتحاورون في جنيف مثلًا، فيكون ذلك بضغط من المجموعة الأوروبية أو من الولايات المتحدة أو من روسيا. غير أن الحوار المذكور سرعان ما يكشف عن وجهه الحقيقي فيصفه مراقبو الصحافة العالمية بحوار الطرشان حيث لا أحد يرغب فعلياً في الاستماع إلى وجهة نظر الآخر.

أما المتسبّب بإفشال الحوار فيختلف باختلاف الزمان والظروف. فهو تارةً الصرب وطوراً الكروات وطوراً المسلمون، علماً أنه، قبل سنتين فقط كانت مبادرة تفشيل الحوار صربية بنسبة ١٠٠٪. فالكل إنزلق اليوم في البوسنة

(كما حصل في الثمانينات في حرب لبنان) في لعبة الأقلّيات - الأوطان (أو الأوطان الطائفية لا فرق) وفي الانغلاق السياسي الكلّي. فالرغبة في إعادة ترميم الوطن الأكبر مفقودة، في ظل هيمنة لفكرة الوطن الإثني الصغير.

من هنا فالاحتكام الوحيد اليوم هو للمدفع ولرصاصة القنّاص ولحاجز المقاتلين الذين حوّلوا حواجزهم، المنصوبة عام ١٩٩٢، إلى معابر ثابتة على الطريقة النازية.

ولا يجد اليوم الصربي نفسه سوى أمام خيارين: إما القتال وهزم الأعداء التاريخيين في نظره (الكروات والمسلمون) وإما إبادة هؤلاء، إذ تضع النظرية الصربية (التي فصّلها على مقاسه الزعيم ميلوسيفيتش) الصرب في مكان الكلّ.

فالكروات، في نظر الصرب، هم من الصرب، وقد تآمرت البابوية في إيطاليا على انتزاعهم من رحم إثنيتهم الأصلية وألحقتهم بالكاثوليك. أما المسلمون فهم أيضاً من الصرب حيث أنهم في الأساس من مذهب البوغوميل الكروات الذين كانوا على خلاف مع الباب فلجأوا لذلك، أيام الحكم العثماني، إلى الإسلام. فالجميع في البوسنة وكرواتيا وصربيا هم من الصرب، في النظرية الصربية الكبرى. الألبان فقط يشكّلون العنصر الوحيد الدخيل، الذي زرعته السلطات العثمانية في الجسم السلافي المكوّن لجميع الإثنيات البلقانية الأصلية (من هنا فمصير الألبان الوحيد هو الطرد في مناطق نفوذ الصرب).

من هنا فالحوار مع إثنيات زائفة ومصطنعة، كالكرواتية والإسلامية البوسنية، هو عمل عبثي في نظر الصرب، حيث أنه لا يقوم على أصالة تاريخية حقيقية. ومن هنا أيضاً لجوء الصرب إلى مصطلح «التطهير الإثني» بشكل حصري في الصراع العسكري الدائر منذ ١٩٩١ في سلاڤونيا وكرواتيا، ومنذ ١٩٩٢ في البوسنة، بدلًا من المصطلح القديم القائل بالتنظيف الإثني. أي أن بُعداً روحانياً، كفائض قيمة معرفي، قد أُرفق بالبُعد السياسي للصراع. فإما الانتصار الكلّي على الأعداء وتحويل الكل إلى صرب وإما لا شيء.

ويتّضح هنا كم أن الإطلاقيّة السياسية الصربية هي مزيج من مخلفات ذهنية الأقلّيات العثمانية المعكوسة ومن فاشية الحسم النازي لمسألة الإثنيات. فضحايا الأمس تحوّلوا إلى جزّاري اليوم.

٢) التطبيق

أما تطبيق هذه النظرية المربّعة الزوايا على أرض الواقع فيعتمد على الأساليب الآتية:

في المقام الأول السيطرة العسكرية على أكبر مساحة من الأرض ممكنة. وقد تحقّق ذلك تباعاً، حيث سيطرت القوات الصربية على ٧٠٪ من مجموع أراضي البوسنة في حين أن نسبة السكان الصرب لمجموع سكان البوسنة تبلغ ٣١٪ فقط. أي أن الصرب ضاعفوا جغرافياً حجمهم السكاني.

وعلى هذه المساحة مارس الصرب التطهير الإثني، بشكل منهجي من خلال:

أ - القتل: فالمعترض على إرادة المشروع الإثني الصربي مصيره التصفية المباشرة وبدون تردّد، حتى ولو كان هذا المعترض من الصرب أنفسهم (جار صربي يدافع عن جاره الكرواتي أو المسلم البوسني). فالتطهير يشمل الداخل والخارج على حدّ سواء، على غرار ما خبرناه طويلًا خلال الحرب اللبنانية.

ب - نسف البيوت وتدميرها: وهذا الأسلوب يضمن عدم عودة الكروات والمسلمين إلى المناطق التي هُجّروا منها. أما ما يبقى صالحاً منها فتحتلّه عائلات صربية نازحة من مناطق كرواتية أو ذات غالبية سكانية مسلمة.

كما أن التطهير الصربي يعتمد على نسف أماكن العبادة العائدة للمسلمين. فقد تمّ تدمير أكثر من ٨٠٠ مدرسة ومركز ديني إسلامي على امتداد الأراضي البوسنية حتى الآن على أيدي الميليشيات الصربية والكرواتية على حدّ سواء، بحسب إعلان صادر عن دائرة الأوقاف الإسلامية في البوسنة.

ج - إنشاء خطوط تماس ونقاط عبور هي بمثابة حدود إثنية فاصلة، على نحو ما يحصنل في جميع الحروب الأهلية الدائرة في العالم الثالث. فالعلم الصربي أو العلم الكرواتي هو الذي يرفرف فوق نقاط العبور هذه. فقط حواجز المسلمين بقيت تلتزم العلم البوسني القديم.

د - فسخ الزيجات المختلطة: فقد قررت الميليشيات الصربية والكرواتية هذا الأسلوب منذ العام ١٩٩١، حيث يُفصل الأزواج الذين لا ينتمون إلى لون مذهبي وإثني واحد، بداعي أنهم يشكّلون خطراً على نظافة الطرح الإيديولوجي الإثني ويقدّمون للآخرين شذوذاً على القاعدة الإثنية المعتمدة كبرنامج سياسي.

هـ - سياسية الاغتصاب الجنسي: ويعتمد عليها الصرب في أمرين: أولهما ترهيب العائلات الكرواتية والمسلمة التي تخاف على أعراضها فتهجر تلقائياً المناطق التي تحصل فيها عمليات الاغتصاب الجنسي المنظّمة؛ ثانيها الانتقام من نظام الدوشرمة العثماني القديم الذي يقضي بخطف أولاد الصرب لإلحاقهم بجسم الأنكشارية ودمجهم في الجنس التركي. فما يحصل اليوم هو أن الإناث المسلمات يستخدمن للإنجاب في ڤيلات كبيرة تحت حراسة صربية؛ وبعد ولادة الطفل يُعطى لعائلة صربية على أساس أنه صربي من أب صربي.

و - الإرغام على تغيير دين أو طائفة من يرغب في البقاء. وقد حصل أمر مماثل في قبرص عندما هزم جيش السلطان العثماني جيش البندقية عام ١٥٧١، فاضّطر الرعايا الكاثوليك الذين كانوا يرغبون في البقاء والمحافظة على ممتلكاتهم إلى اعتناق الإسلام. إلا أن الأمر يحصل أكثر بين الصرب والكروات مما يحصل بينهما مجموعين وبين المسلمين.

أما الملفت للانتباه فهو أن نظرية التطهير الإثني التي بدأ الصرب بممارستها عام ١٩٩٠ في المناطق المتاخمة لصربيا (ومنها مدينة ڤوكوڤار الشهيرة التي تمّ تدميرها)، والتي اعتمدتها الميليشيات والعصابات الصربية المتفرقة بشكل فردي في صيف ١٩٩٢، أصحبت بين ١٩٩٣ و١٩٩٥ سياسة

رسمية عند السلطات الرسمية التي تكره من يريد مغادرة مناطق الصرب التوقيع على وثائق تنازل رسمية عن الملكّيات قبل السماح لهم بترك بلادهم إلى أوطان مذاهبهم الصغيرة وإلى قطعانهم الإثنية المغلقة.

* أنظر: **حرب البوسنة، التطهير الأثني، الحرب الأهلية في قبرص**.

الاستراتيجيا

Strategia
Stratégie

الاستراتيجيا مشتقّة من كلمة **strategos** التي تعني، في اللغة اليونانية، قائد الجيش.

فهي إلى حدّ ما فنّ قيادة الجيوش.

ومن هذا المنطق فهي أيضاً فن النظرة الشاملة والعامة إلى الحرب. ذلك أن تخطيط الحرب الكلاسيكية إنما يقوم على السياسة الوطنية ككل وليس على خطة عسكرية تقوم على أسس عسكرية محضة. فالسياسة التي هي نهاية مطاف الحرب هي أيضاً منطلق هذه الأخيرة كما أشار إليه بشكل واضح المنظِّر البروسي ڤون كلوسڤيتز.

أما نظريات الحرب والاستراتيجيا فقديمة ولكن غير متبلورة بشكل كافي. ففي هذا السياق كان الجنرال الصيني سون تزو قد حدّد للاستراتيجيا ١٣ مبدأ مختلفاً عام ٤٠٠ قبل الميلاد. كما دوّن بدوره القائد العسكري الفرنسي نابليون ١١٥ حكمة مختلفة ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند الشروع في تحديد أطر استراتيجيا المعركة أو الحرب.

يبقى أن ما طرحه الصيني سون تزو والفرنسي نابليون لا يعدو كونه مقدمات عامة لخوض الحروب على الأرض. ولم يخرج أول تحديد لمفهوم الاستراتيجيا إلى النور إلا سنة ١٨٣٢، مع نشر محاضرات قائد الكلية الحربية البروسية الجنرال كارل ڤون كلوسڤيتز، بعد وفاته، في كتاب حمل عنوان **في الحرب**، حيث يقول إن استراتيجيا الحروب إنما تقوم على تحطيم القوى الحية لجيش العدو بغية إسقاط النظام السياسي الذي يقف وراءه.

* المبادئ الأساسية

فالاستراتيجيا تقوم على معطيات أساسية عدة أبرزها:

- القيادة العسكرية الموحَّدة التي تنسق بين جميع القطاعات المقاتلة من جهة ومع السلطة السياسية من جهة أخرى.
- الهجوم، العمليات على أرض المعركة، عنصر المفاجأة واستخدام الحيَل المختلفة.
- الإدارة الدقيقة للتموين والنقل وضبط العناصر، وهو مبدأ قد أضافه البريطانيون إلى الاستراتيجيا.
- تطويق وإبادة العدو، وهو مبدأ أضافه العسكريون السوفيات.
- تكتيك المعارك أي تنسيق العمليات العسكرية وإدارتها بحسب المعطيات الميدانية والمستجدات الحاصلة على الأرض.

* الاستراتيجيا والتكتيك

تنطلق الاستراتيجيا والتكتيك من مبادئ مشتركة واحدة تقوم على الالتفاف على العدو أو تطويقه أو اختراقه بالاعتماد على السبل المتوفرة كافة.

فالاستراتيجيا التي هي التخطيط الذي يسبق المعارك ويرسم أطرها تنطلق من معطيات ثلاثة (عسكرية وسياسية واقتصادية) يعمل في ما بعد التكتيك على تطبيقها الناجح على أرض المعركة.

فعلى المستوى العسكري يهتم التخطيط الاستراتيجي بالحروب كموضوع كامل؛ وتهتم إدارتها التكتيكية بتنسيق وإدارة العمليات العسكرية المختلفة.

أما على الصعيد السياسي فإن الاستراتيجيا والتكتيك يأخذان بعين الاعتبار المعطيات السياسية المحلّية والمعطيات الجيوسياسية للمعارك. فمن المعروف، في هذا السياق، أن جيوش نابليون كانت تضم، بنسبة الثلث، عناصر المانية ونمساوية معادية لبلدانها الأم؛ وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الجيش الالماني النازي الذي كان يضم، عند اندلاع الحرب الالمانية - الروسية، ٢٥٪ من عناصره من الروس والأوكرانيين المعادين للنظام الشيوعي

الروسي القائم في بلادهم.

أما على الصعيد الاقتصادي فتعمل الاستراتيجيا على وضع الطاقة الاقتصادية في البلاد بتصرّف تكتيك تنفيذ المعارك على الأرض. ونذكر هنا أن إحدى أبرز أسباب خسارة الروس حربهم ضد اليابانيين (عام ١٩٠٥) إنما يعود لإفلاس الخزينة القيصرية الروسية ورفض الجنود الذهاب إلى الحرب مجاناً، تاركين عائلاتهم في البؤس المادي المدقع.

فكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة (العسكري والسياسي والاقتصادي) إما أن يشكّل عنصراً داعماً لهذا الطرف أو ذاك أو أن يشكّل عنصراً معوّقاً له، على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي.

وقد أضافت التجارب الحربية الأخيرة (حرب الخليج وحرب النجوم) عنصراً رابعاً وحديثاً إلى هذه العناصر، ألا وهو الإعلام. فقد بيّنت هذه الحروب كم أن العنصر الإعلامي أساسي في التأثير على معنويات العدو وعلى جماهيره التي تتوقف، بعد شلّها إعلامياً، عن تقديم الدعم المعنوي لنظامها السياسي ولقواتها المسلحة.

ففي سابق الأزمنة كان يتحدّد مصير المعركة أو الحرب بعد مقتل أو أسر جنرال أو جنرالين، ذلك أن هذا القائد العسكري أو ذاك كان يجسّد الاستراتيجيا بكامل عناصرها.

أما اليوم فالأمر مختلف حيث أن مسؤولية ضبط الاستراتيجيا موكلة إلى مجموعات جزئية عدّة ومختلفة تختص بكل ناحية من نواحي هذه الحرب أو تلك، بحيث يصعب على العدو ضربها كلها وشلّها كلّياً. ولم يعد لذلك للجنرال الدور المحوري الذي كان يتمتّع به في السابق.

توزعت مسؤولية الحرب على قطاعات متخصصة عدّة تنسّق في ما بينها دون أن تتجسّد في أشخاص محددين، بل تبقى هذه القطاعات المختلفة في تنسيق عام في ما بينها على صعيد ما يسمّى اليوم بـ «الإدارة الأميركية» أو «الإدارة الصينية» أي جسم معقّد من الصلاحيات والمسؤوليات تشمل الكل

دون أن تحلّ في أحد على وجه دقيق. فالمسؤولية الاستراتيجية منتشرة وشاملة في الجسم السياسي والعسكري والاقتصادي والإعلامي على السواء.

* النظريات

١) إعتمد فردريك الكبير Frédéric le Grand، ملك بروسيا، نظرية عسكرية في الحرب تقوم على إحراز النصر دون خوض معارك. إذ إنه كان يكتفي بعمليات الالتفاف التكتيكية على جيش العدو، عبر اهتمام خاص بزوايا مجابهة فرق العدو والخطوط التي كان يقف عندها. كان يريد حربه حرباً علمية، من وحي «عصر الأنوار» الذي كان شديد التأثر به من الناحية الفلسفية.

وقد خاض فردريك الكبير حرب السبع سنوات إلى جانب بريطانيا العظمى وضد فرنسا وروسيا والسويد والنمسا على هذا الأساس النظري تحديداً، بين ١٧٥٦ و١٧٦٣.

٢) ثم جاء بعده القائد الفرنسي نابليون بونابارت Napoléon Bonaparte الذي خاض حروبه كافة، بين ١٧٨٩ و١٨١٥، على أسس خاصة وجديدة، نابعة من وحي التجربة السياسية التي عاشها إبّان الثورة الفرنسية.

فاعتباراً من سنة ١٧٩٣ أطلق نابليون شعاراً جديداً قوامه، - ولأول مرّة في تاريخ أوروبا - «الشعب المسلح» سرعان ما تحوّل إلى «الأمّة المسلحة».

فكان المقاتل في الجيوش النابليونية «مواطناً - جندياً وطنياً» لا مجرد عسكري مرتزق كما كان الحال حتى ذلك الحين في الجيوش الملكية الأوروبية قاطبة. فأصبح المقاتل في الجيوش النابليونية مقاتلًا مؤدلجاً يعمل، في الحقل العسكري، لتحقيق أفكار سياسية ثورية تقوم على الأخوّة والعدالة والمساواة، وهي شعارات الثورة الفرنسية التي كان روّادها قد ظفروا بالحكم في فرنسا سنة ١٧٨٩.

كما اعتمد نابليون على استراتيجية تأبى - مهما كان الاعتبار - توزيع

قواتها على أكثر من جبهة. بل إن همّ نابليون الدائم، خلال المعارك، كان تجميع قواته والضغط بها على أضعف نقطة من جبهة الجيش المعادي له. وكان هذا الأسلوب ناجحاً في كل المعارك التي خاضها القائد الفرنسي.

كما أن الاستراتيجية النابليونية تقوم على تحضير مطوّل للمعارك، حيث كان الضباط يستعرضون مطولًا جميع تفاصيل المعركة وطبيعة الأرض وطرق التموين ونوعيّة ضباط العدو. فمعرفة الخصم كانت تحتل حيزاً كبيراً من عملية رسم خطة المعركة وتحضيرها على الخرائط وفي الدفاتر (حيث لكل ضابط دفتر محدّد من التعليمات). لذلك لم تكن المعارك التي خاضها نابليون متشابهة، لكنها كانت تخضع لعقلنة واحدة ولمنهجيّة واحدة، وهذا ما أمّن لها النجاح.

كان يعتمد أيضاً نابليون على شجاعة المقاتل المنضوي تحت ألويته حيث إن المعنويات المرتفعة والتعبئة السياسية الثورية كانت تجعل من المقاتل النابليوني عنصراً لا يخاف الموت، بل يستميت في سبيل تحقيق النصر لبلاده. فالخلفية الإيديولوجية التي كان يرتكز عليها المقاتل الفرنسي عند نشوب المعارك كانت غائبة عن وعي المقاتل المرتزق الذي كان يقف في الخندق المقابل له.

ومن هنا فقد كان نابليون يشدّد على إعطاء النصر معنى غير معناه العسكري البحت. فكان النصر ظفراً للأمة ككل من ناحية، كما أنه كان دليلًا حسياً وموضوعياً على تفوق أفكار الثورة الفرنسية، الشعبية والديموقراطية، على سواها من الأفكار الملكية التقليدية والراكدة. فالتأكيد على معنى الانتصار السياسي والمعرفي قد شكل إحدى ركائز النظرية الاستراتيجية النابليونية.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن القائد العسكري للانفصاليين الجنوبيين، إبان الحرب الأهلية الأميركية (١٨٦١-١٨٦٥)، الجنرال توماس جاكسون (الملقب بستونوال، حائط الحجارة، للدلالة على صلابة مواقفه) لم يكن يفارق كتاب حِكَم نابليون الذي كان يحمله بشكل دائم في جيب من سرج حصانه.

٣) أما كارل ڤون كلوسڤيتز Carl von Clausewitz (١٧٨٠-١٨٣١) الذي شارك في معركة واترلو ضد نابليون والذي عُيِّن سنة ١٨١٨ قائداً للكلية الحربية البروسية، فقد عمل على تأليف كتاب، نُشر بعد وفاته، تحت عنوان **في الحرب**، ضمّ جميع المحاضرات التي ألقاها على طلاب الكلية.

وقد طرح في كتابه هذا جملة من الملاحظات النظرية تشكّل نواة أول طرح متكامل للاستراتيجيا الحديثة. وقد أصبحت هذه الطروحات اليوم كلاسيكية، يعود إليها المهتمون بمسائل الحرب على أساس أنها تشكّل الوجهة الحالية للحرب والدائمة في آن.

ففي طرح الجنرال البروسي أن القرار السياسي هو الذي يسبق القرار العسكري في الحروب. وكان ڤون كلوسڤيتز قد إكتشف ذلك إبان إطلاعه على الحروب التي خاضتها الجيوش النابليونية والحروب المضادة لها التي إنما كانت تهدف إلى كسر النظام السياسي الثوري في فرنسا بغية العودة إلى النظام الملكي الذي كان معتمداً في سائر الدول الأوروبية الأخرى.

ومن أقواله المشهورة في هذا الصدد أن الحرب ليست مجرد نشاط سياسي بل وقبل كل شيء أداة سياسية يستعين بها الحكام لتغيير مجرى السياسة في البلد العدو. فقد أكّد في هذا الصدد حرفياً «أن للحرب قواعدها العسكرية الخاصة ولكن لا منطق سياسياً مستقلًا لها»، مشيراً إلى الصيرورة السياسية للحروب. ربما يكون هذا الطرح بديهياً في أيامنا هذه، إلا أنه ورد لأول مرّة بشكل علني على صفحات كتاب هذا الجنرال البروسي الفيلسوف.

أما هدف الحرب، في نظر ڤون كلوسڤيتز، فهو تحطيم القوى العسكرية الحيّة التي يعتمد عليها العدو. ولذلك ينبغي تركيز جميع القوى الذاتية على نقطة ضعف العدو، وهذا ما كان قد تعلمه الجنرال البروسي من استراتيجيا المعارك والحروب النابليونية.

فكأني بكتابه عرض لنظرية الحرب النابليونية (في الأفق السياسي للحرب وفي تركيز القوى عملانياً على نقطة محددة) بقلم الماني وأمام جمهور بروسي طالما خسر معاركه في وجه نابليون.

٤) أما أنطوان جوميني Antoine Jomini (١٧٧٩-١٨٦٩) فهو أحد جنرالات نابليون وأحد أبرز منظّري الحرب على الطريقة النابليونية. فقد شكّل كتابه **ملخص في فن الحرب** دليل طلاب كليات الأركان في فرنسا لفترة طويلة.

يعتبر جوميني بأن الاستراتيجيا تبدأ بالتحضير المتناهي الدقة للعمليات الحربية.

فمصير الحرب كلّه يقوم على الناحية التقنية القائمة على معرفة خصوصيات العدو لاستثمارها في خطة الهجوم، وعلى الافادة من جميع تضاريس ميدان المعركة. من هنا فإن الإلمام بسوسيولوجيا العدو (وإن لم يستخدم جوميني هذه الكلمة) أمر أساسي للفوز بالمعارك. كما أن علم الجغرافيا بالغ الدقة في فنون الحرب، ذلك أن الذي يمتلك التفوّق في المعرفة الجغرافية يمتلك أيضاً التفوّق في المناورات العسكرية على الأرض.

٥) أما الاستراتيجيا، من وجهة نظر بروسية، فقد حدّد معالمها الماريشال البروسي هلموت ڤون مولتكه (١٨٠٠-١٨٩١). Helmut von Moltke.

فهو يعتبر أن الاستراتيجيا هي فنّ تنسيق الاعتبارات الموجودة على أرض المعركة لحظة اندلاع الحرب. إذ لا يمكن للقائد العسكري، في نظره، أن يضع خطة استراتيجية للمعركة أو للحرب قبل أن يحصل التصادم الأول بين الجيشين العدوّين. بعدها فقط تتبلور آفاق الحرب وأبعادها.

كما كان يؤكد ڤون مولتكه بشكل رئيسي على تكتيك تطويق العدو، على نحو ما كان قد أوصى به الملك فردريك الكبير قبل قرن، تفادياً لتكبّد الخسائر وحسماً للمعركة بأقل كلفة، حيث إن الجيش المطوَّق هو جيش مهزوم لا محالة، كون تموينه معطلًا وإمداداته مجمَّدة.

أكد أخيراً الماريشال البروسي على ضرورة إعطاء تعليمات عامة لقادة الألوية وترك حريّة التصرف بالتفاصيل لهم دون سواهم.

٦) أما ألفريد ماهان Alfred MAHAN (١٨٤٠-١٩١٤) فهو عالم استراتيجيا أميركي الجنسية يقول بأن استراتيجيا الحروب كافة إنما تقوم على السيطرة على طرق الامداد. وبما أن طرق الإمداد هي الطرق البحرية فإن البلد الذي يسيطر جيشه على البحار هو الذي يحرز الانتصارات.

فالسيطرة على البحار تعني السيطرة على الطاقات الاقتصادية للعدو بشكل غير مباشر.

لذا دافع ماهان عن طرحه مدعماً إياه بالحجج حتى اعتمدته القوات المسلحة الأميركية بشكل كامل إبّان إندلاع الحرب العالمية الأولى. وكان الرئيس الأميركي تيودور روزفيلت أشد المتحمسين له في حينه، عاملًا على مدّ سيطرة الولايات المتحدة البحرية عبر العالم بغية إحراز السيطرة العسكرية والسياسية لها، على نحو ما كان قد اعتمده التاج البريطاني في القرن السابق.

٧) أما الجنرال الإيطالي جيوليو دوهي Giulio DOUHET (١٨٦٩-١٩٣٠) فقد اعتبر من ناحيته، وعلى ضوء تجربة الحرب العالمية الأولى، أن السيطرة العسكرية على الجو، لا على البحار، هي من الآن فصاعداً سرّ تفوق الجيوش الاستراتيجي. ذلك أن دور الجيوش الميدانية على الأرض قد تحوّل، بعد دخول الطائرات الحربية في سجل فنون الحرب، إلى مجرد أدوات دفاعية لا قدرة لها على حسم المعارك وتحقيق الانتصارات الحاسمة.

وقد بيّنت فعلًا الحرب العالمية الثانية صحّة هذه النظرية الاستراتيجية العسكرية وكذلك حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب الخليج عام ١٩٩٠.

فالاستراتيجيا هي فنّ النظرة الشاملة والتنسيق الوظيفي لأدوات الحرب المختلفة بغية السيطرة على العدو عسكرياً ثم سياسياً (عبر المعاهدات والاتفاقيات) واقتصادياً (عبر برامج إعادة الإعمار التي غالباً ما تكون عمليات إعادة تأهيل للنظام الاقتصادي الذي كان قائماً في السابق في البلد الذي شُنَّت ضده الحرب).

ففي حين أن الاستراتيجيا تهتم بتنسيق المعارك المختلفة في ما بينها كي

تصب نتائجها كلها في هدف سياسي أوحد وأبعد، فإن التكتيك ينسّق إدارة كل معركة بمفردها، دون الاهتمام بالمصير العام للحرب على الأصعدة غير العسكرية.

تتكامل الاستراتيجيا مع التكتيك، ضمن سياق عملاني واحد، ولكن ضمن منطقين ليسا بالضرورة من طينة واحدة. فالتقاء الخط العمودي مع الخط الأفقي التقاء، إلا أنه لا يعني وحدة المنهج والبعد والتخطيط. فللاستراتيجيا منطقها الخاص تماماً كما أن للتكتيك منطقه الخاص.

* أنظر: **ڤون كلوسڤيتز، حرب السنوات السبع، هيغل، معركة طولون، معركة ريڤولي، الحرب العالمية الاولى والثانية.**

الطائف (إتفاقية) Taef (Agreement) Taef (Accord)

بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩ أنهى النوّاب اللبنانيون اجتماعاتهم في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية، والتي بحثوا خلالها في إنهاء الحرب اللبنانية وإيجاد صيغة مستقبلية لعيش أبناء هذا الوطن الصغير الذي اشتعلت فيه الحروب الملبننة، على حدّ تعبير المفكر اللبناني وضاح شرارة، طوال ١٧ سنة متواصلة.

وقد أثمرت هذه الاجتماعات المكثفة التي شارك فيها كل الأطراف، بشكل مباشر وغير مباشر، عن وثيقة عُرفت في حينه بوثيقة الوفاق الوطني التي اعتُمدت، بعد فترة، كدستور للجمهورية الثانية في لبنان.

والجدير ذكره أن هذه الاتفاقية عامة ولكن بالغة التفاصيل في الوقت عينه. ولا يمكن تشبيه اتفاقية دايتون (التي أنهت الحرب الأهلية في البوسنة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥) بها. فمع اتفاقية الطائف نحن أمام اتفاقية شاملة وسياسية، أما مع اتفاقية دايتون/باريس فنحن أمام اتفاقية ديبلوماسية وأمنية على أبعد تقدير.

حيث إن اتفاقية الطائف تبحث عن صيغة بديلة للصيغ السياسية السابقة التي كانت معتمدة في لبنان قبل الحرب، أما اتفاقية دايتون/باريس حول البوسنة فلا تعدو كونها اتفاقية تحدّد أطر هدنة لا نعلم كم ستدوم في بلاد البلقان البركانية الدائمة الاشتعال.

أما نص اتفاقية الطائف فيشير إلى الآتي:

أولًا: المبادئ العامة والإصلاحات:

١ - المبادئ العامة:

أ - لبنان وطن سيّد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسّس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسّس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

جـ - لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حرٌّ يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

حـ - العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أيّ جزء منها والتمتّع به في ظل سيادة القانون، فلا فَرْز للشعب على أساس أيّ انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ - الإصلاحات السياسية:

أ - مجلس النوّاب:

مجلس النوّاب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١ - يُنتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢ - للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه ونائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناءً على عريضة يوقّعها عشرة نوّاب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ - كل مشروع قانون يُحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النوّاب، بصفة المعجّل، لا يجوز إصداره إلّا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المُهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبتّ به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ - الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥ - إلى أن يضع مجلس النوّاب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزّع المقاعد النيابية وفقًا للقواعد الآتية:

أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب - نسبياً بين طوائف كلٍّ من الفئتين.

جـ - نسبياً بين المناطق.

٦ - يزداد عدد أعضاء مجلس النوّاب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتُملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قِبَل حكومة الوفاق الوطني المُزمَع تشكيلها.

٧ - مع انتخاب أول مجلس نوّاب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب - رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. هو القائد الأعلى للقوّات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ - يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوّت.

٢ - يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ - يُصدِر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أيّ قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتّخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حُكماً ووجب نشره.

٤ - يُصدِر القوانين وفق المُهَل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النوّاب، كما يحقّ له بعد اطّلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المُهَل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه. وفي حال انقضاء المُهَل دون أصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافِذة حُكماً ووجب نشرها.

٥ - يُحيل مشاريع القوانين، التي تُرفَع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النوّاب.

٦ - يسمّي رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النوّاب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يُطلِعه رسمياً على نتائجها.

٧ - يُصدِر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ - يُصدِر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ - يُصدِر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة ولا تصبح نافذة إلّا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتُطلِع

الحكومة مجلس النوّاب عليها حينما تمكّنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبراهمها إلّا بعد موافقة مجلس النوّاب.

١٢- يوجّه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النوّاب.

١٣- يدعو مجلس النوّاب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أيّ أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧- لا تبِعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

جـ - رئيس مجلس الوزراء:

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثّلها ويتكلم باسمها، ويُعتَبَر مسؤولًا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، يمارس الصلاحيات الآتية:

١ - يرئس مجلس الوزراء.

٢ - يُجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقّع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النوّاب ببيانها الوزاري لنَيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً، ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نَيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلّا بالمعنى الضيقة لتصريف الأعمال.

٣ - يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النوّاب.

٤ - يوقّع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ - يوقّع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦ - يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطّلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستُبحث، ويوقّع المحضر الأصولي للجلسات.

٧ - يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسّق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حُسْن سَير العمل.

٨ - يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩ - يكون حُكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د - مجلس الوزراء:

تُناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ - إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤ - تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥ - الحق بحلّ مجلس النوّاب بناءً على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النوّاب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقلّ مدّته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال ردّه الموازنة برمّتها بقصد شلّ يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حلّ المجلس في المرة الأولى.

٦ - عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني

لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتّخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذّر ذلك فبالتصويت. تُتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويُعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حلّ مجلس النوّاب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزير.

هـ - الوزير:

تُعزّز صلاحيات الوزير بما يتّفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يُقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النوّاب.

و - استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

أ - إذا استقال رئيسها.

ب - إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

جـ - بوفاة رئيسها.

د - عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ - عند بدء ولاية مجلس النوّاب.

و - عند نزع الثقة منها من قِبَل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناءً على طرحها الثقة.

٢ - تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقّعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ - عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النوّاب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز - إلغاء الطائفية السياسية:

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النوّاب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النوّاب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النوّاب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ - إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المتعلقة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى منها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب - إلغاء ذِكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣ - الإصلاحات الأخرى:

أ - اللامركزية الإدارية:

١ - الدولة اللبنانية دولة واحدة موحَّدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ - توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلًا لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ - إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤ - اعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة على مستوى الوحدات الإدارية

الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ - اعتماد خطة إنمائية موحَّدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب - المحاكم:

أ - ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلّمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١ - يُشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢ - يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبتّ في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ - للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ - رئيس الجمهورية.
ب - رئيس مجلس النوّاب.
جـ - رئيس مجلس الوزراء.
د - نسبة معينة من أعضاء مجلس النوّاب.

ب - تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحقّ لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١ - الأحوال الشخصية.
٢ - حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.
٣ - حرية التعليم الديني.

جـ - تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قِبَل الجسم القضائي.

جـ - قانون الانتخابات النيابية:

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د - إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ - التربية والتعليم:

١ - توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢ - التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ - حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤ - إصلاح التعليم الرسمي والمِهَني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبّي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ - إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزّز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و - الإعلام:

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوطنية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية:

بما أنه تمّ الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصّلة مدّتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قوّاتها الذاتية، وتتّسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ - الإعلان عن حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ - تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ - فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتّباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظّمة.

ب - تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود برّاً وبحراً وجوّاً.

٣ - تعزيز القوّات المسلحة:

أ - إن المهمة الأساسية للقوّات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب - تُستخدم القوّات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

جـ - يجري توحيد وإعداد القوّات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د - عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلّم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ - يُعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ - حلّ مشكلة المهجّرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هُجِّرَ منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قوّاتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنانن تقوم القوّات السورية مشكورة بمساعدة قوّات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمّانا المديرج عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتمّ تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتمّ الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوّات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي:

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ - العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب - التمسّك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩م.

جـ - اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر

الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوّات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية:

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتّى المجالات، بما يحقّق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كلٍّ منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أيّ حالٍ من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرّاً أو مستقراً لأيّ قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المَساس بأمنه أو من أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأيّ عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته.

* أنظر: **كارل ڤون كلوسڤيتز، مؤتمر يالطا، الحرب الأهلية في لبنان، الحرب الأهلية في البوسنة.**

يالطا (مؤتمر)

Yalta (Conference of)
Yalta (Conférence de)

يالطا مدينة أوكرانية تقع على ضفاف البحر الأسود وهي أيضاً منتجع صحّي قديم كان يرتاده قياصرة روسيا وكبار الارستقراطيين. وقد اختارها الزعيم السوفياتي ستالين لتكون مركز المفاوضات التي أعقبت هزيمة القوات الألمانية النازية على جميع الجبهات الأوروبية، إبّان انتهاء الحرب العالمية الثانية، بين القوى العظمى آنذاك.

ففي جوّ من الاسترخاء عقد كل من ستالين وتشرتشيل وروزفلت (الذي كان مريضاً أثناءها) مؤتمراً عُرف بمؤتمر يالطا، بين ٤ و١١ شباط (فبراير) ١٩٤٥، تقاسم خلاله المجتمعون تركة الأمبراطورية النازية التي كانت قد عملت ألمانيا الهتلرية على تأسيسها على امتداد القارة الأوروبية.

ومن أبرز مقررات هذا المؤتمر الذي أعاد ترسيم الخريطة السياسية الأوروبية آنذاك نذكر ما يلي:

١ - تقسيم ألمانيا إلى أربعة أقسام يشرف على إدارتها الحلفاء. (وقد رفض تكراراً ستالين آنذاك أن تنضمّ فرنسا إلى قائمة القوى العظمى ولم يقبل بالأمر إلا بعد إلحاح طويل لرئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشيل). كما تقرّر تفكيك المصانع الألمانية ونقلها إلى بلدان الحلفاء كتعويض لما ألحقته جيوش ألمانيا النازية من خسائر ببلادهم.

٢ - قرّر الحلفاء أن جميع المواقع التي احتلّتها جيوش الاتحاد السوفياتي ستبقى تابعة له (أوروبا الشرقية) ويتصرّف فيها سياسياً بالشكل الذي يناسبه دون تدخل من الأفرقاء الآخرين. كما تقرّر ترسيم الحدود الغربية لبولونيا لاحقاً من خلال اتفاقية سلام تُعقد لهذا الغرض تحديداً.

٣ - تقرّر أيضاً في مؤتمر يالطا أن يشترك الاتحاد السوفياتي في الحرب

الدائرة ضدّ اليابان، شرقاً، بعد ثلاثة أشهر من استسلام ألمانيا النازية نهائياً.

٤ - تقرّر أيضاً عقد مؤتمر خاص في مدينة سان فرانسيسكو بغية إنشاء منظّمة جديدة للأمم المتحدة. وقد تمكّن هنا أيضاً المفاوض البريطاني والمفاوض الأميركي، بصعوبة، من إقناع الزعيم السوفياتي بأن يكون لفرنسا في هذه المنظّمة الجديدة حق النقض (الڤيتو) وموقعاً بين الدول العظمى الخمس (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، الصين، بريطانيا وفرنسا).

٥ - بناءً على طلب وإلحاح ستالين الشديد تقرّر أيضاً إعادة كل الروس الذين كانوا قد هربوا إلى المناطق الخاضعة لسلطة الأميركيين والبريطانيين، في خضم الحرب، والذين كانوا يطالبون باللجوء السياسي في البلدان التي حلّوا فيها.

وقد سلّم في هذا الإطار الحلفاء ٢٨٠٠٠٠٠ جندي سوفياتي فار للجيش السوفياتي. فأمر ستالين بإعدام ٨٠٠٠٠٠ منهم مباشرة، رمياً بالرصاص، واقتيد نحو ١٥٠٠٠٠٠ إلى معسكرات المنفى في سيبيريا. أما الذين تمكّنوا من الخلاص فكانوا الأرمن (وعددهم ٦٠٠٠٠ نسمة) والذين كانوا قد بلغوا ولاية كاليفورنيا قبل موعد إنعقاد المؤتمر.

* أنظر: **الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة**.

مسرد إنكليزي - عربي

* الاشارات : ح.أ. (حرب أهلية)	C.W. (Civil War)
ح. (حرب)	W. (War)
م. (معركة)	B. (Battle)
ع. (عملية)	O. (Operation)
ح. د. (حرب دينية)	R.W. (Religion War)

الصفحة

A

B

الصفحة

الصفحة

G

H

I

J

K

L

M

N

O

P

R

S

T

الصفحة

V

W

Y

الصف والطباعة :
شركة الطبع والنشر اللبنانيَّة
(خليل الديك وأولاده)



جروس برس